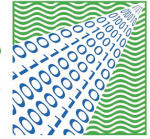


وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات
Ministry of Communications and Information Technology



الخطة الوطنية
للإتصالات وتقنية المعلومات
The National Communications
and Information Technology Plan

تحول
Tahawol

التحول إلى مجتمع المعلومات

التقرير السنوي للخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات
(١٤٣٣/١٤٣٤هـ - ٢٠١٢م)

فهرس المحتويات

١١	تقديم (كلمة معالي الوزير)
١٣	كلمة سعادة المشرف العام على الخطة
١٥	ملخص تنفيذي
١٧	١ أهمية الاتصالات وتقنية المعلومات
١٨	١-١ مقدمة
١٨	٢-١ دور الاتصالات وتقنية المعلومات في التنمية
١٩	٣-١ الاتصالات وتقنية المعلومات كركيزة أساسية في الخطط الاستراتيجية وتوجهات الدولة
٢٣	٢ واقع وتوجهات الاتصالات وتقنية المعلومات العالمية
٢٥	١-٢ واقع الاتصالات وتقنية المعلومات العالمي
٣٤	٢-٢ توجهات الاتصالات وتقنية المعلومات العالمية
٣٩	٣ لمحة تاريخية عن الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات
٤٠	١-٣ مراحل إعداد الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات
٤٠	٢-٣ أهم معالم الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات
٤٣	٣-٣ آليات متابعة الخطة ومتطلبات تنفيذها
٤٧	٤ دور وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات وأهم نشاطاتها فيما يتعلق بمتابعة تنفيذ الخطة
٤٨	١-٤ التعريف بالخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات
٤٩	٢-٤ التعاون والتنسيق من أجل التنفيذ
٥٠	٣-٤ التحفيز نحو الأناجاز
٥١	٤-٤ الخارطة الاستراتيجية للخطة
٥٣	٥-٤ نماذج متابعة سير المشاريع
٥٤	٦-٤ قرارات وتوصيات ذات علاقة بالخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات
٥٦	٧-٤ تحديث هوية الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات (تحول)



٥ سير مشاريع الخطة حتى نهاية السنة الخامسة من الخطة الخمسية الأولى نهاية العام ١٤٣٣/١٤٣٤هـ (٢٠١٢م)

١٠٥	سير مشاريع الهدف العام الأول
١٠٦	سير مشاريع الهدف العام الثاني
١٠٧	سير مشاريع الهدف العام الثالث
١٠٨	سير مشاريع الهدف العام الرابع
١٠٩	سير مشاريع الهدف العام الخامس
١١٠	سير مشاريع الهدف العام السادس
١١١	سير مشاريع الهدف العام السابع
١١٢	نظرة عامة لسير المشاريع

٦ نسب الإنجاز في الخطة

١١٣	المنجز من الأهداف العامة
١١٤	إجمالي المنجز على مستوى الأهداف وعلى مستوى الخطة
١١٥	مقارنة الإنجاز بين الأعوام الماضية

٧ مخرجات مشاريع الخطة

٨ مؤشرات التحول إلى مجتمع المعلومات

١١٦	الخدمات والإنتاجية
١١٧	صناعات الاتصالات وتقنية المعلومات والإبداع والتطوير
١١٨	التعليم والتدريب
١١٩	البنية التحتية
١٢٠	الفجوة الرقمية
١٢١	الثقافة العربية والإسلامية
١٢٢	تنمية القدرات البشرية وإعداد الكوادر
١٢٣	الواقع المحلي الحالي و النظرة المستقبلية

٩ الخطة الوطنية الخمسية الثانية للاتصالات وتقنية المعلومات

١٢٤	إفقال الخطة الوطنية الخمسية الأولى للاتصالات وتقنية المعلومات
١٢٥	الإعداد للخطة الوطنية الخمسية الثانية للاتصالات وتقنية المعلومات

١٠ مؤشرات تطور خدمات البنية التحتية للاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة العربية السعودية _ ١٥٥

١٥٦	مؤشرات الهاتف الثابت
١٥٧	مؤشرات الهاتف المتنقل
١٥٨	مؤشرات الإنترنت
١٥٩	مؤشرات النطاق العريض
١٦٠	مؤشرات الحاسبات الشخصية

١١ المقارنات الدولية

١٦١	المؤشرات الأساسية للاتصالات وتقنية المعلومات (مؤشرات الشراكة الدولية)
١٦٢	المقارنات الدولية لمؤشرات البنية التحتية للاتصالات وتقنية المعلومات
١٦٣	المقارنات الدولية لمؤشر تطور التعاملات الإلكترونية الحكومية
١٦٤	المقارنات الدولية لمؤشر الجاهزية الشبكية
١٦٥	الرقم القياسي لتنمية الاتصالات وتقنية المعلومات (IDI)

١٢ مؤشرات سلة الأسعار

١٣ الصعوبات والمعوقات وآلية التعامل معها

٢٠١	بعض الصعوبات والمعوقات التي تواجه تنفيذ الخطة
٢٠٢	آلية التعامل مع الصعوبات والمعوقات

الخاتمة

الملاحق

٢٠٤	ملحق (أ) بعض لقاءات أمانة الخطة – زيارة / اجتماع / فعالية ١٤٣٣/١٤٣٤هـ (٢٠١٢م)
٢٠٥	ملحق (ب) مشاريع الخطة ونسبة المنجز على مستوى الهدف العام والخطة بشكل كامل
٢٠٦	ملحق (ج) مشروع "بناء قواعد البيانات الوطنية المختلفة ونشرها"
٢٠٧	ملحق (د) مشاريع الخطة والجهات المعنية بالتنفيذ

فهرس الجداول

جدول ١	نطاق ومعايير الخارطة الاستراتيجية	٥١
جدول ٢	بعض القرارات والتوصيات ذات العلاقة بالخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات	٥٦
جدول ٣	سير مشاريع الهدف العام الأول	٦٢
جدول ٤	سير مشاريع الهدف العام الثاني	٦٥
جدول ٥	سير مشاريع الهدف العام الثالث	٦٦
جدول ٦	سير مشاريع الهدف العام الرابع	٦٨
جدول ٧	سير مشاريع الهدف العام الخامس	٧٠
جدول ٨	سير مشاريع الهدف العام السادس	٧٢
جدول ٩	سير مشاريع الهدف العام السابع	٧٥
جدول ١٠	آلية أوزان حالة المشاريع	٨١
جدول ١١	إجمالي المنجز على مستوى الأهداف وعلى مستوى الخطة	٨٣
جدول ١٢	مقارنة الإنجاز بين الأعوام الثلاثة الماضية	٨٦
جدول ١٣	تطور منظومة الإنترنت في المملكة	١٣٦
جدول ١٤	ملخص لموقع المملكة لدول المقارنة الدولية فيما يتعلق بالمؤشرات الأساسية للاتصالات وتقنية المعلومات لعام ٢٠١١م	١٦٧
جدول ١٥	موقع المملكة بين الدول العربية في ما يتعلق بالمؤشر الشامل لقياس تنمية الاتصالات وتقنية المعلومات	١٦٨
جدول ١٦	ترتيب المملكة عالمياً في مؤشرات الحكومة الإلكترونية من ٢٠٠٨/٩م إلى ٢٠١٢/١٣م	١٧٨
جدول ١٧	نسبة متوسط أسعار الخدمات في المملكة بالنسبة لمتوسط الدخل لعام ٢٠٠٩م و ٢٠١٠م و ٢٠١١م للهاتف الثابت والهاتف المتنقل	
	وخدمات النطاق العريض للهاتف الثابت	١٩٥
جدول ١٨	موقع المملكة بين الدول المختارة للمقارنة الدولية فيما يخص متوسط سلة أسعار خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات ومقارنة	
	بين عام ٢٠٠٩م و ٢٠١٠م وترتيب الدول عالمياً	١٩٧

فهرس الأشكال

شكل ١	نسبة النمو السنوي في اشتراكات الهاتف الثابت من عام ٢٠٠٢م إلى ٢٠١١م لكل مئة من السكان – تقرير اتحاد الاتصالات الدولي ٢٠١٢م	٢٥
شكل ٢	نسبة النمو السنوي في اشتراكات الهاتف المتنقل من عام ٢٠٠١م إلى ٢٠١١م لكل مئة من السكان – تقرير اتحاد الاتصالات الدولي ٢٠١٢م	٢٦
شكل ٣	النمو المتوقع لاشتراكات النطاق العريض المتنقل والثابت للفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٦ – تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات ٢٠١٢م	٢٧
شكل ٤	مقارنة لعدد اشتراكات النطاق العريض المتنقل لكل ١٠٠ من السكان في الفترة من ٢٠٠٧م إلى ٢٠١٠م – تقرير اتحاد الاتصالات الدولي ٢٠١٢م	٢٨
شكل ٥	مقارنة لعدد اشتراكات النطاق العريض الثابت لكل ١٠٠ من السكان في الفترة من ٢٠٠١م إلى ٢٠١٠م – تقرير اتحاد الاتصالات الدولي ٢٠١٢م	٢٩
شكل ٦	نسبة النمو السنوي في الاستخدام العالمي للإنترنت من عام ٢٠٠١م إلى ٢٠١٠م – تقرير اتحاد الاتصالات الدولي ٢٠١٢م	٣١
شكل ٧	نمو نسبة المساكن المتصلة بالإنترنت من عام ٢٠٠٢م إلى ٢٠١٠م – تقرير اتحاد الاتصالات الدولي ٢٠١٢م	٣٢
شكل ٨	الواجهة الرئيسية لتطبيق الخطة على الأجهزة الذكية	٤٩
شكل ٩	الخارطة الاستراتيجية	٥٢
شكل ١٠	الصفحة الرئيسية من نموذج متابعة سير المشاريع الإلكتروني	٥٣
شكل ١١	الهوية الجديدة للخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات (تحوّل)	٥٧
شكل ١٢	سير مشاريع الهدف العام الأول	٦٣
شكل ١٣	سير مشاريع الهدف العام الثاني	٦٥
شكل ١٤	سير مشاريع الهدف العام الثالث	٦٧
شكل ١٥	سير مشاريع الهدف العام الرابع	٦٩
شكل ١٦	سير مشاريع الهدف العام الخامس	٧١
شكل ١٧	سير مشاريع الهدف العام السادس	٧٣
شكل ١٨	سير مشاريع الهدف العام السابع	٧٥
شكل ١٩	مقارنة سير مشاريع الأهداف العامة للعام ١٤٣٣/١٤٣٤هـ (٢٠١٢م)	٧٦
شكل ٢٠	سير مجمل مشاريع الخطة في نهاية العام ١٤٣٣/١٤٣٤هـ (٢٠١٢م)	٧٧
شكل ٢١	نسبة المتحقق من الأهداف بنهاية السنة الخامسة من عمر الخطة	٨٤
شكل ٢٢	وزن كل هدف عام في الخطة، و نسبة ما تحقق من هذا الوزن على مستوى الخطة	٨٥

فهرس الأشكال

شكل ٢٣ مقارنة لنسب الإنجاز المتحققة للأهداف العامة خلال الأعوام الثلاثة الماضية

شكل ٢٤ الإنفاق السنوي على تقنية المعلومات ومعدل النمو السنوي للإنفاق على تقنية المعلومات في المملكة ٢٠٠٧م إلى ٢٠١٥م

شكل ٢٥ نمو استخدام الإنترنت في المملكة في الفترة من ٢٠٠٧م إلى ٢٠١٢م

شكل ٢٦ منهجية V2P® للربط الاستراتيجي

شكل ٢٧ مسارات ومصادر اشتقاق المشاريع الاستراتيجية

شكل ٢٨ الخارطة الاستراتيجية للخطة الخمسية الثانية

شكل ٢٩ مؤشرات تطور عدد الخطوط العاملة للاتصالات الثابتة بالمليون، ونسبة انتشارها لكل مئة من السكان من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٢

شكل ٣٠ مؤشرات تطور عدد اشتراكات الاتصالات المتنقلة بالمليون، ونسبة انتشارها لكل مئة من السكان من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٢

شكل ٣١ مؤشرات تطور عدد مستخدمي الإنترنت بالمليون، ونسبة انتشارها لكل مئة من السكان من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٢

شكل ٣٢ مؤشرات تطور عدد اشتراكات النطاق العريض الثابت بالمليون، ونسبة الانتشار لكل مئة من السكان من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٢

شكل ٣٣ مؤشرات تطور عدد اشتراكات النطاق العريض المتنقل بالمليون، ونسبة الانتشار لكل مئة من السكان من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٢

شكل ٣٤ مؤشرات تطور عدد الحاسبات الشخصية بالمليون، ونسبة انتشارها لكل مئة من السكان من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٢

شكل ٣٥ نسبة المؤشر الشامل لقياس تنمية الاتصالات وتقنية المعلومات للدول العربية

شكل ٣٦ عدد خطوط الهاتف الثابت (خط لكل ١٠٠ من السكان) لعام ١٤٣٢/١٤٣٣هـ (٢٠١١م)

شكل ٣٧ عدد اشتراكات الهاتف المتنقل (اشترك لكل ١٠٠ من السكان) لعام ١٤٣٢/١٤٣٣هـ (٢٠١١م)

شكل ٣٨ عدد مستخدمي الإنترنت (مستخدم لكل ١٠٠ من السكان) لعام ١٤٣٢/١٤٣٣هـ (٢٠١١م)

شكل ٣٩ نسبة المساكن التي تتوافر فيها خدمة الإنترنت لعام ١٤٣٢/١٤٣٣هـ (٢٠١١م)

شكل ٤٠ نسبة مشتركي النطاق العريض الثابت لكل مئة من السكان لعام ١٤٣٢/١٤٣٣هـ (٢٠١١م)

شكل ٤١ نسبة مشتركي النطاق العريض المتنقل لكل مئة من السكان لعام ١٤٣٢/١٤٣٣هـ (٢٠١١م)

شكل ٤٢ مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية – ترتيب المملكة من عام ٢٠٠٨م إلى ٢٠١٣م

شكل ٤٣ المقارنات الدولية في مؤشر الخدمات الإلكترونية لعام ١٤٣٣/١٤٣٤هـ (٢٠١٢م)

فهرس الأشكال

شكل ٤٤ تطور مؤشر الجاهزية الشبكية الشامل للمملكة من عام ٢٠٠٩ – ٢٠١٣م

شكل ٤٥ مؤشر الجاهزية الشبكية الشامل لعام ١٤٣٤/١٤٣٥هـ (٢٠١٣م)

شكل ٤٦ مؤشر تنمية الاتصالات وتقنية المعلومات – تطور مؤشر النفاذ في المملكة من عام ٢٠٠٧م إلى ٢٠١١م

شكل ٤٧ مؤشر تنمية الاتصالات وتقنية المعلومات – تطور مؤشر الاستخدام في المملكة من عام ٢٠٠٧م إلى ٢٠١١م

شكل ٤٨ مؤشر تنمية الاتصالات وتقنية المعلومات – المقارنة الدولية لمؤشرات الإستخدام لعام ١٤٣٢/١٤٣٣هـ (٢٠١١م)

شكل ٤٩ مؤشر تنمية الاتصالات وتقنية المعلومات – تطور مؤشر المهارات في المملكة من عام ٢٠٠٧م إلى ٢٠١١م

شكل ٥٠ مؤشر تنمية الاتصالات وتقنية المعلومات – المقارنة الدولية لمؤشرات المهارات لعام ١٤٣٢/١٤٣٣هـ (٢٠١١م)

شكل ٥١ تطور المؤشر الشامل لقياس تنمية الاتصالات وتقنية المعلومات (IDI) من عام ٢٠٠٧-٢٠١١م

شكل ٥٢ نسبة المؤشر الشامل لقياس تنمية الاتصالات وتقنية المعلومات (IDI) لعام ١٤٣٢/١٤٣٣هـ (٢٠١١م)

شكل ٥٣ آلية قياس متوسط سلة الأسعار

شكل ٥٤ مقارنة متوسط سلة الأسعار لخدمات الاتصالات وتقنية المعلومات لعام (٢٠٠٩م / ٢٠١٠م / ٢٠١١م)

شكل ٥٥ ترتيب المملكة لمتوسط سلة أسعار خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات لعام ٢٠١١م

كلمة معالي الوزير



كلمة معالي الوزير

منذ أن تمت إعادة هيكلة قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، ومنذ أن كلفت وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات بمهمة الإشراف على تقنية المعلومات، أنيطت بها أيضاً مهمات عدة، أبرزها إعداد الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات، والإشراف على تنفيذها.

وتشتمل الخطة على منظور بعيد المدى لقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، يستشرف آفاق هذا القطاع على مدى عشرين سنة، من خلال رؤية استراتيجية للقطاع، وسبعة أهداف عامة رئيسية، انبثق منها ستة وعشرون هدفاً محدداً مرحلياً للخطة الخمسية الأولى. وشملت الخطة الخمسية الأولى ٩٨ مشروعاً، تنفذها ٢٣ جهة حكومية، كل في مجال اختصاصه.

تتابع وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات تنفيذ تلك المشاريع من خلال إدارة لمتابعة المشاريع، تابعة لأمانة الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات. وتستخدم إدارة متابعة تنفيذ المشاريع أرقى وسائل وأدوات متابعة المشاريع، من خلال مؤشرات أداء محددة، وبالتنسيق مع الجهات الحكومية التي أنيط بها تنفيذ تلك المشاريع.

ودأبت الوزارة على إعداد تقرير سنوي عن سير العمل في كل مشروع، يُرفع إلى المقام السامي، ويناقش تحت قبة مجلس الشورى، بما يكفل للخطة الوطنية بُعداً تنفيذياً قوياً، ويجعلها حافزاً للتحول بمؤسساتنا إلى "مجتمع المعلومات".

وهذا التقرير الذي بين يدينا هو التقرير السنوي الخامس للخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات. ويتضمن شروحاً وافياً لأهمية الاتصالات وتقنية المعلومات، ودورها في التنمية، وكونها ركيزة أساسية في الخطط الاستراتيجية وتوجهات الدولة. ويتطرق لدور وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، ونشاطاتها في متابعة تنفيذ الخطة والمشاريع المنبثقة منها، والتعاون والتنسيق في شأن التنفيذ.

ويوضح التقرير سير مشاريع الخطة حتى نهاية السنة الخامسة من الخطة الخمسية الأولى (٢٠١٢)، ونسب الإنجاز التي تحققت، ويورد شروحاً تفصيلياً لسير مشاريع الأهداف السبعة الرئيسية المشار إليها، ومخرجات مشاريع الخطة البالغ عددها ٩٨ مشروعاً كما تقدم ذكره.

ويشير التقرير السنوي الخامس إلى مؤشرات التحول إلى مجتمع المعلومات من واقع ما تحقق من الأهداف السبعة الرئيسية والعامّة للخطة الوطنية. ويورد المؤشرات التفصيلية الشاملة لقياس التحول إلى مجتمع المعلومات، التي تدل على مدى التقدم في تنفيذ الخطة، خصوصاً مؤشرات الحدائق التقنية والحاضنات، ومراكز الأبحاث، ومؤشرات تطور خدمات البنية التحتية للاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة، بما في ذلك مؤشرات الهاتف الثابت والمتنقل والإنترنت والنطاق العريض والحاسبات الشخصية.

ويعرض التقرير مقارنة بين ما وصلت إليه المملكة في هذا القطاع وما تحقق لدول أخرى مختارة في القطاع نفسه. ويركز بوجه الخصوص على مؤشرات الشراكة الدولية، ومؤشرات البنية التحتية للاتصالات وتقنية المعلومات، ومؤشر تطور التعاملات الإلكترونية الحكومية، ومؤشر جاهزية الشبكة.

ويُفردُ التقرير فصلاً لمؤشرات قياس مجتمع المعلومات، يتناول الرقم القياسي لتنمية الاتصالات وتقنية المعلومات الذي يستخدم في مراقبة الفجوة الرقمية وتقييمها، وقياس إمكانات التنمية في هذا المجال. كما يتناول هذا الفصل المقارنة الدولية لقياس مجتمع المعلومات. ويورد التقرير المعلومات المتعلقة بمؤشرات الأسعار، ويتضمن التقرير شروحاً للصعوبات والمعوقات التي تواجه تنفيذ الخطة، وآليات التعامل معها.

ولم شك في أن هذا التقرير يجسد إرادة الوزارة وأمانة الخطة الوطنية للاتصالات في العمل على تحقيق أهداف الخطة، وتحقيق تطلعات القيادة الكريمة إلى التحول إلى مجتمع المعلومات، باعتباره هدفاً استراتيجياً للدولة.

والله نسأل للجميع التوفيق والسداد.

وزير الاتصالات وتقنية المعلومات

م. محمد جميل بن أحمد ملا

كلمة سعادة المشرف العام على الخطة



كلمة سعادة المشرف العام على الخطة

استشعرت المملكة منذ اندلاع ما يعرف بثورة المعلومات أهمية تطوير قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، وضرورة تنظيمه وهيكلته ليكون في صدارة القطاعات العاملة على تحقيق التقدم والرفاهية التي تنشدها الدولة لمواطنيها. وجاء وضع الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات، وبدء تنفيذها في عام ١٤٢٨هـ (٢٠٠٧م)، مؤشراً قوياً إلى العزم الأكيد على بلوغ الأهداف والرؤى المحددة. وتلا ذلك وضع وتنفيذ الخطة الخمسية الأولى للاتصالات وتقنية المعلومات، التي حققت نسبة إنجاز بلغت ٧٦,١٢٪ بنهاية العام ٢٠١٢م.

ولم يقتصر حجم الإنجاز عند المتحقق من نسب تنفيذ مشاريع الخطة، بل انعكس على رؤيتها الاستراتيجية أيضاً، من خلال التقدم الملموس الذي أحرزته المملكة العربية السعودية في كثير من المؤشرات القياسية الدولية، التي تقوم على معطيات تمثل ما تم إرازه من تطور وازدهار في البنية التحتية لقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة. وما كان لذلك أن يتحقق لولا الالتزام بتنفيذ الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات، والعزم على إنجازها، والعمل على تحقيق الأهداف والرؤية البعيدة المدى، من خلال الخطة الخمسية الأولى.

وانعكس كذلك على التقدم الذي أحرزته المملكة في المؤشرات الدولية لقياس التحول إلى مجتمع المعلومات، ومؤشر النفاذ، ومؤشر الجاهزية الشبكية، ومؤشرات الاستخدام والمهارات، والمؤشر الشامل لتنمية الاتصالات وتقنية المعلومات، وغيرها من المؤشرات التفصيلية الدقيقة.

وها هي ذي الخطة الوطنية الخمسية الثانية للاتصالات وتقنية المعلومات تستشرف آفاق التنفيذ، مستفيدة من التجربة السابقة، مستقوية بالإرادة وروح الإصرار على تحقيق الرؤية المستقبلية للاتصالات وتقنية المعلومات للمملكة التي تتمثل في التحول إلى مجتمع معلوماتي، واقتصاد رقمي، لزيادة الإنتاجية، وتوفير خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات لشرائح المجتمع كافة، في جميع أنحاء البلاد، وبناء صناعة قوية في القطاع لتصبح أحد المصادر الرئيسية للدخل.

ولقد جاء الاستعداد لوضع الخطة الوطنية الخمسية الثانية للاتصالات وتقنية المعلومات مبكراً، بما تضمنه من اجتماعات ولقاءات وزيارات ودراسات وورش عمل، والعمل على إشراك الجهات ذات العلاقة في القطاعين الحكومي والخاص، وأخذ لمرئيات أفراد الجمهور، واستحداث طرق مبتكرة لاستحضال أفكار العموم والاستئناس بها في وضع اللمسات النهائية للخطة، التي تمثل الأجندة الاستراتيجية التي سيعمل وفقها قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات بنطاقه الشامل، بمساندة من القطاعات الأخرى، كقطاعات التعليم العام والعالي وقطاع البحوث والتطوير والابتكار وغيرها.

ويأتي الانتقال إلى الخطة الخمسية الثانية في ظل تحديات جمة يواجهها قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، ناجمة عن التطورات المتسارعة في القطاع عالمياً، من مستجدات تقنية، وتوجهات جديدة في صناعة تقنية المعلومات. ولا شك في أن ما تحقق للمملكة من تجربة ونجاحات يمثل زاداً قوياً للمضي في سبيل بلوغ الأهداف السبعة التي حددتها الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات، ويتم تنفيذها من خلال الخطط الخمسية والتنفيذية، في إطار من منظومة قيم، ورسالة محددة، وآلية ومنهجية واضحة ومحددة.

ومع نهاية الخطة الخمسية الأولى نتوجه بالشكر إلى جميع الجهات الحكومية والخاصة والأكاديمية التي شاركت في تنفيذ الخطة والمضي في تحقيق أهدافها، وتعاونت مع أمانة الخطة الوطنية لبلوغ مرادها. والأمل معقود، بمشيئة الله، على المضي في تنفيذ الخطة الوطنية الخمسية الثانية للاتصالات وتقنية المعلومات حتى تتحقق الأهداف في كافة المجالات المستهدفة.

د. عبدالرحمن بن سليمان العريني

مستشار الوزير المشرف العام على

الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات



ملخص تنفيذي

تنفيذاً لما ورد في الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات، التي تقوم وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات بالإشراف عليها، ومتابعة تنفيذها، والسعي لتحقيق أهدافها، وإعداد تقرير سنوي بمسمى "التحول إلى مجتمع المعلومات"، فإن الوزارة يسعدها إصدار التقرير الخامس عن سير الخطة الخمسية الأولى للاتصالات وتقنية المعلومات للعام ١٤٣٣/١٤٣٤هـ (٢٠١٢م) وهو التقرير الختامي للخطة الخمسية الأولى للاتصالات وتقنية المعلومات. وسيتم التطرق في هذا التقرير للخطوات المنهجية والإجراءات والمراجعات العملية والدراسات التي تم القيام بها لتفعيل تنفيذ هذه الخطة وفق مفاهيم علمية مبنية. ويبيّن التقرير آليات المتابعة مع الجهات ذات العلاقة، ويقدم وصفاً للمشاريع والجهات المعنية بها.

ويشتمل التقرير على محاور متابعة تنفيذ الأهداف والمشاريع، والتطرق للإجراءات والنماذج المعتمدة، للتحقق من ذلك، ويستعرض التقرير حالة تنفيذ المشاريع في هذه المرحلة، كما تمّ شرح آلية تحديد أوزان لمشاريع الخطة من أجل قياس ما تمّ إنجازه على مستوى الأهداف العامة، وعلى مستوى الخطة بشكل عام. ويتطرق التقرير للجهود التي بُذلت لتحفيز الجهات المعنية على إنجاز المشاريع المنوطة بها، وفقاً للأهداف المعتمدة في الخطة، ووفقاً للأطر الزمنية المحددة لها، وذلك على أسس من التعاون والتنسيق البناء، ودراسة مرئيات ومقترحات الجهات الحكومية، واتخاذ الإجراءات المناسبة لتحقيق أهداف الخطة وغاياتها.

كما يحتوي التقرير على إحصاءات مختلفة عن واقع المملكة في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، ومقارنة المملكة بالدول الأخرى، إذ تمّ التركيز في هذا الجانب على مؤشرات القطاع الرئيسية مثل الهاتف الثابت والمنتقل وخدمات الإنترنت وخدمات النطاق العريض؛ وذلك بهدف التعرّف على مدى التقدم السنوي للمملكة دولياً. ومن خلال هذه المقارنة يمكن التعرّف على نقاط القوة والضعف؛ لدعم الإيجابيات وتلافي السلبيات، بما يحقق الرقي بمستوى الخدمات المقدمة، والإسهام في تحقيق التوجهات والآمال في بناء مجتمع معلوماتي.

ويلقى التقرير الضوء على بعض منجزات وأنشطة وأعمال الجهات الحكومية المنتقاة، التي تصبّ في تنفيذ مشاريع الخطة، وجهود الدولة في دعم مشاريع الجهات الحكومية، وتحفيزها على تحقيق أهداف الخطة. ولقد تمّ تثبيت بعض المعلومات المرجعية الواردة في التقرير لتقديم معلومات متكاملة عن الخطة، والتسهيل على القراء بعدم الرجوع إلى مصادر مرجعية أخرى للحصول على مزيد من المعلومات عن الخطة ما أمكن ذلك.

وتطرق التقرير كذلك لمعلومات حول واقع وتوجهات الاتصالات وتقنية المعلومات العالمية وتم فيه استعراض الحالة الراهنة العالمية والإقليمية والمحلية لقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، من خلال تسليط الضوء على أبرز مكونات هذا القطاع الحيوي والتعرف على أهم المتغيرات والمؤشرات.

كما يلقي التقرير الضوء على إقفال الخطة الخمسية الأولى وأبرز ملامح الخطة الخمسية الثانية للاتصالات وتقنية المعلومات والمراحل المنهجية التي سيتم تنفيذها، والخطوات التنظيمية المتبعة في إعدادها.

[١]

أهمية الاتصالات وتقنية المعلومات

١-١ مقدمة

٢-١ دور الاتصالات وتقنية المعلومات في التنمية

٣-١ الاتصالات وتقنية المعلومات كركيزة أساسية في الخطط الاستراتيجية وتوجهات الدولة



١) أهمية الاتصالات وتقنية المعلومات

في هذا الفصل سيتم التطرق لأهمية الاتصالات وتقنية المعلومات، ودورها في التنمية، وحرص حكومة المملكة العربية السعودية على تضمين الخطط الوطنية والتطويرية والخدمات محاور مختلفة تصب في تطوير قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات.

١-١) مقدمة

مما لا شك فيه أن الاتصالات وتقنية المعلومات أصبحت محورا رئيسياً من محاور التنمية في مجالاتها المختلفة، وركيزة أساسية في قياس تطور الأمم وتقدمها. ولقد ساهمت الاتصالات الحديثة في عمل نقلة نوعية كبيرة على مستوى العالم، إذ مكنت المجتمعات من التواصل والتخاطب وتبادل المعلومات بكل يسر وسهولة، وبسرعة فائقة. فمع التقدم التقني الهائل وتدني أسعار الأجهزة والخدمات، أصبحت خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات في متناول الكثير من شعوب العالم، وامتدت هذه الخدمات لتشمل المناطق النائية والبعيدة، مما ساهم في تقارب المجتمعات، وتحول العالم إلى قرية صغيرة، ينعم الفرد فيها بمعرفة ما يدور حوله في البقاع المختلفة.

وللحاق بالسباق الدولي للظفر بحصة من منافع الاتصالات وتقنية المعلومات، سعت كثير من الدول إلى بذل وتقديم كل أنواع الدعم لهذا المجال، وتذليل الصعوبات وتيسير وتسهيل الإمكانيات لتحفيز المجتمع ومؤسساته المختلفة لتبني الخيارات التقنية وتطويرها. كما تم التركيز والاعتماد على المعرفة التقنية ودعم الاقتصاد المبنى على مجالات الاتصالات وتقنية المعلومات بمختلف محاوره. ومن هذا المنطلق سعت المملكة كباقي الدول إلى وضع الخطط الملائمة على المديين القصير والطويل؛ لتطوير الاتصالات وتقنية المعلومات، وتوسيع انتشارها وتسهيل الحصول عليها في جميع مناطق المملكة، بشكل يلي احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والصحية وغيرها من مناحي الحياة، وتشجيع الاستثمار في هذه المجالات. وكان عام ١٤٣٣/١٤٣٤هـ (٢٠١٢م) من الأعوام المملفة في السعي لنقل التقنيات الحديثة وتوطينها، والتركيز على تطوير الخدمات التقنية في البيئات التعليمية والصحية، والتركيز على المحتوى العربي الرقمي، وتطوير الخدمات الحكومية الإلكترونية.



٢-١) دور الاتصالات وتقنية المعلومات في التنمية

تعد الاتصالات وتقنية المعلومات من المجالات المهمة والحيوية في تحقيق غايات وأهداف التنمية، وتمس بشكل مباشر وغير مباشر جميع مجالات ومحاور التنمية المختلفة. وتكمن أهميتها بشكل بارز في محورين أساسيين: يتمثل المحور الأول في الدور الذي تؤديه صناعة الاتصالات وتقنية المعلومات كأحد مصادر التقدم المهمة، وزيادة الدخل المحلي في معظم الدول المتقدمة؛ فضلاً عن الدول النامية، أما المحور الثاني فيشير إلى الآثار الإيجابية للتقدم في الاتصالات وتقنية المعلومات في القطاعات الاقتصادية الأخرى. وبالنسبة للمحور الأول، فإن قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات يعد قطاعاً اقتصادياً حيوياً، يشتمل على عمليات إنتاجية مركبة تتسم بقيمة اقتصادية مضافة مرتفعة، وعمالة ذات قدرات فنية عالية، وتتصل بها عمليات تجارية وخدمية واسعة النطاق، تشمل المعدات، والبرمجيات، وغيرها، ما يجعل الاتصالات وتقنية المعلومات قطاعاً ذا أهمية حيوية في كافة الدول تقريباً، بل أكثر أهمية في الدول التي تعتمد عملية التنمية فيها اعتماداً مباشراً على القدرة على التواصل. وقد اكتسب هذا القطاع أهمية مضاعفة نتيجة للنمو المطرد للإنترنت والتطبيقات المجتمعية باستخدام الإنترنت، مثل تطبيقات التعاملات الإلكترونية الحكومية، والتجارة الإلكترونية، والتعليم الإلكتروني، والصحة الإلكترونية ... إلخ.

أما بالنسبة للمحور الثاني، فتسهم الاتصالات وتقنية المعلومات في توفير وسائل دعم الأنشطة التي تنتفع من المعلومات الموجهة والموثوق بها، بما في ذلك تحسين ظروف المجتمعات، وخفض نسبة الفقر. فعلى سبيل المثال، تجعل الاتصالات وتقنية المعلومات الرعاية الصحية أكثر شمولاً، وتوفرها لقطاعات أوسع من خلال الطب الاتصالي (عن بُعد)، كما تزيد فاعلية التعليم، وتوجهه إلى شرائح أكثر، عن طريق التعلّم الإلكتروني، والتعليم عن بُعد. ويعد وجود نظم معلومات موثوق بها أمراً ضرورياً من أجل الإدارة الفاعلة، وتشغيل القطاعين العام والخاص؛ إذ تغطي هذه النظم مجالات حيوية عديدة، مثل المعلومات الداخلية للحكومة، وخدمات المواطنين، والتجارة، وأعمال البنوك، والعلاقات الدولية، الأمر الذي يبرز أهمية التأكد من أمن المعلومات والبيانات والشبكات لإنجاح مجتمع المعلومات. إضافة إلى هذه المحاور، أصبحت الاتصالات وتقنية المعلومات، خصوصاً في السنوات القليلة الماضية، من العوامل المهمة في التواصل الاجتماعي وتبادل المعلومات والمعارف، ونشر مبادئ الحوار، وسماع الرأي الآخر، وأضحت منبراً إعلامياً عالمياً لا يعتمد على حدود أو مؤسسات محتكرة.

وقد أخذت الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات في حسابها هذه التطورات المتسارعة من خلال تطوير البنى التحتية، وتحسين مستوى الخدمات وتسهيل الحصول عليها، والتدريب والتأهيل وبناء الافراد في المراحل التعليمية المختلفة، للتكيف مع هذه المتغيرات بكفاءة متزنة، وبما يسهم في خلق بيئة جادة للتعاظم مع المستجدات الحديثة للوصول إلى مجتمع معلوماتي. من خلال مشاريعها المتنوعة المنبثقة من أهدافها العامة، وبما يسهم في دعم الدور المهم للاتصالات وتقنية المعلومات في إدارة عجلة التنمية، لتحقيق التطلعات الوطنية الطموحة في خطط التنمية المتلاحقة.

١-٣) الاتصالات وتقنية المعلومات كركيزة أساسية في الخطط الاستراتيجية وتوجهات الدولة

أولت حكومة المملكة العربية السعودية الاتصالات وتقنية المعلومات أهمية خاصة، إذ ركزت عليها العديد من خطط التنمية الخمسية، والخطة الوطنية الشاملة للعلوم والتقنية البعيدة المدى، وكذلك الخطط التطويرية لبعض القطاعات الخدمية. وبدأت المملكة وضع خطط وطنية خمسية للتنمية منذ عام ١٩٧٠م، وكانت غاية هذه الخطط تحديد توجهات التنمية في المملكة على مدى خمس سنوات. و تباينت التوجهات بين الخطط، تبعاً لمتطلبات المرحلة الزمنية ومعطياتها. وتميّزت خطة التنمية الثامنة (٢٠٠٥ - ٢٠٠٩م) بالتركيز على المجالات الاستراتيجية للمملكة، إذ تضمنت فصلاً كاملاً عن الاتصالات وتقنية المعلومات؛ شمل تحليلاً للوضع الراهن للقطاع، وأبرز أهمية التحول إلى مجتمع المعلومات، وناقش أهم القضايا والتحديات الخاصة بقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات. وتمثل ضرورة توفير متطلبات التعاملات الإلكترونية، ووجود فجوة رقمية، وقلة المحتوى العربي الرقمي، أهم هذه القضايا. وعرضت خطة التنمية الثامنة ملامح الرؤية المستقبلية لقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات واستراتيجيات التنمية التي تهدف إلى تحقيق هذه الرؤية. وقد استندت هذه الرؤية إلى مشروع الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات، كما استندت إلى توصيات وقرارات القمة العالمية لمجتمع المعلومات.

وحظي مجال الاتصالات وتقنية المعلومات في خطة التنمية التاسعة (٢٠١٠-٢٠١٤م)، بنصيب كبير في توجهات الخطة. إذ تركز خطة التنمية التاسعة على الاقتصاد القائم على المعرفة، وشددت الخطة التاسعة على أهمية هذا التوجه، إذ ركز الهدف الثامن على "التوجه نحو الاقتصاد الرقمي المبنى على المعرفة وتعزيز مقومات مجتمع المعلومات". ويتأتى ذلك بالتركيز على مراحل التعليم المختلفة والتعليم العالي، بحكم أن التعليم ينشر المعرفة التي تؤسس قدرات تتيح نقل المعرفة وتراكمها ثم توليدها واستثمارها في مختلف القطاعات.

وخلصت خطة التنمية التاسعة في جانب الاتصالات وتقنية المعلومات إلى نشر المعرفة، ونقل التقنية وتوطينها، وإنتاجها من خلال أنشطة البحث والتطوير والابتكار، والاستثمار في مخرجات مراكز البحث وتحويل الابتكارات والاختراعات إلى منتجات تسهم في عجلة التنمية، والجدير بالذكر أن الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات الحالية تتكامل مع خطتي التنمية الثامنة والتاسعة، وتسهم في تحقيق أهداف التنمية المتوالية.

وعلى صعيد الخطط التطويرية الأخرى ذات العلاقة بقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، أنيط بكل من مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية ووزارة الاقتصاد والتخطيط وضع سياسة وطنية بعيدة المدى للعلوم والتقنية، تُغطي الفترة ٢٠١٠ - ٢٠٢٠م، وتتكامل الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات مع السياسة الوطنية البعيدة المدى للعلوم والتقنية، فقد تضمنت الخطة الوطنية الشاملة للعلوم والتقنية البعيدة المدى سياسات وغايات لرفع كفاءة الاتصالات وتقنية المعلومات وتطويرها في المملكة. وقد عُني الأساس العاشر من الأسس الاستراتيجية للسياسة المذكورة بموضوع المعلومات، وأكد ضرورة إتاحة المعلومات العلمية والتقنية، وتيسير كافة السبل للوصول إليها في إطار نظم تتفق مع أهداف المملكة وظروفها.

وأكدت استراتيجية مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية نقل التقنية كأحد أهدافها، ويجري تحقيقه من خلال العديد من القنوات، ويُعد برنامج توطین التقنيات الاستراتيجية والمتقدمة من أهم البرامج في مجال نقل التقنية وتطويرها. وقد وضعت المدينة في عام ١٤٢٨/١٤٢٩هـ (٢٠٠٨م) خارطة طريق لتنفيذ هذا البرنامج. من جهة أخرى، تقوم شركات منها شركة الزيت العربية السعودية (أرامكو)، والشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)، وشركات برنامج التوازن الاقتصادي، خاصة في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات والإلكترونيات المتقدمة، بنشاط مهم في مجال نقل التقنية وتوطينها. وفي هذا الصدد، أفتتحت مؤخراً جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية وعدد من الجامعات الخاصة لدعم التوجه نحو نقل وتوطين التقنية، وإيجاد مراكز بحثية متخصصة في هذا المجال.

وتميّزت الخطة الاستراتيجية العشرية للتربية والتعليم (١٤٢٥-١٤٣٥هـ ٢٠٠٤-٢٠١٤م) بالتركيز على دور الاتصالات وتقنية المعلومات في تحسين نوعية التعليم وتطويره. ومن ضمن الأهداف الرئيسة للخطة الهدف الحادي عشر الذي ينص على "تطوير البنية التحتية لتقنية المعلومات والاتصال وتوظيفها في التعليم والتعلم"، وذلك من خلال ثلاثة أهداف استراتيجية: الأول تأسيس نظام متكامل لاستخدامات تقنية المعلومات. أما الثاني فيتطرق لتأسيس نظام متكامل لاستخدامات تقنية الاتصال في التعليم. ويركز الهدف الثالث على تعزيز التكامل بين المعرفة الآلية والمعرفة لدى الإنسان.

ومن ناحية أخرى، ركز مشروع الملك عبد الله بن عبد العزيز لتطوير التعليم العام (تطوير) ضمن أهدافه العامة الأربعة على أهمية الاتصالات وتقنية المعلومات في مجال التعليم والتعلم، والدور الرئيسي لها في تطويره وتحسين مخرجاته. إذ ركز الهدف الثالث على تحسين البيئة التعليمية وتأهيلها وتهيئتها لإدماج التقنية والنموذج الرقمي للمنهج، لتكون بيئة الفصل والمدرسة محفزة للتعلّم من أجل تحقيق مستوى أعلى من التحصيل والتدريب. ومن الملاحظ أن حل مشاريع مبادرة الملك عبدالله لتطوير التعليم تصب في تبني الاتصالات والتقنيات الحديثة. ومن أمثلة هذه المشاريع "بوابة تطوير التعليمية"، "مدارس تطوير الذكاء"، "محتوى تطوير الرقمي"، "مبادرة حاسب لكل معلم وطالب"، "رخصة ICDL لكل معلم"، وغيرها من المشاريع التي تركز على الاستفادة من التطورات الحديثة للاتصالات وتقنية المعلومات، وتسخيرها لإيجاد بيئة تعليمية تعتمد بشكل كبير على الاتصالات وتقنية المعلومات.

كما تضمن مشروع إعداد خطة استراتيجية لوزارة العدل بعيدة المدى للعشرين سنة القادمة من ١٤٣٠-١٤٥٠هـ (٢٠٠٩-٢٠٢٩م) تهدف إلى تطوير مرفق القضاء والتوثيق في جميع المجالات المتعلقة به، على خمسة محاور، ويركز محورا الإجراءات والنظم والنماذج، والبيئة العدلية، على الاستفادة من تقنيات المعلومات ووسائل الاتصال الحديثة والمتقدمة؛ لتحسين بيئة العمل القضائية، والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة.

وتضمنت الاستراتيجية الوطنية للصناعة حتى عام ١٤٤١هـ (٢٠٢٠م)، محاور عديدة تتقاطع في بعض أجزائها مع الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات، خصوصاً في الهدف المتمثل في بناء صناعة قوية، فقد احتوت الاستراتيجية الوطنية للصناعة على سياسات مهمة في بناء قطاع وطني للإبداع والابتكار، وإقامة مناطق وحاضنات التقنية، والتوجه نحو صناعة منافسة واقتصاد قائم على المعرفة، والتوسع في إنشاء مراكز للبحث والتطوير والابتكار في مجال الصناعة بشكل عام، من بينها قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات.

كما تم تبني العديد من المشاريع والبرامج والمبادرات التي تصب في دعم توجه الدولة نحو مجتمع المعلومات، ومن ذلك، مدينة المعرفة الاقتصادية في المدينة المنورة، ومنطقة التقنية بالدمام (الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية)، حديقة تقنية المعلومات والاتصالات في الرياض (الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض)، وادي الرياض للتقنية، و"واحة المعرفة" (كسب)، ضمن برنامج "مركز المعرفة"، ومبادرة "رواق المعرفة" التي تبتناها جامعة الملك سعود، وعلى ضوءها تم تبني العديد من المشاريع لتحقيق هذه المبادرات. وكذلك وادي جدة للتقنية بجامعة الملك عبدالعزيز بجدة، ووادي الظهران للتقنية بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن بالظهران. كما يأتي برنامج الملك عبدالله للابتعاث للتركيز على جانب التعليم والتدريب. كما تأتي مبادرة الملك عبدالله للمحتوى الرقمي العربي لإثراء المحتوى العربي في شبكة الإنترنت وزيادة المحتوى العربي الرقمي. وقامت وزارة الصحة بإعداد استراتيجية وطنية للصحة الإلكترونية، وذلك بغرض تحقيق رؤية الوزارة التي تتمحور في تطوير الرعاية الصحية في المملكة العربية السعودية، من حيث الجودة و المقاييس و المساواة في تقديم خدمات الرعاية الصحية. وأعدت الوزارة استراتيجية عمل وخطة خمسية من شأنها أن تجعل الصحة الإلكترونية عاملاً رئيسياً في تطوير وتوفير هذه الخدمات. ولذلك، طورت الوزارة استراتيجية الصحة الإلكترونية وخطة العمل الخمسية بالتعاون مع مستشارين سعوديين وعالميين وشركة IBM. وتدعم استراتيجية الصحة الإلكترونية الأهداف الرئيسية للوزارة وهي: رعاية المرضى، ربط موفري الخدمة بكافة مستويات الرعاية الصحية، قياس أداء توفير الرعاية الصحية، تحويل توفير الرعاية الصحية بما يتوافق مع المقاييس العالمية.



[٢]

واقع وتوجهات الاتصالات وتقنية المعلومات العالمية

١-٢ واقع الاتصالات وتقنية المعلومات العالمي
٢-٢ توجهات الاتصالات وتقنية المعلومات العالمية



٢) واقع وتوجهات الاتصالات وتقنية المعلومات العالمية

ليس من باب المبالغة القول إن العالم يعيش اليوم حالة حضارية فريدة وغير مسبوقة بفضل ما تحقق له من تطور كبير ومتميز في مجالات الاتصالات وتقنية المعلومات. فقد ساهمت ثورة الاتصالات وتقنية المعلومات خلال العقد المنصرم في إحداث تحولات كبيرة في نهضة المجتمعات حول العالم وأعادت تشكيل الكثير من ملامح حياتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، وحتى الجغرافية، متمثلة في تداعي الحدود المادية في العوالم الرقمية. وقد أثبت كثير من تجارب الدول والأبحاث أن الاتصالات وتقنية المعلومات تعتبر مصدراً ومحركاً أساسياً لتحقيق رفاهية الشعوب وتطورها في الألفية الثالثة.

وعلى الرغم من الصورة المشرقة للدور الكبير الذي تلعبه الاتصالات وتقنية المعلومات، إلا أن الأمر لا يخلو من بعض التحديات والمخاطر المصاحبة للاستخدام الخاطئ للتقنية، وتلاشي الحدود في العوالم والمجتمعات الرقمية. ومن أهمها المخاطر الأمنية، وحماية الخصوصية الفردية، وهوية وثقافة المجتمعات، وجرائم المعلوماتية، وحقوق المستهلكين الرقمية، وحقوق الملكية الفكرية، وغير ذلك من القضايا الشائكة.

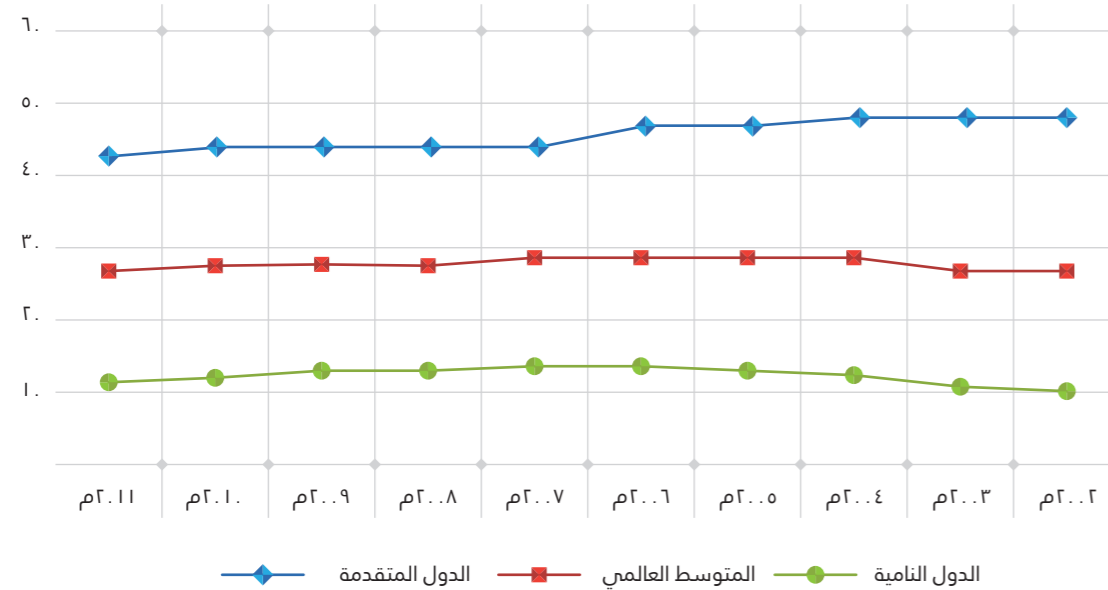
ومن الملائم ذكره في تقرير التحول إلى مجتمع المعلومات، استعراض الحالة الراهنة العالمية والإقليمية والمحلية لقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، من خلال تسليط الضوء على أبرز مكونات هذا القطاع الحيوي، والتعرف على أهم المتغيرات والمؤشرات.



١-٢) واقع الاتصالات وتقنية المعلومات العالمي

١-١-٢) الهاتف الثابت:

تمثل اتصالات الهاتف الثابت والمنتقل إحدى الركائز الأساسية لقياس تحول الدول إلى مجتمعات المعلومات ومدى تطور البنية التحتية لديها. وعالمياً، تشهد الاتصالات الثابتة تباطؤاً ملحوظاً، خصوصاً في الدول المتقدمة، حيث وصلت أسواقها إلى مرحلة التشبع، كما يشير إلى ذلك تقرير اتحاد الاتصالات الدولي ٢٠١١م، ويظهر الشكل (١) نسبة النمو السنوي العالمي لاشتراكات الهاتف الثابت من عام ٢٠٠١م إلى ٢٠١١م لكل مئة من السكان. ومما يجدر ذكره أن قطاع الاتصالات المتنقلة قد ساهم بشكل ملحوظ في هذا التباطؤ لنمو الهاتف الثابت.

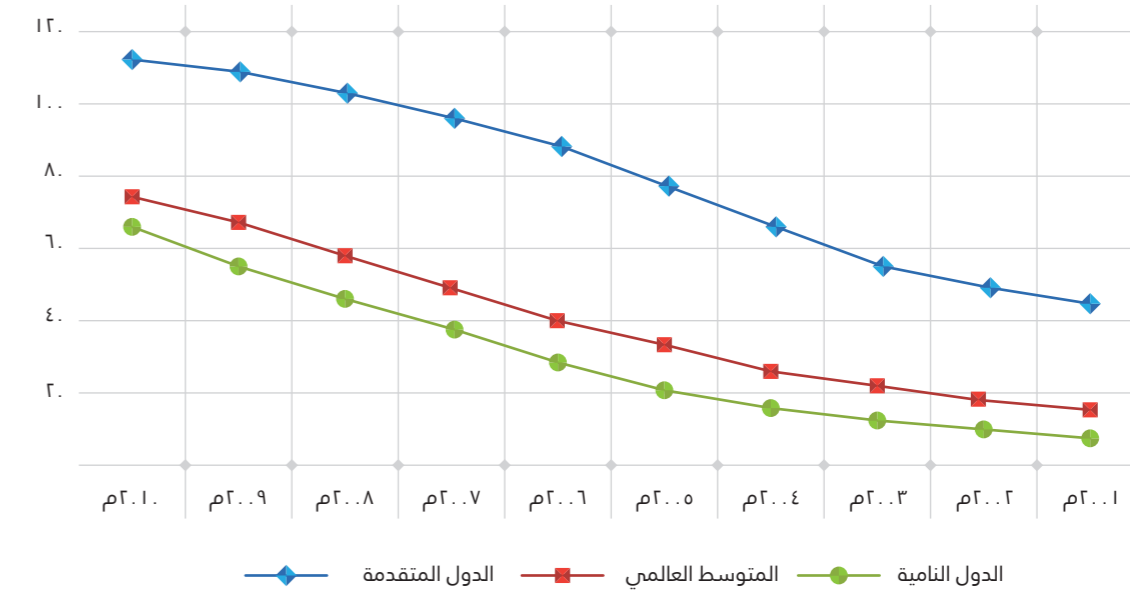


الشكل رقم (١): نسبة النمو السنوي في اشتراكات الهاتف الثابت من عام ٢٠٠٢م إلى ٢٠١١م لكل مئة من السكان
تقرير اتحاد الاتصالات الدولي ٢٠١٢م

٢-١-٢ (الهاتف المتنقل:

على غرار الهاتف الثابت في الدول المتقدمة، وصل الهاتف المتنقل فيها أيضاً إلى درجة التشبع، وأصبح يحقق معدلات نمو ضئيلة في حدود ٣٪ تقريباً. أما في لدول النامية، فعلى النقيض من ذلك، تستمر الاتصالات المتنقلة في تحقيق معدلات انتشار ونمو كبيرة وصلت إلى ١٣٪ سنوياً، بل تضاعفت أعداد الاشتراكات في بعضها ، كإندونيسيا وفيتنام، في السنتين الأخيرتين فقط. ويلاحظ أن كثيراً من الدول العربية حققت نسب انتشار فاقت ١٠٠٪ من مجموع السكان. ويشير الشكل رقم (٢) إلى منحنى نمو اشتراكات الهواتف المتنقلة عالمياً، ومقارنتها بمتوسط النمو في الدول المتقدمة والدول النامية. ومن المتوقع في السنوات القادمة أن ينال التباطؤ الدول السريعة النمو وذات الاقتصادات القوية، مثل المملكة، وخصوصاً في اشتراكات الاتصالات المتنقلة، ويتوقع أن تصل إلى التشبع بالنسبة إلى نمو السكان.

ومع وصول اشتراكات الهاتف المتنقل عالمياً إلى ٦ مليار اشتراك، فإن التوقعات تشير إلى أن العالم يتجه بالفعل نحو تغطية كاملة بنسبة ١٠٠٪ على مستوى السكان من خدمات الهاتف المتنقل بحلول عام ٢٠١٥م.

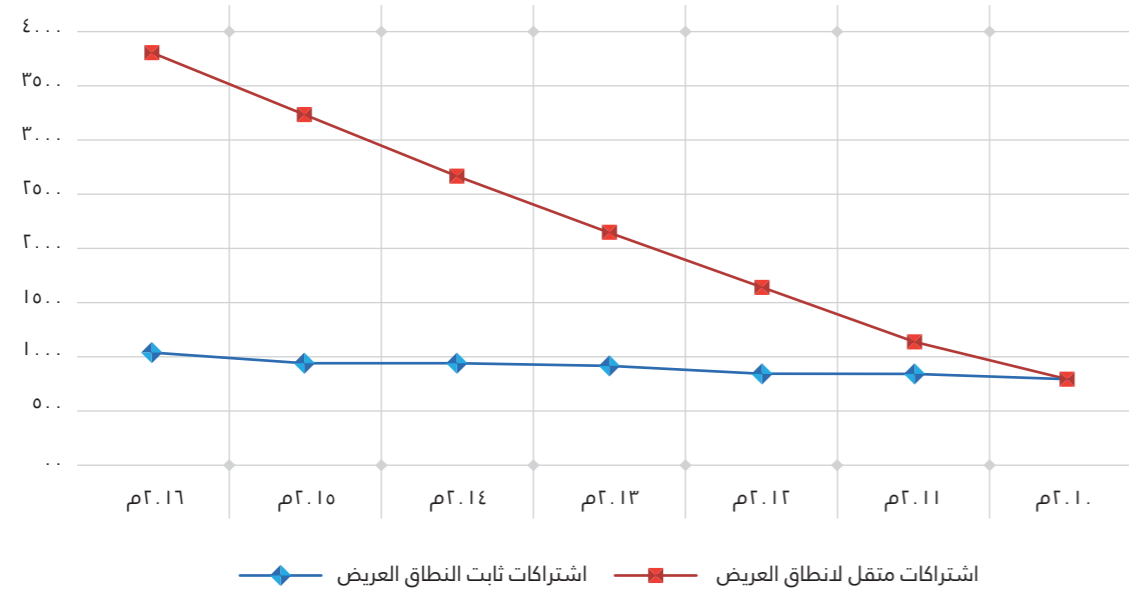


الشكل رقم (٢): نسبة النمو السنوي في اشتراكات الهاتف المتنقل من عام ٢٠٠١م إلى ٢٠١١م لكل مئة من السكان
تقرير اتحاد الاتصالات الدولي ٢٠١٢م

٢-١-٣ (النطاق العريض:

تشير معظم الدراسات (١) إلى أن حجم استثمار الدول في النطاق العريض يتنامى بشكل مطرد عالمياً، نظراً لما لوحظ من تأثيره الإيجابي على الاقتصاد، من حيث مساهمته في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى تأثيراته الإيجابية الأخرى في رفع الإنتاجية ومعدلات التوظيف وفائض المستهلك، الذي بدوره ينعكس إيجاباً بالوصول الكفء إلى المعلومات، والتأثيرات الإيجابية الأخرى، مثل الوفرة في المواصلات، والفوائد العائدة على مجال التعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد، والمجال الصحي، والترفيه، والخدمات الإلكترونية، والتجارة الإلكترونية وغيرها من المجالات.

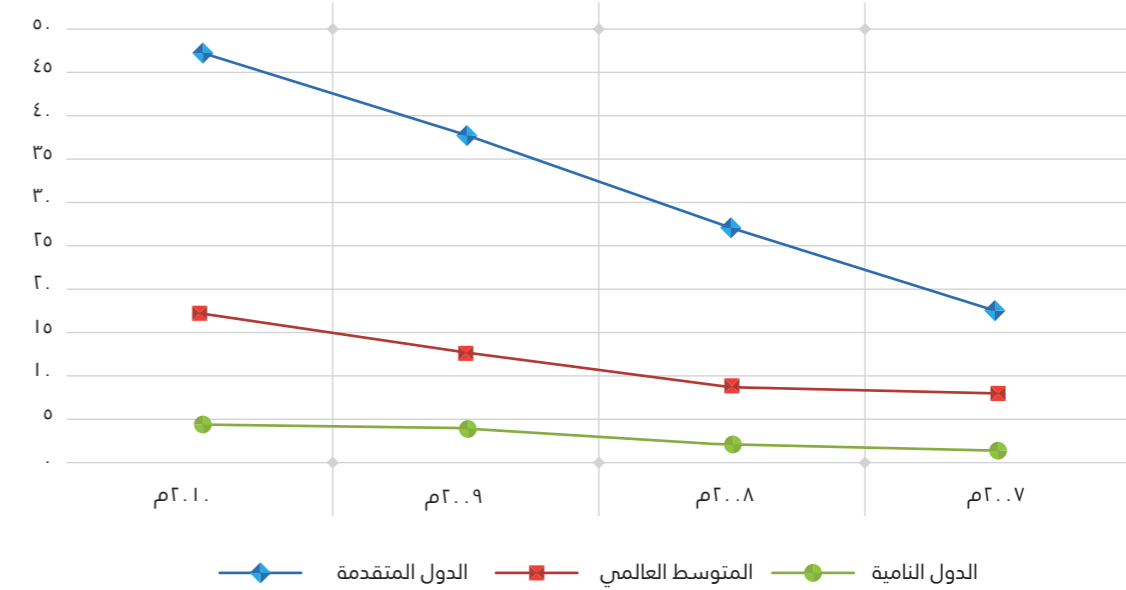
ويستحوذ النطاق العريض المتنقل على النصيب الأكبر من الاهتمام والنمو، مقارنة بالنطاق العريض الثابت. ويتوقع أن تصل حصته عالمياً إلى حدود ٨٠٪ في مقابل ٢٠٪ من النطاق العريض الثابت بحلول عام ٢٠١٦م، كما يشير الشكل (٣)



الشكل رقم (٣): النمو المتوقع لاشتراكات النطاق العريض المتنقل والثابت للفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٦م
تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات ٢٠١٢م

(١) ITU, 2010, The Impact of Broadband on the Economy: Research to Date and Policy Issues, 10th Global Symposium for Regulators, 10, Nov 2010, OECD, 2008, Broadband and the Economy, OECD Ministerial Meeting on the Future of the Internet Economy, June, 2008

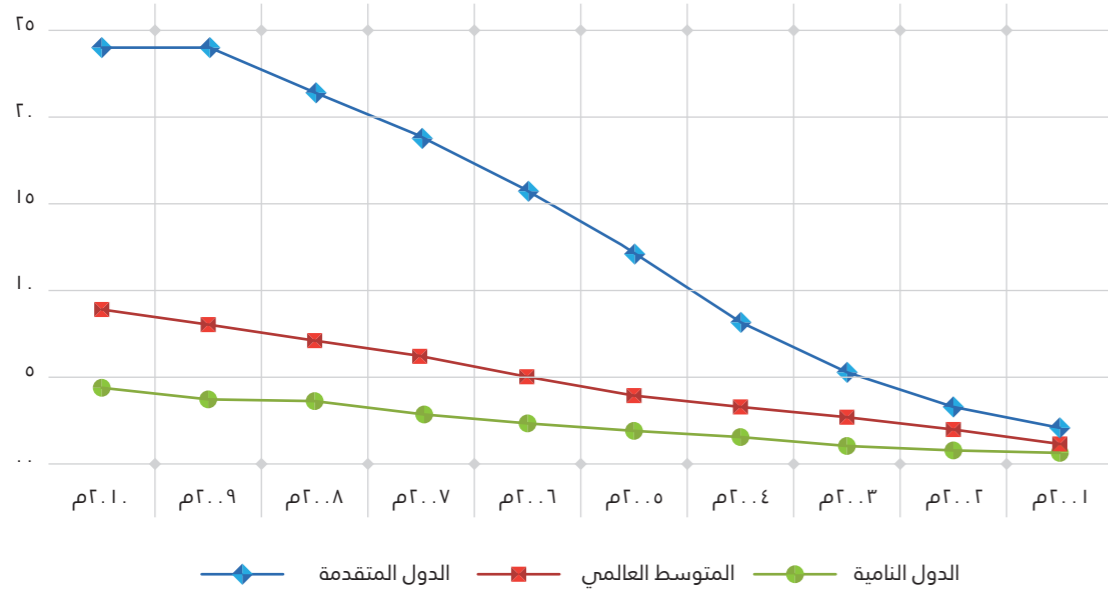
وبلغ عدد الدول التي أطلقت خدمات النطاق العريض المتنقل في نهاية عام ٢٠١٠م (١٥٠) دولة، منها ١٠٩ دول استخدمت تقنيات واي ماكس (WiMax) وإل تي إي (LTE) وإتش إس بي أيه بلس (+HSPA). ويعزا هذا الانتشار السريع إلى التقدم في تقنيات وأجهزة النطاق العريض المتنقل (الجيل الثالث، وبشكل محدود الجيل الرابع المتوقع انتشاره بشكل أكبر في السنوات القادمة). وتقدم هذه التقنيات سرعات عالية نسبياً، كما أن النمو المطرد في انتشار اشتراكات الهواتف المتنقلة، خصوصاً في الدول النامية التي وصل متوسط النمو فيها إلى ٢٠٪ تقريباً، ساهم بشكل كبير في هذا النمو العالمي. وتمثل التقنيات القادمة من أجيال الهاتف المتنقل – كالجيل الرابع - بسرعات نقل تصل إلى ١٠٠ ميجابت/الثانية، التوجه المستقبلي، خيار متاح في السنوات القليلة القادمة، مما سينعكس إيجاباً على نوعية الخدمات والتطبيقات وتجربة المستخدم النهائي. كما سيزداد الاهتمام بالنطاق العريض المتنقل كَمُكِّن لما بات يعرف بإنترنت الأشياء (الإنترنت التكاملي) (Internet of Things)، وهو بيئة من الكائنات (كالأجهزة الكهربائية المنزلية والسيارات وغيرها) المتصلة بعضها ببعض لتبادل المعلومات بشكل تلقائي، ومدعومة بقنوات اتصال متنقلة. ويوجد حالياً في العالم ما يقارب ٨١ مليون اتصال من هذا النوع ويتوقع أن تصل إلى ٢٩٤ مليون في عام ٢٠١٥م. ويوضح الشكل (٤) مقارنة نسبة نمو النطاق العريض المتنقل بين المتوسط العالمي ومعدلات الدول المتقدمة والنامية.



الشكل رقم (٤): مقارنة لعدد اشتراكات النطاق العريض المتنقل لكل ١٠٠ من السكان في الفترة من ٢٠٠٧م إلى ٢٠١١م
تقرير اتحاد الاتصالات الدولي ٢٠١٢م

ومع ذلك لا تزال السرعات المحدودة للنطاق العريض المتنقل وقدراته الاستيعابية مقارنة بالنطاق العريض الثابت تشكل عائقاً أمام انتشاره وتبنيه على نحو واسع، خصوصاً من قبل قطاع الأعمال والمؤسسات.

أما بالنسبة للنطاق العريض الثابت، لا يزال نسبة انتشاره في العالم محدودة حول معدلات ٨,٥٪ تقريباً (الشكل ٥) مع سيطرة تقنيات دي إس إل (DSL) على مساحة التقنيات المستخدمة بنسبة ٦٥٪. وتنخفض نسبة انتشار النطاق العريض الثابت لدى الدولة النامية لتصل إلى ٤,٩٪ تقريباً، مركزة في المدن. أما في الدول العربية فتظهر جلياً محدودية الانتشار التي لا تزيد في المتوسط على ٢,٥٪ تقريباً من مجموع السكان.



الشكل رقم (٥): مقارنة لعدد اشتراكات النطاق العريض الثابت لكل ١٠٠ من السكان في الفترة من ٢٠٠١م إلى ٢٠١١م
تقرير اتحاد الاتصالات الدولي ٢٠١٢م

وتجدر الإشارة إلى أن الفوائد المتحققة من النطاق العريض لا يمكن أن تؤتي ثمارها في غياب السياسات التحفيزية الفاعلة لتقديم الخدمات والتطبيقات المصاحبة لنشر شبكات النطاق العريض السلكية واللاسلكية كتلفزيون الإنترنت (Internet-TV)، هاتف الآي بي (IP-Telephony)، الحوسبة السحابية (Cloud Computing)، والبث المرئي عبر الإنترنت (Video-Conferencing) وغيرها.

٢-١-٤ (التقارب بين الاتصالات) وتقنية المعلومات):

تاريخياً، كانت التقنيات المستخدمة من قبل شركات الاتصالات ومزودي الخدمات، من أنظمة نقل وبث ومعالجة وتحكم، وقنوات اتصال، منفصلة ومختلفة عن أنظمة وقنوات ومقاييس تقنيات المعلومات، مما شكل عبئاً على هذه الشركات، تمثل في ارتفاع تكاليف التشغيل والصيانة، وانعدام المرونة في تقديم الخدمات بشكل يرضي المستخدم النهائي.

وأخذ هذا الفارق في التقلص مع توحيد المعايير، وتحول قنوات الاتصالات (الثابتة والمتنقلة) إلى شبكات معتمدة كلياً على بروتوكول الآي بي (IP). ويأتي هذا التحول مدعوماً بعوامل عديدة، أهمها انتشار الهواتف المتنقلة الذكية الممكنة للولوج لشبكة الإنترنت. وتتوجه شركات الاتصالات وتقنية المعلومات عموماً، وبشكل تدريجي، نحو نقل أنظمة تقنية المعلومات ومراكز البيانات إلى البيئة "السحابية"، وسيؤدي ذلك إلى تحول الخدمات الرقمية التقليدية، إلى خدمات مدعومة بشبكات متنقلة متكاملة.

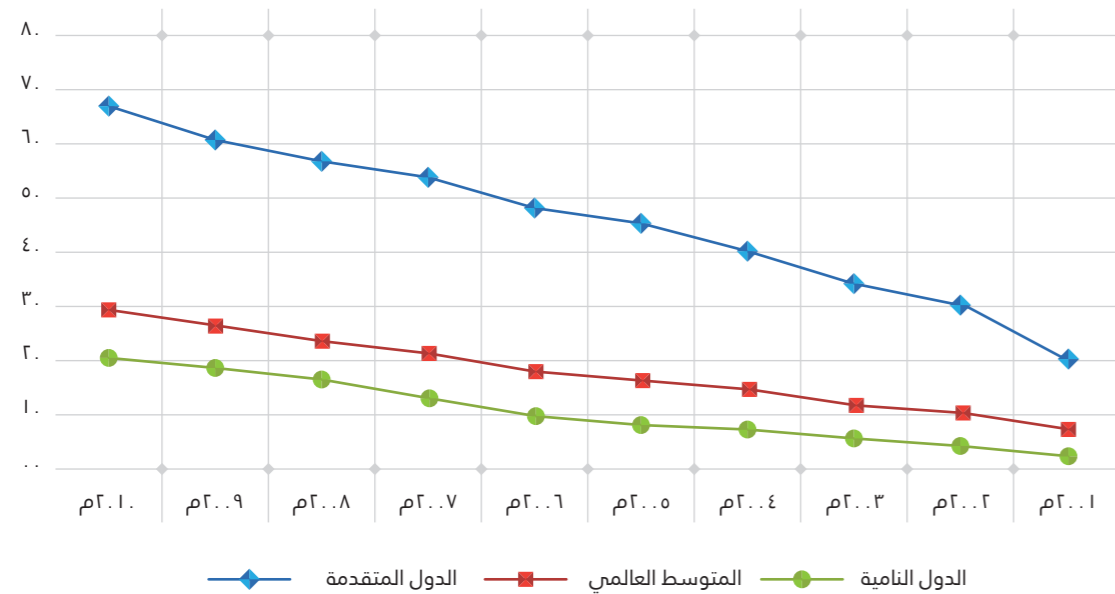
ولا شك في أن هذا التمازج والتكامل بين طرفي التقنية سيعمل على خفض التكلفة الإجمالية للخدمات، كما سينعكس إيجاباً على المستهلكين، وعلى أسلوب استخدامهم للتقنية في المجالات المختلفة، من تعليم وصحة وتسليم وتسويق وغير ذلك، وسيمكنهم من الوصول الشامل للخدمات من أي مكان باستخدام أي جهاز، وعن طريق أي مقدم خدمة.

ولا يشمل التقارب في التقنيات تلك المستخدمة من قبل شركات الاتصالات وتقنية المعلومات فحسب، بل يمتد ليشمل الأجهزة الإلكترونية أيضاً. وبإمكان المستخدم الآن توصيل هاتفه المتنقل والحاسب الشخصي وجهاز التلفزيون بالإنترنت عبر شبكة النطاق العريض، أو شبكة الواي- فاي (WiFi) اللاسلكية، وبالتزامن مشاهدة مقاطع الفيديو أو البرامج التلفزيونية المنتقاة، إضافة إلى المهام الأخرى من إرسال واستقبال البريد الإلكتروني، وتصفح الإنترنت، ودخول شبكات التواصل الاجتماعية بشكل تفاعلي، وبما يتيح للمستخدم درجة تحكم بالمحتوى لم تكن متاحة من قبل.

وأدى هذا التقارب في التقنيات إلى تقارب من نوع آخر بين وسائل الإعلام ووسائل الاتصال. فمثلاً أصبح جهاز التلفاز يستخدم للدرشة والاتصال، وهو ما يعرف بالتلفزيون التفاعلي. وبالمقابل أصبح الهاتف يستخدم كوسيلة إعلامية عبر إرسال واستقبال رسائل الملتيميديا وخدمة التلفزيون المتنقل.

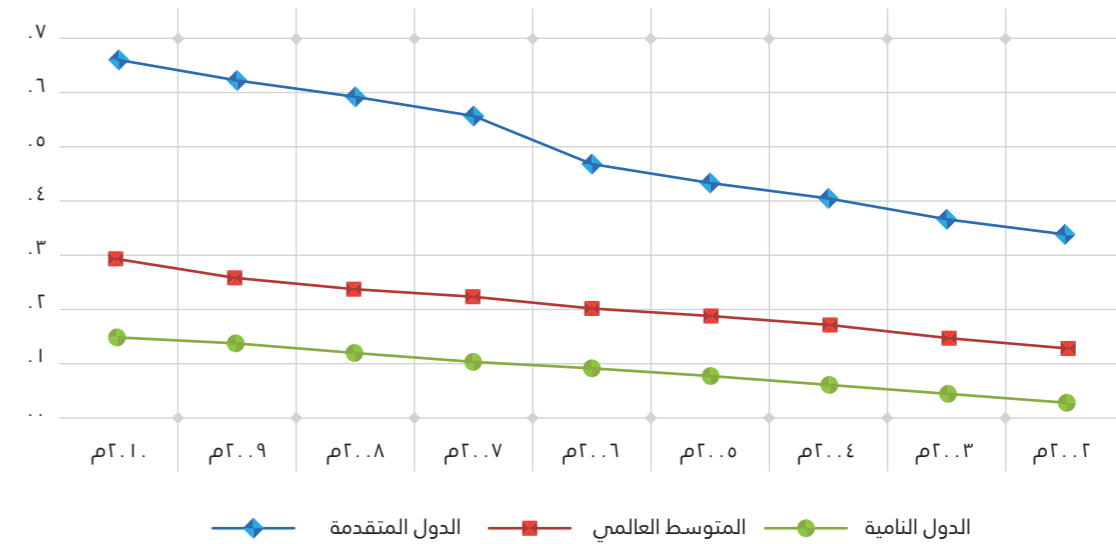
٢-١-٥ (الإنترنت والفجوة الرقمية):

لم تحقق وسيلة تواصل في التاريخ ما حققته شبكة الإنترنت في سرعة انتشارها. ففي حين احتاج جهاز الراديو إلى (٣٨) عاماً ليصل إلى مستوى (٥٠) مليون مستخدم لاستقبال برامجه، واحتاج جهاز التلفاز إلى (١٣) عاماً ليصل إلى ذات العدد، واحتاج جهاز التلفاز الكيبل إلى (١٠) أعوام، لم تستغرق شبكة الإنترنت سوى (٥) أعوام للوصول إلى عتبة الـ (٥٠) مليون مستخدم وما يقرب من (١٠) أعوام فقط للوصول إلى (٥٠٠) مليون مستخدم. وقد بلغ عدد المستخدمين ما يقارب (٣٢,٥%) من سكان العالم بحلول عام ٢٠١١م كما يوضح الشكل (٦).



الشكل رقم (٦): نسبة النمو السنوي في الاستخدام العالمي للإنترنت من عام ٢٠٠١م إلى ٢٠١٠م
تقرير اتحاد الاتصالات الدولي ٢٠١٢م

كما بلغ متوسط نسبة المساكن المتصلة بالإنترنت عالمياً (٣٤,١%) كما يظهر الشكل (٧). ويعطي ذلك مؤشراً جيداً لقدرة هذه التقنية على الانتشار، وإن كان انتشارها لا يزال غير متمسك بالتمائل في جميع أنحاء العالم.



الشكل رقم (٧): نمو نسبة المساكن المتصلة بالإنترنت من عام ٢٠٠٢م إلى ٢٠١٠م
تقرير اتحاد الاتصالات الدولي ٢٠١٢م

وعموماً، نجد أن بعض المناطق في العالم تميزت بنسب نمو عالية نسبياً في مستوى الاستخدام، فعلى سبيل المثال قفز مستخدمو الإنترنت في قارة إفريقيا من ٤,٥ مليون مستخدم تقريباً في عام ٢٠٠٠م إلى ما يقارب من ١٦٧ مليوناً في عام ٢٠١٢م، وبنسبة نمو وصلت إلى ٣٧٠٠٪ تقريباً. وتنطبق الزيادة نفسها إلى حد بعيد بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط، حيث وصل عدد المستخدمين إلى ٩٠ مليون مستخدم في عام ٢٠١٢م مرتفعاً بنسبة ٢٨٠٠٪ عن عدد مستخدمي عام ٢٠٠٠م.

ولكن بالرغم من هذا النمو الملحوظ في استخدام الإنترنت في هذه المناطق، إلا أن نسبة انتشاره إلى عدد السكان لا يزال محدوداً. ففي حين بلغت نسبة الاستخدام في إفريقيا ١٥,٦٪ لعام ٢٠١٢، كانت النسبة ٤٠,٢٪ من عدد السكان في الشرق الأوسط وهي نسب تعتبر متواضعة مقارنة بأوروبا (٦٣,٢٪) وأمريكا الشمالية (٧٨,٦٪) وأستراليا (٦٧,٦٪) مثلاً، مما يظهر حجم الفجوة الرقمية بين مناطق العالم النامية والمتقدمة.

وتُعزى هذه الفجوة إلى عدد من العوامل، كالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والجغرافية، وبمقارنة نسبة استخدام الإنترنت باستخدام الحاسب الآلي في الدول ذات الدخل المنخفض، نلاحظ فرقاً متبايناً لصالح استخدام الحاسب الآلي، وهذا مؤشر على وجود عوائق لاستخدام الإنترنت، قد تتمثل في التكلفة العالية، أو الانتشار، أو قلة الوعي بفوائده. ومن البديهي أن تزداد نسبة انتشار الإنترنت وبشكل كبير بزوال هذه العوائق. ومن جانب آخر تشير الدراسات إلى أن استخدام الإنترنت أمر أكثر شيوعاً لدى فئات المستخدمين ذات التعليم العالي، وهناك علاقة طردية بين مستوى التعليم ومستوى استخدام الإنترنت. كما وجد أن استخدام الإنترنت شائع في المدن أكثر منه في القرى والمناطق الريفية والنائية، لعدم توفر البنية التحتية الملائمة في هذه المناطق، خصوصاً في الدول النامية ذات المساحات الشاسعة.

وبشكل عام، تتنوع استخدامات الإنترنت، من الاستخدامات البسيطة، كوسيلة للتواصل عبر البريد الإلكتروني وبرامج المحادثة الفورية، إلى تلك الأكثر تعقيداً كأنظمة المؤتمرات المرئية والصوتية، ومن تصفح الصحف والمجلات بصيغها الرقمية ومواقع وكالات الأنباء إلى المدونات وأشباهها من مواقع المحتوى المنشأ من قبل المستخدمين، ومن استخداماتها في الشؤون البحثية والتعليمية إلى استخدامها في التسلية والترفيه والألعاب، ومن طلب الخدمات الحكومية والصحية إلى إنهاء المعاملات البنكية والمالية.

والمتتبع لتطور شبكة الانترنت يلاحظ أن الشبكة العنكبوتية مرت منذ تحولها شبكة عامة ومفتوحة في عام ١٩٩٠م ببيلين رئيسين: ما يعرف بالويب ١ (Web 1.0)، والويب ٢ (Web 2.0). ويتميز الويب ١ باقتصاره على النشر من طرف واحد نحو الجمهور المستقل، وتميزت هذه الحقبة التي امتدت حتى عام ٢٠٠١م تقريباً بالاستخدام المكثف للنصوص وللغة الترميز التشعبية (HTML)، إضافة إلى استخدام وسائل التواصل الإلكتروني، كالبريد الإلكتروني وبرامج المحادثات الفورية وما شابهها. ولم يكن للجمهور المتلقي أو المستخدمين في هذه الحقبة أثر كبير في تشكيل المحتوى أو التفاعل معه، سوى ما كان يتاح من مشاركة محدودة، من خلال ما كان يعرف بالمنتديات. بينما تميزت حقبة الويب ٢ بتفاعل أكبر ومشاركة أكثر اتساعاً للمستخدمين، حتى تحولوا من متلقين للمحتوى إلى منتجين له بشكل أساسي. وانتشرت في هذه الحقبة التي تمتد من عام ٢٠٠٢م إلى وقتنا الحالي أنواع مختلفة من المواقع الإلكترونية التي تشجع المستخدم على إنشاء المحتوى الخاص به، مثل المدونات وصفحات (Wiki)، ومواقع استضافة الفيديو والصور، والشبكات الاجتماعية وغير ذلك.

وحالياً بدأ في التشكل ما بات يعرف بالجيل الثالث من الشبكة العنكبوتية (Web 3.0)، الذي يعد من أبرز ملامحه توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence)، واستخدام الويب الدلالي (Semantic Web) لجعل الويب أكثر ذكاءً وقدرة على إنتاج المعرفة المناسبة للمستخدم. كما تتسم مراحل هذا الجيل باستخدام ما يسمى بالإنترنت الثلاثي الأبعاد (3D Internet) الذي يتمثل في مواقع مثل موقع الحياة الثانية (Second Life).

٢-١-٦ (أسعار الاتصالات:

هناك علاقة طردية بين حجم الاستخدام والوصول إلى خدمات الاتصالات وتطبيقاتها، كالإنترنت مثلاً، وبين أسعار الاتصالات، المتمثلة بأسعار الاشتراكات في الهاتف الثابت والمتنقل والنطاق العريض بنوعيه الثابت والمتنقل. وعالمياً تواصل أسعار الاتصالات انخفاضاً ملموساً بشكل عام. وشهدت السنوات الأخيرة انخفاضاً بمعدل ٣٠٪ بين عامي ٢٠٠٨م و ٢٠١٢م. ولكن بالرغم من هذا الانخفاض، إلا أنه لاتزال هناك فجوة في الأسعار بين الدول المتقدمة والنامية، حيث تشير الإحصاءات إلى أن أسعار الاتصالات في الدول ذات الدخل المرتفع بالنسبة للفرد - كهونغ كونغ وسنغافورة ودولة الإمارات والنرويج - أقل منها في الدول المنخفضة الدخل بالنسبة للفرد - كالنيجر وزيمبابوي، وأثيوبيا، وكمبوديا بشكل عام. كما أن متوسط السعر في الدول المتقدمة لا يتجاوز ٥% فقط من دخل الفرد، بينما يزيد على ٨% بدرجات متفاوتة في كثير من الدول النامية.

وتشير هذه البيانات والإحصاءات إلى ضرورة أن تتبنى الدول سياسات من شأنها خفض تكلفة الاتصالات بالنسبة للمستخدم النهائي، من خلال فتح الأسواق، وتشجيع المنافسة العادلة، وتطبيق سياسات حماية المستهلك، والتوسع في البنى التحتية، وتوظيف التقنيات الحديثة في الاتصالات التي تساهم في خفض تكلفة التشغيل، وبالتالي خفض أسعار الاشتراكات والخدمات.

٢-١-٧ (أمن المعلومات:

تشير بعض الدراسات (١) إلى تزايد المخاوف من المخاطر الأمنية لدى المؤسسات والشركات والجهات الحكومية الناتجة من استخدام وتوظيف التقنيات الحديثة المتنامية، مثل الحوسبة السحابية، شبكات التواصل الاجتماعي والتقنيات المصاحبة للموجة الثانية من الشبكة العنكبوتية، أو ما يعرف بـ (Web ٢.٠)، والأجهزة المتنقلة الذكية، كأجهزة الهاتف المتنقل والأجهزة اللوحية، وكذلك بيئات العمل المتنقلة الآخذة في الازدياد، وما يصاحبها من انتقال غير منضبط للمعلومات خارج الجدران التقليدية. ونتيجة لهذا التخوف فهناك توجه عام من قبل المؤسسات والشركات والجهات الحكومية إلى المسارعة بوضع الخطط الاستراتيجية لحماية معلوماتها، وتنفيذ البرامج لتقوية بنيتها التحتية وأنظمتها من الاختراق، وتدريب كوادرها على أفضل الممارسات في أمن المعلومات، وغير ذلك من المبادرات.

٢-٢ (توجهات الاتصالات وتقنية المعلومات العالمية

من المعلوم أن قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات يمتاز بالديناميكية العالية، والسرعة في التغيير، ودورات حياة قصيرة نسبياً لتقنياته وابتكاراته، وهو محكوم بعدد من الظواهر والملاحظات، أهمها:

- ◆ قانون مور: الذي يلاحظ أن قوة الحوسبة تتضاعف كل ١٨ إلى ٢٤ شهر.
- ◆ قانون التخزين: ويلاحظ أن سعة التخزين تتضاعف كل ١٢ شهراً.
- ◆ قانون الألياف الضوئية: ويلاحظ أن الاتصالات تتضاعف كل ٩ أشهر.
- ◆ قانون ميتكالف: الذي يلاحظ أن قيمة الشبكة تتناسب طردياً مع مربع عدد الأجهزة المتصلة من خلالها.
- ◆ قانون المجتمع الافتراضي: الذي يلاحظ أن حجم المحتوى يتزايد بمقدار

القيمة ٢س حيث تمثل (س) عدد الأفراد المشاركين في المجتمع.

ونستعرض في هذا الباب بشكل موجز أهم الاتجاهات العالمية التي تم رصدها، التي يمكن أن يكون لها أثر كبير في مستقبل الصناعة بشكل خاص، ومستقبل القطاعات الأخرى المستخدمة والممكنة من قبل تقنيات الاتصالات والمعلومات.

٢-٢-١ (الحوسبة السحابية (Cloud Computing):

تاريخياً يعود مفهوم الحوسبة السحابية إلى الستينات من القرن الماضي، حين ظهرت فكرة استخدام الحوسبة كمرافق عام شبيه بمرافق الكهرباء، وتكونت بعدها فكرة الحوسبة الشبكية (grid computing) إلى أن تم تكوين المفهوم بوضعه الحالي في أواخر تسعينات القرن الماضي. ويعتقد أن الحوسبة السحابية ستأخذ مداها خلال العقد المقبل، وسيتحول الناس تدريجياً إلى بيئة السحابة بحلول عام ٢٠٢٠م، مخلفين وراءهم حاسباتهم الشخصية التي اعتادوا استخدامها بتطبيقاتها المشهورة اليوم، من أنظمة الأعمال إلى البرامج المكتبية وإدارة الملفات والوثائق إلى الألعاب وغير ذلك. وربما تكون أكثر تطبيقات الحوسبة السحابية شيوعاً اليوم شبكات التواصل الاجتماعية، وخدمات البريد الإلكتروني العامة، ومواقع مشاركة الملفات التفاعلية التي تعطي المستخدم مساحات تخزين كبيرة مجاناً أو بأسعار معقولة، وبأداء يضاهي أداء الحاسبات الشخصية. ومن المتوقع أن لا يعني هذا

(١) <http://www.ey.com/GL/en/Services/Advisory/IT-Risk-and-Assurance/13th-Global-Information-Security-Survey-2010--Information-technology--friend-or-foe> تقرير إرنست أند يونغ

بطبيعة الحال هجرة كاملة من الحوسبة الشخصية إلى الحوسبة السحابية، وإنما سيكون هناك خليط من هذا وذلك، مع توجه أكبر نحو الحوسبة السحابية، مدفوعاً بانتشار استخدام الهواتف المتنقلة، والأجهزة اللوحية، والزيادة المتوقعة في سرعات الإنترنت، وانتشار النطاق العريض المتنقل، وانتقال مزودي الخدمات وشركات الاتصالات إلى الحوسبة السحابية.

وبالرغم من هذه التوقعات الإيجابية لمستقبل الحوسبة السحابية، فإن الأمر لا يخلو من التساؤلات الكبرى، في صدارتها قضايا سرية المعلومات والخصوصية للشركات والمؤسسات والحكومات والشخص، المترتبة على تخزين المعلومات في البيئة السحابية، ومخاطر تركز هذه التقنية المهمة لدى مجموعة محدودة من الشركات الكبرى، وأثر ذلك على الانفتاحية التي تتميز بها الإنترنت، وقدرتها على تحفيز الابتكار.

٢-٢-٢ (الإنترنت التكاملي (Internet of Things

يشير هذا المصطلح إلى نوع جديد من الإنترنت يقترب فيه الواقع الحقيقي من الواقع الافتراضي، إلى درجة التماهي والانصهار، ليشكلا عالماً واحداً. ولتقريب الفكرة، تخيل أنك تقرأ مجلة ورأيت فيها إعلاناً لمنتج أعجبك وقررت شراءه، فإن ما عليك فعله هو تمرير هاتفك المحمول على الإعلان وسوف يقوم جهازك بقراءة رمز معين موجود على الإعلان ليفتح لك صفحة المنتج على الإنترنت، حيث يمكنك وضع أمر الشراء مباشرة والدفع من خلال رصيدك الهاتفي (أي ستضاف تكلفة المنتج إلى فاتورتك الهاتفية). ويمثل هذا السيناريو دمجاً وتوظيفاً لمجموعة من التقنيات تمثل الجيل القادم من "إنترنت الأشياء": الهواتف الذكية، الحوسبة الزمكانية (ubiquitous computing)، تقنية الباركود الثنائي الأبعاد، الأموال المتنقلة (mobile money)، النطاق العريض اللاسلكي (wireless broadband) وغيرها.

وهناك العديد من التطبيقات المفيدة لإنترنت الأشياء، فعلى مستوى الموارد الطبيعية يمكن لإنترنت الأشياء المساهمة في خفض الهدر، وترشيد الاستهلاك، عن طريق استخدام تقنيات المحسّات اللاسلكية (wireless sensors). وعلى سبيل المثال يمكن للحكومات تخفيض استهلاك المياه عن طريق توظيف المحسّات اللاسلكية التي ترصد دورة حياة المياه من منابعها وحتى وصولها للمستهلكين، وتحليل أنماط الاستخراج والنقل والاستهلاك واتخاذ أوامر للتحكم بتدفقات هذا المورد الطبيعي النادر.

وعلى مستوى الصحة مثلاً، يمكن تحسين وسائل الرعاية الصحية باستخدام أجهزة مراقبة إلكترونية توصل بجسم الإنسان وتقوم بأخذ القراءات البيولوجية بشكل آني وإرسالها عبر شبكة الإنترنت اللاسلكية إلى المركز الطبي الذي يقوم بتسجيلها آلياً وتحليلها واتخاذ الإجراء الطبي المناسب، كالتحكم بكمية الدواء المُعطى، أو تحذير الكادر الطبي بحالة المريض، أو إعلام المريض بضرورة مراجعة المستشفى، وغير ذلك.

٢-٢-٣ (الشبكة العنكبوتية الدلالية (Semantic Web

وهو نمط جديد من تقنيات البحث لتعويض القصور في تقنيات البحث التقليدية الحالية، إذ تقوم الأجهزة المختلفة من حاسبات شخصية ومحمولة وأجهزة هاتف خلوي وكذلك الأجيال الجديدة من الأجهزة الكهربائية الذكية، بأخذ زمام المبادرة وتزويد المستخدمين بالمعلومات التي تهمهم قبل البحث أو السؤال عنها. وذلك بفضل تقنيات ترميز متقدمة لمحتوى الويب تمكن هذه الأجهزة من قراءتها بشكل آلي ضمن دلالة وسياق معين، معتمدة على تحليل نمط الاستخدام، وتصفح الشبكة، ومن ثم تزويد المستخدمين بالمعلومات بشكل تلقائي دون أن يسعوا إليها. ويطلق على هذا التوجه الجديد في الشبكة العنكبوتية الجيل الثالث أو (Web ٣.٠)، وكما يمكن تصوره، فإن له تطبيقات مهمة جداً في مجال التعليم الافتراضي، والتجارة الإلكترونية، وتطبيقاته في مجال الأبحاث والتحليل التنبؤي وما شابهه.



٢-٤) التقارب بين أنظمة الأعمال النمطية وأنظمة الشبكات الاجتماعية الإلكترونية

يستمر التقارب والاندماج التدريجي بين أنظمة المعلومات النمطية في المؤسسات والشركات، كأنظمة إدارة الموارد وأنظمة خدمة العملاء وغيرها، ذات البنية المعلوماتية المهيكلة، مع المحتوى الخلق غير المهيكل الناشئ في فضاء الشبكات الاجتماعية، من قبل الأفراد. ويعتبر هذا التقارب خطوة في طريق التكامل بين حوسبة الآلة (computation) والإدراك البشري (cognition). ويفتح هذا التوجه الباب واسعاً أمام المؤسسات والشركات والجهات الحكومية لإعادة النظر في كيفية إدارة أعمالها إذ لم يعد كافياً لهذه المنظومات أن تعتمد على نظم خدمة العملاء التقليدية، للتواصل مع العملاء والمواطنين، والتعرف على مستويات رضاهم ومشاكلهم وحاجاتهم، بل عليها أن تذهب أبعد من ذلك، وتنقب عن هذه المعلومات في شبكات التواصل الاجتماعية، رابطة إياها مع أنظمتها المعلوماتية للتحليل والتنقيب (data analysis and mining)، ويوفر ذلك فرصاً، ويفتح مجالاً خصباً لمزودي الخدمات والتقنية في سد الثغرة بين هذين العالمين في السنوات المقبلة.



[٣]

لمحة تاريخية عن الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات

١-٣) مراحل إعداد الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات
٢-٣) أهم معالم الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات
٣-٣) آليات متابعة الخطة ومتطلبات تنفيذها



٣) لمحة تاريخية عن الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات

يتطرق هذا الفصل للخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات، وأهم معالمها وأهدافها، ومرآجل إعدادها. كما سيتم تقديم نبذة عن الخطة الخمسية الأولى للاتصالات وتقنية المعلومات، وعن آليات متابعة تنفيذها. ومن أجل التيسير على القارئ لتقديم صورة شاملة للخطة ومرآجل إعدادها، يتضمن هذا الفصل معلومات تم إدراجها في التقرير السابق، لضرورة تكامل المعلومات عن الخطة، وعدم الحاجة للرجوع إلى أكثر من مصدر.

١-٣) مراحل إعداد الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات

كان هناك إدراك في المملكة لأهمية قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، وحاجته لوضع الخطط والتصورات المناسبة؛ لمواكبة التطورات، والاستفادة من التقنيات الحديثة في تحقيق الأهداف التنموية المنشودة. ووضعت الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات، التي تضطلع وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات بمتابعة تنفيذها، وفق أسس علمية مناسبة، وبهدف السعي لتذليل العقبات والصعوبات التي قد تواجه الجهات المعنية بتنفيذها، وبحسب الإمكانيات المتاحة للوزارة، بالعديد من المراحل والإجراءات حتى تم إقرارها، ويمكن إيجازها في ما يلي:

- ◆ تم إعداد المسودة من قبل جمعية الحاسبات السعودية.
- ◆ نقلت مسؤولية إعداد الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات إلى وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، وقامت الوزارة بإضافة جانب الاتصالات إليها.
- ◆ شارك في إعداد الخطة عدد كبير من المتخصصين والمعنيين من الجهات الحكومية والقطاع الأكاديمي والخاص.
- ◆ تمت مراجعة الخطة على أكثر من مستوى، ومن قبل العديد من المتخصصين المحليين.
- ◆ تمت مراجعة الخطة من قبل جهات استشارية عالمية.
- ◆ تم إقرارها بتاريخ ١١ جمادى الأول ١٤٢٨هـ (٢٨ مايو ٢٠٠٧م)، بقرار مجلس الوزراء رقم ١٦٠.



٢-٣) أهم معالم الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات

أدركت الدولة أهمية قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات وأولته جل اهتمامها، وقدمت له الدعم والمساندة، وسخرت له الإمكانيات المتاحة للوصول به للأهداف المأمولة، وذلك لارتباط هذا القطاع بجميع مناحي الحياة الخدمية والاقتصادية والتعليمية والصحية وغيرها. ومن هذا المنطلق، صدر قرار مجلس الوزراء، القاضي بالموافقة على الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات، التي تتكون من عنصرين؛ الأول: المنظور البعيد المدى للاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة. والعنصر الثاني: الخطة الخمسية الأولى للاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة.

ويقدم المنظور البعيد المدى تصوراً لقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة على المدى البعيد. وتعدّ هذه الخطوة ضرورية لوضع الخطط التفصيلية، إذ إنه من الأهمية عند القيام بالتخطيط المتوسط المدى (كالخطط الخمسية)، وجود منظور استراتيجي بعيد المدى يحكم هذه الخطط ويربط بينها. وفي ظل عدم وجود استراتيجية مرنة بعيدة المدى، قد تنشأ أهداف ذات رؤى قصيرة المدى، لا تحقق المنظور الأفضل على المدى البعيد، حتى وإن بدت منطقية في مجالها الزمني القريب. ويتكون المنظور البعيد المدى للاتصالات وتقنية المعلومات من عنصرين: الرؤية المستقبلية، والأهداف العامة.



* الرؤية المستقبلية

لقد تزايدت أهمية قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات مع مرور الوقت، خصوصاً في العالم النامي. ولكن أصداء هذه الأهمية ظلت خافتة في المنطقة التي لا تزال تتعثر في قدراتها المتجسدة في صناعة الاتصالات وتقنية المعلومات. وفي -وهو الأهم- تبني أعمال البحث والتطوير ومخططات الحاضنة التقنية والاستثمارات الرأسمالية في المشاريع. ويمثل قطاع الاتصالات وتقنية

المعلومات نصيباً ضئيلاً من الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الإنتاجي في الدول النامية. ومن الجوهري أن تشجع الحكومات استخدام الاتصالات وتقنية المعلومات في جميع مناحي الحياة، وأن تدعم الاستثمار في إنشاء مرافق لإنتاج الاتصالات وتقنية المعلومات. ويلا شك إذا بدأ قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات ينمو بوتيرة أكبر من بقية القطاعات الاقتصادية، فمن المتوقع أن يسهم إسهاماً فعالاً في النمو والإنتاجية في المملكة. ومن هذا المنطلق تم وضع رؤية مستقبلية للاتصالات وتقنية المعلومات للمملكة تتمثل في:

"التحول إلى مجتمع معلوماتي، واقتصاد رقمي، لزيادة الإنتاجية، وتوفير خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات لكافة شرائح المجتمع، في جميع أنحاء البلاد، وبناء صناعة قوية في القطاع لتصبح أحد المصادر الرئيسية للدخل"

وتمثل "الرؤية المستقبلية" الغاية أو المكانة التي يراد الوصول إليها في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة. ويتطلب الوصول إلى هذه الرؤية وضع عدد من "الأهداف العامة"، التي تم تحديدها بالاعتماد على دراسة الوضع الراهن وتقويمه وتحليله، والتجارب الدولية، واستشراف المستقبل، وتحليل الفجوات، والتخطيط لتطوير قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، إضافة إلى أن تكون هذه الأهداف - في الوقت ذاته - متكاملة مع خطط التنمية الخمسية.

• الأهداف العامة للخطة الوطنية:

في ما يلي الأهداف العامة للخطة وتقع ضمن سبعة مجالات:

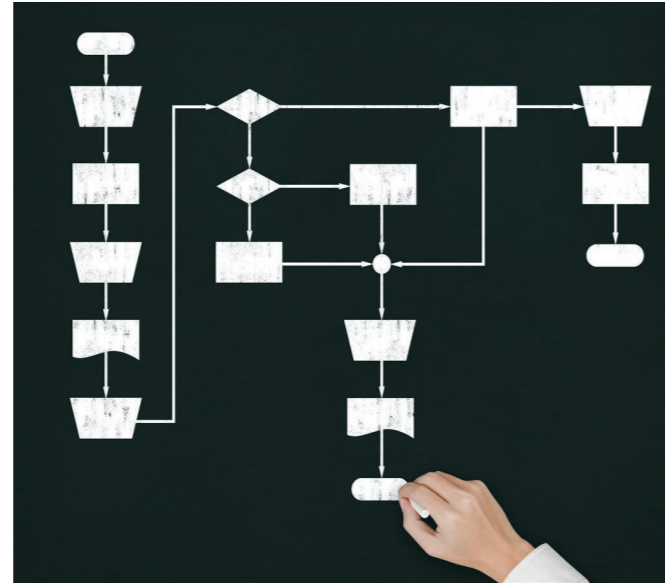
م	الهدف	المجال
١	رفع إنتاجية وكفاءة جميع القطاعات، وتعميم الخدمات الحكومية والتجارية والاجتماعية والصحية إلكترونياً، وتشجيع العمل عن بُعد من خلال التوظيف الأمثل للاتصالات وتقنية المعلومات.	الخدمات والإنتاجية
٢	تنظيم قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات بشكل عادل، ومحفز، وجاذب للاستثمارات.	تنظيم القطاع
٣	بناء صناعة اتصالات وتقنية معلومات قوية منافسة محلياً وعالمياً من خلال البحث العلمي والإبداع والتطوير في مجالات استراتيجية، والتعاون الإقليمي والدولي، لتصبح مصدراً رئيساً للدخل.	صناعة الاتصالات وتقنية المعلومات
٤	التوظيف الأمثل للاتصالات وتقنية المعلومات في التعليم والتدريب بجميع مراحلها.	التعليم والتدريب
٥	تمكين كافة شرائح المجتمع في جميع أنحاء البلاد من التعامل مع الاتصالات وتقنية المعلومات بفاعلية ويسر لردم الفجوة الرقمية.	الفجوة الرقمية
٦	التوظيف الأمثل للاتصالات وتقنية المعلومات في خدمة الهوية الوطنية، والانتماء الوطني واللغة العربية، وتعزيز رسالة الإسلام الحضارية.	الإسلام والوطن واللغة العربية
٧	توفير قدرات مؤهلة ومدربة من الجنسين في مختلف تخصصات الاتصالات وتقنية المعلومات، من خلال إعداد الكوادر الوطنية، واستقطاب الخبرات العالمية.	القدرات البشرية

أما العنصر الثاني من عناصر الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات فيتمثل في الخطة الخمسة الأولى للاتصالات وتقنية المعلومات، وبما أن المنظور البعيد المدى للخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات يوفر رؤية واضحة لما يراد الوصول إليه، في مقابل ذلك تمثل الخطة الخمسية الأولى الإسقاط الأول للمنظور البعيد المدى على مدى خمس سنوات (١٤٢٨/١٤٢٩ هـ - ١٤٣٣/١٤٣٤ هـ - ٢٠٠٨ - ٢٠١٢ م). وتعدّ الخطة الخمسية الأولى النواة للوصول للمنظور البعيد المدى للاتصالات وتقنية المعلومات للمرحلة القادمة في المملكة.

وتتضمن الخطة الخمسية الأولى توجهات للوصول إلى الرؤية المستقبلية من خلال ستة وعشرين هدفاً محدداً مشتقاً من الأهداف العامة للمنظور البعيد المدى، وثمانية وتسعين مشروعاً، التي ستحقق - إن شاء الله - الأهداف المحددة في الخطة الخمسية عند تنفيذها، وبالتالي تحقيق الأهداف العامة للمنظور البعيد المدى. وقد تم تطوير الخطة الخمسية من خلال الأخذ في الاعتبار دراسات الوضع الراهن للاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة، وغايات ومنطلقات سياسة المملكة في الاتصالات وتقنية المعلومات، وتجارب الدول الأخرى، إضافة إلى معرفة التقنيات الحديثة والتوجهات المستقبلية في مجالات الاتصالات وتقنية المعلومات؛ ولتطوير الخطة الخمسية تم إتباع منهجية واضحة تركز على أساسيات التخطيط الاستراتيجي ومنطلقات البيئة المحلية.

٣-٣ آليات متابعة الخطة ومتطلبات تنفيذها

تعدّ متابعة تطبيق الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات وتنفيذ مشاريعها من الأمور الأساسية لضمان نجاحها. لذا يجب التعرف على سير المشاريع ونسبة المتحقق منها. كما يجب التعرف على العقبات التي تواجه التنفيذ، ومحاولة تذليلها، والتعرف على مدى موضوعية الأهداف المرسومة، ومدى الحاجة إلى تعديل المسار للوصول إلى الرؤية المستقبلية. وهناك آليات متابعة على مستويين رئيسيين: الأول على مستوى المشاريع، والثاني على مستوى الخطة بشكل عام.



وتمثل عملية تطوير الخطة نقطة البداية للوصول إلى الرؤية المستقبلية للاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة، وبلي ذلك تنفيذ المشاريع المقترحة، إلا أنه يجب أن توازي هذه العملية متابعة للتنفيذ، وذلك للأسباب التالية:

- ◆ التعرف على مدى التقدم نحو الرؤية المستقبلية وتقويمه.
- ◆ تحفيز الجهات المعنية على المبادرة والإسراع في تنفيذ المشاريع الواردة في الخطة، وفق الأسس المتعارف عليها؛ لتتماشى مع الفترات الزمنية المحددة في الخطة.
- ◆ المراجعة والتقويم لمخرجات الخطة، ووضع السياسات والآليات المناسبة لتنفيذ الخطة وفق الفترة الزمنية المحددة.
- ◆ التأكد من سير المشاريع ضمن الأطر المحددة في الخطة، والتحقق من اتجاهها الصحيح نحو تحقيق الأهداف المرسومة في الخطة.
- ◆ تحديد العقبات والصعاب التي تواجه التنفيذ، ووضع الحلول، وإقرار البدائل المناسبة.
- ◆ تحديد موقع المملكة في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات ضمن المستوى العالمي.
- ◆ الاستعداد لوضع الخطط المستقبلية.

وتبين الأهداف العامة للخطة أن مسؤولية تنفيذ هذه الخطة هي مسؤولية جماعية، تشمل قطاعات عريضة من الجهات الحكومية، وشركات القطاع الخاص، والجمعيات المهنية ومؤسسات المجتمع المدني. ولا بد من أن تتسم هذه المسؤولية الجماعية بروح التعاون بين جميع الجهات؛ ولمتابعة تنفيذ الخطة توجد مؤشرات رئيسية لقياس مستوى تحقيق أهداف الخطة، وتنقسم هذه المؤشرات إلى قسمين رئيسيين:

- ◆ مؤشرات على المستوى الوطني؛ تساعد على متابعة التقدم نحو الرؤية المستقبلية، وتحديد موقع المملكة عالمياً.
- ◆ مؤشرات على المستوى القطاعي؛ تساعد على تحديد العقبات ومعوقات التقدم، ووضع الخطط المستقبلية الخاصة بالقطاعات المختلفة.



إضافة إلى متطلبات للتنفيذ يجب توافرها للوصول إلى الرؤية المستقبلية يمكن إجمالها في ما يلي:

- ◆ دعم القيادات العليا في جميع مستويات الخطة واستمرارية هذا الدعم، لأن هناك مصاعب في التنفيذ ومقاومة للتغيير قد تعيق أو تؤخر التنفيذ.
- ◆ هيكله المنشآت وتبسيط الإجراءات ودعم عملية اتخاذ القرار، لتمكين الاتصالات وتقنية المعلومات من القيام بالإجراءات المؤسسية بطرق أسرع وأكفأ.
- ◆ تطوير الأنظمة الإدارية والمالية الحكومية لتمتع بدرجة عالية من الكفاءة والفعالية المطلوبة، ومواكبة متطلبات مجتمع المعلومات.
- ◆ تحسين بيئة الاستثمار ووضع الحلول لمعوقات الاستثمار.
- ◆ توفير بيئة خدمية مناسبة كخدمات البريد والنقل المؤمنة منخفضة التكاليف، لتساعد على القيام بالأعمال إلكترونياً.
- ◆ تطوير طرق التعلم والتعليم والمناهج الدراسية، لتناسب مع المتطلبات الجديدة.
- ◆ تغيير ثقافة المجتمع لتصبح مشجعة على الإبداع، والابتكار، ونشر روح المبادرة، وتقبل الفشل في سبيل النجاح.



[٤]

دور وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات وأهم نشاطاتها فيما يتعلق بمتابعة تنفيذ الخطة

- ١-٤) التعريف بالخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات
- ٢-٤) التعاون والتنسيق من أجل التنفيذ
- ٣-٤) التحفيز نحو الإنجاز
- ٤-٤) الخارطة الاستراتيجية
- ٥-٤) نماذج متابعة سير المشاريع
- ٦-٤) قرارات وتوصيات ذات علاقة بالخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات
- ٧-٤) تدشين هوية الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات (تحوّل)



٤) دور وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات وأهم نشاطاتها في متابعة تنفيذ الخطة

تسعى الوزارة جاهدة لوضع الآليات والإجراءات المناسبة لتحفيز الجهات على تنفيذ مشاريع الخطة، ضمن نطاق الفترة الزمنية المحددة. كما تقوم الوزارة وبشكل مستمر بالتواصل مع المسؤولين في الجهات الحكومية لإيضاح أهداف الخطة، ومحاولة تلافى أي معوقات أو صعوبات قد تواجه تنفيذ المشاريع.

بعد تكليف وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات بالإشراف على الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات ومتابعة تنفيذها، استشعرت الوزارة حجم المسؤولية وعظمتها. ولكي تقوم الوزارة بدورها في ما يتعلق بالأعمال الموكلة إليها ضمن المهام المنصوص عليها في الخطة، فقد صدرت توجيهات معالي وزير الاتصالات وتقنية المعلومات بالعمل على دعم أمانة الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات، وتوفير كافة الوسائل لتضطلع بمتابعة تنفيذ الخطة والتعريف بها، والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، والسعي لتبني أفضل السبل والإجراءات لمتابعة سير المشاريع وفق منهجية مقننة في هذا المجال، ووضع المؤشرات والآليات المناسبة لقياس نسبة المتحقق من الأهداف، والتأكد من سير الخطط الخمسية نحو الرؤية المستقبلية ضمن الأطر المحددة للأهداف العامة، وتحديد الصعوبات والمعوقات ووضع الحلول المناسبة لها. ومن أهم أنشطتها ما يلي:

٤-١) التعريف بالخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات

من الأهمية بمكان قبل الشروع في تنفيذ المشاريع ذات العلاقة بالخطة لتحقيق الأهداف المنشودة، أن يتم نشر الخطة والتعريف بها، وتقديم تصور واضح عن الخطة، خصوصاً للجهات المشاركة والإسهام في تنفيذها؛ استمرت أمانة الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات في رفع الوعي و المعرفة بالخطة، وتوضيح أهمية تنفيذ مشاريع الخطة. وذلك من أجل الوصول إلى ركيزة وأسس سليمة، يمكن الانطلاق منها لتحقيق أهداف الخطة وتسهيل تنفيذها ومتابعتها. أيضاً بذلت أمانة الخطة جهوداً لزيادة معرفة المجتمع و العموم بالخطة ومشاريعها وإنجازاتها. ومن منطلق التعريف بالخطة وأهدافها وسبل تنفيذ مشاريعها، قامت أمانة الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات بالإجراءات التالية:

- ❖ إصدار دليل يتضمن كامل محاور الخطة، وتوزيعه على الجهات الحكومية والخاصة، خصوصاً الجهات المشاركة في تنفيذ الخطة.
- ❖ نشر كامل الخطة على موقع الوزارة على الإنترنت باللغتين العربية والإنجليزية.
- ❖ إصدار نشرة إلكترونية عن الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات، وهي نشرة فصلية تصدر عن أمانة الخطة، وتهدف إلى التعريف بأهم محاورها وأهدافها، ونشر مستجدات سيرها، وما تم تحقيقه من مشاريع. وإطلاع المسؤولين والمختصين على التطورات والإنجازات التي تمت في سبيل تحقيق الخطة، وعمل لقاءات مع مديري المشاريع لنشر تجاربهم وإنجازاتهم، وتمّ إصدار أحد عشر عدداً حتى تاريخه، أربعة منها في عام ٢٠١٢م، وتمّ إرسالها بالبريد الإلكتروني لآلاف المختصين في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، كما تمت إتاحة النشرة على موقع الوزارة على الإنترنت.
- ❖ إصدار التقرير السنوي الأول والثاني والثالث والرابع عن الخطة بعنوان "التحول إلى مجتمع المعلومات". ووزع على الجهات الحكومية والخاصة، خصوصاً الجهات ذات العلاقة بتنفيذ الخطة، وعلى مديري مراكز الحاسب الآلي، للتعريف بالخطة وأهميتها، والتعريف على أهم منجزاتها. والتقرير الذي بين أيدينا هو التقرير الخامس، والعمل جار على توزيعه على أكبر عدد من المسؤولين والمختصين لإشراكهم في التطلعات والأمل الذي تسعى الخطة للوصول إليه.
- ❖ نشر التقارير السنوية للخطة على موقع الوزارة على الإنترنت.
- ❖ نشر أهم مخرجات ومشاريع الخطة في وسائل الإعلام.
- ❖ المشاركة في الفعاليات المختلفة للتعريف بالخطة، وعرض مستجداتها، والاستفادة من مرئيات الآخرين حيالها.
- ❖ مشاركة امانة الخطة في وسائل التواصل الاجتماعي للتعريف بالخطة.
- ❖ تطوير تطبيق للخطة على الأجهزة الذكية. كما في الشكل رقم (٨)
- ❖ نشر التقارير الصحفية عن الخطة ومشاريعها.



الشكل رقم (٨): الواجهة الرئيسية لتطبيق الخطة على

الأجهزة الذكية

٤-٢) التعاون والتنسيق من أجل التنفيذ

من اولويات الوزارة السعي لتوطيد أواصر التعاون والتنسيق مع الجهات الحكومية، لقيامها بأن تحقيق الخطة لأهدافها مسؤولية جميع الجهات الحكومية، لذلك حرصت الوزارة على التواصل مع الجهات الحكومية، بمختلف القنوات الرسمية وغير الرسمية، لتحقيق هذه الغاية، والتعرف على العقبات والصعوبات التي قد تواجه تنفيذ الخطة، والسعي لتذليلها بحسب الإمكانيات المتاحة للوزارة. كما لمست الوزارة الرغبة الصادقة من مجلس الوزراء الموقر، والدعم الكبير من أجل تحقيق أهداف الخطة.

وسعت الوزارة الى التواصل المباشر مع الجهات الحكومية المشاركة في مشاريعها من خلال منسقي الجهات ومديري المشاريع في تلك الجهات، بعمل الزيارات الميدانية، والاتصالات الهاتفية لمتابعة المشاريع، ورسائل البريد الإلكتروني، ورسائل الجوال SMS، كما عقدت الوزارة ورش عمل ودورات تدريبية هدفت من خلالها الى بناء جسور التواصل والتنسيق مع الجهات الحكومية، بما يحقق الأهداف المنشودة. كما كان التواصل على كافة الأصعدة، إذ عقدت أمانة الخطة اجتماعات مكثفة وعلى مختلف المستويات مع الجهات الحكومية، لبحث سبل التعاون، وتعزيز التواصل لإنجاز المشاريع، وتحقيق الأهداف المرجوة.

كما كثفت جهود التواصل مع الجهات الحكومية عامة، والجهات المنفذة على وجه الخصوص، من خلال:

- ❖ زيارات الجهات والاجتماع مع مديري المشاريع.
- ❖ عقد اجتماعات مع مستويات عليا في الجهات لتسهيل التعاون والتنفيذ.
- ❖ مناقشة التقرير السنوي مع الجهات المنفذة في هيئة الخبراء
- ❖ مشاركة ونشر تجارب الجهات في تنفيذ المشاريع.
- ❖ إصدار النشرة الإلكترونية للخطة لمتابعة المشاريع ونتائجها وإنجازات الجهات.
- ❖ التواصل عبر القنوات الإلكترونية والشبكات الاجتماعية والرسائل القصيرة.

- ومن خلال البرامج والأنشطة:
- عقد برامج تدريبية في مجال إدارة المشاريع وإدارة إجراءات العمل.
- عقد ورش عمل على بعض المشاريع المشتركة.
- العمل مع الجهات المنفذة من خلال القيام بالدراسات أو المشاركة في تنفيذ المشاريع

٤-٣) التحفيز نحو الإنجاز

- ◆ القيام بزيارات متعددة للجهات المرتبطة بتنفيذ الخطة، واستضافتها في الوزارة، للتعريف بالخطة، وبأهمية التعاون والتنسيق لتحقيق أهداف الخطة، وشرح المشاريع ذات العلاقة بالجهة، والوقوف على الصعوبات والمعوقات، والسعي لتجاوزها. وفي (ملحق أ) الذي يتضمن جدولاً لبعض الجهات التي تمت زيارتها، والتواصل معها لعام ٢٠١٢م بما يحقق تنفيذ مشاريع الخطة.
- ◆ رسم عدد كبير من المؤشرات الشاملة لقياس مخرجات المشاريع للتعرف إلى سير المشاريع، ولمساعدة الجهات المنفذة على وضع تصورات واضحة لسير المشاريع، ونسبة المتحقق منها، ومدى تحقيقها للأهداف المنصوص عليها في الخطة.
- ◆ التنسيق لعقد دورات لمنسقي الجهات ومديري المشاريع. وانطلاقاً من الدور الكبير الذي يقوم به منسقو ومديرو المشاريع لدى الجهات المشاركة في تنفيذ مشاريع الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات، وتفعيلاً لمفهوم الشراكة الاستراتيجية بين الخطة وكافة الجهات ذات العلاقة بمشاريعها، أقامت الوزارة دورات تدريبية متخصصة لمنسقي الجهات الحكومية ومدراء مشاريع الخطة في الجهات الحكومية.
- فقد عُقدت دورتان تدريبيتان في " إدارة المشاريع وسبل إنجاحها " شارك بهما أكثر من ٣٠ مشاركاً يمثلون ١٢ جهة حكومية. هدفت من خلالها إلى:

- تزويد المتدربين بالمعرفة الكافية والأساسية في مجال إدارة المشاريع التي تساعدهم على اتخاذ القرارات المناسبة خلال المراحل المختلفة من المشروع..
- تمكين المتدربين من اختيار الطرق والأساليب الفاعلة لكل مرحلة من مراحل المشروع واستخدامها.
- تعريف المتدربين بكيفية قياس أداء المشاريع، وكيفية قياس نسب الإنجاز وتحضير تقارير الأداء للمشروع، وذلك بحسب طبيعة كل مشروع.
- تزويد المتدربين بأفكار عن فعالية استخدام المصادر البشرية والمادية، وبناء فرق العمل، وإدارة الجودة، وإدارة المخاطر والمشاكل المتوقع حدوثها أثناء تنفيذ المشروع، وأساليب الشراء والتعاقد.
- تطوير مهارات مديري المشاريع مع أصحاب المصلحة في المشاريع وسبل الاتصال بهم.
- كما عقدت الوزارة دورات تدريبية في برنامج لإدارة إجراءات العمل، وهو برنامج تدريبي متقدم يتكون من ثلاث دورات هي: أساسيات إدارة إجراءات العمل ونمذجة وتحليل وتصميم إجراءات العمل وجمع المعلومات والتسهيل لإجراءات العمل. حصل خلالها المشاركون في البرنامج على شهادة " محترف إدارة إجراءات العمل المرموقة " وحضرها أكثر من ٤٠ مشاركاً يمثلون ١٦ جهة. وهدف البرنامج التدريبي إلى:
- تقديم معلومات لبناء القدرات في مجال إدارة إجراءات العمل.
- التطوير والارتقاء بمستوى أداء المؤسسة من خلال تمكين المتدربين من تحسين وتبسيط إجراءات العمل وتعميق حلقات الاتصال بين اقسام جهاتهم من ناحية ومع أمانة الخطة من الناحية الأخرى.
- تزويد المتدربين بالأدوات والبرامج اللازمة للقيام بأدوارهم.
- تزويد المتدربين بالمعرفة على قياس وتحسين الإنتاجية والكفاءة مما يؤدي إلى ضمان قيامهم بالواجبات والمهام الموكلة إليهم على مستوى عالٍ من الجودة والاحتراف.
- تدريب المشاركين على أسلوب ومنهج عمل دولي لتطوير أداء مؤسساتهم.

- مراكمة الخبرات داخل المؤسسة وتسهيل نقلها واحتوائها داخل المؤسسة، وليس فقط في عقول أفرادها المتعاقبين.
- بناء فريق عمل من موظفي المؤسسة قادر على إدامة عملية قياس الأداء، والتحسين المستمر في أعمال المؤسسة.

- ◆ ومن جهودها لتحفيز الجهات الحكومية على تنفيذ المشاريع عملها مع الجهات للحصول على تمويل المشاريع من خلال ميزانية المشروع الوطني للتعاملات الإلكترونية الحكومية، وقد حصلت بعض المشاريع على تمويلها من هذه الميزانية. كما قدمت الوزارة الدراسات اللازمة لبعض المشاريع، وشاركت كذلك في اللجان العاملة على تنفيذ بعض المشاريع.
- ◆ التواصل مع ممثلي الجهات ومديري المشاريع، وتزويدهم بالمستجدات، وتبادل الآراء والمقترحات عن طريق البريد الإلكتروني، للخروج بأفضل السبل للتعاون لتنفيذ مشاريع الخطة، وفق أطر علمية يمكن من خلالها قياس مدى التقدم في تحقيق الأهداف؛ وذلك من خلال نسبة المتحقق من مشاريع الخطة بناءً على مؤشرات مقننة لقياس تنفيذ المشاريع.
- ◆ عمل دراسات واستشارات علمية لتبني أفضل السبل لمتابعة تنفيذ الخطة، والتأكد من تحقيقها لأهدافها المرسومة.
- ◆ تكوين مجموعة استشارية من خبراء في تخصصات شتى ذات علاقة بمضمون الخطة، من أجل تقديم المشورة في متابعة تنفيذ الخطة ومشاريعها، وآلية تطويرها، بما يتماشى مع الرؤية المستقبلية والأهداف العامة.
- ◆ تسهيل عملية التواصل مع الخطة والوقوف على حالة المشاريع من خلال بوابة إدارة مشاريع الخطة، بحيث يستطيع المنسقون ومديرو المشاريع التعرف على أداء المشاريع ومؤشراتها وتحديث بياناتها وأيضاً معرفة أخبار ومستجدات الخطة.
- ◆ نشر إنجازات المشاريع و ما تقوم بها الجهات في نشرة الخطة وفي وسائل الاعلام لإعطائها الزخم الاعلامي المناسب و تحفيز الآخريين على سرعة الإنجاز.

٤-٤) الخارطة الاستراتيجية

من أجل التعرف على موضوعية الأهداف المرسومة في الخطة وتماشيتها مع أرض الواقع، قامت أمانة الخطة بتبني دراسة من أجل التعرف على المتغيرات التي طرأت على مجال الاتصالات وتقنية المعلومات على المستوى المحلي والعالمى. ولمراجعة الأهداف والمشاريع والمؤشرات المعتمدة في الخطة وفقاً لهذه المتغيرات، والبحث عن أفضل السبل لتنفيذ الخطة ومتابعتها، تم وضع خارطة استراتيجية - كما في الشكل رقم (٩) - تشتمل على نطاقات متدرجة ومترابطة من الأدنى إلى الأعلى، تهدف إلى تنفيذ الخطة وتحقيق أهدافها للرؤية المستقبلية. وتم تقسيم الخارطة الاستراتيجية إلى أربعة نطاقات، وكل نطاق إلى محاور. ويوضح الجدول رقم (١) التالي المحاور ضمن هذه النطاقات:

النطاق	المحاور
نطاق البنى التحتية	الموارد البشرية، الموارد المعلوماتية، المؤسسات والتنظيمات، التجهيزات والمنشآت، الموارد المالية.
نطاق العمليات الداخلية	التحول إلى مجتمع معلوماتي، تطور الاقتصاد الرقمي، زيادة إنتاجية المؤسسات والأفراد.
نطاق القيمة المضافة	دور فاعل للمعلومات في المجتمع والثقافة الوطنية، خدمات اتصالية ومعلوماتية متميزة ومنتشرة بكافة أنحاء المملكة، رفع القيمة مقابل التكلفة، فرص استثمارية ووظيفية، تعاملات حكومية وأعمال إلكترونية، إنتاجية عالية ومنافسة.
النطاق الوطني	ريادة عالمية للثقافة العربية والإسلامية، مجتمع معرفي، مستوى معيشي مرتفع، اقتصاد وطني قوى، اكتفاء ذاتي وأمن وطني.

الجدول رقم (١): نطاق ومحاور الخارطة الاستراتيجية

- تقديم تحليل أكثر عمقاً من خلال دراسة البيانات والاتجاهات والأنماط العلاقات في النتائج والأداء وبيانات المشاريع.
 - بناء مخزن وأرشيف إلكتروني للبيانات التي تم جمعها، وحصص الاتصالات مع الجهات والتقارير المعدة، ليسهل الوصول إليها وتبادلها بين الأطراف الخارجية والداخلية. علاوة على أن هذا المخزن سيتيح استخدام البيانات بطريقة سهلة، وموثوق بها يمكن الاعتماد عليها لتكون مرجعا في الدراسات والبحوث لأغراض عدة.
 - بناء قناة اتصال آمنة مع الجهات ذات الصلة بالمشاريع، تساعد على تسهيل وتسريع عملية التواصل. كما تمكن هذه القناة الجهات من التواصل بينها، لتبادل التجارب والخبرات، وتعطي هذه القناة أمانة الخطة وسيلة أسهل للمتابعة والتعرف عن قرب على المعوقات المشتركة بين الجهات والاهتمامات المشتركة بينها.
- ويوضح الشكل رقم (١٠) الصفحة الرئيسية من نموذج متابعة سير المشاريع الإلكتروني.

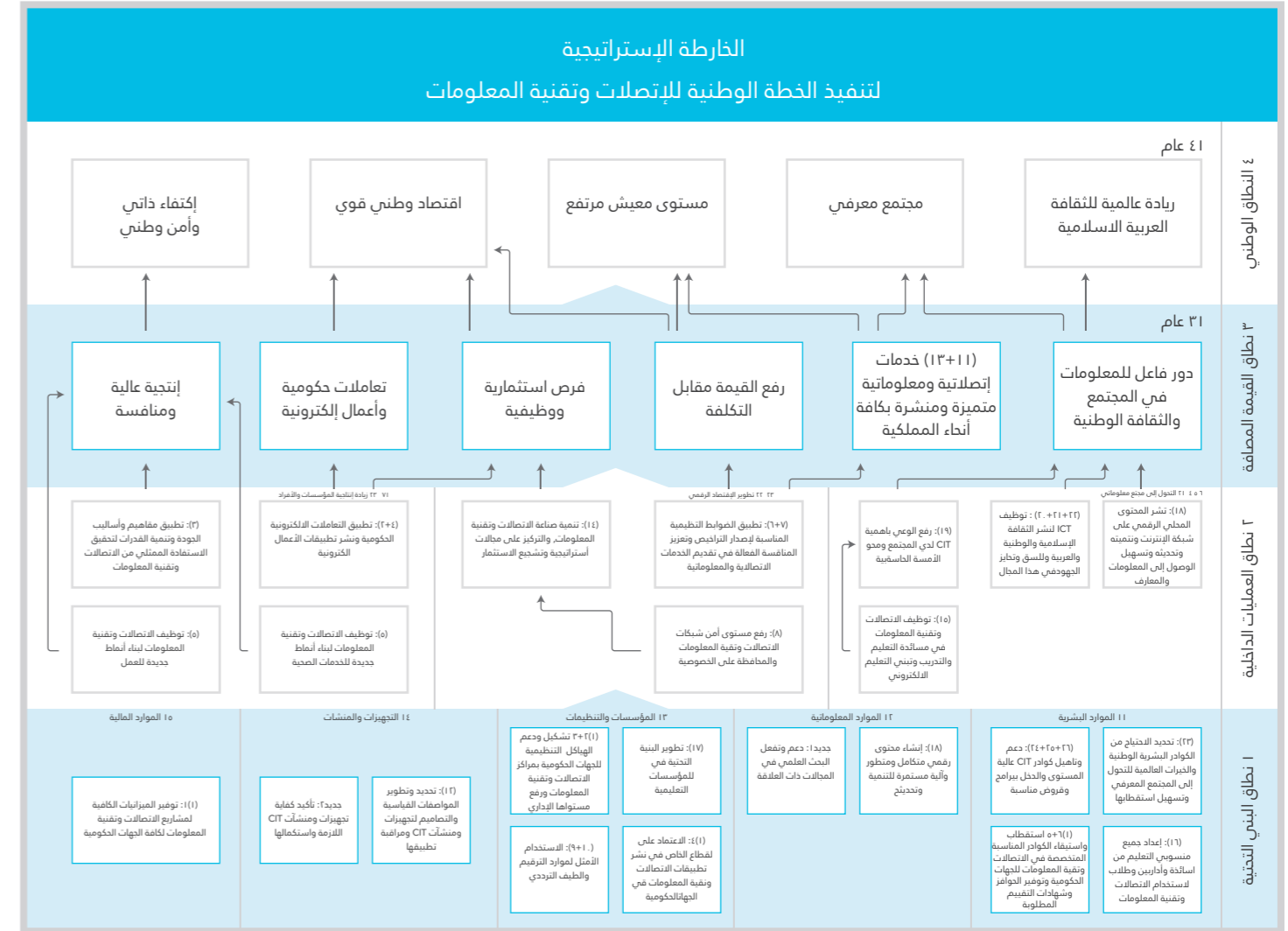


الشكل رقم (١٠): الصفحة الرئيسية من نموذج متابعة سير المشاريع الإلكتروني

٤-٥) نماذج متابعة سير المشاريع

استحدثت أمانة الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات نظاماً لإعداد التقارير السنوية للمشاريع، يتيح لكل منسق توزيع المشاريع على مديرها في الجهة، ومن ثم إعداد التقرير إلكترونياً وإرساله. وقد ساعد النظام الإلكتروني في إعداد التقارير بسهولة وبذكاء، وكذلك وجود أرشيف للتقارير يساعد على سهولة الوصول الى التقارير المرسله والمستلمة والتي أعيد إرسالها بسهولة، كما يساهم النظام في الحصول على الإحصائيات للمشاريع بدقة. وحرصت الوزارة من خلال هذا النظام الآلي على التسهيل على المسؤولين في الجهات الحكومية لمتابعة مشاريعهم، والتحديث والتعديل على المعلومات التي تم تفرغها في النماذج الإلكترونية بشكل مباشر. كما يهدف النظام الإلكتروني إلى:

- تحقيق الكفاءة والإنتاجية لموارد أمانة الخطة البشرية ودقة البيانات وسلامتها. وذلك من خلال إعادة تصميم سير العمل واختصار خطواته وتحويلها الى خطوات آلية، تيسر حفظ البيانات آلياً وتتبع عمليات التغيير عليها وعمل التحقق الالي عند تحديثها أو تغييرها.



الشكل رقم (٩): الخارطة الاستراتيجية

٤-٦) قرارات وتوصيات ذات علاقة بالخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات

ضمن جهود الوزارة لمتابعة تنفيذ الخطة، تم تبني العديد من التوصيات لتلافي الصعوبات والمعوقات التي تواجه تنفيذ مشاريع الخطة، ولقد تم الرفع بهذه التوصيات للمقام السامي، ومناقشتها مع الجهات المعنية (هيئة الخبراء، مجلس الشورى) وصدر العديد من القرارات لتحفيز الجهات على تنفيذ المشاريع الموكلة إليها، كما تم استصدار العديد من القرارات الداعمة لتنفيذ بعض مشاريع الخطة. ويوضح الجدول رقم (٢) التالي بعض القرارات ذات العلاقة بالخطة.

م	جهة الخطاب	الرقم	الموضوع	التاريخ
١	قرار مجلس الوزراء	٩٥٠	وجه مجلس الوزراء بتشكيل لجنة من: وزارة الخدمة المدنية، ووزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، ووزارة المالية، ووزارة التعليم العالي، ووزارة العمل، والمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، للنظر في سبل تنفيذ المشروع رقم (٦) إيجاد حوافز تنافسية لوظائف الاتصالات وتقنية المعلومات، والمشروع رقم (٧) اعتماد شهادات تقييم قدرات الاتصالات وتقنية المعلومات في عملية المفاضلة لتعيين والترقية لموظفي الجهات الحكومية من الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات. وقد وجه المجلس الموقر الجهات الحكومية بتشجيع استخدام البرمجيات المفتوحة المصدر.	١٤٣٤/٤/٢٣هـ
٢	قرار مجلس الوزراء	٢٩٠	وجه بأن على الجهات الحكومية تضمين تقاريرها السنوية ما تم إنجازه، وما تواجهه من صعوبات في المشروعات التي تخصها في الخطة الوطنية، وقيام الجهات الحكومية بالاستعانة بجهات استشارية متخصصة وتدريب منسوبيها للقيام بمشروعات الخطة الوطنية، وأن تكثف وزارة الاتصالات بتكثيف ورش العمل المتعلقة بمشروعات الخطة، وتعديل أسماء وأوصاف بعض مشروعات الخطة، ودراسة مدى الحاجة لزيادة الحوافز المقدمة لكوادر الاتصالات وتقنية المعلومات، وقيام الجهات المعنية بتحديد إدارة أو قسم يختص بالتنسيق مع وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات في كل ما له علاقة بالخطة.	١٤٣٣/٩/٤هـ
٣	قرار مجلس الوزراء	٣٨٩/م ب	وجه بأن على الجهات الحكومية تضمين تقاريرها السنوية ما تم إنجازه، وما تواجهه من صعوبات في المشروعات التي تخصها في الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات، وأن يزود مجلس الشورى بنسخة مما يصدر بشأن الموضوع.	١٤٣٢/١/١٩هـ

م	جهة الخطاب	الرقم	الموضوع	التاريخ
٤	قرار مجلس الوزراء	١٦٧٨/ب	نصت الفقرة رقم (١) المتضمنة مناسبة ما ورد في البند (أولاً) من قرار مجلس الشورى رقم (٣٢/٤٥) وتاريخ ١٤٣٠/٦/٢٢هـ والذي جاء فيه أن على جميع الجهات الحكومية الالتزام بالعمل وفق ضوابط تطبيق المعاملات الإلكترونية الحكومية الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (٤٠) وتاريخ ١٤٢٧/٢/٢٧هـ وذلك بمشاركة البيانات العامة والمشاركة.	١٤٣٢/١/١٥هـ
٥	قرار مجلس الوزراء	٤٩٧٩١/ب	هذا القرار مبنى على قرار مجلس الوزراء رقم ٢٥٢ وتاريخ ١٤٣١/٧/١٦هـ، والذي نص في فقرته أولاً على: التأكيد على تفعيل قرار مجلس الوزراء رقم ٢٤٠ وتاريخ ١٤٢٨/٧/٢٣هـ. بتخصيص مناصب إدارية عليا لتقنية المعلومات في الأجهزة الحكومية، وحث المسؤولين على العمل على تقليص الفجوة بين إدارات تقنية المعلومات والإدارة العليا في الجهة الحكومية، والتأكيد على إعطائها الاهتمام والمتابعة لدعم مشاريع التعاملات الإلكترونية. وكذلك ما نصت علي الفقرة ثانياً الخاصة بتفعيل الأمر السامي رقم ٨١٨٩/م/ب وتاريخ ١٤٢٦/٦/١٩هـ، الخاص بضوابط تطبيق التعاملات الإلكترونية الحكومية وما تضمنه بشأن تشكيل لجنة في كل جهة حكومية تحت اسم (لجنة التعاملات الإلكترونية) وتفعيل دورها والتواصل المستمر معها وذلك بالتنسيق مع البرنامج وأن تكون هذه اللجنة برئاسة المسؤول الأول في الجهة أو من ينيبه.	١٤٣١/٧/١٨هـ
٦	قرار مجلس الوزراء	١٦٧٨/ب	ه (أولاً) على التأكيد على الجهات الحكومية بأن تتعاون مع وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات لتنفيذ الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات (التحول إلى مجتمع المعلومات). كما نصت الفقرة (ثانياً) على أن يكون رفع التقرير السنوي من وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات في اليوم الأول من الشهر السادس من كل سنة مالية.	١٤٣١/٢/٣هـ
٧			إسراع في تنفيذ البوابة الإلكترونية لدمج البيانات والمعلومات الحديثة، الحقيقية، الشاملة للمستثمرين وأفراد المجتمع كافة في نظام مجمع واحد لزيادة الشفافية المعلوماتية.	١٤٣١/١٢/٧هـ
٨	قرار مجلس الوزراء	٣٢٤٣٤/ب	نص في فقرته رقم (١) على التأكيد على الجهات الحكومية المعنية بتنفيذ قرار مجلس الوزراء رقم (٤٠) وتاريخ ١٤٢٧/٢/٢٧هـ - القاضي بالموافقة على ضوابط تطبيق التعاملات الإلكترونية - والالتزام بمضمونه، وتنفيذ جميع القرارات والامور السامية الصادرة في شأن تطبيق التعاملات الإلكترونية في الجهات الحكومية. كما نصت الفقرة رقم (٢) بالتأكيد على الوزارات التواصل مع وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات من خلال (ورش العمل) والبرامج التدريبية واللقاءات بين المسؤولين في الجهات المعنية والمسؤولين في وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات. كما نصت الفقرة رقم (٣) بالتأكيد على كل جهة حكومية معنية إعداد خطط تنفيذية لها يخصها من مشروعات وردت في الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات في إطار خطط التنمية، وإدراج تلك الخطط في مشروعات الميزانية السنوية الخاصة بها.	١٤٣١/٧/١٨هـ

م	جهة الخطاب	الرقم	الموضوع	التاريخ
٩	قرار مجلس الوزراء	٢٤٠	نصت الفقرة (أولاً) بربط الوحدة الإدارية المسؤولة عن تقنية المعلومات في الأجهزة الحكومية بالمسؤول الأول، ويمكن - استثناء - ربطها بالمسؤول الثاني (نائب، وكيل)، ويترك لرئيس الجهة في هذه الحالة تحديد المسؤول الذي ترتبط به هذه الجهة إذا تعدد النواب أو الوكلاء.	١٤٢٨/٧/٢٣هـ
١٠	قرار مجلس الوزراء	٥٣٨٤٧/ب/٧	نص في فقرته رقم (١) على الموافقة على نقل مهام ومسؤوليات الخطة الوطنية لتقنية المعلومات وتنفيذها والاعتماد المالي المخصص لها إلى وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات إنفاذاً لقرار مجلس الوزراء رقم (١٣٣) وتاريخ ١٤٢٤/٥/٢١هـ.	١٤٢٤/١١/١٣هـ
١١	قرار مجلس الوزراء	١٦٨٣٨/ب/٧	المشتمل على توصيات من ضمنها اقتراح إناطة جمعية الحاسبات السعودية (جامعة الملك سعود) بوضع خطة وطنية لتطوير تقنية المعلومات في المملكة.	١٤٢١/١٢/١٠هـ

الجدول رقم (٢): بعض القرارات والتوصيات ذات العلاقة بالخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات

٤-٧) تدشين هوية الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات (تحول):

انطلاقاً من رفع الوعي بالخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات وزيادة انتشارها وإسهاماً في نجاحها وتطبيق مشروعاتها تم تطوير هوية للخطة الوطنية لتحقيق الأهداف التالية:

- زيادة الوعي بأهمية الخطة على المستوى الوطني وأهمية تطبيق مشاريعها.
- زيادة انتشار الخطة والمعرفة بها لشحذ الدعم الحكومي والعام.
- سهولة التواصل بين الجهات الحكومية والخطة وعدم اللبس بينها وبين المشاريع الأخرى.
- كسب الولاء والتحفيز لتطبيق مشاريع الخطة.
- وضع الخطة في مكانها الصحيح من حيث الأهمية على المستويين العام و لخاص.

إطلاق اسم (تحول) على الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات:

انطلاقاً من الرؤية المستقبلية لقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة العربية السعودية، التي تهدف إلى التحول إلى مجتمع معلوماتي، واقتصاد رقمي، بهدف زيادة الإنتاجية، وتوفير خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات لسائر المجتمع كافة، في جميع أنحاء البلاد، وبناء صناعة قوية في هذا القطاع لتصبح أحد المصادر الرئيسية للدخل، تم اختيار الاسم المختصر للخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات "تحول"، ليجسد مشاركتها، ورؤيتها في تحول المجتمع والاقتصاد السعودي. ويوضح الشكل رقم (١١) الهوية الجديدة للخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات (تحول).



تحول

Tahawol

الخطة الوطنية
للإتصالات وتقنية المعلومات
The National Communications
and Information Technology Plan

الشكل رقم (١١): الهوية الجديدة للخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات (تحول)

[٥]

سير مشاريع الخطة حتى نهاية السنة الخامسة من الخطة الخمسية الأولى ٤ نهاية العام ١٤٣٣/١٤٣٤ هـ (٢٠١٢ م)

- ١-٥ سير مشاريع الهدف العام الأول
- ٢-٥ سير مشاريع الهدف العام الثاني
- ٣-٥ سير مشاريع الهدف العام الثالث
- ٤-٥ سير مشاريع الهدف العام الرابع
- ٥-٥ سير مشاريع الهدف العام الخامس
- ٦-٥ سير مشاريع الهدف العام السادس
- ٧-٥ سير مشاريع الهدف العام السابع
- ٨-٥ نظرة عامة لسير المشاريع





٥) سير مشاريع الخطة حتى نهاية السنة الخامسة

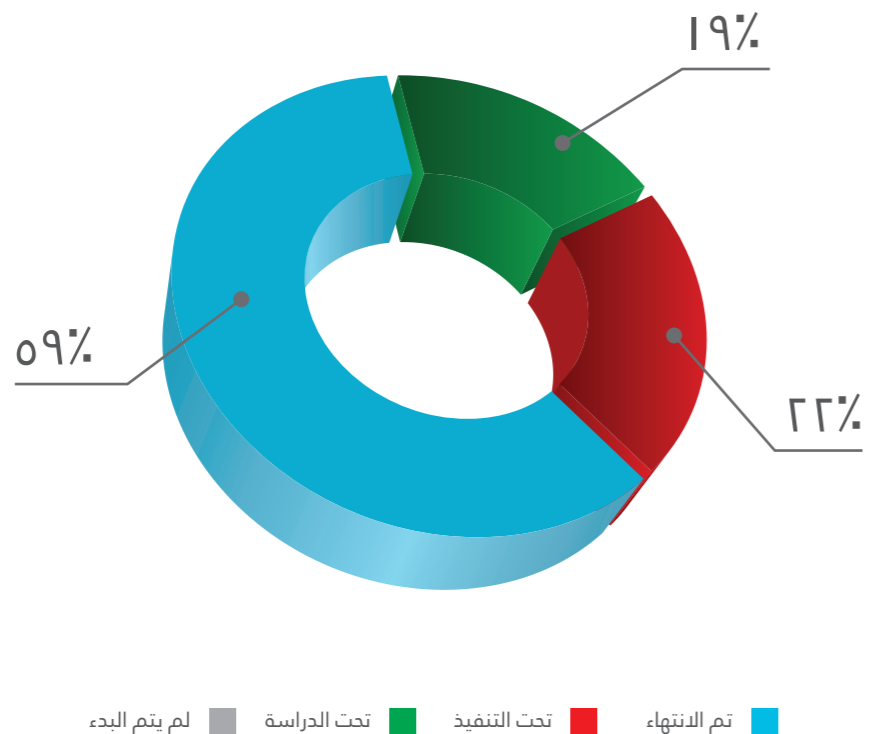
من الخطة الخمسية الأولى (١٤٣٣/١٤٣٤هـ - ٢٠١٢م)

يتطرق هذا الفصل لواقع سير مشاريع الخطة في نهاية السنة الخامسة من عمرها إذ إن المعطيات المتحصل عليها من الجهات عن حالة المشاريع تعتبر مشجعة، ولكن لا ترقى للآمال والطموحات المعقودة، رغم التحسن عن العام الماضي. وبذلت الوزارة جهوداً لتحفيز الجهات على الشروع في عمل الدراسات المناسبة والبدء بتنفيذ المشاريع، وبحمد الله لا يوجد حالياً مشروع من مشاريع الخطة لم يتم البدء به. تم هذا العام الاستمرار في متابعة مشاريع الخطة، ودراسة مرئيات الجهات ذات العلاقة بتنفيذ المشاريع، وتحفيز الجهات على بذل المزيد من الجهد، من خلال الإجراءات التي تم التطرق لها في الفقرة رقم (٤-٢). وتوضح الجداول والرسوم التالية سير المشاريع والجهات المعنية بالتنفيذ وفق الاهداف العامة، ثم المحددة. مع ملاحظة أن حالة المشاريع "منتهية ومستمر" تشير إلى أن الانتهاء من تنفيذ المشروع لا يعنى بالضرورة توقف الأعمال، إذ إن بعض المشاريع حققت المتطلبات والأهداف ولكنها بسبب طبيعتها تعتبر مشاريع مستمرة في تحقيق غاياتها. مثال على ذلك مشروع "دعم ميزانية الجهات الحكومية الخاصة بمشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات"، وكذلك مشروع (إعطاء الأولوية للمنتجات المنافسة المطورة والمصنعة محلياً)".

٥-١) سير مشاريع الهدف العام الأول

ويتمثل الهدف العام الأول في رفع إنتاجية وكفاءة جميع القطاعات، وتعميم الخدمات الحكومية والتجارية والاجتماعية والصحية إلكترونياً، وتشجيع العمل عن بُعد من خلال التوظيف الأمثل للاتصالات وتقنية المعلومات. ويوضح الجدول رقم (٣) سير مشاريع الهدف العام الأول.

الهدف المحدد	المشروع	الجهة المنفذة	مرحلة التنفيذ (٢٠١٢م)
(١): توفير الدعم المادي والبشري لمشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات في القطاع الحكومي.	١) دعم ميزانية الجهات الحكومية الخاصة بمشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات.	وزارة المالية	منتهى ومستمر
	٢) تخصيص مناصب عليا لوظائف الاتصالات وتقنية المعلومات.	جميع الجهات	منتهى ومستمر
	٣) استحداث إدارات للاتصالات وتقنية المعلومات في الجهات التي لا يتوافر لديها ذلك.	جميع الجهات	منتهى ومستمر
	٤) تفعيل تمويل وتنفيذ مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات الحكومية من خلال القطاع الخاص.	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية	منتهى ومستمر
	٥) زيادة دور القطاع الخاص في إدارة وتشغيل مراكز الاتصالات وتقنية المعلومات.	جميع الجهات	منتهى ومستمر
(٢): تطبيق الحكومة الإلكترونية في القطاع الحكومي.	٦) إيجاد حوافز تنافسية لوظائف الاتصالات وتقنية المعلومات في الجهات الحكومية.	وزارة الخدمة المدنية	تحت الدراسة
	٧) اعتماد شهادات تقييم قدرات الاتصالات وتقنية المعلومات في عملية المفاضلة للتعيين والترقية لموظفي الجهات الحكومية.	وزارة الخدمة المدنية	تحت الدراسة
	٨) وضع استراتيجية وخطة تنفيذية للتعاملات الإلكترونية الحكومية والإشراف على تنفيذها.	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية	تم الانتهاء
	٩) وضع ضوابط لتطبيق التعاملات الإلكترونية الحكومية في الجهات الحكومية.	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية	تم الانتهاء
	١٠) تطوير البوابة الوطنية للخدمات الحكومية.	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية	تم الانتهاء
	١١) إنشاء وإدارة وتشغيل الشبكة الحكومية الآمنة.	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية	منتهى ومستمر
	١٢) إنشاء المركز الوطني للتصديق الرقمي.	وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات	منتهى ومستمر
	١٣) بناء قواعد البيانات الوطنية المختلفة ونشرها.	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية	تحت التنفيذ
	١٤) وضع آلية لإقرار مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات.	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية	تم الانتهاء



الشكل رقم (١٢): سير مشاريع الهدف العام الأول

الهدف المحدد	المشروع	الجهة المنفذة	مرحلة التنفيذ (٢٠١٢ م)
(٢): تطبيق الحكومة الإلكترونية في القطاع الحكومي.	(١٥) إيجاد إطار موحد لمواصفات مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات.	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية	تم الانتهاء
	(١٦) توحيد مواصفات تطبيقات الاتصالات وتقنية المعلومات الحكومية النمطية.	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية	تم الانتهاء
	(١٧) إبرام اتفاقيات إطارية لأنظمة الاتصالات وتقنية المعلومات.	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية	تحت التنفيذ
	(١٨) دعم تطبيق أفضل التجارب في مراكز الاتصالات وتقنية المعلومات.	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية	منتهي ومستمر
	(١٩) تدريب موظفي الدولة على الاتصالات وتقنية المعلومات.	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية	منتهي ومستمر
	(٢٠) تطبيق المشتريات الحكومية الإلكترونية.	وزارة المالية	تحت الدراسة
	(٢١) وضع خطط للاتصالات وتقنية المعلومات في الجهات الحكومية.	جميع الجهات	منتهي ومستمر
	(٢٢) تطبيق أساليب الجودة في مراكز الاتصالات وتقنية المعلومات.	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تحت الدراسة
	(٢٣) تصنيف شركات ومؤسسات الاتصالات وتقنية المعلومات.	وزارة الشؤون البلدية والقروية	تم الانتهاء
	(٢٤) إقرار نظام التعاملات الإلكترونية.	وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء
(٤): نشر تطبيقات الأعمال الإلكترونية.	(٢٥) بناء بوابة إلكترونية للمنتجات الوطنية.	وزارة التجارة والصناعة	تحت الدراسة
	(٢٦) إنشاء مركز لدعم نشر استخدام الاتصالات وتقنية المعلومات في مؤسسات القطاع الخاص.	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	منتهي الدراسة
(٥): توظيف الاتصالات وتقنية المعلومات لبناء أنماط جديدة للخدمات الصحية والعمل.	(٢٧) نشر نظم إدارة المستشفيات ونظم المراكز الصحية.	وزارة الصحة	تحت التنفيذ
	(٢٨) بناء الملف الطبي الإلكتروني الموحد.	وزارة الصحة	تحت التنفيذ
	(٢٩) نشر تطبيقات الطب الاتصالي.	وزارة الصحة	تحت التنفيذ
	(٣): تحديث أنظمة العمل لتناسب مع مفهوم العمل عن بُعد.	وزارة العمل	تحت التنفيذ
		وزارة الخدمة المدنية	تحت الدراسة
	(٣١) إنشاء مراكز للعمل عن بُعد.	وزارة العمل	تحت التنفيذ

الجدول رقم (٣): سير مشاريع الهدف العام الأول

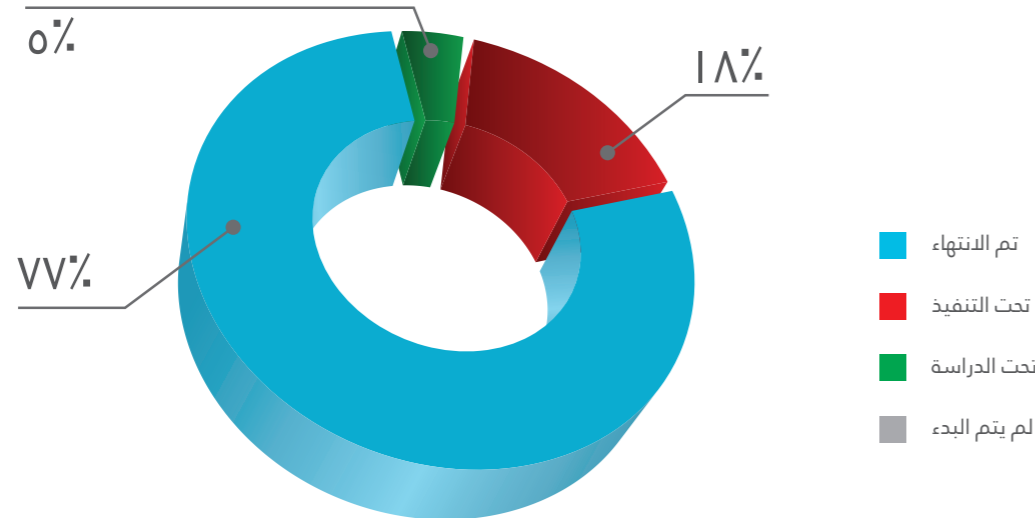
٢-٥) سير مشاريع الهدف العام الثاني

يتمثل الهدف العام الثاني في تنظيم قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات بشكل عادل، ومحفز، وجاذب للاستثمارات. ويوضح الجدول رقم (٤) سير مشاريع الهدف العام الثاني:

الهدف المحدد	المشروع	الجهة المنفذة	مرحلة التنفيذ (٢٠١٢م)
(٦): إصدار التراخيص لتقديم خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات.	٣٢) إصدار ترخيص ثان لإنشاء شبكة هاتف ثابت خلال عام ٢٠٠٦م/٢٠٠٧م.	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء
	٣٣) إصدار تراخيص إضافية لتقديم خدمات الهاتف المتنقل بعد عام ٢٠٠٦م.	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء
	٣٤) إصدار التراخيص الفئوية من النوع (ب).	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء
	٣٥) وضع سياسات ربط اتصال بيني واضحة وعادلة.	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء
(٧): تطبيق الضوابط التنظيمية المناسبة للمنافسة الفعالة في تقديم خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات.	٣٦) وضع آلية لتطبيق الفصل المحاسبي لخدمات الاتصالات.	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تحت التنفيذ
	٣٧) إعداد واعتماد وثيقة سياسة تحديد سقف الأسعار لمقدمي الخدمة المسيطرين، وتحديثها والتأكد من تطبيقها.	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تحت الدراسة
(٨): رفع مستوى أمن شبكات الاتصالات وتقنية المعلومات والمحافظة على الخصوصية.	٣٨) إعداد نظام لجرائم المعلوماتية والحاسب والإنترنت.	وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء
	٣٩) تنظيمات المحافظة على الخصوصية.	وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات	تحت التنفيذ
	٤٠) إنشاء وحدة خاصة للمتابعة والتحقيق في مخالفات أمن شبكات الاتصالات وتقنية المعلومات.	وزارة الداخلية	تحت الدراسة
(٩): الاستخدام الأمثل لموارد الترخيم.	٤١) إنشاء مركز وطني استرشادي لأمن شبكات الاتصالات وتقنية المعلومات.	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء
	٤٢) تحديث الخطة الوطنية للترقيم بشكل دوري.	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	منتهي ومستمر
	٤٣) إدارة موارد الأرقام وأسماء النطاقات.	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء
	٤٤) إعداد واعتماد إرشادات نقل الأرقام للهاتف الثابت والمنتقل، ومتابعة تنفيذها.	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تحت التنفيذ
(١٠): الاستخدام الأمثل للطيف الترددي.	٤٥) إعداد الخطة الوطنية للطيف الترددي.	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء
	٤٦) إعداد أساليب وإجراءات العمل للطيف الترددي.	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء
	٤٧) إنشاء نظام حديث لإدارة الطيف الترددي.	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء

الهدف المحدد	المشروع	الجهة المنفذة	مرحلة التنفيذ (٢٠١٢م)
(١١): توفير خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات في كافة أرجاء المملكة.	٤٨) إعداد وتطوير وتوثيق السياسة العامة ومعايير التنفيذ للخدمة الشاملة وحق الاستخدام الشامل.	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء
	٤٩) وضع آلية تنفيذ وتمويل الخدمة الشاملة وحق الاستخدام الشامل.	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء
	٥٠) استكمال هيكلية الإنترنت في المملكة.	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء
(١٢): مطابقة أجهزة الاتصالات وتقنية المعلومات للمواصفات المعتمدة.	٥١) إعداد وتحديث مواصفات أجهزة الاتصالات وتقنية المعلومات.	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء
	٥٢) إعداد وتطبيق إجراءات ترخيص وتسجيل واعتماد نوعية أجهزة الاتصالات وتقنية المعلومات.	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء
(١٣): توفير خدمات اتصالات ذات جودة عالية.	٥٣) إعداد واعتماد مؤشرات ومعايير جودة الخدمة لمقدمي الخدمة المسيطرين وتحديثها.	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء

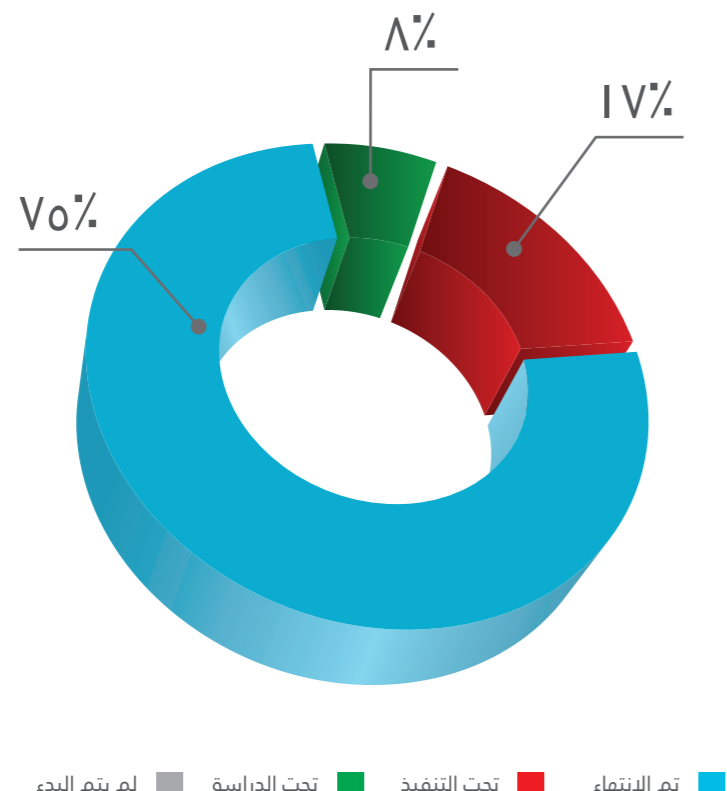
الجدول رقم (٤): سير مشاريع الهدف العام الثاني



الشكل رقم (١٣): سير مشاريع الهدف العام الثاني

٣-٥) سير مشاريع الهدف العام الثالث

ويتمثل الهدف العام الثالث في بناء صناعة اتصالات وتقنية معلومات قوية منافسة محلياً وعالمياً، من خلال البحث العلمي والإبداع والتطوير في مجالات استراتيجية، والتعاون الإقليمي والدولي، لتصبح مصدرًا رئيسياً للدخل. ويوضح الجدول رقم (٥) سير مشاريع الهدف العام الثالث.



الشكل رقم (١٤): سير مشاريع الهدف العام الثالث

الهدف المحدد	المشروع	الجهة المنفذة	مرحلة التنفيذ (٢٠١٢م)
(١٤): تنمية صناعة الاتصالات وتقنية المعلومات، والتركيز على مجالات استراتيجية، وتشجيع تأسيس أعمال حرة.	(٥٤) إنشاء منطقة حرة للصناعات التقنية.	الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية	تحت التنفيذ
	(٥٥) تشجيع الاستثمار في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات.	جميع الجهات	منتهي ومستمر
	(٥٦) إنشاء حدائق وحاضنات لمشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات.	الهيئة العامة للاستثمار	منتهي ومستمر
	(٥٧) إعطاء الأولوية للمنتجات المنافسة المطورة والمصنعة محلياً.	وزارة المالية	تم الانتهاء
	(٥٨) استثمار جزء من قيمة العقود الدولية في بناء صناعات اتصالات وتقنية معلومات محلية، أو بشراء المنتجات المصنعة محلياً.	برنامج التوازن الاقتصادي	تم الانتهاء
	(٥٩) إنشاء مراكز نقل التقنية من الجامعات إلى المجتمع.	وزارة التعليم العالي	تحت التنفيذ
	(٦٠) دعم صناعة البرمجيات المفتوحة المصدر.	مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية	منتهي ومستمر
	(٦١) معاملة أنشطة البحث والإبداع والتطوير في القطاعات الحكومية كمشاريع يرصد لها ميزانيات مستقلة.	وزارة المالية	تم الانتهاء
	(٦٢) إنشاء صندوق دعم صناعة الاتصالات وتقنية المعلومات.	وزارة المالية	تحت الدراسة
	(٦٣) تشجيع الإبداع لدى الشباب لتطوير منتجات الاتصالات وتقنية المعلومات.	مؤسسة الملك عبدالعزيز ورجاله للموهبة والإبداع	منتهي ومستمر
	(٦٤) إنشاء مركز لأبحاث الاتصالات وتقنية المعلومات.	مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية	تم الانتهاء

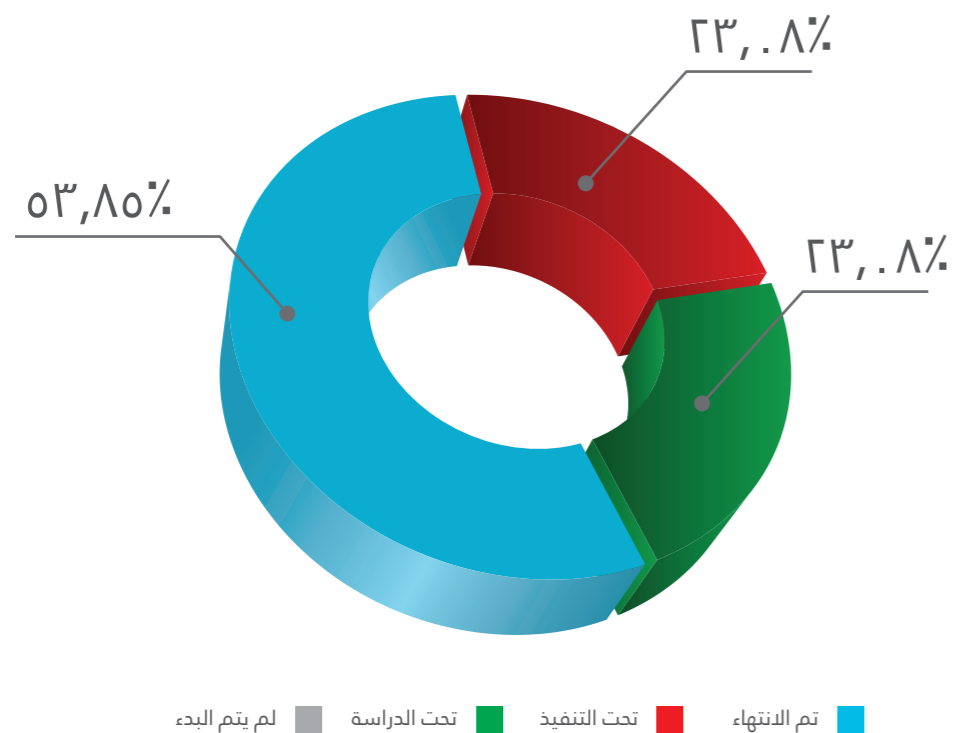
الجدول رقم (٥): سير مشاريع الهدف العام الثالث

٤-٥) سير مشاريع الهدف العام الرابع:

ويتمثل الهدف العام الرابع في التوظيف الأمثل للاتصالات وتقنية المعلومات في التعليم والتدريب بجميع مراحلها. ويوضح الجدول رقم (٦) سير مشاريع الهدف العام الرابع.

الهدف المحدد	المشروع	الجهة المنفذة	مرحلة التنفيذ (٢٠١٢م)
(١٥): توظيف الاتصالات وتقنية المعلومات في مساندة التعليم والتدريب وتبني التعليم الإلكتروني.	(٦٥) إنشاء مركز وطني للتعلّم الإلكتروني.	وزارة التعليم العالي	منتهي ومستمر
		وزارة التربية والتعليم	تحت التنفيذ
(٦٦) توظيف الاتصالات وتقنية المعلومات في مساندة التعليم والتعلم.		وزارة التعليم العالي	منتهي ومستمر
		وزارة التربية والتعليم	تحت التنفيذ
(١٦): إعداد جميع منسوبي التعليم من أساتذة وإداريين وطلاب لاستخدام الاتصالات وتقنية المعلومات في التعليم.	(٦٧) إدخال الحاسب والإنترنت كمقررات دراسية في المناهج الدراسية.	وزارة التعليم العالي	منتهي ومستمر
		وزارة التربية والتعليم	تحت التنفيذ
(٦٨) تدريب منسوبي التعليم على استخدامات الاتصالات وتقنية المعلومات.		وزارة التربية والتعليم	منتهي ومستمر
		وزارة التربية والتعليم	تحت الدراسة
(٦٩) تنظيم لشروط التعيين والقبول والترقية للمعلمين.		وزارة الخدمة المدنية	تحت الدراسة
		وزارة التربية والتعليم	منتهي ومستمر
(١٧): تطوير البنية التحتية في المؤسسات التعليمية.	(٧٠) نشر أنظمة الاتصالات وتقنية المعلومات في المؤسسات التعليمية.	وزارة التعليم العالي	منتهي ومستمر
		مكتبة الملك عبدالعزيز العامة	تحت الدراسة
(٧٢) نشر أنظمة الاتصالات وتقنية المعلومات في المؤسسات التعليمية.		وزارة المالية	تم الانتهاء

الجدول رقم (٦): سير مشاريع الهدف العام الرابع



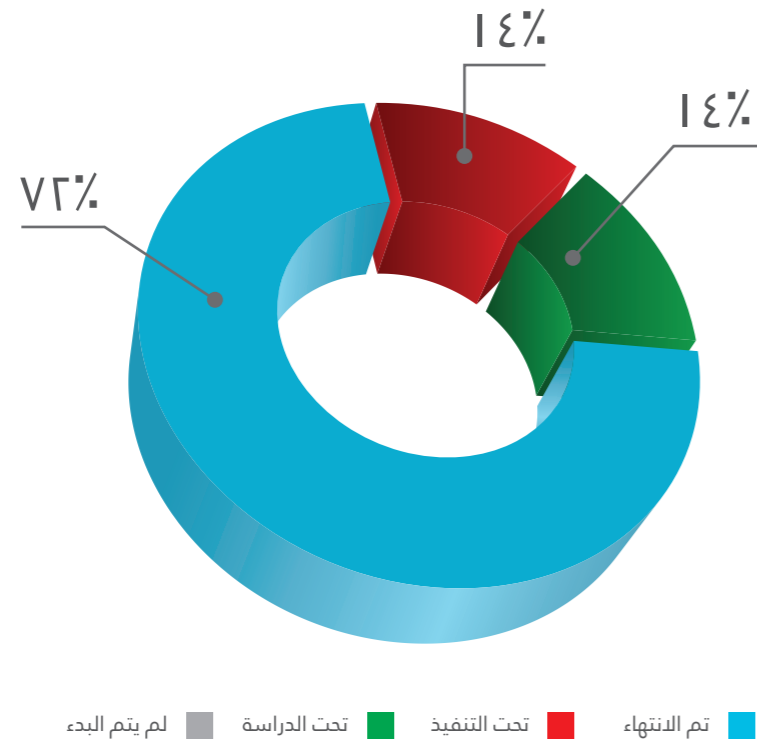
الشكل رقم (١٥): سير مشاريع الهدف العام الرابع

٥-٥) سير مشاريع الهدف العام الخامس

ويتمثل الهدف العام الخامس في تمكين كافة شرائح المجتمع في جميع أنحاء البلاد من التعامل مع الاتصالات وتقنية المعلومات بفاعلية ويسر لردم الفجوة الرقمية. ويوضح الجدول رقم (٧) سير مشاريع الهدف العام الخامس.

الهدف المحدد	المشروع	الجهة المنفذة	مرحلة التنفيذ (٢٠١٢ م)
(١٨): نشر المحتوى المحلي الرقمي على شبكة الإنترنت، لتسهيل الوصول إلى المعلومات والمعارف.	(٧٣) مبادرة المحتوى الرقمي المحلي.	مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية	منتهي ومستمر
	(٧٤) تشجيع المؤسسات الخاصة بتطوير مواقع إنترنت باللغة العربية وتحديثها دورياً.	وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات	منتهي ومستمر
	(٧٥) إلزام دور النشر المحلية بتوفير ملخص رقمي لجميع الكتب والتقارير.	مكتبة الملك فهد الوطنية	تحت التنفيذ
	(٧٦) توفير الميزانيات الكافية لجهود الترجمة والتعريب.	مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية	منتهي ومستمر
(١٩): رفع الوعي بأهمية الاتصالات وتقنية المعلومات لدى جميع الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	(٧٧) مبادرة التدريب المجاني للاتصالات وتقنية المعلومات.	وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات	تحت الدراسة
	(٧٨) مبادرة الحاسب المنزلي.	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء
	(٧٩) قوافل التدريب الإلكتروني.	وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات	منتهي ومستمر

الجدول رقم (٧): سير مشاريع الهدف العام الخامس



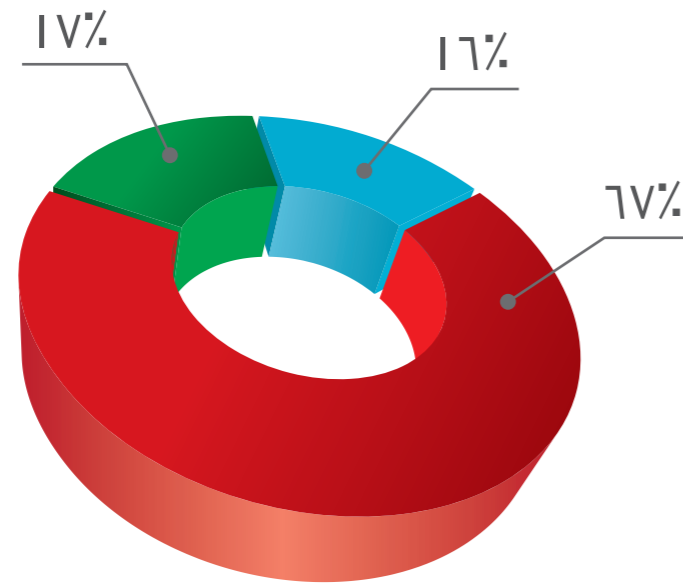
الشكل رقم (١٦): سير مشاريع الهدف العام الخامس

٦-٥) سير مشاريع الهدف العام السادس

ويتمثل الهدف العام السادس في التوظيف الأمثل للاتصالات وتقنية المعلومات في خدمة الهوية الوطنية، والانتماء الوطني واللغة العربية، وتعزيز رسالة الإسلام الحضارية. ويوضح الجدول رقم (٨) سير مشاريع الهدف العام السادس.

الهدف المحدد	المشروع	الجهة المنفذة	مرحلة التنفيذ (٢٠١٢ م)
(٢٠): تنسيق وتحفيز الجهود الحكومية والخيرية لتوظيف الاتصالات وتقنية المعلومات لخدمة الثقافة الوطنية والعربية والإسلامية.	٨٠) إسناد مسئولية التخطيط ودعم توظيف الاتصالات وتقنية المعلومات لخدمة الثقافة الإسلامية إلى المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.	وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد	تحت الدراسة
	٨١) إنشاء معهد متخصص لعقد دورات لمنسوبي القطاعات الدعوية الحكومية والخيرية في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات.	وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد	تحت التنفيذ
	٨٢) الإنفاق من الأوقاف العامة وإيراداتها على مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات لخدمة الثقافة الإسلامية.	وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد	تحت التنفيذ
(٢١): توظيف الاتصالات وتقنية المعلومات في خدمة الدراسات والشعائر والدعوة الإسلامية.	٨٣) إنشاء مركز للدعوة عبر الإنترنت، وتوظيف الإنترنت في تعلم الشعائر الدينية.	وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد	منتهي ومستمر
(٢٢): توظيف الاتصالات وتقنية المعلومات لنشر الثقافة وترسيخ الهوية الإسلامية والوطنية والعربية.	٨٤) إنشاء مركز التراث الوطني والعربي الإسلامي الرقمي.	وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد	تحت التنفيذ
	٨٥) تشجيع إنشاء شركات لتوظيف وتطوير الاتصالات وتقنية المعلومات في إنتاج برامج الترفيه والتعليم والألعاب الإلكترونية لترسيخ الثقافة الوطنية والإسلامية.	مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية	تحت التنفيذ

الجدول رقم (٨): سير مشاريع الهدف العام السادس



تم الانتهاء 77% تحت التنفيذ 17% تحت الدراسة 16% لم يتم البدء 1%

الشكل رقم (١٧): سير مشاريع الهدف العام السادس

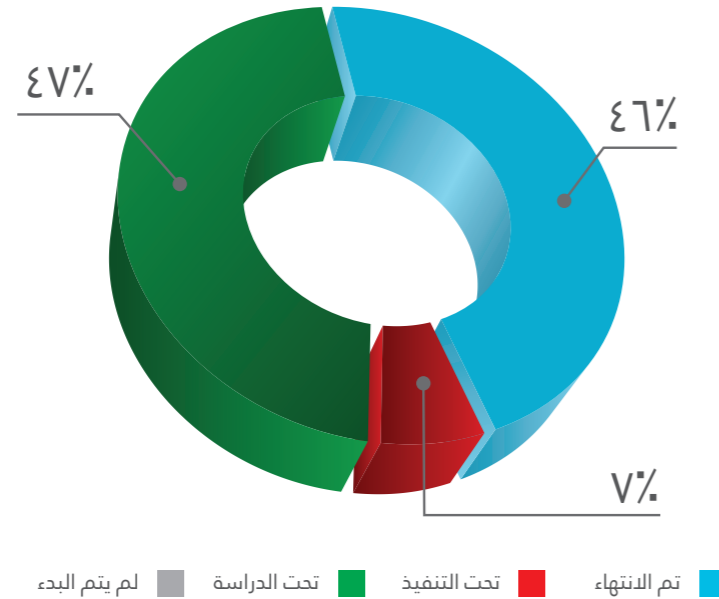
٧-٥) سير مشاريع الهدف العام السابع:

يتمثل الهدف العام السابع في توفير قدرات مؤهلة ومدربة من الجنسين في مختلف تخصصات الاتصالات وتقنية المعلومات، من خلال إعداد الكوادر الوطنية، واستقطاب الخبرات العالمية. ويوضح الجدول رقم (٩) سير مشاريع الهدف العام السابع.

الهدف المحدد	المشروع	الجهة المنفذة	مرحلة التنفيذ (٢٠١٢ م)
(٢٣): تحديد الاحتياجات البشرية الوطنية والخبرات العالمية للتحويل إلى مجتمع المعلومات وتسهيل استقطابها.	٨٦) تصنيف وتوصيف مهن الاتصالات وتقنية المعلومات في القطاعين العام والخاص.	وزارة العمل	تم الانتهاء
	٨٧) بناء قواعد بيانات الكوادر والوظائف في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات.	وزارة الخدمة المدنية	تحت الدراسة
	٨٧) بناء قواعد بيانات الكوادر والوظائف في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات.	وزارة العمل	منتهي ومستمر
	٨٨) تسهيل إجراءات استقطاب الخبراء المتميزين في مجالات الاتصالات وتقنية المعلومات ووضع حوافز خاصة لهم.	وزارة العمل	تم الانتهاء
(٢٤): إنشاء برامج متخصصة في إعداد كوادر الاتصالات وتقنية المعلومات عالية المستوى.	٨٩) استحداث دبلومات عالية متخصصة في الاتصالات وتقنية المعلومات.	وزارة التعليم العالي	تحت الدراسة
	٩٠) إنشاء معهد جامعي متميز في الاتصالات وتقنية المعلومات.	وزارة التعليم العالي	تحت الدراسة
	٩١) إنشاء برامج ماجستير مشتركة بين تخصصات الاتصالات وتقنية المعلومات وتخصصات أخرى.	وزارة التعليم العالي	تحت الدراسة
	٩٢) تفعيل التفرغ لدراسة الماجستير داخلياً لموظفي الدولة من خلال الإيفاد الداخلي.	جميع الجهات	منتهي ومستمر
	٩٢) تفعيل التفرغ لدراسة الماجستير داخلياً لموظفي الدولة من خلال الإيفاد الداخلي.	وزارة الخدمة المدنية	منتهي ومستمر
	٩٣) استحداث وظائف معيدين في الاتصالات وتقنية المعلومات سنوياً تُوزع على الجامعات.	وزارة التعليم العالي	تحت الدراسة
(٢٥): دعم تأهيل كوادر في الاتصالات وتقنية المعلومات لتكون قادرة على الحصول على وظائف ذات دخل عالٍ.	٩٤) تقديم منح للجامعيين لإعادة التأهيل في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات.	صندوق تنمية الموارد البشرية	منتهي ومستمر
	٩٥) تقديم منح لخريجي الثانوية للتأهيل في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات.	صندوق تنمية الموارد البشرية	منتهي ومستمر

الهدف المحدد	المشروع	الجهة المنفذة	مرحلة التنفيذ (٢٠١٢ م)
(٢٦): زيادة كفاءة الكوادر وجودة البرامج التعليمية والتدريبية في الاتصالات وتقنية المعلومات.	٩٦) إلزام جميع مؤسسات التدريب والتعليم بمراجعة واعتماد الخطط الدراسية دورياً، ومراعاة توافقها مع تصنيف المهن.	وزارة التعليم العالي	تحت الدراسة
	٩٧) تشجيع برامج إعداد الكوادر على تطبيق معايير الجودة العالمية.	وزارة التعليم العالي	تحت الدراسة
	٩٨) الاختبارات القياسية المناسبة لإثبات القدرات واعتماد شهادات معاهد التدريب.	المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني	تحت التنفيذ

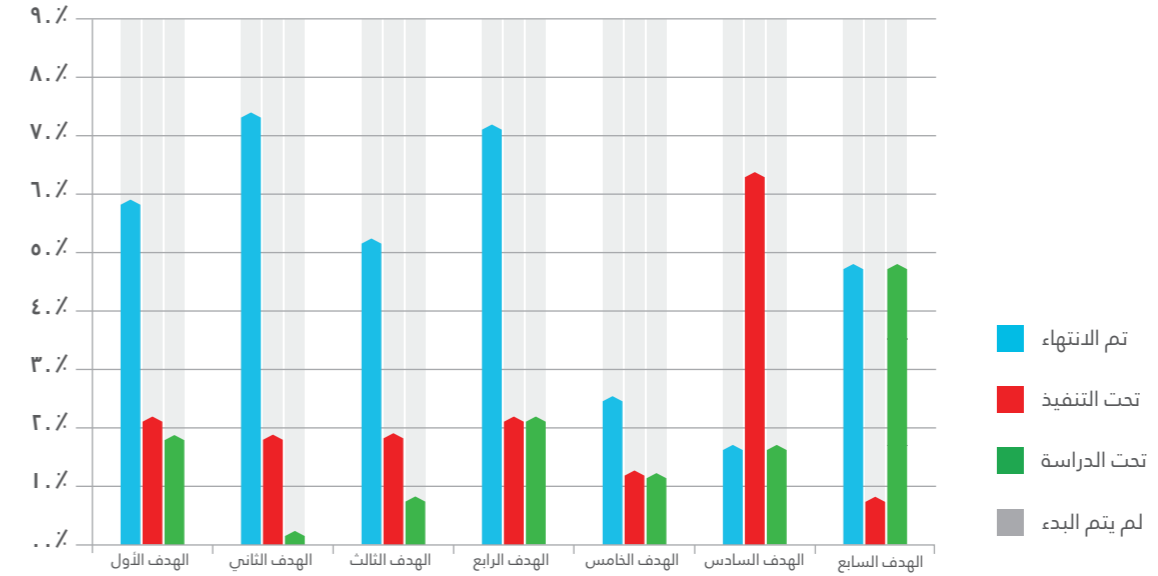
الجدول رقم (٩) سير مشاريع الهدف العام السابع



الشكل رقم (١٨): سير مشاريع الهدف العام السابع

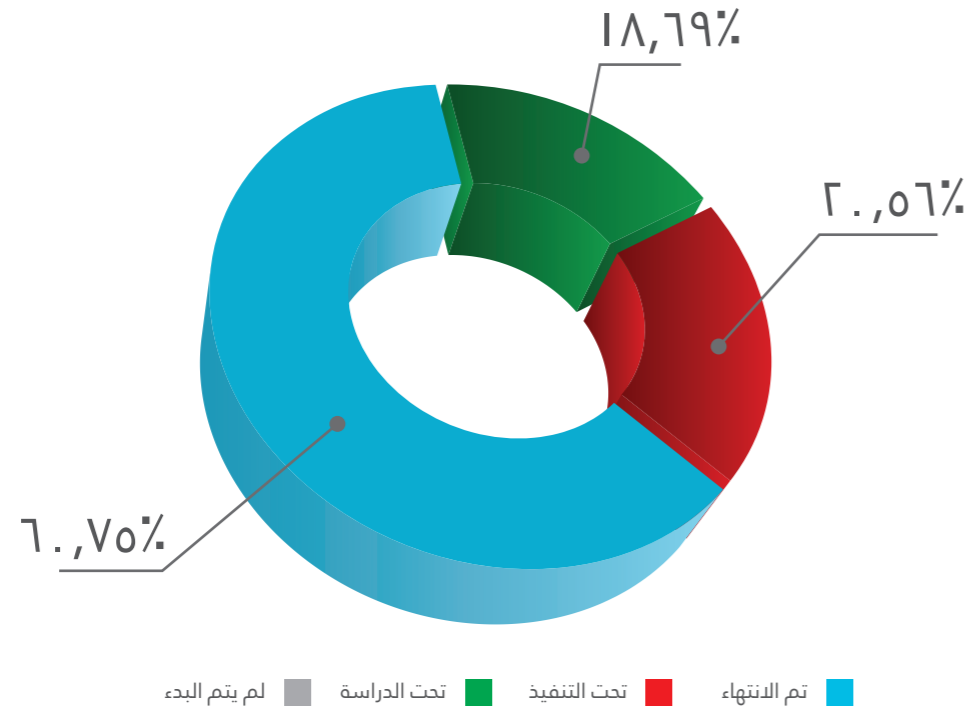
٨-٥ نظرة عامة لسير المشاريع

يقدم الشكل (١٩) تصوراً عاماً لتقدم مشاريع الخطة. ويعرض مقارنة حول سير المشاريع لكل هدف عام من أهداف الخطة لعام ١٤٣٣/١٤٣٤هـ (٢٠١٢م). ومن الملاحظ أن هناك تقدماً في تنفيذ المشاريع مقارنة بالعام الماضي؛ إذ حققت الأهداف العامة الأربعة الأولى إنجازاً أكبر في عدد المشاريع التي تمّ الانتهاء منها، وبلغت ٥٩,٣٨% للهدف العام الأول و٧٧,٢٧% للثاني و٧٥% للثالث و٥٣,٨٥% للرابع. وطراً تحسن على المشاريع التي لم تبدأ، إذ بلغت المشاريع التي لم يتم البدء بها في العام الماضي (٣,٧٤%). وفي السنة الأخيرة من الخطة الخمسية الأولى لا يوجد مشروع لم يتم البدء به. كما أن الهدف العام الخامس حظي بارتفاع كبير في نسبة المشاريع التي تم الانتهاء منها، إذ بلغت نسبة المشاريع المنتهية ٧١,٤٣% مقارنة بـ ٢٩% في العام الماضي. وعلى الرغم من أن مشاريع الهدف العام السابع يتسم أغلبها بعمل الإجراءات التشريعية والتنظيمية، بخلاف الأهداف الأخرى التي تركز على البنية التحتية ومجالات التنمية، مثل الصحة والتعليم وبناء الاقتصاد المعرفي، وغيرها من محاور التنمية الرئيسية، فقد طراً تحسن كبير على مشاريع الهدف العام السابع، إذ كانت نسبة المشاريع التي تمّ الانتهاء منها ٢٧%، وأصبحت ٤٦,٦٧%.



الشكل رقم (١٩): مقارنة سير مشاريع الأهداف العامة للعام ١٤٣٣/١٤٣٤هـ (٢٠١٢م)

يوضح الشكل (٢٠) سير مجمل مشاريع الخطة الثمانية والتسعين، إذ تقلص عدد المشاريع التي لم يتم البدء في تنفيذها إلى الصفر. ونسبة المشاريع التي تحت الدراسة كانت ٢١% وأصبحت ١٨,٦٩%. أما المشاريع تحت التنفيذ فقد كانت النسبة في العام الماضي ٢٢,٤٣% وتقلصت إلى ٢٠,٥٦%. أما المشاريع التي تم الانتهاء من تنفيذها فقد ارتفعت من ٥٣,٢٧% إلى ٦٠,٧٥%. وتعتبر النتائج المتحققة لهذا العام إيجابية ومرضية، كما أنه سيستمر تنفيذ مشاريع الخطة الخمسية الأولى من قبل الجهات، وستبدأ أمانة الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات بالعمل على تنفيذ مشاريع الخطة الخمسية الثانية.



الشكل رقم (٢٠): سير مجمل مشاريع الخطة في نهاية العام ١٤٣٣/١٤٣٤هـ (٢٠١٢م)

[٦]

نسب الإنجاز في الخطة

- ١-٦) المنجز من الأهداف العامة
- ٢-٦) إجمالي المنجز على مستوى الأهداف وعلى مستوى الخطة
- ٣-٦) مقارنة الإنجاز بين الأعوام الماضية



٦) نسب الإنجاز في الخطة

لتحقيق رؤية واضحة عن سير الخطة الخمسية الأولى وما تمّ إنجازه بانتهاء السنة الخامسة، لا بد من وضع معايير ومؤشرات لقياس حجم الإنجاز. وكما هو معلوم فإن الخطة صدرت ولم تحدد آلية مباشرة لقياس المتحقق منها، وفق أطر علمية مقننة لتعرّف نسب الإنجاز. وقد اقتضت الخطة على وضع مؤشرات وقيم مستهدفة؛ للتأكد من تحقيق غاياتها وأهدافها، لكنها لا تقيس نسب ما تمّ تحقيقه من الأهداف العامة للخطة بشكل خاص، ولرؤية الخطة بشكل عام. كما أن هذه المؤشرات لا تتوافر جميع قيمها من الجهات المعنية، إضافة إلى أن بعض القيم مشتتة في أكثر من جهة، واعتماد القيم بشكل منقوص لا يعكس الواقع. ومن هذا المنطلق ارتأت أمانة الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات، إيجاد وسائل أخرى يمكن من خلالها تقديم تصور تقريبي لما تمّ إنجازه من الخطة. وتمّ استعراض ومراجعة وتقويم كثير من الخيارات في هذا الجانب، منها:

- ١) وضع أوزان للأهداف العامة والأهداف المحددة وفق أهمية كل هدف، من خلال وضع عوامل متنوعة لإجراء الحسابات طبقاً للأهمية.
- ٢) اعتماد المؤشرات الواردة في الخطة كألية للقياس، من خلال وضع أوزان متساوية أو متفاوتة للقياس.
- ٣) اعتماد المشاريع بوضع أوزان متفاوتة من خلال رصد عوامل للقياس بحسب أهمية المشروع.
- ٤) اعتماد حالة تنفيذ المشاريع المختلفة كمعامل للقياس، واعتماد المشاريع بوضع أوزان متساوية لكل مشروع، وبما يعكس أهمية الهدف العام من خلال عدد المشاريع المنضوية تحته.



وتمّ اعتماد المقترح الأخير، رغم الإدراك بتفاوت حجم المشاريع، للأسباب التالية:

- ◆ تتفاوت النظرة والآراء الشخصية، وتتدخل الرغبات والخبرات الفردية في وضع أوزان محايدة، بحسب الأهمية للمشاريع وللأهداف العامة والأهداف المحددة وفق الأهمية؛ فباعتماد حالة تنفيذ المشاريع المختلفة كمعامل للقياس، واعتماد المشاريع بوضع أوزان متساوية لكل مشروع يتّم تلافي الأواء والميول الشخصية.
- ◆ نظرًا لتنوع المشاريع، والعدد الكبير للجهات المنفذة، واختلاف وتباين مستويات إدارة المشاريع بين الجهات المنفذة، فمن الصعب الحصول على قيم دقيقة تعكس المتحقق من المشروع في حالة التنفيذ.
- ◆ بالنسبة للخيارات الثلاثة الأوائل، من الصعوبة وضع عوامل موحدة قابلة للمقارنة، نظرًا لتنوع غايات الخطة وأهدافها، فهي تمس جميع مناحي التنمية وتلامسها.

- ◆ عدم توافر القيم الخاصة بالمؤشرات الواردة في الخطة، وبافتراض توافرها فهي لا تعكس مجمل الخطة، كما أنها لا تحصر جميع القيم في جميع الجهات لصعوبة تحديدها والحصول عليها.
 - ◆ توافر البيانات الخاصة بحالة المشاريع، وإمكانية تعرّف ثقل الهدف العام ووزنه من خلال عدد المشاريع المندرجة تحته، ستقدم صورة أوضح للمتحقق من مجمل الخطة، وكذلك ما تمّ تحقيقه ضمن الهدف العام، بالإضافة لتعرّف ثقل كل هدف عام بالنسبة لمجمل الخطة.
- وتمّ وضع وزن موحد لكل مشروع من مشاريع الخطة الثمانية والتسعين، وذلك وفق التالي: (١٠ / ٩٨)، بحيث أصبح وزن كل مشروع في الخطة يساوي (٢ / ١٠٠). أما في ما يتعلق بوزن المشروع داخل الهدف العام، فإن ذلك يعتمد على عدد مشاريع كل هدف عام، وذلك وفق التالي: (١٠ ÷ عدد المشاريع). ولقد تمّ اعتماد آليته لأوزان حالة سير المشاريع وفق الجدول رقم (١٠) التالي:

حالة المشروع	الوزن	الاعتبارات في تحديد الوزن
لم يتم البدء	%٥	تمّ تحديد الجهة المعنية بالتنفيذ، وتمّ أخذ موافقتها على تبني المشروع، وتمّ تقديم المعلومات والمشورة والتحفيز على التنفيذ. ولم يتم رفض المشروع أو العزوف عن تنفيذه.
تحت الدراسة	%٢٠	وضع (١٥%) لحالة الدراسة، لاعتماد المشروع من قبل الجهة، والبدء في الدراسة من أجل التنفيذ. فيكون الوزن (٢٠%).
تحت التنفيذ	%٥٥	تمّ وضع (٣٥%) لحالة التنفيذ، بحيث تكون متوسط ثابت سواء أكان المشروع في بداية التنفيذ أم في نهايته، لعدم وجود قيم محدثة عن حالة التنفيذ. وتعتبر (٣٥%) قيمة متحفظة بإنقاص (٥%)، حيث إن المتوسط بين حالة الدراسة وحالة الانتهاء (٤٠%). فيكون الوزن (٥٥%).
تمّ الانتهاء	%١٠٠	في حالة اكتمال المشروع والانتهاء من تنفيذه، سيتم وضع الوزن الكامل له، ويجدر التأكيد على أن الانتهاء من تنفيذ المشروع لا يعنى بالضرورة توقف الأعمال، حيث أن بعض المشاريع حققت المتطلبات والأهداف منها، ولكن بسبب طبيعتها فتعتبر مشاريع مستمرة في تحقيق غاياتها.

الجدول رقم (١٠): آلية أوزان حالة المشاريع

ملاحظة: إذا كان المشروع ينفذ من قبل أكثر من جهة، يتم اعتماد متوسط الإنجاز (حالة المشاريع) لدى هذه الجهات.

١-٦) المنجز من الأهداف العامة

• المنجز من الهدف العام الأول

يُدرج تحت الهدف العام الأول (٣١) مشروعاً، تركز بشكل كبير على التعاملات الإلكترونية الحكومية. ويمثل الهدف العام الأول الثقل الأكبر في الخطة بما نسبته (٣١,٦٣٪). وقد تمَّ إنجاز ما نسبته (٧٦,٣٧٪) من هذا الهدف بنهاية السنة الخامسة من عمر الخطة. أما ثقل الوزن المحقق للهدف على مستوى الخطة فقد بلغ (٢٤,١٦٪) من (٣١,٦٣٪).

• المنجز من الهدف العام الثاني

يُدرج تحت الهدف العام الثاني (٢٢) مشروعاً، وترتكز هذه المشاريع بشكل كبير على تنظيم القطاع. ويمثل الهدف العام الثاني ما نسبته (٢٢,٤٥٪) من ثقل الوزن في الخطة. ولقد تمَّ إنجاز ما نسبته (٨٨,١٨٪) من هذا الهدف بنهاية السنة الخامسة من عمر الخطة. أما ثقل الوزن المحقق للهدف على مستوى الخطة فقد بلغ (١٩,٨٠٪) من (٢٢,٤٥٪).

• المنجز من الهدف العام الثالث

يُدرج تحت الهدف العام الثالث (١١) مشروعاً، ويمثل الهدف العام الثالث ما نسبته (١١,٢٢٪) من ثقل الوزن في الخطة. ولقد تمَّ إنجاز ما نسبته (٨٤,٥٥٪) من هذا الهدف بنهاية السنة الخامسة من عمر الخطة. أما ثقل الوزن المحقق للهدف على مستوى الخطة فقد بلغ (٩,٤٩٪) من (١١,٢٢٪).

• المنجز من الهدف العام الرابع

يُدرج تحت الهدف العام الرابع (٨) مشروعاً، ويمثل الهدف العام الرابع ما نسبته (٨,١٦٪) من ثقل الوزن في الخطة. ولقد تمَّ إنجاز ما نسبته (٧١,٥٦٪) من هذا الهدف بنهاية السنة الخامسة من عمر الخطة. أما ثقل الوزن المحقق للهدف على مستوى الخطة فقد بلغ (٥,٨٤٪) من (٨,١٦٪).

• المنجز من الهدف العام الخامس

يُدرج تحت الهدف العام الخامس (٧) مشروعاً، ويمثل الهدف العام الخامس ما نسبته (٧,١٤٪) من ثقل الوزن في الخطة. ولقد تمَّ إنجاز ما نسبته (٨٢,١٤٪) من هذا الهدف بنهاية السنة الخامسة من عمر الخطة. أما ثقل الوزن المحقق للهدف على مستوى الخطة فقد بلغ (٥,٨٧٪) من (٧,١٤٪).

• المنجز من الهدف العام السادس

يُدرج تحت الهدف العام السادس (٦) مشروعاً، ويمثل الهدف العام السادس ما نسبته (٦,١٢٪) من ثقل الوزن في الخطة. ولقد تمَّ إنجاز ما نسبته (٥٦,٦٧٪) من هذا الهدف بنهاية السنة الخامسة من عمر الخطة. أما ثقل الوزن المحقق للهدف على مستوى الخطة فقد بلغ (٣,٤٧٪) من (٦,١٢٪).

• المنجز من الهدف العام السابع

يُدرج تحت الهدف العام السابع (١٣) مشروعاً، ويمثل الهدف العام السابع ما نسبته (١٣,٢٧٪) من ثقل الوزن في الخطة. ولقد تمَّ إنجاز ما نسبته (٥٦,٥٤٪) من هذا الهدف بنهاية السنة الخامسة من عمر الخطة. أما ثقل الوزن المحقق للهدف على مستوى الخطة فقد بلغ (٧,٥٠٪) من (١٣,٢٧٪).

وتوضّح الجداول في الملحق (ب) بالتفاصيل مشاريع الأهداف العامة للخطة، ونسبة المنجز على مستوى الهدف العام، وعلى مستوى الخطة بشكل عام.

٢-٦) إجمالي المنجز على مستوى الأهداف وعلى مستوى الخطة

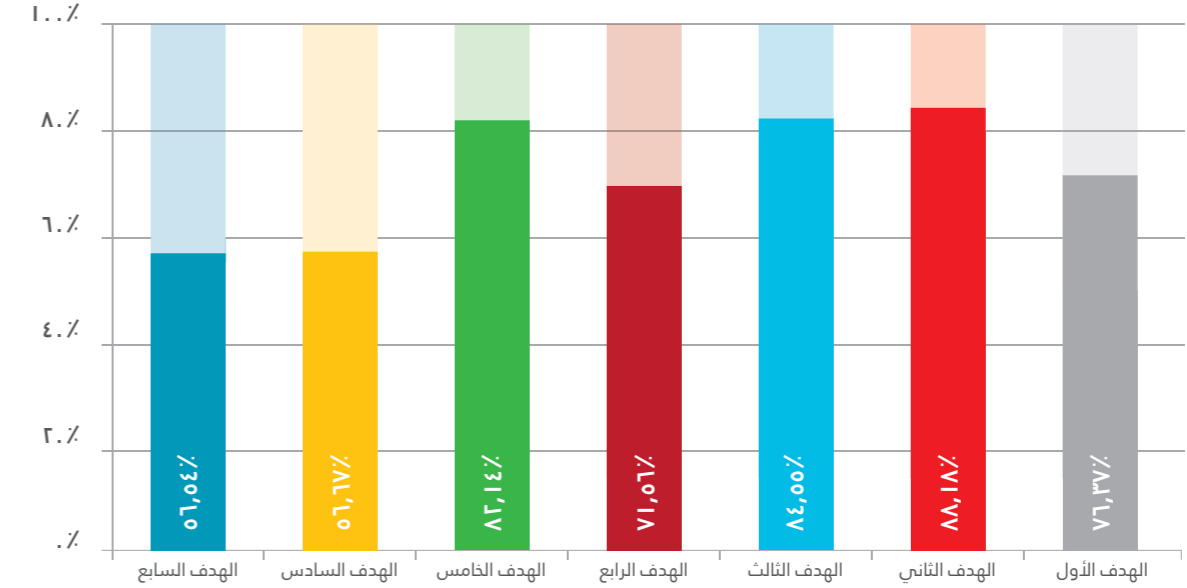
يوضح الجدول رقم (١١) نسبة المتحقق من الأهداف بنهاية السنة الخامسة من عمر الخطة، والنسبة المحققة من وزن الأهداف على مستوى الخطة. وقد بلغت نسبة الإجمالي المتحقق من الخطة (٧٦,١٢٪) بنهاية عام ١٤٣٣/١٤٣٤هـ (٢٠١٢م).

الهدف	النسبة المحققة من الهدف	وزن الهدف على مستوى الخطة	النسبة المحققة من وزن الهدف على مستوى الخطة
الهدف العام الأول	٧٦,٣٧٪	٣١,٦٣٪	٢٤,١٦٪
الهدف العام الثاني	٨٨,١٨٪	٢٢,٤٥٪	١٩,٨٠٪
الهدف العام الثالث	٨٤,٥٥٪	١١,٢٢٪	٩,٤٩٪
الهدف العام الرابع	٧١,٥٦٪	٨,١٦٪	٥,٨٤٪
الهدف العام الخامس	٨٢,١٤٪	٧,١٤٪	٥,٨٧٪
الهدف العام السادس	٥٦,٦٧٪	٦,١٢٪	٣,٤٧٪
الهدف العام السابع	٥٦,٥٤٪	١٣,٢٧٪	٧,٥٠٪
أجمالي الأوزان	١٠٠,٠٠٪		
المتحقق من الخطة حتى عام ١٤٣٣/١٤٣٤هـ (٢٠١٢م) الإجمالي			٧٦,١٢٪

الجدول رقم (١١): إجمالي المنجز على مستوى الأهداف وعلى مستوى الخطة

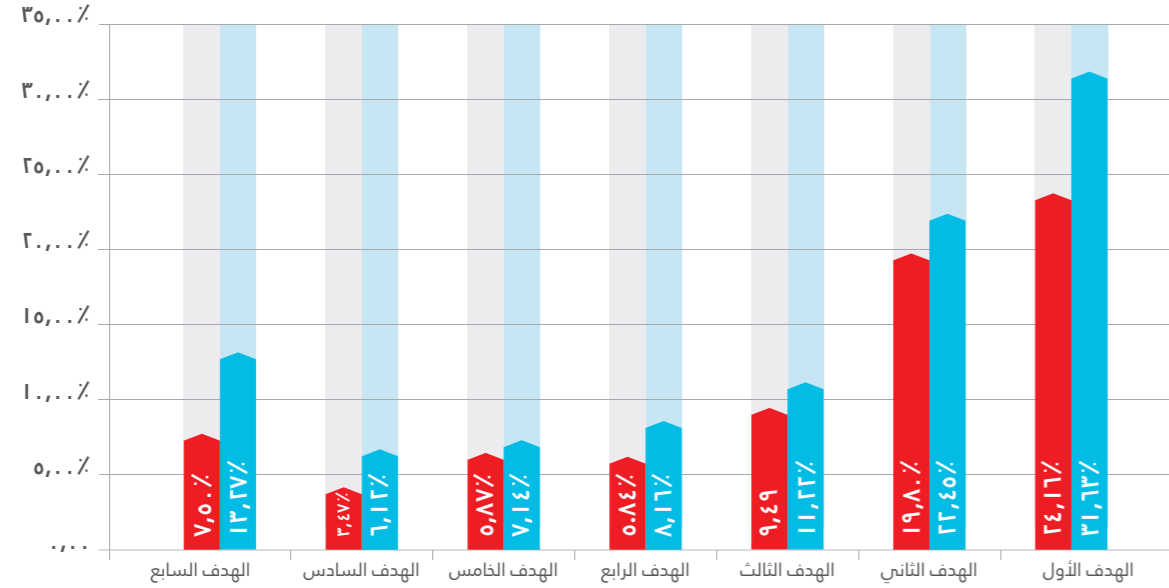
يوضح الشكل (٢١) نسبة المتحقق من كل هدف بنهاية السنة الخامسة من عمر الخطة، ويوضح الشكل (٢٢) ثقل وزن كل هدف عام في الخطة، وما نسبة ما تحقق من هذا الوزن على مستوى الخطة.

النسبة المحققة لكل هدف



الشكل رقم (٢١): نسبة المتحقق من الأهداف بنهاية السنة الخامسة من عمر الخطة

النسبة المحققة ■ وزن الهدف على مستوى الخطة ■



الشكل رقم (٢٢): وزن كل هدف عام في الخطة، ونسبة ما تحقق من هذا الوزن على مستوى الخطة

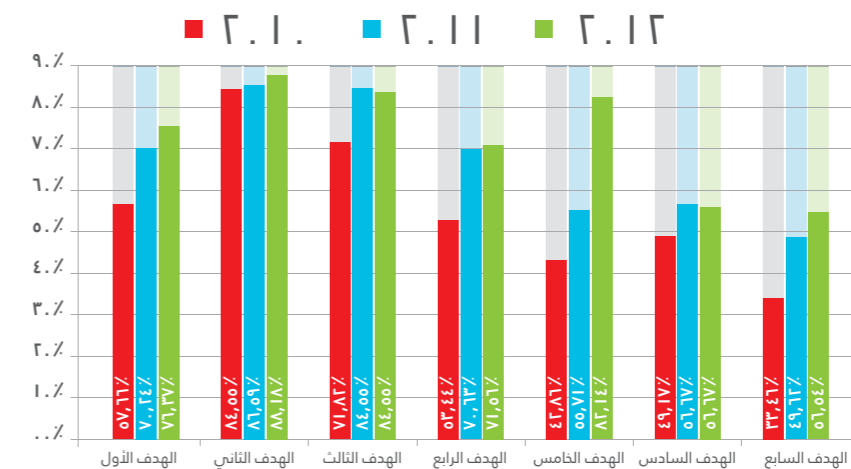


٣-٦ مقارنة الإنجاز بين الأعوام الثلاثة الماضية

ييقدم الجدول رقم (١٢) مقارنة لنسب إنجاز كل هدف بين الأعوام ١٤٣١/١٤٣٢ هـ (٢٠١٠م) و١٤٣٢/١٤٣٣ هـ (٢٠١١م) و١٤٣٣/١٤٣٤ هـ (٢٠١٢م)، والنسبة الشاملة لمجموع المتحقق من الخطة لتلك الأعوام. ويقدم الشكل (٢٣) مقارنة لنسب الإنجاز المتحققة للأهداف العامة خلال الأعوام الثلاثة الماضية.

السنة	الهدف	الأول	الثاني	الثالث	الرابع	الخامس	السادس	السابع	المجموع
٢٠١٠	نسبة المحقق من الهدف	%٥٧,٦٦	%٨٤,٥٥	%٧١,٨٢	%٥٣,٤٤	%٤٢,٨٦	%٤٩,١٧	%٣٣,٤٦	%٣٣,٤٦
	نسبة المحقق لمجموع الخطة	%١٨,٢٤	%١٨,٩٨	%٨,٠٦	%٤,٣٦	%٣,٠٦	%٣,٠١	%٤,٤٤	%١٠,١٥
٢٠١١	نسبة المحقق من الهدف	%٧٠,٢٤	%٨٦,٥٩	%٨٤,٥٥	%٧٠,٦٣	%٥٥,٧١	%٥٦,٦٧	%٤٩,٦٢	%٧٠,٩٤
	نسبة المحقق لمجموع الخطة	%٢٢,٢٢	%١٩,٤٤	%٩,٤٩	%٥,٧٧	%٣,٩٨	%٣,٤٧	%٦,٥٨	%٧٠,٩٤
٢٠١٢	نسبة المحقق من الهدف	%٧٦,٣٧	%٨٨,١٨	%٨٤,٥٥	%٧١,٥٦	%٨٢,١٤	%٥٦,٦٧	%٥٦,٥٤	%٧٦,١٢
	نسبة المحقق لمجموع الخطة	%٢٤,١٦	%١٩,٨٠	%٩,٤٩	%٥,٨٤	%٥,٨٧	%٣,٤٧	%٧,٥٠	%٧٦,١٢

الجدول رقم (١٢): مقارنة الإنجاز بين الأعوام الثلاثة الماضية



الشكل رقم (٢٣): مقارنة نسبة الإنجاز المتحققة للأهداف العامة خلال الأعوام الثلاثة الماضية

[V]

مخرجات مشاريع الخطة



٧) مخرجات مشاريع الخطة

يحتوي هذا الفصل على معلومات عن مخرجات المشاريع حتى هذا العام، وذلك من أجل توضيح ما تم تحقيقه من إنجازات. وقد تم رصد هذه المعلومات وتجميعها مما تم الحصول عليه من الجهات المنفذة، أو بما توافر من معلومات من خلال مواقع الجهات وأنشطتها. وتقدم هذه المعلومات نبذة عن مخرجات المشاريع التي تم الانتهاء منها، وكذلك عن المنجز من المشاريع التي تحت التنفيذ، وتم وضع روابط لمزيد من المعلومات عن هذه المشاريع، ما توافر ذلك. وسوف يستمر السعي لرصد وتجميع المعلومات بشكل أشمل عن هذه المشاريع وإتاحتها على موقع الوزارة. والقائمة التالية تقدم نبذة عن مخرجات المشاريع التي تم الانتهاء منها أو التي تحت التنفيذ.

المشروع رقم (١): دعم ميزانية الجهات الحكومية الخاصة بمشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات. **الجهة المعنية بالتنفيذ:** وزارة المالية.

نبذة عن المشروع: نصت وزارة المالية في بيانات الميزانيات على الاستمرار في الإنفاق على "الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات"، كما أن العديد من المشاريع الحيوية كتناسيس الجامعات الجديدة والمشاريع التطورية في القطاعات المختلفة كالتعليم، والصحة، والقضاء، والتعاملات الإلكترونية الحكومية ... وغيرها يتمّ الصرف على مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات فيها بسطاء.

الرابط: www.mof.gov.sa/Arabic/DownloadsCenter/Pages/Budget.aspx

المشروع رقم (٢): تخصيص مناصب عليا لوظائف الاتصالات وتقنية المعلومات. **الجهة المعنية بالتنفيذ:** جميع الجهات.

نبذة عن المشروع: صدر قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (٢٤٠) وتاريخ ٢٣ / ٨ / ٢٠١٤هـ. بتخصيص مناصب إدارية عليا لتقنية المعلومات في الأجهزة الحكومية. **الرابط:** www.yesser.gov.sa/ar/MechanismsAndRegulations/Regulations/Pages/it_persons-in-charge-.aspx



المشروع رقم (٣): استحداث إدارات للاتصالات وتقنية المعلومات في الجهات التي لا يتوافر لديها ذلك. **الجهة المعنية بالتنفيذ:** جميع الجهات.

نبذة عن المشروع: صدر قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (٢٤٠) وتاريخ ٢٣ / ٨ / ٢٠١٤هـ ، والقاضي بتخصيص منصب مدير عام للوحدات المسؤولة عن تقنية المعلومات. **الرابط:** www.yesser.gov.sa/ar/MechanismsAndRegulations/Regulations/Pages/it_persons-in-charge-.aspx

المشروع رقم (٤): تفعيل تمويل وتنفيذ مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات الحكومية من خلال القطاع الخاص. **الجهة المعنية بالتنفيذ:** برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية "يسر".

نبذة عن المشروع: صدر تعميم معالي وزير الاتصالات وتقنية المعلومات رقم (٨٢) وتاريخ ٢/١٦ / ٢٠١٤هـ، المتضمن للمعايير والتعليمات الموحدة للقطاعين العام والخاص في تنفيذ مشاريع التعاملات الإلكترونية الحكومية، ونشر هذه المعايير على جميع الجهات الحكومية لاعتمادها عند استخدام هذا الأسلوب في التنفيذ. ويأتي هذا التعميم بناءً على قرار مجلس الوزراء رقم (١١٠) وتاريخ ٥/٤/٢٠١٤هـ، القاضي بالموافقة على القواعد المنظمة لمشاركة القطاع الخاص في الأعمال الإلكترونية وفق أسلوب المشاركة في الدخل.

الرابط: www.yesser.gov.sa/ar/MechanismsAndRegulations/Regulations/Pages/rules_governing_private_sector_participation.aspx

المشروع رقم (٥): زيادة دور القطاع الخاص في إدارة وتشغيل مراكز الاتصالات وتقنية المعلومات. **الجهة المعنية بالتنفيذ:** جميع الجهات.

نبذة عن المشروع: صدر قرار مجلس الوزراء رقم (١١٠) وتاريخ ٥/٤/٢٠١٤هـ، القاضي بالموافقة على القواعد المنظمة لمشاركة القطاع الخاص في الأعمال الإلكترونية، وفق أسلوب المشاركة في الدخل المتوقع، والمتضمن قيام وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات وهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات بوضع معايير موحدة للأنظمة المستخدمة من قبل الجهات الحكومية، فيما يخص الدراسات المطلوبة ومتطلبات المنافسة وشروطها، فقد صدر تعميم معالي وزير الاتصالات وتقنية المعلومات رقم (٨٢) وتاريخ ٢/١٦ / ٢٠١٤هـ، المتضمن للمعايير والتعليمات الموحدة لشراكة القطاعين العام والخاص في تنفيذ مشاريع التعاملات الإلكترونية الحكومية إلى جميع الجهات الحكومية لاعتمادها عند استخدام هذا الأسلوب في التنفيذ، كما تمّ تطوير دليل إرشادي لذلك، وتطوير عدد من النماذج المساندة.

الرابط: www.yesser.gov.sa/ar/MechanismsAndRegulations/Regulations/Documents/Council_of_Ministers_Resolution_No.11.pdf

المشروع رقم (٦): إيجاد حواز تنافسية لوظائف الاتصالات وتقنية المعلومات في الجهات الحكومية

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة الخدمة المدنية

نبذة عن المشروع: بحسب ما ورد في دارسة هيئة الخبراء حول المشروع وما أشار اليه ممثل هيئة الخبراء في الاجتماع المتعلق بالتقرير السنوي للخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات لعام ١٤٣١/١٤٣٢هـ أن اللجنة العامة لمجلس الوزراء رأّت في توصيتها رقم (٨٣٦) وتاريخ ١٦/٩/١٤٣٣هـ الموافقة على ما رأته وزارة المالية بتشكيل لجنة من وزارة الخدمة المدنية، ووزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، ووزارة المالية، ووزارة التعليم العالي، ووزارة العمل، والمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، للنظر في سبل تنفيذ المشروع وتعد هيئة الخبراء بالتنسيق مع وزارة المالية الصيغة اللازمة لذلك والأداة اللازمة.

المشروع رقم (٧): اعتماد شهادات تقييم قدرات الاتصالات وتقنية المعلومات في عملية المفاضلة للتعين والترقية لموظفي الجهات الحكومية

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة الخدمة المدنية

نبذة عن المشروع: بحسب ما ورد في دارسة هيئة الخبراء حول المشروع وما أشار اليه ممثل هيئة الخبراء في الاجتماع المتعلق بالتقرير السنوي للخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات لعام ١٤٣١/١٤٣٢هـ أن اللجنة العامة لمجلس الوزراء رأّت في توصيتها رقم (٨٣٦) وتاريخ ١٦/٩/١٤٣٣هـ الموافقة على ما رأته وزارة المالية بتشكيل لجنة من وزارة الخدمة المدنية، ووزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، ووزارة المالية، ووزارة التعليم العالي، ووزارة العمل، والمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، للنظر في سبل تنفيذ المشروع وتعد هيئة الخبراء بالتنسيق مع وزارة المالية الصيغة اللازمة لذلك والأداة اللازمة.

المشروع رقم (٨): وضع استراتيجية وخطة تنفيذية للتعاملات الإلكترونية الحكومية والإشراف على تنفيذها.

الجهة المعنية بالتنفيذ: برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية (يسّس).

نبذة عن المشروع: تمّ الانتهاء من إعداد الاستراتيجية والخطة التنفيذية للتعاملات الإلكترونية في ١٣/١/١٤٢٧هـ، وتحتوي الخطة على مشاريع البنية التحتية والتطبيقات الوطنية والخدمات الاستطلاعية. وتم إقرار الخطة التنفيذية الثانية للتعاملات الإلكترونية الحكومية بالمملكة (وتغطي الفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠م).

الرابط: www.yesser.gov.sa/ar/MechanismsAndRegulations/strategy/Pages/default.aspx

المشروع رقم (٩): وضع ضوابط لتطبيق التعاملات الإلكترونية الحكومية في الجهات الحكومية.

الجهة المعنية بالتنفيذ: برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية (يسّس).

نبذة عن المشروع: صدر قرار مجلس الوزراء رقم (٤٠٠) وتاريخ ٢٧/٢/١٤٢٧هـ، بشأن إقرار ضوابط تطبيق التعاملات الإلكترونية الحكومية في الجهات الحكومية. وكان لهذه الضوابط الأثر الكبير والإيجابي على مسيرة التعاملات الإلكترونية في القطاع الحكومي.

الرابط: www.yesser.gov.sa/ar/MechanismsAndRegulations/Regulations/Pages/controls_applicationeGovernment.aspx

المشروع رقم (١٠): تطوير البوابة الوطنية للخدمات الحكومية.

الجهة المعنية بالتنفيذ: برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية (يسّس).

نبذة عن المشروع: تمّ تطوير البوابة الوطنية للتعاملات الإلكترونية الحكومية، وهي بوابة إلكترونية يستطيع من خلالها المواطنون والمقيمون والشركات والزوار من أي مكان الوصول إلى الخدمات الحكومية الإلكترونية في المملكة العربية السعودية وتنفيذ التعاملات بها بسرعة وكفاءة عالية، حيث تعتبر المدخل إلى الخدمات الإلكترونية الحكومية.

الرابط: www.saudi.gov.sa

المشروع رقم (١١): إنشاء وإدارة وتشغيل الشبكة الحكومية الآمنة.

الجهة المعنية بالتنفيذ: برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية (يسّس).

نبذة عن المشروع: يهدف هذا المشروع إلى إنشاء شبكة للحكومة الإلكترونية، من خلال الإنترنت، أو من خلال شبكة خاصة، وذلك لتسهيل تطبيق الحكومة الإلكترونية وتسريعها، وتقليل النفقات الإجمالية على الدولة. وتقوم هذه الشبكة بربط الجهات الحكومية بمركز بيانات التعاملات الإلكترونية الحكومية "يسّس". وقد تم الانتهاء من انشاء الشبكة والبدء بربط مواقع الجهات الحكومية من خلال الشبكة بمركز بيانات التعاملات الإلكترونية الحكومية "يسّس". حيث بلغ إجمالي عدد المواقع التي تم ربطها بالشبكة بنهاية ١٢. ٢٠م هي ٩٧ موقعاً.

الرابط: www.yesser.gov.sa/ar/BuildingBlocks/Pages/e-Gov_network.aspx

المشروع رقم (١٢): إنشاء المركز الوطني للتصديق الرقمي.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات.

نبذة عن المشروع: ويهدف هذا المشروع إلى إنشاء المركز الوطني للتصديق الرقمي وتشغيله، وإصدار الشهادات الرقمية، والاعتماد عليها في الأعمال الإلكترونية، كالحكومة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية. وقد قامت وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات بإنشاء المركز الوطني للتصديق الرقمي، وأصبح جاهزاً لإصدار الشهادات الرقمية لمراكز التصديق الفرعية، وإصدار الشهادات الرقمية للمستخدمين النهائيين من موظفي القطاع الحكومي، وتم تقييم جاهزية التوافق للمركز مع معايير "ويب ترست العالمية"، للحصول على الاعتراف العالمي بشهادة المركز الجذري للمملكة. وقد أصدرت خمس جهات حكومية بعد الربط مع المركز الوطني للتصديق الرقمي ٣٣٩ شهادة تصديق رقمي، كما تم تقديم خمس خدمات إلكترونية مبنية على منظومة البنية التحتية للمفاتيح العامة، وقد أتم المركز اعتماد أول وحدة تخزين آمنة لشهادة التصديق الرقمي من خلال إجراء الاختبارات اللازمة على الأجهزة الأمنية التي تتقدم بها الشركات المصنعة للمركز للتأكد من جاهزيتها وتحقيقها للمعدلات الأمنية العالية، كما تم عقد ثمان ورش عمل تهدف إلى معالجة قلة الوعي لدى الأفراد والجهات حول منظومة البنية التحتية للمفاتيح العامة وأهميتها ودورها من خلال تقديم عدد من حصص الوعي العام وعقد الندوات والمؤتمرات وورش العمل من خلال ثمان ورش عمل، وقد تم شراء ٥٠٠ وحدة تخزين آمنة لشهادة التصديق الرقمي على تقديم خدمات التصديق الرقمي بشكل سريع والاستفادة من خدمة "ربط" والانضمام كمقدم خدمات تصديق حكومي، وقد قام المركز بالعمل على الحصول على شهادة التوافق مع المعيارين (WebTrust for Certification Authorities و ISO ١٠٠٢٧)، وتوفر البوابة الإلكترونية للمركز الوطنية للتصديق الرقمي قنوات إلكترونية للتواصل مع العملاء وتقديم عدد من الخدمات إلكترونياً.

الرابط: www.ncdc.gov.sa

المشروع رقم (١٣): بناء قواعد البيانات الوطنية المختلفة ونشرها.

الجهة المعنية بالتنفيذ: برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية (يسر) (منسّق للمشروع).

نبذة عن المشروع: يشارك في المشروع العديد من الجهات الحكومية، ومن أولى الجهات التي تشارك في هذه القواعد هي مصلحة الاحصاءات العامة والمعلومات وذلك من خلال مشروع "قاعدة البيانات الإحصائية الوطنية"، ووزارة العدل من خلال مشروع "قواعد البيانات والمعلومات العدلية". وهناك قواعد أخرى تم إنشاؤها، كما توجد قواعد تحت الدراسة أو التنفيذ. ولمزيد من المعلومات عن هذه القواعد يمكن الاطلاع على ملحق (ج).

المشروع رقم (١٤): وضع آلية لإقرار مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات.

الجهة المعنية بالتنفيذ: برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية (يسر).

نبذة عن المشروع: تمّ وضع آلية لتغطية تكاليف تنفيذ الخدمات التي تقدمها الجهات الحكومية إلكترونياً من خلال المشاريع الخاصة بها. ويكون تخصيص ما يلزم لتنفيذ هذه المشاريع للخدمات وفق آلية محددة ومرنة من خلال لجنة فنية مشتركة من وزارة المالية، وبرنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية "يسر"، والجهة الحكومية المعنية، ويكون تقديم الطلبات وفق نموذج معدّ خصيصاً لهذا الغرض.

الرابط: www.yesser.gov.sa/ar/MechanismsAndRegulations/Pages/funding_mechanism.aspx

المشروع رقم (١٥): إيجاد إطار موحد لمواصفات مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات.

الجهة المعنية بالتنفيذ: برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية (يسر).

نبذة عن المشروع: تمّ إيجاد إطار موحد لمواصفات مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات الحكومية لتسهيل التواصل وتبادل المعلومات وتطبيق التعاملات الإلكترونية الحكومية، والاستغلال الأمثل للموارد المالية، وتوفير النفقات والجهود. يشمل هذا الإطار المواصفات وسياسات مشتركة بين الجهات الحكومية، لتمكين ترابط الجهات إلكترونياً.

الرابط: www.yesser.gov.sa/ar/BuildingBlocks/Pages/interoperability_framework.aspx

المشروع رقم (١٦): توحيد مواصفات تطبيقات الاتصالات وتقنية المعلومات الحكومية النمطية.

الجهة المعنية بالتنفيذ: برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية (يسر).

نبذة عن المشروع: قامت مبادرة مواصفات الانظمة النمطية الحكومية بإصدار الوثائق التالية: البدائل والتوجهات في تطبيق أنظمة تخطيط الموارد الحكومية، دليل تطبيق أنظمة تخطيط الموارد الحكومية، المواصفات الوظيفية لأنظمة تخطيط الموارد الحكومية والتجارب الدولية لأنظمة تخطيط الموارد الحكومية.

الرابط: www.yesser.gov.sa/ar/BuildingBlocks/Pages/government_resources_planning_initiative.aspx

المشروع رقم (١٧): إبرام اتفاقيات إطارية لأنظمة الاتصالات وتقنية المعلومات.

الجهة المعنية بالتنفيذ: برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية (يسر).

نبذة عن المشروع: تم اعداد دليل للاتفاقيات الاطارية ونموذج لإبرام اتفاقية اطارية، وذلك بعد دراسة استخدام الاتفاقيات الاطارية والمعايير. وقد تم تشكيل فريق عمل من وزارة المالية، ووزارة الداخلية، ووزارة الاتصالات وتقنية المعلومات (ممثلة بالبرنامج)، هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، ومدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية لاستكمال ما يلزم لإعداد مشروع نموذج للاتفاقيات الإطارية مع شركات التقنية ومراجعة نتائج هذه الدراسة واستكمال ما يلزم بشأنها.

المشروع رقم (١٨): دعم تطبيق أفضل التجارب في مراكز الاتصالات وتقنية المعلومات.

الجهة المعنية بالتنفيذ: برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية (يسر).

نبذة عن المشروع: تمّ توفير دليل إرشادي متكامل بأفضل التجارب يتّصف بطابعه العملي، وذلك باللّغتين العربيّة والانجليزية بهدف مساعدة الجهات الحكوميّة في إدارة الأمور المتعلقة بتقنيّة المعلومات. يشمل هذا الدليل التخطيط والهيكلّة والميزانيات وإدارة المشاريع، وغيرها من المواضيع التي تهم العاملين في مراكز الاتصالات وتقنية المعلومات.

الرابط: www.yesser.gov.sa/ar/Methodologies/Pages/best_practices_government.aspx

المشروع رقم (١٩): تدريب موظفي الدولة على الاتصالات وتقنية المعلومات.

الجهة المعنية بالتنفيذ: برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية (يسر).

نبذة عن المشروع: تم تدريب (١٦٦٦٩) موظف حكومي ضمن برنامج المهارات الأساسية للاسبب التالي والتعاملات الإلكترونية. وكذلك تم اطلاق التسجيل الإلكتروني لمبادرة قدراتك الهادفة إلى تدريب موظفي الحكومة على مهارات الحاسب. أيضاً تم اطلاق برنامج القيادات التنفيذية لتقنية المعلومات، وبرنامج تأهيل مديري المشاريع. كما أن هناك جهات تعليمية تتولى تدريب موظفي الدولة مثل معهد الإدارة العامة، كما تقوم الجهات الحكومية بإتاحة فرص التدريب لموظفيها. وهذا البرنامج مستمر بالتنفيذ بدعم من برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية.

الرابط: www.yesser.gov.sa/ar/BuildingBlocks/Pages/capacity_building_initiative.aspx

المشروع رقم (٢٠): تطبيق المشتريات الحكومية الإلكترونية

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة المالية

نبذة عن المشروع: تفيد وزارة المالية بأن الوزارة ممثلة في وكالة الوزارة للشؤون المالية والحسابات أعدت بالتعاون مع شركة (تبادل) الوثيقة الأساسية للمشروع التي تحتوي على الرؤية، والأهداف الاستراتيجية ومراحل المشروع والمخرجات المتوقعة، وقد تمت الموافقة على هذه الوثيقة من معالي وزير المالية، وجاري العمل على استكمال الخطة اللازمة لبدء التنفيذ.

المشروع رقم (٢١): وضع خطط للاتصالات وتقنية المعلومات في الجهات الحكومية.

الجهة المعنية بالتنفيذ: جميع الجهات.

نبذة عن المشروع: صدر قرار مجلس الوزراء رقم (٤٠) وتاريخ ٢٧/٢/٢٧هـ، بشأن إقرار ضوابط تطبيق التعاملات الإلكترونية الحكومية في الجهات الحكومية، والقاضي في

المادة رقم (١٦) من القرار بأن تقوم كل جهة حكومية بوضع خطة مفصلة للتحويل إلى التعاملات الإلكترونية الحكومية.

الرابط: www.yesser.gov.sa/ar/MechanismsAndRegulations/Regulations/Pages/controls_application_eGovernment.aspx

المشروع رقم (٢٢): تطبيق أساليب الجودة في مراكز الاتصالات وتقنية المعلومات

الجهة المعنية بالتنفيذ: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

نبذة عن المشروع: يهدف هذا المشروع إلى تأسيس مفاهيم الجودة الشاملة وذلك من خلال إنشاء وحدة إدارية للجودة الشاملة في كل مركز يكون مستقلاً أو متصلاً

بوظيفة التخطيط الاستراتيجي في المركز لتصبح إجراءً أساسياً داخل مراكز الاتصالات وتقنية المعلومات بالقطاعات الحكومية.

وقد أوصت هيئة الخبراء بمجلس الوزراء في محضر اجتماعها لمناقشة تقرير التحول إلى مجتمع المعلومات باستصدار قرار يفيد بأن تقوم كل جهة بشكل مستقل بإنشاء هذه

الوحدات الإدارية للجودة الشاملة.

المشروع رقم (٢٣): تصنيف شركات ومؤسسات الاتصالات وتقنية المعلومات.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة الشؤون البلدية والقروية.

نبذة عن المشروع: صدر القرار الوزاري رقم (٨٥٧٦٣) وتاريخ ٨/٧/١٤٣١هـ، من وزير الشؤون البلدية والقروية بإضافة مجال: تقنية الاتصالات وصيانة وتشغيل تقنية الاتصالات

الى نظام تصنيف المقاولين، والذي ينص على البدء بتطبيقه في الجهات الحكومية بتاريخ ٨/١/١٤٣٢هـ.

الرابط: contractors.momra.gov.sa

المشروع رقم (٢٤): إقرار نظام التعاملات الإلكترونية.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات.

نبذة عن المشروع: صدر نظام التعاملات الإلكترونية بقرار مجلس الوزراء رقم (٨٠) وتاريخ ٣/٧/٢٨هـ. وقد أقر هذا النظام أن يكون للتعاملات والسجلات والتوقعات

الإلكترونية حجيتها الملزمة، ولا يجوز نفي صحتها أو قابليتها للتنفيذ، ولا منع تنفيذها بسبب أنها تمت كلياً أو جزئياً بشكل إلكتروني، بشرط أن يتم ذلك بحسب الشروط المنصوص

عليها في هذا النظام. كذلك أجاز النظام التعبير عن الإيجاب والقبول في العقود بوساطة التعامل الإلكتروني، وبعدد العقد صحيحاً وقابللاً للتنفيذ متى تمّ وفقاً لأحكام هذا النظام.

الرابط: www.mcit.gov.sa/arabic/Regulations/TransactionAct/

المشروع رقم (٢٥): بناء بوابة إلكترونية للمنتجات الوطنية.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة التجارة والصناعة.

نبذة عن المشروع: يهدف هذا المشروع إلى تشجيع الصناعات والصادرات داخليا وخارجيا وذلك من خلال استخدام التقنية الحديثة. فالمشروع يقوم على إنشاء موقع على

شبكة الإنترنت للمنتجات الوطنية، ليشمل ٨٠٪ من المنتجات الوطنية بإشراف وتنفيذ وزارة التجارة والصناعة. وتتمثل مخرجات المشروع في عرض معلومات تفصيلية عن المنتجات

والمنتجين المحليين مع روابط لهذه المصانع تتيح التنقل لمواقعها الالكترونية و الاتصال بها والترويج لهذه المنتجات بطريقة جذابة وسهلة. ولقد انتهت الوزارة من إعداد دراسة

المشروع ومسودة الشروط والمواصفات العامة والانتها من المسح الميداني للمصانع والمنتجات، وقد أنهت الوزارة عملية حصر المنتجات والمصانع الوطنية. وتم الرفع إلى وزارة

المالية لاعتماد المشروع وقد تم اعتماده في ميزانية الوزارة للعام المالي ١٤٣٤/١٣٥هـ ١٣. ٢٠م، وسيتم طرح المشروع خلال العام ١٣. ٢٠م.

المشروع رقم (٢٦): إنشاء مركز لدعم نشر استخدام الاتصالات وتقنية المعلومات في مؤسسات القطاع الخاص

الجهة المعنية بالتنفيذ: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

نبذة عن المشروع: أطلقت الهيئة برنامج تحفيز بنهاية العام ١٠. ٢٠م، على مدى ثمانية عشر شهراً، لتطوير فرص الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة وللتعامل مع النقص

الحالي في المنتجات والخدمات التي توفرها شركات الاتصالات وتقنية المعلومات المحلية. كما يسعى البرنامج إلى التأكيد على تشجيع المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمحلية

في قطاع الاتصالات وتقنيته المعلومات على تحسين قدرتها لتقديم ما هو أفضل، ولقد تم الانتهاء من اول دفعة من المؤسسات وتقوم الهيئة باستقطاب الدفعة الثانية.

الرابط: www.tahfeez.sa

المشروع رقم (٢٧): نشر نظم إدارة المستشفيات لمستشفيات ونظم المراكز الصحية

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة الصحة

نبذة عن المشروع: ويهدف هذا المشروع إلى إدخال أنظمة إدارة المستشفيات لمستشفيات وزارة الصحة والمراكز الصحية التابعة لها، حيث تم نشر هذه الأنظمة في ما

يقرب من ستين مستشفى وحوالي مائة وخمسين مركزاً صحياً حتى الآن، ويتوقع أن تزداد المستشفيات المستهدفة بأكثر من ٧٠ مستشفى وأكثر من ٧٠٠ مركز صحي سيتم

إنجاز بنائها بنهاية الخطين الخمسيتين الحالية والقادمة. وقد انتهت وزارة الصحة من الخطة الاستراتيجية الوطنية للصحة الإلكترونية، وإعداد دراسة تفصيلية لمتطلبات العمل في

المستشفيات والمراكز الصحية، ومن إعداد النسخة الأولية لكراسة المواصفات الفنية، وقد أتمت مراجعة الشركات المطبقة لمثل هذه الحلول على مستوى مشاريع بنفس الحجم

والترابط والخدمات الموسعة ومطابقة ذلك بالخطة التطبيقية للمشروع. كما تقوم الوزارة حالياً بإطلاق ثلاث مشاريع تجريبية (لامركزية) في ثلاث مستشفيات كبيره، كما أطلقت

مشروع نظام الاشعة المركزي لحوالي ١١٩ مستشفى وتجهيز البنية التحتية لـ ٤٦ مستشفى، وتنفيذ المرحلة الأولى لمشاريع المستشفيات وكذلك المراكز الصحية. وتواجه الوزارة

بعض الصعوبات المتعلقة بغياب البنية التحتية المناسبة في أغلب المرافق الصحية لقيام بيئة إلكترونية داخل المنشآت الصحية، والمقاومة العالية عند التطبيق، والاحتياج لموارد

بشرية مؤهلة في تخصصات المعلوماتية الصحية وتقنية المعلومات وبأعداد كافية لاعتماد تطبيق الأنظمة والدعم الفني في المستشفيات والمراكز الصحية.

المشروع رقم (٢٨): بناء الملف الطبي الإلكتروني الموحد

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة الصحة

نبذة عن المشروع: يهدف هذا المشروع في إيجاد ملف صحي إلكتروني موحد يحوي البيانات الصحية لكل مواطن ومقيم في المملكة من الولادة إلى الوفاة ليشمل جميع التشخيصات والأحداث والإجراءات والخدمات الطبية الهامة التي قدمت وتقدم للمريض في جميع المرافق المقدمة للخدمات الصحية، ونظراً لضخامة المشروع سيتم ذلك على مراحل خلال الخطين الخمسينيتين الأولى والثانية من خلال تنفيذ عدة مشاريع تنطوي تحت هذا المشروع ويجب أن تتكامل للوصول في نهاية المطاف إلى الملف الصحي الموحد. وقد انتهت وزارة الصحة من إعداد الخطة الاستراتيجية الوطنية للصحة الإلكترونية، ودراسة ومراجعة الحلول والأنظمة المتوفرة، ومراجعة بعض الشركات المطبقة لمثل هذه الحلول على مستوى مشاريع بنفس الحجم، كما أعدت دراسة تشمل وضع متطلبات الانظمة والحلول المطلوبة للمشروع، ووضعت تصوراً متكاملاً للجنة فنية مشتركة خاصة لتوحيد الترميز الإكلينيكي للأمراض والأدوية والإجراءات الطبية. وتعمل الوزارة حالياً في إرساء سياسات سرية المعلومات الإلكترونية، وإرساء معايير تبادل البيانات بين المرافق الصحية ومراكز المعلومات، والربط مع (مركز المعلومات الوطني) وتطوير قناة التكامل للمعلوماتية الصحية (ESB) واختبار وتدشين نقل البيانات مع الأنظمة المعلوماتية المختلفة. وقد واجهت الوزارة بعض الصعوبات في إرساء معايير الترميز الإكلينيكي للخدمات الصحية المختلفة، وإرساء المعايير للتبادل البيانات بين المرافق الصحية ومراكز المعلومات.

المشروع رقم (٢٩): نشر تطبيقات الطب الاتصالي

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة الصحة .

نبذة عن المشروع: انتهت وزارة الصحة من الخطة الاستراتيجية الوطنية للصحة الإلكترونية ودراسة ومراجعة الحلول والانظمة المتوفرة ومراجعة بعض الشركات المقدمة لمثل هذه الخدمة على مستوى مشاريع بنفس الحجم والترابط والخدمات الموسعة، وعمل دراسة مقارنة للخدمات الاساسية وترتيب المشاريع حسب الجاهزية والأكثر قابلية للنجاح، كما شكلت فرق عمل تقنية وأخرى لوجستية، يشارك فيها مختصون من الجهات المختلفة، وبمشاركة فريق استشاري دولي من كندا (هيلث انفواي) ومن مركز الطب الاتصالي بكندا (أونتاريو)، والتي بدأت في ممارسة عملها في ١٧/١١/٢٠٢٠م، بوضع خارطة طريق متكاملة لسلسلة مشاريع الطب الاتصالي حسب ترتيب الأولويات المجدولة، وكذلك بناء وتوحيد المعايير الفنية اللازمة لأنظمة هذه المشاريع. ويهدف هذا المشروع إلى تسهيل وتسريع ونشر تقديم الخدمات الطبية المتخصصة من خلال نشر تطبيقات الطب الاتصالي في المملكة والذي سيبدأ بثلاث مستشفيات تقدم خدماتها عن طريق هذه التقنية، وقيام عشرين جهة صحية بالاستفادة من هذه الخدمات، وذلك بنهاية تطبيق الخطة الخمسية الأولى للاتصالات وتقنية المعلومات، كما يتوقع أن يكون هناك توسع في المشروع مضطرباً بصورة سريعة على غرار الدول التي بدأت هذا الطريق بسبب ما يحققه من خدمة أفضل ورضى لدى متلقي الخدمة ومقدمها. وتواجه الوزارة عدة صعوبات تكمن في عدم توفر البنية التحتية التكنولوجية المناسبة حالياً لتنفيذ تطبيقات الطب الاتصالي والتي تعمل على استكمالها عن طريق الخطة الاستراتيجية الوطنية للصحة الاللكترونية، والاحتياج لموارد بشرية مؤهلة في التخصصات المختلفة القادرة على توفير وتقديم خدمات الطب الاتصالي، والمشاركة والتكامل مع القطاعات الأخرى في تقديم الخدمة أساس لنجاح المشروع.

المشروع رقم (٣٠): تحديث أنظمة العمل لتناسب مع مفهوم العمل عن بُعد.

الجهة المعنية بالتنفيذ (١): وزارة العمل.

نبذة عن المشروع: قامت وزارة العمل بعمل مسودة لائحة لتنظيم العمل عن بُعد وتعديلها (ضوابط وأحكام) مستندة على نظام العمل. واللائحة تحت المراجعة القانونية. وتم صدور القرار الوزاري رقم (١١/٢٤٧٤/ع) وتاريخ (١٠/١٢/٢٠١٤هـ) الذي يتضمن آلية احتساب المرأة في نسب التوظيف من خلال العمل عن بعد. كما تقوم الوزارة على توظيف الشركات بنظام العمل عن بعد وذلك لوجود تشريعات ونظام يحمي كلا الطرفين، بنية تحتية جاهزة لدعم العمل عن بعد، دليل إلكتروني للمستخدمين والمستفيدين، حصر القطاعات والوظائف للعمل عن بعد. ولعل من أهم الصعوبات والمعوقات لهذا المشروع تأخر توقيع عقد الشراكة مع الشركة المشغلة لنظام العمل عن بعد حتى الآن.

الرابط: portal.mol.gov.sa/ar/MinisterDecisions/Pages/default.aspx?m=3

الجهة المعنية بالتنفيذ (٢): وزارة الخدمة المدنية

نبذة عن المشروع: قامت وزارة الخدمة المدنية بناءً على خطاب معالي وزير الخدمة المدنية وعضو مجلس الخدمة المدنية رقم (٢٨٣/٤٣٢/م ح) وتاريخ ٢/٥/٢٠١٤هـ بالرفع الى مجلس الخدمة المدنية للاختصاص والذي بدوره احاله الى "اللجنة الوزارية للتنظيم الإداري". وقد قامت الأمانة العامة للجنة الوزارية للتنظيم الإداري بتكوين فريق مختص لدراسة المشروع يتكون أعضائه من ممثلين عن الجهات التالية: وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، وزارة الخدمة المدنية، وزارة المالية، وزارة العمل، والأمانة العامة للجنة الوزارية للتنظيم الإداري. وأتم فريق الدراسة إعداد تقرير، وتم رفعه إلى اللجنة التحضيرية للجنة الوزارية للتنظيم الإداري. وتجدر الإشارة الى ان التقرير في قائمة الانتظار للعرض على اللجنة الفرعية للجنة الوزارية للتنظيم الإداري.

المشروع رقم (٣١): إنشاء مراكز للعمل عن بُعد

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة العمل

نبذة عن المشروع: تقوم فكرة هذا المشروع على أساس توفير البيئة المناسبة لتمكين العاملات عن بعد من أداء أعمالهن بشكل ميسر وفعال، وبالتالي توظيف الكوادر النسائية الراغبة في العمل عن بعد. وقد أتمت الوزارة حتى الآن تقييم الحاجة لمراكز العمل عن بعد، تحديد الجهات المعنية وخطة التواصل معها، تحديد العلاقة ودور وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات ومدى امكانية عقد شراكة استراتيجية مع وزارة العمل، إعداد خطة تنفيذية لإنشاء مراكز العمل عن بعد في المملكة، ووضع خطة عمل لأعداد السياسات والإجراءات الخاصة بإصدار التراخيص لإنشاء وتشغيل مراكز العمل عن بعد وهي كالتالي: اعداد مسودة الشروط والضوابط المنظمة لإصدار التراخيص، تحديد الجهة المعنية لإصدار التراخيص، تحديد آلية اصدار التراخيص، المراجعة القانونية، والرفع للجهة المختصة للاعتماد. ولم يتم البدء فعليا بتطبيق نظام العمل عن بعد وذلك لعدم توقيع العقد مع الشركة المشغلة لنظام العمل عن بعد حتى الآن.

الرابط: <http://portal.mol.gov.sa/ar/MinisterDecisions/Pages/default.aspx?m=3>

المشروع رقم (٣٢): إصدار ترخيص ثان لإنشاء شبكة هاتف ثابت خلال ٢٠٠٦م-٢٠٠٧م.

الجهة المعنية بالتنفيذ: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

نبذة عن المشروع: تمّ إصدار ترخيص لمشغل ثان للهاتف الثابت، فقد صدر قرار مجلس الوزراء رقم (٤١) وتاريخ ٢٩/٢/١٨هـ القاضي بالموافقة على الترخيص بتأسيس شركة مساهمة سعودية باسم "شركة اتحاد عذيب للاتصالات".

الرابط: www.citc.gov.sa/arabic/Services/Pages/TelecommunicationsLicenses.aspx

المشروع رقم (٣٣): إصدار تراخيص إضافية لتقديم خدمات الهاتف المتنقل بعد عام ٢٠٠٦م.

الجهة المعنية بالتنفيذ: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

نبذه عن المشروع: تمّ إصدار تراخيص لعدد (٢) شركة لتقديم خدمات الهاتف المتنقل، فقد صدر قرار مجلس الوزراء رقم (١٨٩) وتاريخ ١٤٢٥/٦/٢٣هـ، القاضي بالموافقة على الترخيص بتأسيس شركة مساهمة سعودية باسم شركة "اتحاد اتصالات"، وكذلك قرار مجلس الوزراء رقم (١٧٥) وتاريخ ١٤٢٨/٥/٢٥هـ، القاضي بالموافقة على الترخيص لشركة "الاتصالات المتنقلة السعودية". ولقد أسهم ذلك في فك الاحتكار مما أسهم في انتشار خدمة الاتصالات وتحسينها وتدني أسعارها.

الرابط: www.citc.gov.sa/arabic/Services/Pages/TelecommunicationsLicenses.aspx

المشروع رقم (٣٤): إصدار التراخيص الفئوية من النوع (ب).

الجهة المعنية بالتنفيذ: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

نبذة عن المشروع: قامت هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات بإصدار عدد كبير من التراخيص الفئوية من أجل التحرير الكامل لخدمات الاتصالات وتقنية المعلومات؛ وذلك لتلبية طلب المستخدم النهائي بجودة وتكلفة مناسبتين.

الرابط: www.citc.gov.sa/arabic/RulesandSystems/RegulatoryDocuments/Licenses/IssuedLicenses/Pages/default.aspx

المشروع رقم (٣٥): وضع سياسات ربط اتصال بيني واضحة وعادلة.

الجهة المعنية بالتنفيذ: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

نبذة عن المشروع: نجحت هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات في توفير بيئة تنظيمية عادلة مبنية على الوضوح والشفافية لتحفيز المنافسة، وحماية الصالح العام، وحقوق جميع الأطراف؛ وذلك من خلال وضع الأنظمة واللوائح والوثائق لقطاع الاتصالات.

الرابط: www.citc.gov.sa/arabic/RulesandSystems/RegulatoryDocuments/Interconnection:InterconnectionAgreements/Pages/default.aspx

المشروع رقم (٣٦): وضع آلية لتطبيق الفصل المحاسبي لخدمات الاتصالات.

الجهة المعنية بالتنفيذ: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

نبذة عن المشروع: يهدف هذا المشروع إلى إيجاد أسلوب علمي واضح يقوم على فصل الحسابات المالية لخدمات مقدم الخدمة المسيطر، للتأكد من عدم وجود دعم مالي داخلي بينها؛ وذلك لضمان فعالية المنافسة المبنية على تسعير الخدمات بناءً على التكاليف الحقيقية. وقد تم تعميم الشركة الفائزة بالمشروع وتوقيع العقد، وإعداد التقرير المبدئي للمشروع (Inception report)، وعمل دراسات المقارنة لأفضل التجارب الدولية وتحديد الفجوات لسياسة الفصل المحاسبي الحالية، لتحديد الخيار والتوجه الأفضل لسياسة الفصل المحاسبي في المملكة. كما أتمت الهيئة إعداد ورقة المناقشة للأنواع الأخرى من الفصل التنظيمي، وإعداد مسودة الإطار التنظيمي والإرشادات لعملية الفصل المحاسبي ووثيقة مرثيات العموم، وأصدرت وثيقة مرثيات العموم ومسودة الاطار التنظيمي وإرشادات الفصل المحاسبي، وإعداد التعديلات المطلوبة على الاطار التنظيمي وإرشادات الفصل المحاسبي، وإعداد الإطار التنظيمي وإرشادات الفصل المحاسبي النهائية.

المشروع رقم (٣٧): إعداد واعتماد وثيقة سياسة تحديد سقف الأسعار لمقدمي الخدمة المسيطرين، وتحديثها والتأكد من تطبيقها.

الجهة المعنية بالتنفيذ: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

نبذة عن المشروع: أصدرت هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات القرار رقم (١٤٢٥/٤٣) وتاريخ ١٤٢٥/٤/٧هـ، والقاضي بالموافقة على تطبيق طريقة تحديد سقف الأسعار، وفقاً لوثيقة "قواعد تحديد سقف الأسعار".

الرابط: www.citc.gov.sa/arabic/Decisionoffers/Decisions/Pages.aspx.١٤٢٥-٤٣

المشروع رقم (٣٨): إعداد نظام لجرائم المعلوماتية والحاسب والإنترنت.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات.

نبذة عن المشروع: صدر نظام مكافحة جرائم المعلوماتية بقرار مجلس الوزراء رقم (٧٩) وتاريخ ١٤٢٨/٣/٧هـ، ويهدف النظام إلى الحد من نشوء جرائم المعلوماتية، وذلك بتحديد تلك الجرائم والعقوبات المقررة لها. وفرض النظام عقوبة بالسجن لمدد تصل إلى عشر سنوات، وب عقوبات مالية تصل إلى خمسة ملايين ريال. ومع صدور هذا النظام الذي يسعى إلى تحقيق توازن ضروري بين مصلحة المجتمع في الاستعانة بالتقنية الحديثة ومصلحة الإنسان في حماية حياته الخاصة والحفاظ على أسراره، والمساعدة على تحقيق النظام المعلوماتي، وحفظ الحقوق المترتبة على الاستخدام المشروع للحاسبات الآلية والشبكات المعلوماتية، كما يهدف إلى حماية المصلحة العامة والأخلاق والآداب العامة وكذلك حماية الاقتصاد الوطني.

الرابط: www.mcit.gov.sa/arabic/Regulations/CriminalLaws/

المشروع رقم (٣٩): تنظيمات المحافظة على الخصوصية.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات.

نبذة عن المشروع: قامت وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات بإعداد المسودة النهائية لنظام المحافظة على الخصوصية ورفعها للمقام السامي، وتم توجيه هيئة الخبراء بمجلس الوزراء بدراسة مسودة النظام مع الجهات المعنية، وانتهت الدراسة بإحالة إعداد النظام إلى وزارة الداخلية، وقد تم في مراحل سابقة دراسة التجارب الدولية في مجال قوانين الخصوصية في المجالات الإلكترونية في عدد من الدول، ومراجعة الأنظمة في المملكة ذات العلاقة بموضوع الخصوصية، وأخذ آراء العموم، وعقد ورش العمل، بهدف مساعدة القطاعين الحكومي والخاص على تقييم وفهم تشريعات الخصوصية المقترحة.

المشروع رقم (٤٠): إنشاء وحدة خاصة للمتابعة والتحقق في مخالفات أمن شبكات الاتصالات وتقنية المعلومات

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة الداخلية.

نبذة عن المشروع: يندرج مشروع إنشاء وحدة خاصة للمتابعة والتحقق في مخالفات أمن شبكات الاتصالات وتقنية المعلومات تحت إشراف الأمن العام بوزارة الداخلية، وقد تم إنشاء إدارة مكافحة الجرائم المعلوماتية كما تم تكليف لجنة فنية من أصحاب الاختصاص لدراسة الاحتياجات الفنية لهذه الإدارة وصياغتها بينود فنية ضمن كراسة المواصفات والشروط ليتم طرحها على الشركات المنافسة، ومن هذا المنطلق صدرت موافقة خادم الحرمين الشريفين -حفظه الله- رقم (٥١٥٦٨) وتاريخ ١١/٣/١٤٣٣هـ، بتعميد شركة العلم لتقديم الدراسات الاستشارية لمشروع جرائم الحاسب الآلي في الأمن العام. على إثر ذلك صدر تعميم من معالي مدير الأمن العام رقم (٥١٥٣/١) وتاريخ ١٤٣٣/١٢/٧هـ، لإدارة المشتريات والعقود بسرعة إكمال إجراءات تعميم الشركة الاستشارية، ويوجد الآن وحدة مصغرة للأدلة الجنائية متخصصة في الجرائم الإلكترونية.

المشروع رقم (٤١): إنشاء مركز وطني استرشادي لأمن شبكات الاتصالات وتقنية المعلومات.

الجهة المعنية بالتنفيذ: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

نبذة عن المشروع: قامت هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات بإنشاء المركز الوطني الإرشادي لأمن المعلومات، والذي يهدف إلى رفع مستوى الوعي والمعرفة بأخطار أمن المعلومات، ويعمل بالتعاون مع أعضائه وشركائه على تنسيق جهود الوقاية والتصدي للأخطار والحوادث المتعلقة بالأمن الإلكتروني في المملكة العربية السعودية.
الرابط: www.cert.gov.sa

المشروع رقم (٤٢): تحديث الخطة الوطنية لترقيم بشكل دوري.

الجهة المعنية بالتنفيذ: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

نبذة عن المشروع: تقوم هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات بموجب نظام الاتصالات ولائحته التنفيذية بتحديث الخطة الوطنية لترقيم دورياً، وذلك لمواكبة النمو المستقبلي، وتوفير المرونة اللازمة لاستيعاب التقنيات والخدمات الجديدة، وضمان كفاية الموارد الترقيمية لذلك، وتحقيق الانسجام مع توصيات قطاع تقييس الاتصالات التابع للاتحاد الدولي للاتصالات.

الرابط: www.citc.gov.sa/arabic/RulesandSystems/RegulatoryDocuments/Numbering/Pages/Numbering_Plans.aspx

المشروع رقم (٤٣): إدارة موارد الأرقام وأسماء النطاقات.

الجهة المعنية بالتنفيذ: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

نبذة عن المشروع: يقوم المركز السعودي لمعلومات الشبكة التابع لهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات بإدارة أسماء النطاقات الواقعة تحت النطاق العلوي الدولي (.sa) الخاص بالمملكة العربية السعودية. ويهدف المركز إلى تسجيل أسماء النطاقات بشكل عادل وموثوق في المملكة، وسنّ القواعد المنظمة لعمليات تسجيل أسماء النطاقات، والقيام بالإدارة والإشراف التقني لهذه العمليات وتوثيقها في قواعد معلومات.

الرابط: www.nic.net.sa

المشروع رقم (٤٤): إعداد واعتماد إرشادات نقل الأرقام للهاتف الثابت والمتنقل، ومتابعة تنفيذها.

الجهة المعنية بالتنفيذ: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

نبذة عن المشروع: قامت هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات باعتماد سياسة وإرشادات نقل الرقم للهاتف المتنقل وأطلقت الخدمة بتاريخ ١١/٦/٢٧هـ (١٦/٨/٢٠٠٦م)، وتعمل الهيئة على تطبيق الإطار التنفيذي لنقل الأرقام للهاتف الثابت والمتنقل، ولقد تم طرح مسودة الإرشادات في نقل الهاتف الثابت لطلب مرئيات العموم.

الرابط: www.citc.gov.sa/arabic/RulesandSystems/RegulatoryDocuments/Numbering/Pages/Number_Portability.aspx

المشروع رقم (٤٥): إعداد الخطة الوطنية للطيف الترددي.

الجهة المعنية بالتنفيذ: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

نبذة عن المشروع: تمّ اعتماد الخطة الوطنية للطيف الترددي في المملكة العربية السعودية بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٦١) وتاريخ ٢/٣/٢٩هـ. وتهدف الخطة إلى تنظيم استخدام الطيف الترددي في المملكة، وذلك من خلال تخطيط وتخصيص الترددات بكفاءة عالية، وفقاً للأنظمة الاتحاد الدولي للاتصالات.

الرابط: www.citc.gov.sa/arabic/RulesandSystems/RegulatoryDocuments/FrequencySpectrum/Pages/CITCNFP.aspx

المشروع رقم (٤٦): إعداد أساليب وإجراءات العمل للطيف الترددي.

الجهة المعنية بالتنفيذ: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

نبذة عن المشروع: تمَّ إعداد الأساليب والإجراءات الفنية والإدارية اللازمة لضمان الأداء المنظم والفعال للخدمات اللاسلكية المختلفة في الدولة. ويتمَّ تنظيم استخدام الطيف الترددي في المملكة بما يحقق الاستخدام الأمثل متوافقاً مع الاتفاقات الدولية والإقليمية ذات الصلة من خلال تنظيم وتوثيق إجراءات العمل الخاصة بكافة أنشطة الطيف الترددي.

الرابط: www.citc.gov.sa/arabic/RulesandSystems/RegulatoryDocuments/FrequencySpectrum/Pages/default.aspx

المشروع رقم (٤٧): إنشاء نظام حديث لإدارة الطيف الترددي

الجهة المعنية بالتنفيذ: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

نبذة عن المشروع: يهدف هذا المشروع إلى إنشاء نظام حديث لإدارة الطيف الترددي، يشتمل على توريد وتركيب محطات مراقبة حديثة ثابتة ومتنقلة، بحيث تغطي جميع النطاقات الترددية في كافة أنحاء المملكة، وكذلك إنشاء نظام حديث لقاعدة البيانات يشمل توريد وتركيب الأجهزة والبرامج التشغيلية والهندسية المرتبطة بها، وتوريد وتركيب الأجهزة والمعدات اللازمة لصيانة هذا النظام. وقد أنهت الهيئة إعداد وثيقة طلب العروض متضمنة المواصفات الفنية لمكونات النظام الفرعية، وتم طرح المشروع في منافسة عامة، وتحديد آخر موعد لاستقبال العروض في ١٤٣٤/٣/٢١هـ. وتعمل الهيئة على إنهاء نظام حديث لإدارة الترددات، نظام حديث لمراقبة الترددات يغطي جميع مناطق المملكة، محطة مراقبة فضائية (اختياري)، نظام حديث للتفتيش الميداني بالمواقع يغطي جميع مناطق المملكة، ومختبر حديث لاعتماد النوع.

المشروع رقم (٤٨): إعداد وتطوير وتوثيق السياسة العامة ومعايير التنفيذ للخدمة الشاملة وحق الاستخدام الشامل.

الجهة المعنية بالتنفيذ: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

نبذة عن المشروع: تمَّ إعداد سياسة الخدمة الشاملة وحق الاستخدام الشامل، وقد صدر قرار معالي وزير الاتصالات وتقنية المعلومات رقم (٣١٣)، وتاريخ ١٤٢٧/٥/٢١هـ باعتماد سياسة الخدمة الشاملة.

الرابط: www.citc.gov.sa/arabic/RulesandSystems/Bylaws/Pages/TheUAUSPolicy.aspx

المشروع رقم (٤٩): وضع آلية تنفيذ وتمويل الخدمة الشاملة وحق الاستخدام الشامل.

الجهة المعنية بالتنفيذ: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

نبذة عن المشروع: تمَّ تأسيس صندوق الخدمة الشاملة واعتماد سياسة الخدمة الشاملة، وهي الآليات المتبعة لتنفيذ وتمويل الخدمة الشاملة، وحق الاستخدام الشامل، وتم طرح عدد من المشاريع وجارى تنفيذها، وهي المشروع الاستكشافي في بعض محافظات منطقتي مكة المكرمة والمدينة المنورة، ومشروع رقم (٢) ويشمل جميع محافظات منطقتي الحدود الشمالية والجوف، وعدد من محافظات منطقة جازان، ومشروع رقم (٣) ويغطي عدد من المحافظات في منطقتي مكة المكرمة وعسير وجميع محافظات منطقة الباحة، ومشروع رقم (٤) ويغطي عدد من المحافظات في منطقتي الرياض والمنطقة الشرقية، كما تم إعداد الخطة التشغيلية الثالثة للعام ٢٠١٢م وتشمل مشروعين.

الرابط: www.citc.gov.sa/arabic/RulesandSystems/Bylaws/Pages/TheUAUSPolicy.aspx

المشروع رقم (٥٠): استكمال هيكلية الإنترنت في المملكة.

الجهة المعنية بالتنفيذ: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

نبذة عن المشروع: تمَّ استكمال هيكلية الإنترنت، ونقلت المهام المتعلقة بتنظيم الإنترنت وإدارته من مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية إلى هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، وتقوم الهيئة بإدارة النطاق السعودي على الإنترنت، وتمَّ إسناد كثير من العمليات الفنية والإدارية للقطاع الخاص ومنح عدد من التراخيص في هذا المجال.

الرابط: www.nic.net.sa

المشروع رقم (٥١): إعداد وتحديث مواصفات أجهزة الاتصالات وتقنية المعلومات.

الجهة المعنية بالتنفيذ: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

نبذة عن المشروع: قامت الهيئة بإعداد وثيقة تنظيم ترخيص أجهزة الاتصالات وتقنية المعلومات، التي تعتبر مرجعاً لجميع الأطراف التي تصنع أو تورد أو تبيع أو تستخدم تلك الأنواع من الأجهزة في المملكة. وقد قامت الهيئة بإعداد المواصفات الفنية للأجهزة لكي تكون الأساس الفني لاعتماد أجهزة الاتصالات وتقنية المعلومات. هذه المواصفات والتراخيص تهدف إلى حماية المستخدمين وحماية شبكات المشغلين المرخص لهم من الضرر والتداخل.

الرابط: www.citc.gov.sa/arabic/RulesandSystems/RegulatoryDocuments/EquipmentApproval/Pages/default.aspx

المشروع رقم (٥٢): إعداد وتطبيق إجراءات ترخيص وتسجيل واعتماد نوعية أجهزة الاتصالات وتقنية المعلومات.

الجهة المعنية بالتنفيذ: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

نبذة عن المشروع: تقوم هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات بإصدار تراخيص أجهزة الاتصالات وتقنية المعلومات وفقاً لوثيقة تنظيم اعتماد وتراخيص الأجهزة، وذلك بعد التأكد من مطابقة أجهزة الاتصالات وتقنية المعلومات المستوردة والمستخدمه في المملكة للمواصفات القياسية المعتمدة.

الرابط: www.citc.gov.sa/arabic/RulesandSystems/RegulatoryDocuments/EquipmentApproval/Pages/default.aspx

المشروع رقم (٥٣): إعداد واعتماد مؤشرات ومعايير جودة الخدمة لمقدمي الخدمة المسيطرين وتحديثها.

الجهة المعنية بالتنفيذ: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

نبذة عن المشروع: قامت الهيئة بتحديث مؤشرات جودة الخدمة لتشمل خدمات الهاتف الثابت والمتنقل والمعطيات للأفراد وخدمات البيع بالجملة والربط البيئي، ووضعها ضمن أسلوب شامل يحدد آليات المتابعة، وإجراءات التدقيق، ونشر المؤشرات، وغير ذلك. وتهدف هذه المؤشرات إلى حماية حقوق المستخدم ومقدم الخدمة.

الرابط: www.citc.gov.sa/arabic/RulesandSystems/RegulatoryDocuments/QualityofService/Pages/default.aspx

المشروع رقم (٥٤): إنشاء منطقة حرة للصناعات التقنية

الجهة المعنية بالتنفيذ: هيئة المدن الصناعية ومناطق التقنية

نبذة عن المشروع: يهدف هذا المشروع إلى جذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية للاستثمار داخل البلاد من خلال إنشاء مناطق حرة للصناعات التقنية للاستفادة من الخبرات الأجنبية في تطوير الصناعات المحلية وتوطين التقنية.

وقامت هيئة المدن الصناعية ومناطق التقنية بالتعاون مع أحد دور الخبرة العالمية بإعداد دراسة مستفيضة عن المناطق الحرة في العالم وسيل إنشائها في المملكة وتم توثيق ومقارنة جميع المعايير العالمية للمناطق الحرة وكذلك التنظيمات والإجراءات وجميع المحفزات الممنوحة في تلك المناطق. وقد تم خلال الدراسة وضع خطط وآليات التطبيق المقترحة وتضمنت قسماً كبيراً عن مساهمة المناطق الحرة في صناعات التقنية وخدماتها ومجموعة من التوصيات للسياسات والإجراءات المفترض تطبيقها وقد تم رفع نتائج تلك الدراسة والتوصيات إلى المجلس الاقتصادي الأعلى لاعتمادها والتوجيه بالبدء بالتنفيذ.

المشروع رقم (٥٥): تشجيع الاستثمار في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات.

الجهة المعنية بالتنفيذ: هيئة العامة للاستثمار + جميع الجهات

نبذة عن المشروع: قامت الهيئة بدراسة استراتيجية شملت تحديد أقسام القطاع الرئيسية المستهدفة من خلال تحليل عوامل الجذب في المملكة مع أهمية الصناعة المطلوب استقطابها وطرح الفرص. أيضاً تقوم الهيئة بمبادرتين لدعم القطاع هما: مقياس نسبة انتشار النطاق العريض (لدعم نشر هذه الخدمة في مختلف مناطق المملكة)، ومجتمع الشركات الناشئة (لدعم رواد الأعمال والشركات الناشئة في القطاع). نتج عن هذه الانشطة جذب استثمار بحجم (١,١) مليار ريال في القطاع والترخيص لـ (١٨٤) شركة. وتواجه الهيئة صعوبة في توفير الدعم المالي لإجراء مزيد من الدراسات التفصيلية.

الرابط: www.sagia.gov.sa/ar/key-sectors/ict

المشروع رقم (٥٦): إنشاء حدائق وحاضنات لمشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات.

الجهة المعنية بالتنفيذ: مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية.

نبذة عن المشروع: قامت مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية بإنشاء حاضنات لمشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات اطلقت عليها اسم "حاضنة بادر". وتهتم الحاضنة بدعم أصحاب الأفكار الجديدة والتميز من الناحية اللوجستية، حتى تصل الفكرة الى شكلها النهائي (سواء أكانت منتجاً أم خدمة)، ومن ثم عرضها في السوق كمنتج نهائي.

الرابط: badirict.com.sa

المشروع رقم (٥٧): إعطاء الأولوية للمنتجات المنافسة المطورة والمصنعة محلياً.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة المالية.

نبذة عن المشروع: أقر نظام المنافسات والمشتريات الحكومية بالمرسوم الملكي رقم (٥٨م) وتاريخ ١٤٢٧/٩/٤هـ، وصدرت اللائحة التنفيذية للنظام بقرار وزير المالية رقم (٣٦٢) وتاريخ ١٤٢٨/٢/٢٠هـ، وقد تمّ تحقيق هذا المشروع من خلال المادة الخامسة من نظام المنافسات والمشتريات الحكومية، ومن خلال المادة الثانية من اللائحة التنفيذية لنظام المنافسات والمشتريات الحكومية.

الرابط: www.mof.gov.sa/Arabic/Roles/Pages/Systems.aspx

المشروع رقم (٥٨): استثمار جزء من قيمة العقود الدولية في بناء صناعات اتصالات وتقنية معلومات محلية، أو بشراء المنتجات المصنعة محلياً.

الجهة المعنية بالتنفيذ: برنامج التوازن الاقتصادي.

نبذة عن المشروع: برنامج التوازن الاقتصادي يهدف إلى تدوير جزء من المال الذي تنفقه حكومة المملكة العربية السعودية على عقود مشترياتها الخارجية الكبيرة، بما يعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني. وقد قام البرنامج بإبرام اتفاقيات مع شركات عملاقة في التقنية، وصرف جزء من قيمة هذه العقود في بناء صناعات اتصالات وتقنية معلومات محلية، وشراء المنتجات المصنعة محلياً.

الرابط: www.offset.org.sa/AboutEOP.aspx

المشروع رقم (٥٩): إنشاء مراكز نقل التقنية من الجامعات إلى المجتمع.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة التعليم العالي.

نبذة عن المشروع: تنفذ وزارة التعليم العالي من خلال الجامعات بعض البرامج كالتدريب المباشر والمتطور، والتعاون المشترك بين أعضاء هيئة التدريس في الجامعات والباحثين العاملين في الشركات، وتطوير برامج حاضنات الأعمال ومراكز الخدمات الاستشارية لعدد من الجامعات، وتصميم وتطوير المواقع الإلكترونية لعدد من الجهات، والحملات التعريفية لعدد من الندوات واللقاءات العلمية المتخصصة. وتعمل الوزارة حالياً على إنشاء مراكز متخصصة في نقل التقنية من بعض الجامعات إلى المجتمع، وإنشاء مركز ريادة الأعمال لدى بعض الجامعات، والذي يهدف إلى تأسيس حاضنات أعمال في المجال المعرفي. كما أسهمت وزارة التعليم العالي من خلال الجامعات في تأسيس "شركة وادي الرياض" و"شركة وادي جدة" و"شركة وادي الظهران للتقنية" كشركات مساهمة. وتهدف الشركات الثلاث إلى الإسهام الفاعل في تطوير اقتصاد المعرفة عبر الشراكة بين المؤسسات التعليمية والبحثية ومجتمع الأعمال، والاستثمار على أسس تجارية من خلال الاستثمار في المشاريع المشتركة التي تصقل الخبرات في مجال التطبيق العملي لطلاب الجامعة وأساتذتها.

المشروع رقم (٦٠): دعم صناعة البرمجيات مفتوحة المصدر.

الجهة المعنية بالتنفيذ: مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية.

نبذة عن المشروع: تدعم مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية صناعة البرمجيات من خلال برنامج متاح ، ويعني برنامج متاح بالبرمجيات الحرة ومفتوحة المصدر. ويقوم البرنامج بتوفير وتسهيل أوجه النشاط المتنوعة والمتعلقة بالبرمجيات الحرة ومفتوحة المصدر مثل تطوير ودعم مثل هذه البرمجيات، بناء الموارد مفتوحة المصدر، إنشاء مكتبة رقمية تعتمد على فكرة المحتوى المفتوح والوصول الحر وأيضاً دعم البحث العلمي في مجال البرمجيات الحرة ومفتوحة المصدر. ولقد قام المشروع بتوطين التطبيق المكتبي LibreOffice للعربية، وإنشاء موقع إلكتروني خاص بالبرنامج، وبناء نواة مكتبة رقمية تعتمد على المحتوى المفتوح، وتنفيذ مشروع ريادي مع إحدى الجهات الحكومية لتطبيق البرمجيات الحرة فيها، أيضاً يقوم المشروع بعدة استشارات وتعاون مشترك مع البرامج المماثلة إقليمياً ودولياً. وقد أقيمت عدة نشاطات توعوية كالورش الدولية، التدريب الصيفي، البرامج التدريبية، عرض لقصص نجاح، مجموعات الاهتمام، المحاضرات والورش، دعم مشاريع التخرج، وجائزة متاح.

الرابط: www.motah.org.sa

المشروع رقم (٦١): معاملة أنشطة البحث والإبداع والتطوير في القطاعات الحكومية كمشاريع يرصد لها ميزانيات مستقلة.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة المالية.

نبذة عن المشروع: تمّ تنفيذ هذا المشروع من خلال "الخطة الوطنية للعلوم والتقنية" التي تصل تكاليفها إلى ما يقارب (٨,٥٠٠) ثمانية آلاف وخمسمائة مليون ريال، وقد تمّ تشكيل لجنة توجيهية للإشراف على تنفيذ الخطة بالجهات الحكومية، ومقرها مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية. وتمّ التركيز على أنشطة البحث والابتكار في القطاعات الحكومية تحت الأساس الاستراتيجي الخامس.

الرابط: www.kacst.edu.sa/ar/about/stnp/pages/strategicbases.aspx

المشروع رقم (٦٢): صندوق دعم صناعة الاتصالات وتقنية المعلومات

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة المالية

نبذة عن المشروع: تفيد وزارة المالية بأن المشروع تم دراسته من قبل لجنة مكونة من كل من: صندوق الاستثمارات العامة، وعضوية كل من صندوق التنمية الصناعية السعودي، والبنك السعودي للتسليف والادخار، ووكالة الوزارة للشؤون المالية والحسابات. حيث اقترحت اللجنة الاستعانة بأحد بيوت الخبرة للقيام بإعداد دراسة الجدوى الاقتصادية لإنشاء الصندوق بحيث يتم تقويم التجارب الدولية في هذا المجال، ووضع الآليات وتحديد الهيكل وحجم الصندوق، وقد وجه معالي وزير المالية بأن تقوم الشركة السعودية للتنمية والاستثمار التقني (تقنية) المنشأة حديثاً بهذه المهمة بالتعاون مع الجهات المشاركة أو بعضها.

المشروع رقم (٦٣): تشجيع الإبداع لدى الشباب لتطوير منتجات الاتصالات وتقنية المعلومات.

الجهة المعنية بالتنفيذ: مؤسسة الملك عبدالعزيز ورجاله للموهبة والإبداع.

نبذة عن المشروع: لتعميق مفاهيم الإبداع والابتكار في المجتمع ونشر ثقافة الموهبة جاء مشروع بوابة موهبة على شبكة الإنترنت أحد مشاريع مؤسسة الملك عبدالعزيز ورجاله للموهبة والإبداع. انطلقت البوابة من أساس الجدوى العالية في الوصول للمستهدفين من خلال تقنيات النشر الإلكتروني والخدمات الإلكترونية، مع تزايد مستخدمي شبكة الإنترنت في المملكة خصوصاً من فئة الشباب، والتي تمثل الفئة المستهدفة الرئيسة لهذه المبادرة. تطمح موهبة أن تكون البوابة بيئة تفاعلية مبدعة تنمي قدرات الموهوبين والمبدعين وتدعم الإبداع والابتكار في المجتمع بمؤسساته وأفراده.

الرابط: www.mawhiba.org

المشروع رقم (٦٤): إنشاء مركز لأبحاث الاتصالات وتقنية المعلومات.

الجهة المعنية بالتنفيذ: مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية.

نبذة عن المشروع: يقوم معهد بحوث الحاسب في مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية بعمل الأبحاث الاستراتيجية في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات والتوطين الناجح للتقنية الذي يؤدي إلى إيجاد شركات أو تطبيقات وطنية. ولكن تواجه الأبحاث بعض المخاطر المتمثلة في نقص التمويل أو تجاوز حد التكاليف المخطط لها، والمبالغة في الأهداف المرجوة.

الرابط: ceri.kacst.edu.sa

المشروع رقم (٦٥): إنشاء مركز وطني للتعلّم الإلكتروني.

الجهة المعنية بالتنفيذ(١): وزارة التربية والتعليم.

نبذة عن المشروع: يهدف هذا المشروع إلى إنشاء مركز وطني للتعلّم الإلكتروني، لتمكين التعلّم الإلكتروني وتحفيزه من خلال اقتراح التشريعات والسياسات المتعلقة

بالتعلّم الإلكتروني، ووضع نموذج موحد للتعلّم الإلكتروني وفق مواصفات معيارية، وتطوير معايير للجودة وتطبيقها، وإصدار شهادات الجودة للبرمجيات التعليمية، وقياس فعالية التقنيات المختلفة، كوسائل مساندة للتعليم والتعلّم.

وتقوم وزارة التربية والتعليم ممثلة بمشروع الملك عبدالله لتطوير التعليم العام بالعمل على عدة مشاريع إلكترونية، لتمكين التعليم الإلكتروني، ومن هذه المشاريع: بناء بوابة إلكترونية للمركز، بناء نظام إدارة العملية التعليمية، بناء نظام إدارة العملية التعليمية، بناء نظام الفصول الافتراضية، بناء نظام الموسوعات التعاونية ونظام المنتديات التعليمية، مواقع الطلاب الإلكتروني، مواقع المدرسة الاللكتروني، نظام المكتبة الرقمية. ويواجه المركز صعوبات في توفير الخبرات والكفاءات العالية لإثراء عملية تطوير المركز.

الرابط: www.net.edu.sa

الجهة المعنية بالتنفيذ(٢): وزارة التعليم العالي.

نبذة عن المشروع: قامت وزارة التعليم العالي بإنشاء المركز الوطني للتعلّم الإلكتروني والتعليم عن بُعد، وقد تمَّ اعتماد اللوائح والانظمة للتعليم عن بُعد، والجامعة

الإلكترونية، والبتّ الفضائي التعليمي والذي انتج ١٢ برنامجا. كما تمَّ أيضاً إطلاق حزمة من البرامج ومنها: المكنز السعودي للوحدات التعليمية، النسخة الثانية من نظام جسر،

المركز السعودي للدعم والإرشاد سنيد الذي حاز على جائزة أفضل مركز اتصال جديد على مستوى الشرق الأوسط عن العام ٢٠١١م، المكتبة الرقمية ونظام الاختبارات الإلكترونية.

وينشط المركز في البرامج التدريبية التي استفاد منها ما يقارب (٥٠٠٠) من المهتمين في المجال وعقد الشراكات التدريبية مع بعض الجهات مثل صندوق تنمية الموارد البشرية،

وجامعة المجمعة. واستحدث المركز جائزة دورية باسم " جائزة التميز في التعلّم الإلكتروني"، كما تم تأسيس مركز التميز للإنتاج لمساندة أعضاء هيئة التدريس في تطوير

مقرراتهم الرقمية. ويواجه المركز بعض الصعوبات كالتذبذب المالي، ونقص الكفاءات وتسربها، والربط مع الجامعات الأخرى.

الرابط: www.elc.edu.sa

المشروع رقم (٦٦): توظيف الاتصالات وتقنية المعلومات في مساندة التعليم والتعلّم.

الجهة المعنية بالتنفيذ(١): وزارة التربية والتعليم.

نبذة عن المشروع: يهدف هذا المشروع إلى وضع المناهج بصيغة إلكترونية تفاعلية، في شكل أقراص مدمجة، ووضعها على شبكة الإنترنت، وهناك عدة مشاريع تجسد ذلك

كمشروع إدارة المحتوى، ومشروع نظام الربط عبر الفيديو، ومشروع تأمين وتركيب معامل للحاسب الآلي للمدارس الثانوية، ومشروع البوابة الإلكترونية وغيرها. وقد أتمت الوزارة

توقيع العقد مع شركة متخصصة لبناء كتب تفاعلية للمنهج السعودي، ويتم حالياً بناء بوابة التعليم الوطنية والأكاديمية الافتراضية للتطوير المهني التربوي والمدرسة الافتراضية

ومصادر المحتوى الرقمي التعليمي، وتم إنجاز ٦٠٪ من نظام " نور" وهو نظام معلوماتي شامل للعملية التعليمية يعتمد على أحدث ما توصلت إليه التقنية في مجال الإدارة

التربوية الاللكترونية ويغطي جميع المدارس التي تشرف عليها الوزارة.

الرابط: www.moe.gov.sa www.net.edu.sa

الجهة المعنية بالتنفيذ(٢): وزارة التعليم العالي.

نبذة عن المشروع: قامت وزارة التعليم العالي بتوفير البنية التحتية اللازمة لربط الجامعات فيما بينها. كما أنها بدأت توفر التعلّم الإلكتروني لدى الجامعات، واستخدام برمجيات

التعلّم في الجامعات، وكذلك عملية تحويل المناهج إلى مقررات رقمية.

الرابط: www.elc.edu.sa , www.mohe.gov.sa

المشروع رقم (٦٧): إدخال الحاسب والإنترنت كمقررات دراسية في المناهج الدراسية.

الجهة المعنية بالتنفيذ (١): وزارة التربية والتعليم.

نبذة عن المشروع: ويهدف هذا المشروع إلى تحديد محتوى المقررات، وخطة إعداد الكتب، وإعداد الوسائل التعليمية، وإدخال مقررات الحاسب والإنترنت في كافة مراحل

التعليم العام، وإدراج مادة لأساسيات الحاسب والإنترنت تكون إجبارية لجميع الطلاب على غرار مواد الثقافة الإسلامية واللغة العربية، وإعداد المعلمين وتأهيلهم لتدريس

المقررات الجديدة.

وقد تم الانتهاء من تنفيذ المشروع للمرحلتين المتوسطة و الثانوية ونظام المقررات، إلا أنه لايزال تحت التنفيذ لأنه لم يتم استكمالها في المراحل الابتدائية، والمشروع خاضع

للتطوير بصفة مستمرة.

الروابط: www.hs.gov.sa/hsbooks www.cpfdc.gov.sa/media/Download/CurriculumDocument/ComputerDocument.pdf

www.hs.gov.sa/hsbooks/ProgramID&iv=asp?domainid=٢

الجهة المعنية بالتنفيذ(٢): وزارة التعليم العالي

نبذة عن المشروع: تم إدخال مقررات الحاسب الآلي في البرامج التحضيرية لعدد (١٢) جامعة حكومية، وعدد (٤) جامعات أهلية. كما ان مقررات الحاسب الآلي تدخل من ضمن مواد

الإعداد العام لباقي الجامعات.

المشروع رقم (٦٨): تدريب منسوبي التعليم على استخدامات الاتصالات وتقنية المعلومات.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة التربية والتعليم.

نبذة عن المشروع: يسعى هذا المشروع إلى رفع الكفاءة المعلوماتية لدى المعلمين والمعلمات، ويهدف إلى ما يلي تدريب (٢٠٠٠٠) مائتي ألف معلم ومعلمة على

أساسيات استخدام الاتصالات وتقنية المعلومات من خلال الحصول على إحدى الشهادات القياسية في أساسيات الحاسب والإنترنت، وتدريب المعلمين والمعلمات وتأهيلهم

على أساليب توظيف الاتصالات وتقنية المعلومات كوسائل مساندة للتعليم والتعلّم، وتدريب المسؤولين عن التعليم ومديري المدارس على الاتصالات وتقنية المعلومات،

وكيفية وضع الخطط المتعلقة بتوظيفها في التعليم، وإنشاء بوابة إلكترونية لتقديم برامج التدريب عبر الإنترنت. وقد أتمت الوزارة كافة أهداف المشروع بنسبة ١٠٠٪.

وتقوم وزارة التربية والتعليم ببرامج متعددة في التدريب على استخدامات الاتصالات وتقنية المعلومات، وذلك في عملية التعليم وفي الإدارة. ومن أهم برامج الوزارة: توقيع

مذكرة تفاهم مع أحد الشركات الكبرى، وتهدف الاتفاقية إلى تدريب المعلمين والمعلمات الذي لا يجيدون استخدام الحاسب الآلي. وكذلك توقيع مذكرة مع شركة أخرى لمشروع

التعليم للمستقبل والذي يهدف إلى تدريب المعلمين على مهارات دمج التقنية في العملية التعليمية والتعلم بالمشروعات.

الرابط: portal.moegov.sa/training

المشروع رقم (٦٩): تنظيم لشروط التعيين والقبول والترقية للمعلمين

الجهة المعنية بالتنفيذ(١): وزارة التربية والتعليم

نبذة عن المشروع: يهدف هذا المشروع إلى إدراج معرفة أساسيات الاتصالات وتقنية المعلومات من خلال الحصول على إحدى الشهادات القياسية في أساسيات الإنترنت والحاسب

الآلي ضمن شروط المفاضلة بين المتقدمين للوظائف التعليمية وكذلك الترقية للمعلمين.

وقد تم الرفع في محضر هيئة الخبراء أن يدرس هذا المشروع من قبل اللجنة الموافق عليها من اللجنة العامة في توصيتها رقم (٨٣٦) وتاريخ ١٦/٩/١٤٣٣هـ، للنظر في سبل تنفيذ

المشروعين (٧) و(٦) من الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (١٦٠) وتاريخ ١١/٥/١٤٢٨هـ، على أن يضاف إلى تلك اللجنة عند دراستها لهذا

المشروع ممثل من وزارة التربية والتعليم.

الجهة المعنية بالتنفيذ(٢): وزارة الخدمة المدنية

نبذة عن المشروع: يهدف هذا المشروع إلى إدراج معرفة أساسيات الاتصالات وتقنية المعلومات من خلال الحصول على إحدى الشهادات القياسية في أساسيات الإنترنت والحاسب

الآلي ضمن شروط المفاضلة بين المتقدمين للوظائف التعليمية وكذلك الترقية للمعلمين.

المشروع رقم (٧٠): نشر أنظمة الاتصالات وتقنية المعلومات في المؤسسات التعليمية.

الجهة المعنية بالتنفيذ(١): وزارة التربية والتعليم.

نبذة عن المشروع: ويهدف هذا المشروع إلى توفير بريد إلكتروني للطلاب ومنسوبي التعليم، ونشر تجهيزات الفصول الإلكترونية في المدارس، وتأمين تجهيزات الوسائط

المتعددة، وأجهزة عرض الفيديو في الفصول.

ويتم العمل بوزارة التربية والتعليم على عدد من المشاريع الاستراتيجية المكملة والمتوائمة مع هذا المشروع، وتصب في مجال نشر الاتصالات وتقنية المعلومات في المؤسسات

التعليمية، ومنها: مشروع نظام الإدارة التربوية الإلكترونية، ومشروع الموارد المالية والإدارية والبشرية (فارس) (GRP)، ومشروع البوابة الإلكترونية (MOE Portal) وغيرها.

وقد قامت الوزارة بنشر العديد من تجهيزات الفصول الإلكترونية في المدارس وتأمين تجهيزات الوسائط المتعددة، وأجهزة عرض الفيديو في الفصول الدراسية.

كما نفذت الوزارة مشروع توفير بريد إلكتروني للطلاب ومنسوبي التعليم وكانت نتيجة التجربة بأن المعلمين والطلبة لم يقوموا بتفعيل البريد الإلكتروني بشكل جيد لعدم توفر خدمات

تعليمية إلكترونية وبالتالي تقرر تأجيل المشروع حتى يتم الانتهاء من توفير خدمات تعليمية إلكترونية.

الرابط: www.moe.gov.sa

الجهة المعنية بالتنفيذ(٢): وزارة التعليم العالي.

نبذة عن المشروع: تملك مؤسسات التعليم العالي من الجامعات بنية تحتية للشبكات، ومواقع إلكترونية، ووجود نظام أكاديمي، ونظام قبول إلكتروني، وأنظمة تعلّم إلكتروني،

ووجود فصول تعلّم إلكترونية. وتعمل الجامعات على استكمال النظام الإداري والمالي واستكمال بنيتها التحتية والتقنية.

المشروع رقم (٧١): إنشاء مكتبة رقمية.

الجهة المعنية بالتنفيذ: مكتبة الملك عبدالعزيز العامة.

نبذة عن المشروع: أعدت مكتبة الملك عبدالعزيز العامة دراسات أولية بإنشاء المكتبة الرقمية، ونظراً لتعدد الجهود التي تقوم بها الجامعات والهيئات داخل المملكة فقد رأت

المكتبة أن يدرس المشروع دراسة كاملة تتضمن أسس إنشاء المكتبة الرقمية، مع تقويم للوضع الحالي والمتطلبات المستقبلية. وهي الآن بصدد توقيع عقد دراسة شاملة

لإنشاء المكتبة الرقمية والتي يمكن للمكتبة أن تعتمد عليها بإنشاء المكتبة الرقمية وبما يحقق التميز للمملكة على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي.

المشروع رقم (٧٢): توفير الميزانيات الكافية لمشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات في التعليم والتدريب.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة المالية.

نبذة عن المشروع: تستمر وزارة المالية في الانفاق على تهيئة البيئة المناسبة للتعليم وتجهيزها بالوسائل التعليمية ومعامل وأجهزة الحاسب الآلي، ويظهر ذلك جلياً في

مشاريع التعلّم الإلكتروني، والتعليم عن بُعد في الجامعات، وفي مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير التعليم العام "تطوير"، وفي غيرها من المشاريع.

الرابط: www.elc.edu.sa , www.tatweer.edu.sa

المشروع رقم (٧٣): مبادرة المحتوى الرقمي المحلي.

الجهة المعنية بالتنفيذ: مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية.

نبذة عن المشروع: قامت مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية بتطوير استراتيجية لإثراء المحتوى المحلي والعربي، من خلال مبادرة الملك عبدالله للمحتوى العربي، والتي

تهدف إلى تسخير المحتوى الرقمي لدعم التنمية والتحول إلى مجتمع معرفي، وضمان حصول جميع شرائح المجتمع على المعلومات والفرص الإلكترونية، والحفاظ على الهوية

العربية والإسلامية للمجتمع وتعزيز المخزون الثقافي والحضاري الرقمي، والتمكين من إنتاج محتوى إلكتروني عربي ثري لخدمة المجتمعات العربية والإسلامية، وتحتوي المبادرة

على عدة مشاريع منها: المعجم الحاسوبي التفاعلي، محرك بحث عربي، توثيق الإنتاج الفكري الوطني إلكترونياً، المدونة العربية، إثراء موسوعة ويكيبيديا العربية، وترجمة مجموعة

من الكتب العلمية وغيرها. وقد أدت جهود المدينة في إثراء المحتوى العربي إلى وصول نسبة المحتوى العربي إلى ٣٪ من محتوى اللغات على الإنترنت، حسب الإحصائيات

المدعومة من شركة فوغل. كما ساهمت المدينة في جعل المملكة تحتل المرتبة الأولى عالمياً في إثراء المحتوى العربي على الإنترنت وذلك بنسبة ٢٨٪ من إجمالي المحتوى

العربي الإلكتروني، حسب إحصائية أجراها مركز مدار للبحث والتطوير. وقد أطلقت المدينة مشروع المدونة اللغوية العربية لمدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، التي تضم

أكثر من (٧٠٠) مليون كلمة عربية تشمل ما كتب عن العربية منذ التاريخ الجاهلي إلى (www.kacstac.org.sa). وتم البدء بإصدار الأعداد الشهرية من مجلة نيتشر (الطبعة العربية)

برعاية من مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، حيث صدر (٣) أعداد في هذا العام، علماً بأن موقع المجلة الإلكتروني (<http://arabicedition.nature.com>) متاح للجميع مجاناً

ويحدث محتواه أسبوعياً، وبهذا يكون القارئ العربي متابعاً لتآخر مستجدات العلوم والتقنية. كما أطلقت المدينة مشروعها الثاني لإثراء الويكيبيديا العربية تحت اسم (ويكي عربي ٢)

على الموقع (org.www.wikiarabi2)، يهدف المشروع إلى الترجمة من (١٢) لغة أجنبية إلى اللغة العربية. وقد أكملت المدينة ترجمة (٣٨) كتاباً في التقنيات الإستراتيجية ونشرتها

ورقياً وجعلت محتواها الإلكتروني متاحاً على الإنترنت مجاناً للجميع (<http://publications.kacst.edu.sa>).

الرابط: www.econtent.org.sa

المشروع رقم (٧٤): تشجيع المؤسسات الخاصة بتطوير مواقع إنترنت باللغة العربية وتحديثها دورياً.

الجهة المعنية بالتنفيذ: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

نبذة عن المشروع: ويسعى هذا المشروع إلى ردم الفجوة الرقمية في المجتمع من خلال دعم تطوير آلاف الموقع المحلية على شبكة الإنترنت بنهاية الخطة الخمسية الأولى.

وترى هيئة الخبراء بمجلس الوزراء في محضر اجتماعها لمناقشة تقرير التحول إلى مجتمع المعلومات بأن يكتفى بالأعمال القائمة، وذلك من مبدأ عدم الازدواجية في الجهود فيما بينها وبين الجهات المعنية مثل وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات التي تقدم "جائزة التميز الرقمي" لمواقع الإنترنت السعودية والشركات الخاصة المبدعة في مجال خدمات الإنترنت، كما يمكن أيضاً الاستفادة من مخرجات مبادرة الملك عبدالله للمحتوى العربي والتي تشرف عليها مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية.

الرابط : www.eaward.sa/ www.econtent.org.sa/

المشروع رقم (٧٥): إلزام دور النشر المحلية بتوفير ملخص رقمي لجميع الكتب والتقارير.

الجهة المعنية بالتنفيذ: مكتبة الملك فهد الوطنية.

نبذة عن المشروع: تتلخص فكرة هذا المشروع في إلزام دور النشر المحلية بتوفير ملخص رقمي لجميع الكتب التي تنشرها محلياً، ووضعها في موقعها على الإنترنت، مع

تقديم ملخص رقمي منه لمكتبة الملك فهد الوطنية، لتتولى وضعه في موقعها على الإنترنت. تقوم المكتبة بإنشاء نظام لإدارة مستخلصات للكتب المحلية ليشتمل على توفير مستخلص الكتاب والبيانات البيولوجرافية بصيغة إلكترونية تحفظ في قواعد بيانات في المكتبة. ويؤكد هذا النظام الباحثين في بحث هذه المستخلصات واستعراضها بصيقتها الإلكترونية. وقد تم ترسيه المشروع على الجهة المنفذة.

المشروع رقم (٧٦): توفير الميزانيات الكافية لجهود الترجمة والتعريب.

الجهة المعنية بالتنفيذ: مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية.

نبذة عن المشروع: يحتوي المشروع على عدة مبادرات من أهمها: ترجمة أمهات الكتب العالمية، إثراء موقع ويكيبيديا من خلال ترجمة مقالات من الإنجليزية إلى العربية، وتطوير محرك ترجمة آلي من العبرية إلى العربية. يقدر الجزء المنجز من المشروع بـ (٥%). ويواجه المشروع صعوبات في توفير القوى البشرية وصعوبة استقطابهم.

الروابط: www.wikiarabi.orgMtp.kacst.edu.sa , translate.kacst.edu.sa

المشروع رقم (٧٧): مبادرة التدريب المجاني للاتصالات وتقنية المعلومات.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات.

نبذة عن المشروع: أعدت وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات دراسة استشارية لهذه المبادرة ومن أهم الأهداف التي وضعت لهذه الدراسة ما يلي:

دراسة الوضع الحالي في المملكة بما يتعلق بالتدريب المجاني في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات. معرفة مواطن النقص والفجوات التجريبية للشرايح المستهدفة. تحديد أهم الجهات العامة والخاصة وبرامج المسؤولية الاجتماعية التي ينبغي التنسيق معها لنجاح العملية التدريبية. ومن خلال التوصيات ومخرجات الدراسة، طلبت مرئيات الجهات ذات العلاقة حول تنفيذ المبادرة. ويجري العمل على وضع الآليات التنفيذية المناسبة للبدء في تنفيذ المبادرة.

المشروع رقم (٧٨): مبادرة الحاسب المنزلي.

الجهة المعنية بالتنفيذ: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

نبذة عن المشروع: تم إطلاق مبادرة الحاسب المنزلي في منتصف العام ٢٦ ٤٢٦هـ، ولكن المبادرة قد تم طلب إيقافها من قبل الهيئة حيث انه وفي في ظل التطورات التي

ظهرت مؤخراً في سوق الحاسبات والمتمثلة في وجود منافذ بيع تقوم بتوفير التقسيط للمدد القصيرة (سنة تقريباً) بسعر النقد نفسه، إضافة إلى تركيز مصنعي الأجهزة على تسويق وترويج الأجهزة ذات الأسعار المنخفضة. وقد تم بيع ما يقارب ٢٨ ألف باقة حاسب لتألي لعائلات سعودية.

المشروع رقم (٧٩): قوافل التدريب الإلكتروني.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات.

نبذة عن المشروع: يستهدف المشروع طلاب الصفوف العليا من المرحلة الابتدائية، وطلاب المرحلة المتوسطة في التعليم العام، وساكني المدن والمناطق الريفية والقرى

والهجر، وقامت وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات وحتى نهاية ١٢ ٢٠م بتنفيذ ٢١ قافلة تدريبية غطت ١٦٧ مركزاً موزعة على ٧٨ محافظة في ١١ منطقة من مناطق المملكة بعد التنسيق مع وزارة الداخلية ووزارة التربية والتعليم، وللازال المشروع قائم.

المشروع رقم (٨٠): إسناد مسئولية التخطيط ودعم توظيف الاتصالات وتقنية المعلومات لخدمة الثقافة الإسلامية إلى المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد

نبذة عن المشروع: ويهدف هذا المشروع إلى إسناد مسئولية التخطيط ودعم توظيف الاتصالات وتقنية المعلومات لخدمة الثقافة الإسلامية للمجلس الأعلى للشؤون

الإسلامية. وقد أعد المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية المحضر رقم ١٦/١٦/١٨/٥/١٤٣١هـ، المتضمن عدداً من التوصيات المتخذة حول عدد من الموضوعات من بينها التوصية المتعلقة بالموافقة على الخطة التنفيذية لتوظيف الاتصالات وتقنية المعلومات لخدمة الثقافة الإسلامية واللغة العربية، وما أوضه معالي أمين اللجنة العامة لمجلس الوزراء بأنه

تمت دراسة المشروع في هيئة الخبراء بمجلس الوزراء بمشاركة مندوبين من الجهات ذات العلاقة، وأعد المجتمعون المحضر رقم (٥١٤) وتاريخ ٤/١٢/١٤٣٢هـ، والمتضمن ما تم التوصل إليه من توصيات في هذه الصدد، والتي من بينها التوصية الواردة في الفقرة (ط) التي تنص "أن ينسق المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية مع وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات في شأن توظيف وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات لخدمة الثقافة الإسلامية". كما أشار معاليه إلى أن اللجنة العامة لمجلس الوزراء اطلعت على هذا الموضوع

في اجتماعها المنعقد بتاريخ ١/٢/١٤٣٣هـ، كما اطلعت على محضر هيئة الخبراء السالف ذكره ورأت أن تبلغ كل جهة بما يخصها من التوصيات التي انتهت إليها محضر هيئة الخبراء.

المشروع رقم (٨١): إنشاء معهد متخصص لعقد دورات لمنسوبي القطاعات الدعوية الحكومية والخيرية في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد

نبذة عن المشروع: يهدف هذا المشروع إلى إنشاء معهد متخصص لعقد دورات قصيرة وطويلة لمنسوبي القطاعات الدعوية الحكومية والخيرية في مجال الاتصالات وتقنية

المعلومات. وقد تم تدريب (٧٣٠) موظف على برنامج الرخصة الدولية لقيادة الحاسب الآلي (قدراتك)، وتعمل الوزارة الآن على تطوير آلية للتوسع في التدريب لمنسوبي

القطاعات الدعوية الحكومية والخيرية في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات.

الرابط: www.moia.gov.sa/Menu/Pages/Statistics.aspx

المشروع رقم (٨٢): الإنفاق من الأوقاف العامة وإيراداتها على مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات لخدمة الثقافة الإسلامية.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد.

نبذة عن المشروع: تبادر وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد بالإنفاق من الأوقاف على مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات والتي تصب في مجال الدعوة

والإرشاد. ومن أهم الأمثلة على ذلك الإنفاق لشراء اسم موقع الإسلام ومحتواه. والمشروع يواجه بعض الصعوبات الإدارية وذلك لأن إدارة الأوقاف العامة في طور التحول إلى

هيئة عامة للأوقاف ذات استقلال إداري ومالي لتنفيذ قرار مجلس الوزراء رقم ١٦٠ بتاريخ ١٢/٥/١٤٣١هـ.

الرابط: www.al-islam.com

المشروع رقم (٨٣): إنشاء مركز للدعوة عبر الإنترنت، وتوظيف الإنترنت في تعلّم الشعائر الدينية.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد.

نبذة عن المشروع: قامت وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد بوضع خطة علمية تفاعلية ونواخذ متعددة الاهتمامات والاتجاهات لتلبي حاجات أكثر الفئات

المستهدفة في الدعوة والتوجيه وإعداد فريق علمي يمزج القدرات العلمية والتقنية المتميزة. ولقد تم إنشاء عدة مواقع أهمها: موقع الاسلام الدعوي والإرشادي، موقع

السكينة، ومركز التبادل المعرفي

الرابط: www.kep.org.sa ، www.assakina.com ، www.al-islam.com

المشروع رقم (٨٤): إنشاء مركز التراث الوطني والعربي الإسلامي الرقمي.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد.

نبذة عن المشروع: قامت وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد بجمع المواد التراثية العلمية الأساسية وفهرستها ومراجعتها حسب الفنون، واختيار أنسب

الطبقات وأشهر النسخ وأصحها، ومن ثم إدخالها في عملية التشجير الموضوعي. كما تمّ أيضاً تصميم بيئة برمجية للإدخال الإلكتروني للمواد، وقد تمّ إدخال نصف مليون صفحة.

وتهدف الوزارة الى إدخال مليوني صفحة ضمن خطة النشر الإلكتروني.

الرابط: www.al-islam.com/Section.aspx?pageid=1287

المشروع رقم (٨٥): تشجيع إنشاء شركات لتوظيف وتطوير الاتصالات وتقنية المعلومات في إنتاج برامج الترفيه والتعليم والألعاب الإلكترونية لترسيخ الثقافة الوطنية والإسلامية.

الجهة المعنية بالتنفيذ: مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية.

نبذة عن المشروع: تقوم المدينة من خلال مشروع بادر بتقديم الدعم لتطوير الشركات، وتأهيل الموارد لتطوير برامج في مجالات الوسائط المتعددة. فقد قامت ببرامج

تدريبية اساسية ومتقدمة، وبرامج صيفية في تطوير الألعاب والرسوم المتحركة. كما أن هناك خططاً لتطوير ألعاب وبرامج تعليمية ومسلسل كرتوني خلال العامين القادمين.

الرابط: www.multimedia-sa.com

المشروع رقم (٨٦): تصنيف وتوصيف مهن الاتصالات وتقنية المعلومات في القطاعين العام والخاص

الجهة المعنية بالتنفيذ (١): وزارة العمل

نبذة عن المشروع: نظراً للحدائة النسبية لمهن الاتصالات وتقنية المعلومات، فإنه لا يوجد توصيف دقيق يشمل هذه المهن، لذا يهدف هذا المشروع إلى: وضع تصنيف

ووصف تفصيلي دقيق لجميع مهن الاتصالات وتقنية المعلومات. وقد قامت وزارة العمل باستحداث تصنيف ووصف تفصيلي دقيق لجميع مهن الاتصالات وتقنية المعلومات تم

نشره للقطاع الخاص للاستناد اليه في تصنيف وتوصيف مهن الاتصالات وتقنية المعلومات في الشركات والمؤسسات.

الجهة المعنية بالتنفيذ (٢): وزارة الخدمة المدنية

نبذة عن المشروع: يهدف هذا المشروع إلى وضع تصنيف ووصف تفصيلي دقيق لجميع مهن الاتصالات وتقنية المعلومات. وقد كُلفت أحد البيوت الاستشارية بعمل تصنيف

للووظائف والمهن في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات وبعد ورود الدراسة للوزارة تم عقد عدة اجتماعات بين وزاراتي الخدمة المدنية والاتصالات وتقنية المعلومات الى ان تم

الاتفاق على سلاسل فئات ووظائف تقنية المعلومات المقترحة والبالغ عددها (٧) سلاسل تندرج تحتها أكثر من (٤٠) مهنة مصنفة وتمت إضافتها في الدليل الذي سوف يدشن

قريباً بموقع وزارة الخدمة المدنية.

المشروع رقم (٨٧): بناء قواعد بيانات الكوادر والوظائف في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة العمل.

نبذة عن المشروع: تتوفر لدى وزارة العمل قاعدة بيانات عن سوق العمل بالقطاع الخاص تحتوي على العناصر الأساسية لمكونات السوق من المنشآت والعاملين، حيث يتم

تسجيل جميع المنشآت والعاملين لديها مفصلة حسب المهنة، وكذلك طلبات الاستقدام المقدمة من المنشآت محددة بالمهن، وكذلك المهن الشاغرة لديها. وتقدم الوزارة خدمات

إلكترونية لتوظيف عبر الإنترنت، والتي تشمل جميع التخصصات، وتتيح لطالبي العمل ومنشآت القطاع الخاص تسجيل البيانات، حصر الشواغر، تقديم الإحصاءات عن حاجة سوق

العمل، ومعرفة توزيع العمالة بالقطاع الخاص حسب المهنة التفصيلية.

الرابط: www.mol.gov.sa

المشروع رقم (٨٨): تسهيل إجراءات استقطاب الخبراء المتميزين في مجالات الاتصالات وتقنية المعلومات ووضع حوافز خاصة لهم، **الجهة المعنية بالتنفيذ:** وزارة العمل.

نبذة عن المشروع: يهدف هذا المشروع إلى استقطاب الخبراء في المجالات التي لا يمكن سد العجز فيها عن طريق المواطنين، على أن يتم تحديثه بشكل دوري بناءً على الاحتياجات المتوقعة.

وضعت وزارة العمل أنظمة لا تقف في سبيل الاحتياج الفعلي والحقيقي لأي منشأة، ولا تمنع في إعطاء التأشيرات للخبراء المتميزين في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، خصوصاً عندما يكون الطلب من جهة حكومية.

المشروع رقم (٨٩): استحداث دبلومات عالية متخصصة في الاتصالات وتقنية المعلومات.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة التعليم العالي.

نبذة عن المشروع: يهدف هذا المشروع إلى استحداث برامج دبلوم عالية متخصصة، تتراوح مدتها الزمنية بين سنة وستين، ويقترح أن تستوعب هذه البرامج تدريباً من ١-٥% من خريجي درجة البكالوريوس، وأن يكون توزيعهم معتمداً على حاجة سوق العمل، إذ إن هذه البرامج موجهة بالدرجة الأولى إلى سوق العمل، على أن يتم التركيز على مجالات الاتصالات وتقنية المعلومات ذات البعد الوطني، التي يجب التركيز عليها وترتيب أولوياتها، مثل أمن المعلومات، تعريب التطبيقات، الأنظمة المفتوحة، وتقنيات الإنترنت. ولكن مازال المشروع قيد الدراسة في وزارة التعليم العالي وذلك بسبب بعض العوائق التي حالت دون احراز تقدم في متابعة هذه المشاريع ومن أهمها عدم وجود هذا المشروع في خطط التنمية الخمسية والخطط التشغيلية لها. عدم اعتماد مبالغ مالية لهذه المشاريع في ميزانية الوزارة.

المشروع رقم (٩٠): إنشاء معهد جامعي متميز في الاتصالات وتقنية المعلومات.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة التعليم العالي.

نبذة عن المشروع: يهدف المشروع إلى إنشاء معهد جامعي متميز يقدم شهادات جامعية ودبلومات عالية في تخصصات دقيقة مطلوبة لسوق العمل في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، ويقبل نخبة متميزة من الطلاب المتفوقين والموهوبين، ويقدم مستويات أكاديمية وبحثية راقية. ولكن مازال المشروع قيد الدراسة في وزارة التعليم العالي وذلك بسبب بعض العوائق التي حالت دون احراز تقدم في متابعة هذه المشاريع ومن أهمها عدم وجود هذا المشروع في خطط التنمية الخمسية والخطط التشغيلية لها. عدم اعتماد مبالغ مالية لهذه المشاريع في ميزانية الوزارة.

المشروع رقم (٩١): إنشاء برامج ماجستير مشتركة بين تخصصات الاتصالات وتقنية المعلومات وتخصصات أخرى.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة التعليم العالي.

نبذة عن المشروع: يهدف هذا المشروع إلى استحداث برامج ماجستير مشتركة بين علوم المعرفة المختلفة، ومجالات الاتصالات وتقنية المعلومات، من أجل خدمة أفضل لهذه العلوم، حيث يتم التركيز على المجالات ذات البعد الوطني، ويجب التدرج في إدخال هذه البرامج، مبتدئين بالبرامج الفريدة التي تخدم قضايا الوطن الأساسية. ولكن مازال المشروع قيد الدراسة في وزارة التعليم العالي وذلك بسبب بعض العوائق التي حالت دون احراز تقدم في متابعة هذه المشاريع ومن أهمها عدم وجود هذا المشروع في خطط التنمية الخمسية والخطط التشغيلية لها. عدم اعتماد مبالغ مالية لهذه المشاريع في ميزانية الوزارة.

المشروع رقم (٩٢): تفعيل التفرغ لدراسة الماجستير داخلياً لموظفي الدولة من خلال الإيفاد الداخلي.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة الخدمة المدنية.

نبذة عن المشروع: ويهدف هذا المشروع إلى تشجيع التفرغ لدراسة الماجستير، أو الدبلوم العالي داخلياً لموظفي الدولة من خلال تفعيل نظام الإيفاد الداخلي، الذي يعامل الموظف كالمبتعث خارجياً. وقد تم عقد ندوة الإيفاد الداخلي بمعهد الإدارة العامة، وتم من خلالها دراسة تقارير شاملة حول تقييم لائحة الإيفاد على المرشحين لدراسة كافة الدرجات العلمية من الدبلوم بعد الشهادة الثانوية والبكالوريوس والماجستير والدكتوراه وما يماثلها. وقد تم إيفاد ٤٨٣ موظفاً خلال العام الحالي، وما مجموعه ٢٢٧٣ موظفاً خلال الخمس سنوات الأخيرة.

المشروع رقم (٩٣): استحداث وظائف معيدين في الاتصالات وتقنية المعلومات سنوياً توزع على الجامعات.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة التعليم العالي.

نبذة عن المشروع: يهدف هذا المشروع إلى زيادة أعداد المعيدين في تخصصات الاتصالات وتقنية المعلومات. وتكمن صعوبة متابعة هذه الوظائف في أن الوزارة تقوم بتزويد الجامعات بوظائف المعيدين دون تخصيص لمسمياتها وتقوم الجامعات بتحويل مسمياتها حسب الاحتياج دون إبلاغ الوزارة بذلك.

المشروع رقم (٩٤): تقديم منح للجامعيين لإعادة التأهيل في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات.

الجهة المعنية بالتنفيذ: صندوق تنمية الموارد البشرية.

نبذة عن المشروع: يقوم صندوق تنمية الموارد البشرية بدراسة سوق العمل واحتياجاته الحالية والمستقبلية في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، وإعداد البرامج التأهيلية المناسبة بالتنسيق مع الجهات التدريبية. كما يقدم الصندوق المنح لتأهيل الخريجين الجامعيين في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات سواءً للبرامج المنتهية بالتوظيف أو لملك المنشآت الصغيرة.

الرابط: www.hrdf.org.sa



المشروع رقم (٩٥): تقديم منح لخريجي الثانوية للتأهيل في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات.

الجهة المعنية بالتنفيذ: صندوق تنمية الموارد البشرية.

نبذة عن المشروع: يقوم صندوق تنمية الموارد البشرية بدراسة سوق العمل واحتياجاته الحالية والمستقبلية في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، وإعداد البرامج التأهيلية المناسبة بالتنسيق مع الجهات التدريبية، كما يقدم الصندوق المنح لتأهيل خريجي الثانوية العامة في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات سواءً للبرامج المنتهية بالتوظيف أو لملك المنشآت الصغيرة.

الرابط: www.hrdf.org.sa

المشروع رقم (٩٦): إلزام جميع مؤسسات التدريب والتعليم بمراجعة واعتماد الخطط الدراسية دورياً، ومراعاة توافقها مع تصنيف المهن.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة التعليم العالي.

نبذة عن المشروع: يهدف هذا المشروع إلى رفع مستوى برامج التعليم والتدريب في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، وتحفيز المسؤولين عنها لمراجعتها وتحديثها دورياً، وربط مخرجاتها بواقع سوق العمل، وتوصيف المهن وتصنيفها من خلال آلية محددة. و إلزام جميع مؤسسات التعليم والتدريب بمراجعة تلك البرامج وتحديثها كل خمس سنوات، من أجل مواكبة التطور في العلم والتغيرات في سوق العمل، وذلك بمشاركة جهات التوظيف. ولكن مازال المشروع قيد الدراسة في وزارة التعليم العالي وذلك بسبب بعض العوائق التي حالت دون احراز تقدم في متابعة هذه المشاريع ومن أهمها عدم وجود هذا المشروع في خطط التنمية الخمسية والخطط التشغيلية لها. عدم اعتماد مبالغ مالية لهذه المشاريع في ميزانية الوزارة.

المشروع رقم (٩٧): تشجيع برامج إعداد الكوادر على تطبيق معايير الجودة العالمية.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة التعليم العالي.

نبذة عن المشروع: يهدف هذا المشروع إلى رفع كفاءة وجودة البرامج التعليمية والتدريبية في الاتصالات وتقنية المعلومات، من خلال تطبيق معايير الجودة العالمية، من منظمات مشهورة مثل IEEE، ACM، ABET ولكن مازال المشروع قيد الدراسة في وزارة التعليم العالي وذلك بسبب بعض العوائق التي حالت دون احراز تقدم في متابعة هذه المشاريع ومن أهمها عدم وجود هذا المشروع في خطط التنمية الخمسية والخطط التشغيلية لها. عدم اعتماد مبالغ مالية لهذه المشاريع في ميزانية الوزارة.

المشروع رقم (٩٨): الاختبارات القياسية المناسبة لإثبات القدرات واعتماد شهادات معاهد التدريب

الجهة المعنية بالتنفيذ: المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني

نبذة عن المشروع: يسعى هذا المشروع إلى رفع مستوى الكوادر المعلوماتي، وتحسين آلية تقييم وقياس المهارات التي يمتلكونها، بغض النظر عن أسلوب حصولهم على تلك المهارة، ويهدف هذا المشروع إلى وضع اختبارات قياسية للبرامج والديبلومات المهنية، والدورات القياسية التي تقسم إلى مراحل، استناداً إلى البرامج القائمة وتصنيف المهن وتوصيفها، مع الاستفادة من الشهادات الدولية المتعارف عليها، مع عد اشتراط أي مؤهل أكاديمي لدخول الامتحانات. وقد قامت المؤسسة بإنشاء البوابة الإلكترونية للتدريب الأهلي والفحص المهني وقد أنهت عملية التحليل والتصميم والبرمجة، وتخضع البوابة لعملية تطوير حالياً، وقد تم إنجاز ٢٩% منه. وسيتم إنشاء بوابتين للتدريب الأهلي والفحص المهني، ويتوقع الانتهاء من المشروع بتاريخ ٢١/١٤٣٤هـ.

[٨]

مؤشرات التحول إلى مجتمع المعلومات

- ١-٨ الخدمات والإنتاجية
- ٢-٨ صناعات الاتصالات وتقنية المعلومات والإبداع والتطوير
- ٣-٨ التعليم والتدريب
- ٤-٨ البنية التحتية
- ٥-٨ الفجوة الرقمية
- ٦-٨ الثقافة العربية والإسلامية
- ٧-٨ تنمية القدرات البشرية وإعداد الكوادر
- ٨-٨ الواقع المحلي الحالي و النظرة المستقبلية



٨ مؤشرات التحول إلى مجتمع المعلومات

يحتوي هذا الفصل على مؤشرات التحول إلى مجتمع المعلومات، التي تم تبنيها في الخطة، ونظراً للحاجة لمزيد من المؤشرات التفصيلية، فقد تم إدراج نماذج لمؤشرات تم إرسالها للجهات الحكومية لتقديم مزيد من المعلومات عن المشاريع ومخرجاتها، والتعرف على سير الخطة، وما تم تحقيقه من أهدافها العامة والمحددة.

تضمنت الخطة الوطنية الخمسية الأولى للاتصالات وتقنية المعلومات مؤشرات ملائمة لقياس التحول إلى مجتمع المعلومات، بلغ عددها ٤٣ مؤشراً، لتقديم صورة أكثر وضوحاً عن سير الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات، من خلال مخرجات، ونتائج، وإنجازات مشاريع الخطة، والتطورات في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة. وقد روعي في هذه المؤشرات الظروف الخاصة بالمملكة، وتنوع واختلاف مستويات وإمكانات الجهات المنفذة للمشاريع. وتغطي هذه المؤشرات المجالات الرئيسية للأهداف العامة للخطة، وتعكس ما يلي:

- ◆ مدى انتشار تطبيقات الاتصالات وتقنية المعلومات وخدماتها. (الهدف العام الأول)
- ◆ مدى ملاءمة البنية التحتية للاتصالات وتقنية المعلومات. (الهدف العام الثاني)
- ◆ قوة صناعة الاتصالات وتقنية المعلومات المحلية. (الهدف العام الثالث)
- ◆ مدى اعتماد التعليم والتدريب على الاتصالات وتقنية المعلومات. (الهدف العام الرابع)
- ◆ أنشطة ردم الفجوة الرقمية داخل المملكة. (الهدف العام الخامس)



- ◆ مدى توظيف الاتصالات وتقنية المعلومات في خدمة اللغة العربية والحضارة الإسلامية. (الهدف العام السادس)
- ◆ مدى توافر القدرات المؤهلة الوطنية والخبرات العالمية. (الهدف العام السابع)

يوضح الجدول التالي قيم هذه المؤشرات (كما وردتنا من الجهات ذات العلاقة، مع ملاحظة أن بعض القيم لم يتم تزويد أمانة الخطة بها. وسوف يتم الاعتماد على قيم الأعوام السابقة للمؤشرات في حال عدم توافره في عام ٢٠١٢م) ويتضمن الجدول التالي قائمة بالقيم المتوافرة لكل مؤشر، والقيمة المستهدفة بنهاية الخطة الخمسية الأولى. وتم تقسيم الجدول حسب المجالات الرئيسية في الخطة.

٨-١ الخدمات والإنتاجية

م	المؤشر	القيمة المستهدفة (النسبة) في نهاية الخطة الخمسية الأولى	القيمة / النسبة في نهاية السنة الخامسة من الخطة ٢٠١٢م	الجهة المزودة بالقيم
١	بوابة وطنية للحكومة الإلكترونية	١	١	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية
٢	عدد قواعد البيانات الوطنية المطورة	١٠	٤ (أنظر ملحق ج)	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية
٣	مستوى الخدمات الحكومية الإلكترونية	١٠٠٪ في مرحلة الوجود	١٠٠٪	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية
		٤٠٪ في مرحلة التفاعل	٨٦,٧٪	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية
		٢٥٪ في مرحلة العمليات	٥٦,٧٪	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية
		١٠٪ في مرحلة التحول	١٥٪	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية
٤	نسبة الأعمال الحكومية المميكنة في جميع القطاعات	٥٠٪	٨٠٪	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية
٥	نسبة انتشار نظم إدارة المستشفيات	٢٠٪ من مستشفيات وزارة الصحة	٣٠٪	وزارة الصحة
٦	نسبة انتشار نظم إدارة المراكز الصحية	٢٥٪ من المراكز الصحية التابعة لوزارة الصحة	٢٥٪	وزارة الصحة
٧	نسبة الجهات الصحية التي لديها ملفات طبية إلكترونية	١٠٪ من مستشفيات وزارة الصحة	٢٦٪ (٢٠١١)	وزارة الصحة

٢-٨) صناعات الاتصالات وتقنية المعلومات والإبداع والتطوير

م	المؤشر	القيمة المستهدفة (النسبة) في نهاية الخطة الأولى	القيمة / النسبة في نهاية السنة الخامسة من الخطة ٢٠١٢م	الجهة المزودة بالقيم
٨	حجم مبيعات المنتجات المطورة محلياً	٥ مليار ريال	غير متوافر	وزارة التجارة والصناعة
٩	عدد خاضعات الاتصالات وتقنية المعلومات	٦	(١) (المصدر: مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية) (٥) (المصدر: وزارة التعليم العالي ٢٠١١م)	مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية وزارة التعليم العالي
١٠	عدد الحدائق التقنية	٢	المجموع: ٤ (٣) (المصدر: وزارة التعليم العالي ٢٠١١م) (١) "تحت الأُنشاء" (المصدر: مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية)	مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية وزارة التعليم العالي
١١	عدد المناطق التقنية الحرة	١	غير متوافر	هيئة المدن الصناعية ومناطق التقنية
١٢	حجم الاستثمار في الاتصالات وتقنية المعلومات	٣ مليار ريال	الاتصالات: ٦٨,٥ مليار ريال تقنية المعلومات: ٤,١ مليار ريال (المصدر: الهيئة العامة للاستثمار) الاتصالات: ١,٥ مليار عامي ٢٠١٠-٢٠١١م, تقنية المعلومات: ٢,٢ مليار عام ٢٠٠٩م (المصدر: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات)	الهيئة العامة للاستثمار هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات
١٣	عدد مراكز نقل التقنية الجديدة	٦	١ (المصدر: جامعة الملك عبدالعزيز ٢٠١١م)	جامعة الملك عبدالعزيز
١٤	عدد مراكز أبحاث الاتصالات وتقنية المعلومات الجديدة	١	المجموع: ٥ (١) (المصدر: مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية ٢٠١١م) (٤) (المصدر: وزارة التعليم العالي ٢٠١١م)	مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية وزارة التعليم العالي
١٥	حجم مخصصات البحث والإبداع والتطوير السنوي في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات	٣,٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي	٤,٠٪ من الناتج المحلي (المصدر: مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية)	مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية / وزارة المالية وزارة التعليم العالي / وزارة التجارة والصناعة / وزارة المالية
١٦	عدد براءات الاختراعات في الاتصالات وتقنية المعلومات	٤٠٠	المجموع: ١٩٨ (٥٥) (المصدر: مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية) (١٢٨) (المصدر: مؤسسة الملك عبد العزيز ورجاله للموهبة والإبداع ٢٠١١م) (١٥) (المصدر: وزارة التعليم العالي, ٢٠٠٩م)	مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية مؤسسة الملك عبد العزيز ورجاله للموهبة والإبداع وزارة التعليم العالي
١٧	عدد شركات ومؤسسات صناعات الاتصالات وتقنية المعلومات الجديدة التي تعتمد على الإبداع والابتكار	٦ شركات كبيرة ٥٠ شركة متوسطة أو صغيرة	١١ مصنع (كبير/ متوسط) (٢٠١١م)	وزارة التجارة والصناعة

٣-٨) التعليم والتدريب

م	المؤشر	القيمة المستهدفة (النسبة) في نهاية الخطة الخمسية الأولى	القيمة / النسبة في نهاية السنة الخامسة من الخطة ٢٠١٢م	الجهة المزودة بالقيم
١٨	نسبة المحتوى الإلكتروني التفاعلي في المناهج التعليمية	٣٠٪	(١,٥٪) (المصدر: المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني)	وزارة التربية والتعليم المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني
١٩	عدد البوابات التعليمية	بوابة لكل مرحلة دراسية من مراحل التعليم	٥٥ موقعاً لإدارات التربية والتعليم وجهاز الوزارة بالإضافة إلى البوابات الخاصة لأغلب المدارس، كذلك بوابة للمعلم وبوابة للطلاب وبوابة للمدرسة. (٢٠١١م)	وزارة التربية والتعليم
٢٠	الاعتماد على الإنترنت في العملية التعليمية	موقع إنترنت لكل جهة تعليمية ومدرسة، يحتوي على صفحات نسجية لمقررات الدراسية بريد إلكتروني لجميع الطلاب	نظام الإدارة التربوية الإلكترونية "نور" يتوفر به كافة الخدمات الإلكترونية المطلوبة للطلاب والمعلم وإدارة المدرسة وولي الأمر (المصدر: وزارة التربية والتعليم). -يوجد موقع لكل وحدة تدريبية. -يوجد بريد إلكتروني لكل متدرب. -يوجد بوابة خاصة بتدريب المتدربين. -يوجد تطبيق خاص للمتدربين على الأجهزة الذكية. (المصدر: المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني). جميع الجامعات والكليات لديها مواقع انترنت (المصدر: وزارة التعليم العالي ٢٠١١م)	وزارة التربية والتعليم وزارة التعليم العالي المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني
٢١	مقررات الحاسب والإنترنت	كافة مراحل التعليم العام	تعميم مقررات الحاسب الآلي والإنترنت للمرحلة الثانوية بنسبة (١٠٠٪) والمرحلة المتوسطة بنسبة ٨٠٪	وزارة التربية والتعليم
٢١	مقررات الحاسب والإنترنت	جميع الطلاب في الجامعات	(١٠٠٪ للمرحلة الجامعية) (المصدر: وزارة التعليم العالي, ٢٠١١م) (١٠٠٪) (المصدر: المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني).	وزارة التعليم العالي المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني
٢٢	عدد منسوبي التعليم القادرين على استخدام الاتصالات وتقنية المعلومات	٢٠٠ ألف	٢٠٠,٠٠٠ معلم ومعلمة (١٠٠٪) (المصدر: وزارة التربية والتعليم). (٩٢,٩٨٧) (المصدر: وزارة التعليم العالي ٢٠١١م) (١٠٠٪) (المصدر: المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني).	وزارة التربية والتعليم وزارة التعليم العالي المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني

٤-٨) البنية التحتية

م	المؤشر	القيمة المستهدفة (النسبة) في نهاية الخطة الخمسية الأولى	القيمة / النسبة في نهاية السنة الخامسة من الخطة ٢٠١٢م	الجهة المزودة بالقيم
٢٤	انتشار خطوط الهاتف الثابت	٢٥ خطأ لكل ١٠٠ من السكان	١٦.٤ خطأ لكل ١٠٠ من السكان	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات
٢٥	انتشار خطوط الهاتف المتنقل	٨٠ خطأ لكل ١٠٠ من السكان	١٨١,٦ خطأ لكل ١٠٠ من السكان	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات
٢٦	انتشار خطوط تراسل البيانات السريعة	٥٠ ألف (٢ خطان لكل ١٠٠ من السكان)	٤٠,٨ خطأ لكل ١٠٠ من السكان	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات
٢٧	عدد شركات خدمات تراسل البيانات	١٠	غير متوافر	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات
٢٨	عدد شركات الهاتف المتنقل	٣	٣	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات
٢٩	انتشار الحاسبات الشخصية	<ul style="list-style-type: none"> ٣٠ حاسب كل ١٠٠ من السكان حاسب لكل ١٥ طالباً حاسب متصل بالإنترنت لكل طالباً في المرحلة المتوسطة وما بعدها حاسب لكل ٤ أطباء 	٥٥ حاسب لكل ١٠٠ من السكان.	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات
٣٠	انتشار الإنترنت	٣٠ مستخدماً لكل ١٠٠ من السكان	٥٤,١%	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات
٣١	عدد مواقع الإنترنت السعودية	٣٠ ألف	غير متوافر	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات
٣٢	عدد الخوادم الآمنة لكل مليون من السكان	١٠	غير متوافر	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات
٣٣	عدد مواصفات الاتصالات وتقنية المعلومات	١٠٠٠ مواصفة جديدة	المجموع: ٣٨٨ (٣٢٨) (المصدر: الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة ٢٠٠٩م) (٦٠) (المصدر: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات ٢٠٠٨م)	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة

* تقديرات عدد الحاسبات الشخصية وعدد مستخدمي الإنترنت مبنية على دراسات السوق ومعلومات أخرى.

* تقديرات عدد الحاسبات الشخصية على أساس (85% of 15 TO 60 YEAR OLDS).

** نسبة الانتشار بالنسبة للمساكن.

م	المؤشر	القيمة المستهدفة (النسبة) في نهاية الخطة الخمسية الأولى	القيمة / النسبة في نهاية السنة الخامسة من الخطة ٢٠١٢م	الجهة المزودة بالقيم
٢٣	نشر أنظمة الاتصالات وتقنية المعلومات والربط بالإنترنت في المدارس	جميع المدارس	تم ربط ما يقارب ٩٨% من المدارس التابعة لوزارة التربية والتعليم والتعليم بشبكة الإنترنت بما في ذلك مدارس المناطق النائية التي لا يتوفر بها أي وسيلة اتصال بالإنترنت.	وزارة التربية والتعليم
٢٣	نشر أنظمة الاتصالات وتقنية المعلومات والربط بالإنترنت في الكليات والجامعات	جميع الجامعات والكليات	١٠٠% مرتبطة (المؤسسة العامة للتدريب المهني) جميع الكليات والجامعات تعتمد على أنظمة الاتصالات وتقنية المعلومات وترتبط بالإنترنت (المصدر: وزارة التعليم العالي) (٢٠١١م)	وزارة التعليم العالي المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني

٥-٨) الفجوة الرقمية

م	المؤشر	القيمة المستهدفة (النسبة) في نهاية الخطة الخمسية الأولى	القيمة / النسبة في نهاية السنة الخامسة من الخطة ٢٠١٢ م	الجهة المزودة بالقيم
٣٤	عدد المواطنين المدربين مجاناً على استخدام الاتصالات وتقنية المعلومات	٢٠٠ ألف مواطن مجاناً	المجموع: ١٠,٦٢٧ (٤,٩٣٢) (المصدر: صندوق الموارد البشرية ٢٠٠٨م، ٢٠٠٩م) (١٠,٥٥٩) (المصدر: وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات).	وزارة الشؤون الاجتماعية صندوق الموارد البشرية وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات
٣٥	عدد قوافل الحاسب والإنترنت	٢٠٠ قافلة	٢١٠ قافلة (المصدر: وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات).	وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات

٦-٨) الثقافة العربية والإسلامية

م	المؤشر	القيمة المستهدفة (النسبة) في نهاية الخطة الخمسية الأولى	القيمة / النسبة في نهاية السنة الخامسة من الخطة ٢٠١٢ م	الجهة المزودة بالقيم
٣٦	حجم رقمنة التراث العربي والإسلامي	مليوناً صفحة	(٧٠٠) مليون كلمة أي ما يعادل مليونين وثمانمائة ألف صفحة. (المصدر: مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية). نصف مليون صفحة ضمن خطة النشر الإلكتروني (المصدر: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد ٢٠١١م)	مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية (مبادرة الملك عبدالله للمحتوى الرقمي) وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد
٣٧	عدد المنتجات الترفيهية الإلكترونية	٣ منتجات عالية التنفيذ ٤٠ منتجاً سريع التطوير	• تطبيقات إلكترونية للطفل والأسرة (عدد) • حلقات فلاشية كرتونية للطفل (٦ حلقات) • فلاشات إرشادية تثقيفية (٣ فلاشات) • اختبارات تفاعلية على البوابة (٤ أقسام) المصدر: مؤسسة الملك عبد العزيز ورجاله للموهبة والإبداع	مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية (حاضنة بادر) مؤسسة الملك عبد العزيز ورجاله للموهبة والإبداع

٧-٨) تنمية القدرات البشرية وإعداد الكوادر

م	المؤشر	القيمة المستهدفة (النسبة) في نهاية الخطة الخمسية الأولى	القيمة / النسبة في نهاية السنة الخامسة من الخطة ٢٠١٢ م	الجهة المزودة بالقيم
٣٨	نسبة التوظيف في الاتصالات وتقنية المعلومات	٣% للمجموع الكلي	١٤٧,١٤٤) موظف ١.٧٥% (المصدر: وزارة العمل) ١.٥٥% (المصدر: وزارة الخدمة المدنية) ٢٤% (المصدر: وزارة الداخلية)	وزارة الخدمة المدنية وزارة العمل وزارة الداخلية
٣٩	عدد طلاب البكالوريوس في الاتصالات وتقنية المعلومات	٥% من إجمالي الجامعات والكليات، أي أكثر من ٢٥,٠٠٠ طالب	المجموع: ٦٦,٨٧٣ (٥٠,١٩٢) (المصدر: وزارة التعليم العالي ٢٠١١م) (١٦,٦٨١) (المصدر: المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني)	وزارة التعليم العالي المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني
٤٠	عدد خريجي الجامعات المتخصصين في الاتصالات وتقنية المعلومات	٢٠,٠٠٠ خريج بمعدل ٤,٠٠٠ خريج سنوياً	المجموع: ٢٨,٦٥٠ (٢٠,٠٠٣) (المصدر: وزارة التعليم العالي ٢٠١١م). (٨٦٤٧) (المصدر: المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني).	وزارة التعليم العالي المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني
٤١	عدد وظائف المعيين الجديدة في تخصصات الاتصالات وتقنية المعلومات	٤٠٠	(٦١٣) (المصدر: وزارة التعليم العالي ٢٠١١م). (٤٦٨) (المصدر: وزارة الخدمة المدنية).	وزارة التعليم العالي وزارة الخدمة المدنية
٤٢	عدد خريجي الثانوية المعاد تأهيلهم في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات	١٠ آلاف من خريجي الثانوية	المجموع: ١٣,١٣١ (١٠,٠١٤) (المصدر: المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني). (١,٩٩) (المصدر: معهد الإدارة العامة) (٢,١٨) عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩م، (المصدر: صندوق الموارد البشرية)	المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني معهد الإدارة العامة صندوق الموارد البشرية
٤٢	عدد خريجي الجامعة المعاد تأهيلهم في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات	٦ آلاف من خريجي الجامعة	٨٤٩ لعامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩م (المصدر: صندوق الموارد البشرية)	صندوق الموارد البشرية

م	المؤشر	القيمة المستهدفة (النسبة) في نهاية الخطة الخمسية الأولى	القيمة / النسبة في نهاية السنة الخامسة من الخطة ٢٠١٢م	الجهة المزودة بالقيم
٤٣	عدد موظفي الدولة المدربين على الاتصالات وتقنية المعلومات	٢٠٠ ألف موظف	المجموع: ٧٤,٤٤٧ (٣٧,٤٢٣) (المصدر: معهد الإدارة العامة) (١٦٦٦٩) (المصدر: برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية). (٢٠٣٥٥) لعامي ٢٠٠٩م و٢٠١١م و٢٠١٢م (المصدر: مركز المعلومات الوطني بوزارة الداخلية).	معهد الإدارة العامة برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية مركز المعلومات الوطني بوزارة الداخلية وزارة الخدمة المدنية (جميع الجهات الحكومية)*

* جميع الجهات الحكومية لديها برامج تدريب لموظفيها غالبها في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، ولكن لا توجد إحصاءات لتعداد المتدربين من الجهات الحكومية.

٨-٨ الواقع المحلي الحالي والنظرة المستقبلية

٨-٨-١ مساهمة قطاع الاتصالات في الناتج المحلي:

عند الحديث عن إسهام قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في الناتج المحلي، لا بد من الإشارة إلى أن تقنيات الاتصالات والمعلومات، المتمثلة بأجهزة الاتصالات والحاسبات الشخصية والبرمجيات والأنظمة الشبكية وغيرها من التقنيات، تمثل ما يطلق عليه التقنيات ذات الأغراض العامة (General Purpose Technologies). ولا يقتصر أثرها على القطاع، بل يتعداه إلى القطاعات الاقتصادية كافة، في شكل ارتفاع وتحسن في الإنتاجية. وعلى سبيل المثال، فإن استخدام أنظمة إدارة موارد المنشأة (Enterprise Resources Planning) وأنظمة إدارة سلاسل الإمداد (Supply Chain Management) في القطاع الصناعي تسهم بشكل كبير في تحسين العمليات الإنتاجية لهذا القطاع، بما يتجاوز الأثر الاقتصادي المباشر الناجم عن عمليات العرض والطلب بين قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات والقطاع الصناعي.

وبالنظر في بيانات مصلحة الإحصاءات العامة، فقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي إلى (٢,١ تريليون ريال) في عام ٢٠١١م. وبلغ حجم إسهام قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات (مشمولاً ضمن قطاع النقل والتخزين والاتصالات) في الناتج المحلي للاقتصاد الوطني نحو (٣,٣%) في عام ٢٠١١م. وبلغت مساهمته في إجمالي الناتج المحلي غير النفطي حوالي (٧,٦%). فيما بلغ إجمالي إيرادات قطاع الاتصالات من عمليات شركات الاتصالات داخل المملكة وخارجها حوالي ٨٤ بليون ريال . ومن جهة أخرى، حين نأخذ في الاعتبار الأثر المتعددي غير المباشر لقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في تطوير وتنمية القطاعات الأخرى، فإنه يمكن لهذه النسب أن ترتفع بشكل أكبر مما تظهر عليه. فعلى سبيل المثال تشير بعض الدراسات إلى أن إسهام قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في النمو الاقتصادي بلغ ما نسبته (٩%) للفترة من ٢٠٠٥م إلى ٢٠٠٨م.

ومن منظور الأثر المتعددي لقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، فإنه مع تنامي الاستثمارات في البنى التحتية والشبكات، خصوصاً النطاق العريض، فإن الدراسات تشير إلى أن هنالك علاقة طردية بين نسبة انتشار خدمات النطاق العريض ومعدل النمو في إجمالي الناتج المحلي، إذ يؤدي الارتفاع في انتشار خدمات النطاق العريض بنسبة (١٠%) إلى نمو تتراوح نسبته بين (١,٢% و ١,٣%) في إجمالي الناتج المحلي.

٨-٨-٢ حجم الإنفاق والطلب (١):

بلغت تقديرات الإنفاق على الاتصالات وتقنية المعلومات حوالي (٩٤) بليون ريال في عام ٢٠١١م، مقارنة بـ (٨٣) بليوناً في ٢٠١١م، و(٧٥) بليوناً في ٢٠١٠م، وبمتوسط نمو سنوي يقدر بـ (١٦%). وبلغ متوسط إنفاق الفرد على الاتصالات وتقنية المعلومات حوالي (٩٩٨ ريالاً) في عام ٢٠١٠م. ومن المتوقع أن يستمر الإنفاق في الزيادة حتى عام ٢٠١٥م، بمعدل نمو سنوي تراكمي يصل إلى قرابة (١١,٤%) كما يوضح الشكل (٢٤).

ويقود هذا الإنفاق كل من قطاع الاتصالات والقطاع المالي والقطاع الحكومي وقطاع النفط والغاز. وتظهر بعض الدراسات أن الإنفاق على الاتصالات يحوز على نصيب الأسد من حجم الإنفاق الكلي في القطاع بنسبة تقارب (٧٠%)، ويعكس هذا الإنفاق بشكل خاص: إنفاق قطاع الأعمال والمستهلكين على خدمات الاتصالات، وإنفاق شركات الاتصالات على الأجهزة والمعدات والبنى التحتية. وهذا يعكس ما هو سائد في معظم الدول حيث تشير الدراسات إلى أن متوسط إنفاق قطاع الأعمال على الاتصالات لا يتجاوز (٢٥%) بينما يبلغ (٣٦%) في جانب الأجهزة والمعدات و(٥٠%) في جانب البرمجيات والأنظمة .

ومن جهة أخرى، يمثل الإنفاق على تقنية المعلومات حوالي (٣٠%) من إجمالي حجم الإنفاق الكلي، ويتركز معظمه في الإنفاق على الأجهزة وخدمات تقنية المعلومات ومن ثم البرمجيات.

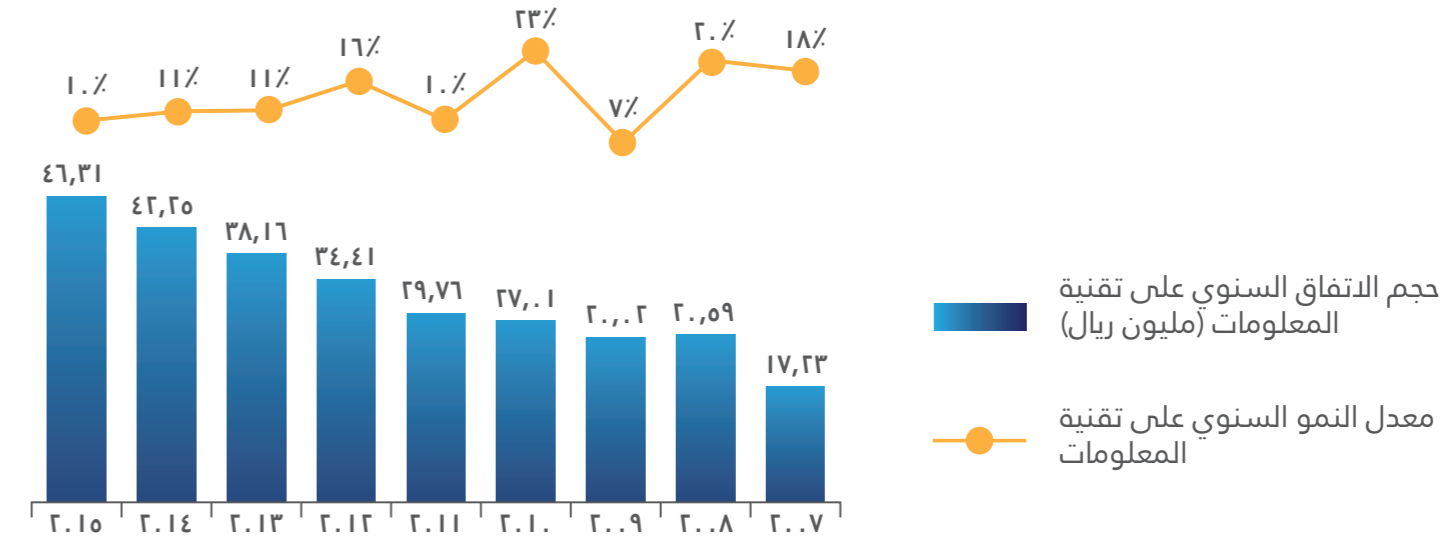
ويبلغ حجم الإنفاق على الأجهزة (٦٦,٧%) من إجمالي إنفاق تقنية المعلومات، بحسب تقديرات عام ٢٠١٠م. ويتوقع أن يستمر النمو في الإنفاق على الأجهزة بوتيرة منخفضة نسبياً (٥% سنوياً). ويتكون سوق الأجهزة بشكل رئيسي من أجهزة الحاسب الآلي بأنواعها والخوادم والوحدات الطرفية. ويشار إلى أن نسبة تملك الحاسبات الشخصية في المملكة إلى عدد المساكن بلغت نحو (٥٥%).

(١) تقرير الهيئة السنوي ٢٠١١ وتقرير تقنية المعلومات

وعلى صعيد خدمات تقنية المعلومات، فإن حجم الإنفاق بلغت نسبته (٢٢,٨%) وفق تقديرات ٢٠١٠م، ويتوقع أن يستمر النمو في الإنفاق على الخدمات بمنحنى عال يصل إلى (١٥% سنوياً)، مدفوعاً بشكل رئيسي بالاستثمارات الحكومية في مشاريع التنمية. وتتكون سوق خدمات تقنية المعلومات بشكل رئيسي من خدمات الاستشارات والتعهيد والخدمات الأخرى. وتعتبر سوق خدمات تقنية المعلومات في المملكة الأكبر في منطقة الشرق الأوسط، من حيث القيمة الرأسمالية وحجم الإنفاق، إذ تستحوذ على نسبة تزيد على (٧٠%) من حجم هذا القطاع في أسواق الخليج العربي، باستثمارات تزيد على (١٣٥) بليون ريال في السنوات العشر الماضية.

وعلى صعيد البرمجيات، بلغ حجم الإنفاق (١٩%) سنوياً، ويتوقع أن يستمر في النمو بالمعدل نفسه . وتتركز الأنظمة المستخدمة في المؤسسات والشركات والجهات الحكومية في البرمجيات المكتبية، مثل ويندوز وأوفيس، تليها برامج أمن المعلومات، كبرمجيات الحماية من الفيروسات، والجدران النارية، وغيرها. إضافة إلى الأنظمة المالية والمحاسبية، وبدرجة أقل أنظمة المبيعات والعناية بالعملاء، وأنظمة إدارة شؤون الموظفين وإدارة موارد المنشآت.

وبحسب دراسة حديثة فإن سوق البرمجيات المتنقلة (handheld applications) يعتبر من الأسواق الواعدة في المملكة، ومن المتوقع أن يحقق نمواً تراكمياً بمعدل (٥١%) سنوياً.



الشكل رقم (٢٤): الإنفاق السنوي على تقنية المعلومات ومعدل النمو السنوي للإنفاق على تقنية المعلومات في المملكة ٢٠٠٧م إلى ٢٠١٥م - تقرير هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات

٨-٨-٣) البحث العلمي والإبداع والابتكار:

تنبه واضعو السياسات في المملكة إلى أهمية البحث العلمي والابتكار لنهضة الدول في وقت مبكر، فتم إنشاء مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية عام ١٩٧٧م، كمؤسسة حكومية علمية لها شخصيتها الاعتبارية المستقلة، وملحقة برئيس مجلس الوزراء، لتكون راعية ومسؤولة عن دعم وتشجيع البحث العلمي والابتكار للأغراض التطبيقية، بما يتناسب مع متطلبات التنمية للمملكة. وقد قامت المدينة بإعداد الخطة الخمسية الأولى الموسعة للعلوم والتقنية والابتكار (٢٠١٠ - ٢٠١٤م) واشتملت على (٨) برامج وطنية رئيسية تعمل على تنفيذها أكثر من (٦٠) جهة حكومية بتكلفة إجمالية متوقعة تصل إلى (١٥,٧ مليار ريال).

وفي مجال الإلكترونيات تسعى المدينة إلى تصميم وبناء معالج إلكتروني لتطبيقات الإنترنت، ونقل تصميم شرائح الإلكترونيات الرقمية، وتطوير تقنيات يمكن من خلالها تقليل استهلاك الطاقة في الأجهزة الإلكترونية، كما تمكنت من تصنيع جهاز لاسلكي صغير لنقل القنوات الصوتية بجودة عالية عن طريق الإنترنت يعمل على النطاق العريض ويدعم تقنية الجيل الثالث والواي ماكس(١).

أما في مجال تقنية المعلومات فقد رعت المدينة مبادرة الملك عبد الله للمحتوى العربي لإثراء المحتوى العربي الرقمي والحفاظ على الثقافة العربية والإسلامية للأمة، وأسهمت في رفع مستوى اللغة العربية على الإنترنت ٧ أضعاف ما كان عليه عام ١٤٢٩هـ ليصبح في حدود ٣٪ بحسب تقديرات شركة جوجل. وهي نسبة لا تزال ضعيفة مقارنة بمحتوى اللغات الأخرى. وإضافة إلى ذلك، قامت المدينة بتصميم وتطوير نظام تحكم آلي لأنظمة الطيران، وتأمين اتصالات الشبكات الافتراضية، وتطوير خريطة طريق لأمن شبكات المجسات اللاسلكية، والعديد من الأبحاث والابتكارات ومشاريع الدعم البحثي الأخرى.

إضافة إلى ذلك أسست المدينة برنامج (بادر) في عام ٢٠٠٧م ليكون حاضنة وطنية لمشاريع التقنية وتم تخصيص حاضنة خاصة بالاتصالات وتقنية المعلومات والتي تتنوع مجالات دعمها ما بين أجهزة الحاسبات والاتصالات، والبنية التحتية للاتصالات وتقنية المعلومات، والبرمجيات والحلول بالإضافة إلى الوسائط المتعدد.

(١) تقرير الهيئة السنوي ٢٠١١ وتقرير تقنية المعلومات

كما أولت المملكة اهتماماً كبيراً لإنشاء حدائق التقنية وهي منظومات متكاملة الخدمات تهدف إلى تطوير اقتصاد المعرفة عبر الشراكة بين المؤسسات التعليمية والبحثية ومجتمع الأعمال والاستثمار على أسس تجارية عن طريق الاستثمار في المشاريع المشتركة. وقد كان إنشاء حدائق وحاضنات التقنية أحد أهم مشاريع الهدف الثالث للخطة الخمسية الأولى والذي تولت الإشراف عليه مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية. ونتيجة لهذا التوجه فقد صدرت موافقة مجلس الوزراء عام ١٤٣٤هـ على الترخيص بتأسيس شركات وادي الرياض، وادي جدة، ووادي الظهران للتقنية كشركات مساهمة، كما صدرت الموافقة مؤخراً على تأسيس شركة وادي مكة للتقنية ويقع على هذه الشركات تفعيل عدة أنشطة أهمها الاستثمار في صناعة نقل التقنية وتوطينها وتطويرها، تهيئة طلاب الجامعات للعمل في القطاع الخاص عن طريق التدريب والتأهيل، وتوفير الفرص الوظيفية المناسبة خلال المرحلة الأكاديمية، وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية للمشاركة في دعم أغراض الشركة، والتعاون مع الهيئات والشركات والمؤسسات التي تمارس نشاطاً مماثلاً أو مكملًا لنشاطها.

وإلى جانب ما تقوم به مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية من دعم للبحث العلمي والابتكار فقد كشفت دراسة أجرتها جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية إلى وجود ٢٦٧ مؤسسة بحث علمي في المملكة، تغطي معظم تخصصات المعرفة البشرية، وينصب عمل ما يقارب ثلث هذه المؤسسات على العلوم التطبيقية، بنسبة تقدر بـ ٣١,٤ في المائة، تليها العلوم الطبية بقرابة ٢٢,٨ في المائة، ثم العلوم الإنسانية بنسبة ١٤,٩ في المائة، فالعلوم الاجتماعية بنسبة قدرت بـ ١٣,٨ في المائة.

أما في جانب تنمية المواهب والإبداع، فقد تم إنشاء مؤسسة الملك عبد العزيز ورجاله للموهبة والإبداع "موهبة" لتكون الجهة الحاضنة للموهبة والإبداع والابتكار في المملكة. وقد رعت "موهبة" مجموعة من المبادرات شملت برنامج الشراكة مع المدارس المتميزة، مبادرة البرامج والفعاليات الإثرائية، القيادة الشابة، بيئة العمل المبدعة، التوعية ورفع الوعي، ومبادرة اختيار الطلاب والطالبات.

٨-٤ (الإنترنت):

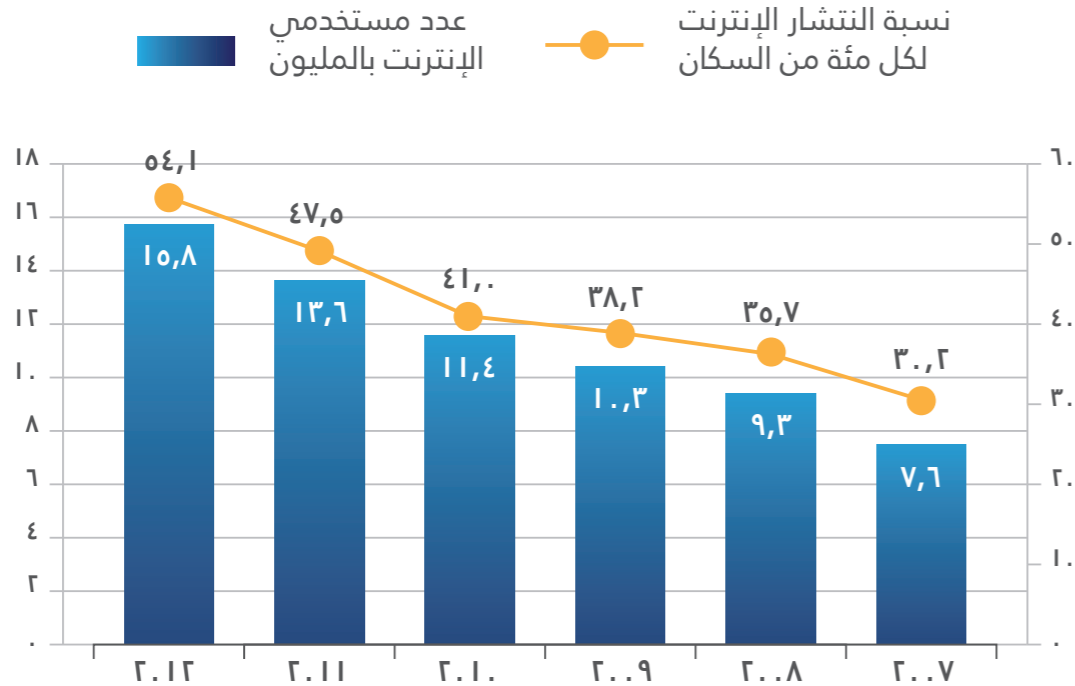
تطورت منظومة الإنترنت في المملكة بشكل كبير خلال العقد السابق ومنذ أول ظهور لها عام ١٩٩٣م في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن كما يوضح الجدول (١٣). وشهدت السنوات الخمس الماضية ارتفاعاً ملحوظاً في عدد مستخدمي الإنترنت في المملكة، حيث بلغ معدل النمو التراكمي السنوي لعدد المستخدمين (١٠٪) في الفترة من ٢٠٠٧م إلى ٢٠١١م، وزادت نسبة انتشار الاستخدام لكل مائة من السكان إلى (٥٤,١٪) في نهاية عام ٢٠١٢م، مقارنة بـ (٣٠,٢٪) في عام ٢٠٠٧م، كما يوضح الرسم البياني في الشكل (٢٥).

ويُعزى النمو إلى زيادة الوعي بفوائد الإنترنت، والنمو الكبير في خدمات النطاق العريض والسرعات المتاحة لها، إضافةً إلى الانخفاض المتواصل في أسعار الأجهزة والخدمات، وتوافر التطبيقات والتعاملات الإلكترونية في الخدمات المصرفية والتجارية والحكومية بشكلٍ متزايد.

ويقدر عدد المستخدمين للإنترنت حالياً بحوالي (١٥,٨) مليون من إجمالي السكان. ومن المتوقع أن يشهد الطلب على خدمات الإنترنت ارتفاعاً ملحوظاً في السنوات المقبلة نتيجة لانتشار استخدام شبكات النطاق العريض الثابت والمتنقل، وانتشار الهواتف المتنقلة الذكية وتطبيقات الإنترنت.

وتتنوع أنماط استخدام الإنترنت في المملكة بين التصفح وقراءة الأخبار، واستخدام البريد الإلكتروني، وشبكات التواصل الاجتماعي، والترفيه والتعلم والبحث عن الوظائف، والتجارة الإلكترونية.

وعلى مستوى الوجود الإلكتروني للمؤسسات والشركات والجهات الحكومية في بيئة الإنترنت، يلاحظ أن هناك تحسناً في هذا الجانب، إذ بلغت نسبة وجود هذه المنشآت ما يقارب (٥٧٪)، مع ملاحظة ارتفاع نسبة الوجود بالنسبة إلى الجهات الحكومية (٨٨٪)، والمؤسسات والشركات الكبيرة (٧٠٪). ويلاحظ انخفاضها بشكل ملحوظ في الشركات والمؤسسات الصغيرة (١٤٪).



الشكل رقم (٢٥): نمو استخدام الإنترنت في المملكة في الفترة من ٢٠٠٧م إلى ٢٠١٢م

التاريخ	الحدث
١٩٩٣	جامعة الملك فهد للبترول والمعادن تصبح أول منشأة سعودية متصلة بالإنترنت
١٩٩٤	تسجيل مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية مديراً لنطاق (sa) لتنسيق خدمات الإنترنت في المملكة
١٩٩٩	توسع رقعة الوصول إلى الإنترنت من قبل الحكومة والمؤسسات التعليمية والجمهور
٢٠٠١	إنشاء هيئة الاتصالات السعودية واعتماد لوائح الاتصالات في المملكة
٢٠٠٤	تحرير قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات عن طريق إصدار ترخيص لخدمات المعطيات
٢٠٠٤	إطلاق نظام سداد للمدفوعات
٢٠٠٥	وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات تأسس برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية (يسر)
٢٠٠٦	انتقال مهام الإنترنت من مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية إلى هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات
٢٠٠٧	إصدار قانون المعاملات المالية الإلكترونية السعودي لإرساء قوانين التعاملات المالية الإلكترونية والتوقيعات الرقمية
٢٠١٠	ارتفاع نسبة انتشار النطاق العريض في المنازل إلى ٤١,٦٪ في المملكة
٢٠١٠	إكمال المصادقة على نظام العنونة للبريد السعودي
٢٠١٠	فتح باب تسجيل النطاقات العربية (السعودية)

الجدول رقم (١٣): تطور منظومة الإنترنت في المملكة

٨-٨-٥) الفجوة الرقمية:

سعت المملكة إلى نشر خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات في كل أرجاء الوطن، وتم إنشاء صندوق الخدمة الشاملة، بميزانية مستقلة وبكوادر متخصصة لنشر خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات وإيصالها إلى المناطق النائية وغير المربحة تجارياً. وقد استفاد من الخدمات الصوتية وخدمات الإنترنت ذات النطاق العريض حتى الآن حوالي ٣٨٢٤ تجمعاً سكانياً.

كما تبنت وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات مبادرة قوافل التدريب الإلكتروني التي تهدف إلى الإسهام في مدو أمية الحاسب الآلي في القرى والهجر في المملكة، التي انطلقت في عام ٢٠١١م، وتستمر لمدة خمس سنوات. وتستهدف المبادرة طلاب الصفوف العليا من المرحلة الابتدائية وطلاب المرحلة المتوسطة في التعليم العام، وكذلك ساكني هذه المناطق الذين ليس لديهم إمام بالحاسب الآلي. وقد تم تسيير (٢١٠) قوافل في السنتين الأوليين من المشروع وإجمالي (٧٨٧) دورة تدريبية لجميع الفئات بلغ عدد حضورها (١١٥٦٤) متدرباً.

٨-٨-٦) التجارة الإلكترونية:

حققت التجارة الإلكترونية في المملكة تقدماً لا بأس به في الآونة الأخيرة، لكنه لا يرقى إلى طموح المستخدمين والمتعاملين. ففي عام ٢٠١٤م، أطلقت مؤسسة النقد العربي السعودي "نظام سداد للمدفوعات" لتسديد الفواتير إلكترونياً في المملكة. وبلغ عدد المنضمين للنظام ١٢٣ جهة حكومية وغير حكومية حتى لحظة إعداد هذه الوثيقة. كما أطلق البريد السعودي مبادرة السوق الإلكترونية على الإنترنت (إي مول). كما تم إنشاء المشروع السعودي لتبادل المعلومات إلكترونياً (تبادل)، وهو نظام شامل متكامل لتبادل البيانات إلكترونياً، يسمح لجميع الأطراف من القطاعين العام والخاص بتبادل منظم للرسائل التجارية والمعلومات بشكل إلكتروني آمن.

وبالرغم من تحقق هذه الإنجازات، إلا أنه يمكن القول إن التجارة الإلكترونية في المملكة لا تزال محدودة، فبينما تقوم (٣٠%) من الشركات و(١٣%) من الجهات الحكومية بالشراء عن طريق الإنترنت، فإن (٨%) فقط من الشركات تقوم بالبيع عن طريق الإنترنت.

وعلى صعيد الاستهلاك، تعتبر المملكة ثاني أكبر سوق للتجارة الإلكترونية في منطقة الخليج العربي. ومع وصول عدد مستخدمي الإنترنت في المملكة إلى ١٥,٨ مليون مستخدم بحلول عام ٢٠١٢م، أي ما نسبته ٥٤,١% من السكان، ووصول عدد مستخدمي خدمات التجارة الإلكترونية في المملكة إلى ٣,٥ مليون مستخدم بنسبة ١٤,٢٦% من السكان، فإن حجم الإنفاق الاستهلاكي (B٢C) لم يتجاوز ٥٢٠ مليون دولار (١,٩ بليون ريال) في عام ٢٠١٠م. بينما بلغ بليون دولاري في دولة الإمارات العربية المتحدة على سبيل المثال، على الرغم من الفارق في التعداد السكاني، ونسبة استخدام الإنترنت، وحجم الاقتصاد المحلي في البلدين.

وتتلخص العوائق أمام تقدّم التجارة الإلكترونية في المملكة على النحو المأمول في عدد من العوامل، أهمها قلة الخيارات للتعاملات المالية المتعلقة بالتجارة الإلكترونية، وعدم وجود تنظيمات ولوائح خاصة بالتجارة الإلكترونية لضمان حقوق جميع الأطراف، وعدم الاستفادة من آليات العنونة والتوصيل بالشكل المناسب، مما يجعل بعض الأفراد والشركات تتردد في الدخول في مجال التجارة الإلكترونية. ويجدر بالذكر أن طبيعة السوق في المملكة تتيح مجالاً كبيراً للتوسع في التجارة الإلكترونية، في حال تم وضع التنظيمات اللازمة لمجال التجارة الإلكترونية، إذ إن البيع بالتجزئة يشكل نسبة (١٧%) من الناتج المحلي الإجمالي. كما يشكل قطاع البيع بالجملة والتجزئة نسبة (٢١,٥%) من التوظيف في القطاع الخاص. ويدل ذلك على وجود نشاط كبير لقطاع البيع بالجملة والتجزئة في المملكة. وفي حال تحفيز هذا القطاع على تبني وسائل وتقنيات التجارة الإلكترونية، فإن ذلك سيعقق قفزة كبيرة لنشاط التجارة الإلكترونية في المملكة.

٨-٨-٧) أمن المعلومات:

حققت المملكة بعض الإنجازات المهمة في مجال أمن المعلومات: فأنشأت جامعة الملك سعود مركزاً متخصصاً في أبحاث أمن المعلومات، وهو مركز التميز لأمن المعلومات، ليكون بوتقة التخصص على مستوى الجامعات السعودية. كما يساهم في دعم الجهات الحكومية لتحسين مستوى أمن المعلومات لديها، وتقديم الأبحاث والاستشارات في هذا الشأن.

كما أنشأت هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات المركز الوطني الإرشادي لأمن المعلومات (CERT)، وهو مركز غير ربحي يهدف إلى رفع مستوى الوعي والمعرفة بأخطار أمن المعلومات ويعمل بالتعاون مع أعضائه وشركائه على تنسيق جهود الوقاية والتصدي للأخطار والحوادث المتعلقة بالأمن الإلكتروني في المملكة. إضافة إلى ذلك، قامت وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات بإنشاء المركز الوطني للتصديق الرقمي، الذي أنيط به تقديم منظومة متكاملة لإدارة البنية التحتية للمفاتيح العامة (PKI)، التي تقوم عليها كل الأعمال الإلكترونية، كالتجارة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية. وتمكّن هذه المنظومة المتعاملين عن طريق شبكة الإنترنت بمختلف فئاتهم من إجراء مختلف العمليات الإلكترونية بسرعة وموثوقية وسلامة تامة. كما يجري العمل حالياً على وضع خطة وطنية استراتيجية لأمن المعلومات في المملكة.

وبالرغم من هذه الجهود المبذولة إلا أنه لا تزال هناك حاجة للمزيد من الإنجازات في هذا المجال لجعل المملكة في مصاف الدول المتقدمة.

٨-٨-٨) الصحة الإلكترونية:

تعتبر المملكة من أوائل الدول في منطقة الشرق الأوسط في تبني إدخال تقنيات المعلومات في القطاع الصحي. فقد شهدت سبعينات القرن الماضي قيام أول مستشفى على المستوى الإقليمي، وهو مستشفى الملك فيصل التخصصي، ببناء نظام معلوماتي خاص. وفي عام ٢٠١٠م، حصلت الشؤون الصحية في الحرس الوطني على الجائزة الأولى في الشرق الأوسط لتحديث السجلات الطبية

إلكترونياً. وقد أولت الخطة الوطنية الأولى للاتصالات وتقنية المعلومات هذا الجانب قدراً كبيراً من الاهتمام، بعدد من المبادرات والمشاريع، كمبادرة تطوير السجلات الصحية الوطنية إلكترونياً، وتطبيقات الصحة الإلكترونية، وموسوعة الملك عبد الله العربية للمحتوى الصحي الرقمية، واستراتيجية تطوير السجلات الطبية الإلكترونية التابعة لوزارة الصحة، ومبادرات الرعاية الصحية المتنقلة، وغيرها. وقامت وزارة الصحة بوضع خطة إستراتيجية لتطوير المحاور ذات العلاقة بتطوير الخدمات الصحية، من خلال التوظيف الأمثل للاتصالات وتقنية المعلومات، تحت مسمى "الاستراتيجية الوطنية للصحة الإلكترونية".

وتتلخص الأهداف الرئيسية للاستراتيجية في ما يلي:

- رعاية المرضى.
- ربط موفري الخدمة بكافة مستويات الرعاية الصحية.
- قياس أداء توفير الرعاية الصحية.
- تحويل توفير الرعاية الصحية بما يتوافق مع المقاييس العالمية.

وخصت المملكة لهذا الجانب بلايين الدولارات لتطوير استراتيجية وطنية للصحة الإلكترونية تهدف لتحسين الخدمات الصحية ورعاية المرضى. كما تعقد المملكة المؤتمر السعودي للصحة الإلكترونية، وهو الأكبر من نوعه على مستوى الشرق الأوسط، ويجمع مقدمي خدمات الرعاية الصحية مع مقدمي خدمات وحلول الاتصالات وتقنية المعلومات، لتوفير أعلى درجة من جودة الخدمات الصحية. وفي نطاق جهود وزارة الصحة لتحقيق رؤيتها للصحة الإلكترونية، تم أخيراً تدشين مركز للمراقبة والتحكم، ومركز للبيانات التابعة للإدارة العامة لتقنية المعلومات والاتصالات بوزارة الصحة. وترتبط بمركز البيانات (٢٢) مديرية و(١٦٦) مستشفى، وأكثر من (٣٩) إدارة من داخل وخارج المملكة. وبذلك تكون وزارة الصحة قد خطت خطوة هامة نحو تطوير قطاع الصحة الإلكترونية في المملكة.

٨-٨-٩) التعليم الإلكتروني والتعلم عن بعد:

أفردت الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات هدفاً عاماً مستقلاً للتوظيف الأمثل للاتصالات وتقنية المعلومات في التعليم والتدريب بجميع مراحلها. ويشهد قطاع التعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد في المملكة تطورات إيجابية ملحوظة. فقد قامت وزارة التربية والتعليم بتطبيق مناهج التعليم الإلكتروني في المدارس، من خلال تنفيذ المشروع التجريبي للفصل الإلكتروني. كما قامت عدد من المدارس العامة والخاصة بتبني برامج للتعليم الإلكتروني باستخدام أحدث الأدوات والتقنيات العالمية، التي تشمل البنس التحتية التقنية اللاسلكية.

وتعتبر جامعة الملك سعود في الرياض من أوائل الجامعات التي قامت باعتماد أدوات التعليم الإلكتروني ضمن مناهجها، وتبنت حلول إدارة التعلم ويب سي. تي (Web CT).

وكانت جامعة الملك عبد العزيز أول جامعة تقوم بتطبيق مناهج التعليم الإلكتروني لخدمة الطلاب الذين يدرسون عن بُعد أو الطلاب المنتظمين في الفصول الدراسية على حد سواء، وذلك انطلاقاً من رؤيتها للتحويل إلى جامعة إلكترونية. كما تمتلك الجامعة أيضاً أكبر مكتبة إلكترونية في المملكة.

وأنشأت وزارة التعليم العالي "المركز الوطني للتعليم الإلكتروني والتعلم عن بعد"، الذي يهدف إلى تأسيس نظام تعليمي متكامل، يعتمد على الاستفادة من التقنيات الحديثة في مجال التعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد في مؤسسات التعليم الجامعي في كافة مراحلها ولجميع فئاتها وشرائحها دون قيود للزمان أو المكان. وقد كان من أهم منتجاته المكتبة الرقمية السعودية، نظام جسور للتعلم الإلكتروني، المكنز السعودي للوحدات التعليمية، وبوابة قناتك للتعليم المرئي.

كما قامت وزارة التعليم العالي بتبني خطة مستقبلية للتعليم الجامعي (أفاق) خصصت من بين مشاريعها بناء شبكة تعليمية فائقة السرعة وتطوير التعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد، وتطوير نظم المعلومات في التعليم الجامعي،

إضافة إلى تطوير البنية التحتية وتوفير محتوى معرفي رقمي، وإنشاء الجامعات الافتراضية.

ومن جهة أخرى، تبنت المملكة سياسات جديدة لتطوير التعليم العام والمناهج وفق أحدث الأساليب التعليمية والتربوية، وقامت بإنشاء برنامج الملك عبد الله لتطوير التعليم العام (تطوير) ليكون المسؤول عن هذه المهمة الكبرى ومن أهم برامج: إعادة تأهيل المعلمين والمعلمات، وتدريبهم على أحدث وسائل التقنية في التعليم، برنامج رقمته المناهج التعليمية، وبرنامج تحسين البيئة التعليمية عن طريق تجهيز الفصول الدراسية بالمتطلبات التقنية وإنشاء المستودع الرقمي. وتبنت وزارة التربية والتعليم استراتيجية طموحة لتقنية المعلومات، تضمنت ٤٤ مبادرة ٢١ مؤشر أداء رئيسياً تقيس مختلف الجوانب في خطة شاملة للتحويل الإلكتروني، ومشروع " نور " الذي يهدف إلى توفير نظام (نور) للإدارة التربوية الموحدة، وهو مشروع يهدف لتأسيس نظام معلوماتي شامل للعملية التعليمية، يعتمد على أحدث ما توصلت إليه التقنية في مجال الإدارة التربوية الإلكترونية، ويغطي جميع المدارس التي تشرف عليها الوزارة، ويربو عددها على ثلاثة وثلاثين ألف مدرسة، ويوفر النظام العديد من الخدمات الإلكترونية للمعلمين والمعلمات وللطلاب والطالبات وأولياء أمورهم. كما يهدف نظام "فارس" إلى توفير الأعمال والمهام الإلكترونية والعمليات للموارد المالية والبشرية وللشؤون الإدارية.

٨-٨-١٠) التعاملات الإلكترونية الحكومية:

أولت المملكة اهتماماً كبيراً لتطبيق مفاهيم التعاملات الإلكترونية الحكومية، وذلك لما تقدمه هذه المفاهيم من فوائد كبيرة للاقتصاد الوطني. وقد قامت وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، بمشاركة وزارة المالية، وهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، بإنشاء برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية (يسر)، لتمكين وتحفيز الجهات الحكومية لتطبيق التعاملات الإلكترونية الحكومية حيث بدأ تنفيذ البرنامج في العام المالي (١٤٢٥ / ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م)، وتتركز أهداف البرنامج في رفع إنتاجية وكفاءة القطاع العام، تقديم خدمات أفضل للأفراد وقطاع الأعمار وبشكل أسرع، وزيادة عائدات الاستثمار، وتوفير المعلومات المطلوبة بدقة عالية في الوقت المناسب.

ويعمل البرنامج على تنفيذ الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات من خلال دعم تطبيق التعاملات الإلكترونية في الجهات الحكومية. ومنذ تأسيسه قام البرنامج بتنفيذ العديد من المشاريع، أبرزها: إعداد الخطة التنفيذية الأولى للتعاملات الإلكترونية الحكومية، والعمل على تجهيز ست خدمات حكومية بالمشاركة مع الجهات المعنية لتقديم هذه الخدمات إلكترونياً، وإعداد ضوابط لتطبيق التعاملات الإلكترونية الحكومية، وتحديث آلية إقرار مشاريع تقنية المعلومات والتعاملات الإلكترونية الحكومية في الدولة، وحصر الخدمات الحكومية وتقييم جاهزية الإلكترونية في العديد من الجهات الحكومية، وإعداد عدد من المنهجيات والقواعد بناءً على أفضل التجارب في مراكز تقنية المعلومات وتطبيق التعاملات الإلكترونية، وإنشاء البوابة الوطنية للتعاملات الإلكترونية الحكومية (Saudi.gov.sa) التي بلغ عدد الخدمات الإلكترونية المقدمة من خلالها ما يقارب ١٢٠٠ خدمة، تقدمها ١٤٤ جهة حكومية.

إضافة إلى ذلك تم إنشاء المركز الوطني للتصديق الرقمي، وهو إحدى مبادرات الخطة الخمسية الأولى لتحقيق الهدف العام الأول، ومركز التعاملات الإلكترونية الحكومية، وتنفيذ شبكة التعاملات الإلكترونية الحكومية الآمنة والبنية التحتية لتمكين تكامل البيانات في الأجهزة الحكومية، إضافة إلى قناة التكامل الحكومية وربطها بنظام "سداد" للمدفوعات. كما قام أيضاً بإعداد دليل موحد للمواصفات أنظمة تقنية المعلومات الحكومية النمطية، وإعداد إطار فني للمواصفات المشتركة بين الجهات الحكومية (يفي)، ودعم شراكة القطاعين العام والخاص في تنفيذ المشاريع ذات العلاقة.

وقد عكس ترتيب المملكة في القياس الأخير للأمم المتحدة حول الحكومة الإلكترونية لعام ٢٠١٢م التقدم الذي حققته المملكة العربية السعودية في هذا المجال على مستوى العالم والخليج وقارة آسيا، حيث ففز إلى المرتبة (٤١) من بين (١٩٣) دولة شملها المؤشر العام للتعاملات الإلكترونية الحكومية، فيما تبوأَت المرتبة (٩) عالمياً في مؤشر المشاركة الإلكترونية وجاءت من بين (١٧) دولة رائدة في التحول الإلكتروني على مستوى دول غرب آسيا، فضلاً عن أنها حلت ضمن

أفضل (٢٠) دولة تمثل القيادات الصاعدة على مستوى العالم في تقديم الخدمات الإلكترونية الحكومية.



[٩]

الخطة الوطنية الخمسية الثانية للاتصالات وتقنية المعلومات

١-٩) إقفال الخطة الوطنية الخمسية الأولى للاتصالات وتقنية المعلومات
٢-٩) الإعداد للخطة الوطنية الخمسية الثانية للاتصالات وتقنية المعلومات



٩) الخطة الخمسية الثانية

٩-١) إقفال الخطة الوطنية الخمسية الأولى للاتصالات وتقنية المعلومات:

بحلول نهاية العام ٢٠١٢م، تنتهي المدة المحددة لتنفيذ مشاريع الخطة الوطنية الخمسية الأولى، للاتصالات وتقنية المعلومات. ولقد تم تضمين أداء وإنجازات مشاريع الخطة في هذا التقرير الى نهاية عام ٢٠١٢م. أيضاً تضمن التقرير مؤشرات التحول الى مجتمع المعلومات الذي تهدف إليه رؤية الخطة. ومع نهاية هذه المرحلة الخمسية نشرح في هذا القسم كيفية التعامل مع مشاريع الخطة الخمسية الأولى:

أ. المشاريع التي لم تبدأ:

بحمد الله لا توجد مشاريع في الخطة الخمسية الأولى لم يتم البدء بها.

ب. المشاريع تحت الدراسة:

حث الجهات التي لا تزال لديها مشاريع تحت الدراسة على أن تستمر في تنفيذ هذه المشاريع ويتم تضمين أداء وحالة هذه المشاريع في تقرير الجهة السنوي الذي يرفع الى مجلس الوزراء.

ج. المشاريع تحت التنفيذ:

يتم العمل على هذه المشاريع لإتمامها والانتهاء من تنفيذها. وتقوم الجهات بتضمين أداء ومخرجات هذه المشاريع في تقريرها السنوي لمجلس الوزراء.

د. المشاريع المنتهية:

ساهمت هذه المشاريع في التحول السريع لمجتمع المعلومات، ونشكر الجهات التي قامت بتنفيذ هذه المشاريع، ومساهماتها في تنفيذ هذه المشاريع.

وبهذا يتم إقفال المرحلة الخمسية الأولى من الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات. ولا يفوتنا أن نشكر جميع الجهات التي شاركت في تنفيذ المشاريع أو زودتنا بالمؤشرات الخاصة بالتحول الى مجتمع المعلومات. وستقوم أمانة الخطة بمتابعة مشاريع الخطة الخمسية الثانية حيث ستوقف حينها المتابعة الدورية لمشاريع الخطة الخمسية الأولى.

وفي الختام نكرر الشكر والتقدير للجهات التي شاركت في تنفيذ الخطة ومساهماتها في التحول الى مجتمع المعلومات، ونحث الجهات التي لديها مشاريع تحت الدراسة أو قيد التنفيذ بالإسراع في تنفيذ المشاريع لما لها من تأثير إيجابي على المجتمع والوطن.

٩-٢) الإعداد للخطة الوطنية الخمسية الثانية للاتصالات وتقنية المعلومات:

بدأت الوزارة تحضيراتها المبكرة للخطة الوطنية الخمسية الثانية للاتصالات وتقنية المعلومات، إذ قامت بتشكيل كراسة المواصفات لمشروع تطوير الخطة، ودراسة المقترحات والعروض من الشركات والمكاتب الاستشارية، ومن ثم ترسية المشروع على الاستشاري المناسب، بحسب الأهلية ومطابقة الشروط والمواصفات. وتخللت مرحلة التحضيرات مجموعة من اللقاءات والزيارات الميدانية وورش العمل؛ بمشاركة الجهات المعنية من القطاعين الحكومي والخاص، وتنفيذ خطة تواصل ومساندة إعلامية، إضافة إلى بناء موقع تفاعلي مخصص للتواصل مع العموم؛ بهدف توسيع المشاركة في إعداد الخطة، بتلقي الآراء والمقترحات والأفكار من المهتمين والمعنيين بشؤون تقنية المعلومات والاتصالات.

ونظراً لتعدد الجهات المشاركة في إعداد الخطة، وأهمية ضبط آليات التنسيق بينها وبين الوزارة، لضمان انسياب كامل للمعلومات، قامت الوزارة بمخاطبة كافة الجهات المعنية بشكل رسمي بهدف التعريف بمشروع الإعداد للخطة وأهمية المشاركة فيه، ومن ثم طلب تعيين منسق عام وضابط اتصال للمشروع، لتنسيق التواصل، والمشاركة في الاجتماعات وورش العمل وترشيح المختصين لحضور الاجتماعات، وتمرير ومراجعة المخرجات وتسريع اتخاذ القرارات. وقد جاءت الاستجابة لهذا الطلب، وقامت الجهات بإرسال معلومات المنسقين وضباط الاتصال، وتم بناء قاعدة بيانات بمعلوماتهم والقيام بتحديثها بشكل دوري عند حدوث تغيير فيها.



جانب من ورش عمل الإعداد للخطة الخمسية الثانية

وقد أسهمت هذه الخطوات - بفضل الله - في إنجاح التنسيق لورش العمل بشكل كبير، عكسه حجم المشاركة في ورش عمل تحليل احتياجات المعنيين، الذي بلغ (٤١٤) شخصاً من المسؤولين والمختصين من الجهات الحكومية والقطاع الخاص يمثلون أكثر من (٦٠) جهة رئيسية وفرعية.

كما قامت الوزارة في المراحل الأولى بتكوين اللجان وفرق العمل داخل الوزارة وضمن مؤسسات القطاع، وتحديد مهامها وصلحياتها.



جانب من ورش عمل الإعداد للخطة الخمسية الثانية

٩-٢-١) منهجية الخطة:

استخدمت الوزارة لإعداد الخطة الخمسية الثانية منهجية V2P@ التي يمثلها الشكل (٢٦). وتمتاز هذه المنهجية بتحقيقها قيمة مضافة كبيرة بالتكامل والتنسيق بين مجموعة من أفضل وأحدث الطرق والأساليب المميزة ذات العلاقة بالتخطيط وإدارة التنفيذ بالمؤسسات التي من بينها أسلوب بطاقات الأداء المتوازن، وأسلوب إدارة المشاريع، الضروريان لتحقيق أعلى مستوى من المتابعة والتنفيذ للخطة الاستراتيجية.

إطار الربط الاستراتيجي		
مسح البيئة الاستراتيجية	تحليل احتياجات المعنيين تحليل SWOT / تحليل PEST دراسة المرجعية الاستراتيجية المقارنة الدولية دراسة الوضع الراهن	الطرق والأدوات - أمثلة
الاستراتيجية العليا	الرؤية / الرسالة / القيم	الدراسات ورش العمل العصف الذهني التحليل الجماعي تحليل الفجوة أساليب اتخاذ القرار
قياس الأداء الاستراتيجي (بطاقات الأداء المتوازن)	<ul style="list-style-type: none"> الخارطة الاستراتيجية الأهداف معايير قياس الأداء المستويات المستهدفة المشاريع 	
إدارة المحفظة	محفظة المشاريع	
إدارة البر امج	المجالات الأساسية التكامل / النطاق / الوقت التكلفة / الجودة المجالات المساندة الموارد / الاتصالات المخاطرة / الشراء	الطرق والأدوات المحددة في مواصفات إدارة المحفظة / إدارة البرامج / إدارة المشاريع
إدارة المشاريع	المجالات الأساسية والمساندة	

الشكل رقم (٢٦): منهجية V2P® للربط الاستراتيجي

٢-٢-٩ (مراحل تطبيق المنهجية:

تم تقسيم أنشطة تطبيق المنهجية ومهامها إلى ٣ مراحل رئيسية على النحو التالي:

أولاً) مرحلة الدراسات والتحليل الاستراتيجي، وتكونت هذه المرحلة من الأنشطة التالية:

♦ دراسة المرجعية الاستراتيجية: ويقصد بالمرجعية الاستراتيجية أي إشارات إلى " نطاق الاتصالات وتقنية المعلومات"، وكذلك أي توصيات أو متطلبات تخص هذا النطاق ترد في خطط استراتيجية ذات منظور أعلى أو أشمل من الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات، أو خطط تمثل مؤسسات وقطاعات ذات اعتماد كبير على الاتصالات وتقنية المعلومات. وبمعنى آخر، الإشارات والتوصيات الواردة بهذه الخطط التي يتوقع أن تكون الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات مسؤولة، من المنظور الوطني، عن الاستجابة لها أو دعم تحقيقها أو تقديم الاقتراحات والتوصيات بشأنها، أو في بعض الحالات توجيهها وتصويبها إذا لزم ذلك.

♦ دراسة الوضع الراهن: وتمت في هذا الجزء من المنهجية دراسة:

- حصر الإنجاز المحقق في تنفيذ الخطة الخمسية الأولى للاتصالات وتقنية المعلومات بالقطاعات ذات العلاقة.
- حصر مقومات الإنجاز وأسباب أي قصور والدروس المستفادة من الخطة الأولى.
- دراسة مشاريع الخطة الخمسية الأولى لتحديد المشاريع التي تنقل أو تدمج مع مشاريع استراتيجية جديدة في الخطة الخمسية الثانية وفق الآليات والمعايير التالية:
- التركيز على المشاريع التي لم يتم البدء فيها أو تحت الدراسة.
- التحقق من موافقة المشاريع للأهداف الاستراتيجية.
- دراسة شاملة للمشاريع لتحديد المشاريع ذات البعد الاستراتيجي في دعم ومساندة الخطة وتحقيقها لغاياتها.
- تكوين المقترحات والأفكار والتوصيات المستمدة من هذا التحليل وفي هذا الجانب لأخذها في الاعتبار في تطوير الخطة الخمسية الثانية.

♦ مسح البيئة الاستراتيجية:

- دراسة المقارنة الدولية: الاطلاع على بعض الاستراتيجيات والخطط الوطنية المشابهة وتجارب مختارة من خمس دول.
- ورش عمل المسح الاستراتيجي وشملت:
 - تحليل احتياجات المعنيين والمستفيدين (Stakeholders Needs Analysis).
 - تحليل العوامل المحيطة (PESTL Analysis).
 - تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات (SWOT Analysis).

وقد نتج عن هذه المرحلة من تطبيق المنهجية تكوين المقترحات والتوصيات المبدئية للمرحلتين التاليتين.

ثانياً) مرحلة التطوير الاستراتيجي: وتكونت هذه المرحلة من الأنشطة التالية:

- ♦ تطوير الاستراتيجية العليا: ويقصد بالاستراتيجية العليا العناصر الموجهة للخطة بشكل عام، وتشتمل على:
 - رسالة الخطة والقطاع.
 - الرؤية الاستراتيجية الوطنية لهذا القطاع الهام.
 - القيم التي ستبنى عليها الثقافة الوطنية الخاصة بقضايا وبيئة الاتصالات وتقنية المعلومات
- ♦ بناء الخارطة الاستراتيجية: وتشكل "الخارطة الاستراتيجية" للخطة الخمسية الثانية التمثيل المنطقي لهيكل الأهداف الاستراتيجية المشتقة من "الاستراتيجية العليا"، وتبين علاقات الأهداف وترتيبها في منطلقات

ونطاقات استراتيجية أساسية تشكل أهم عناصر الاستراتيجية. وتمثل الخارطة الاستراتيجية أداة فعالة في عملية توضيح ونشر الخطة الاستراتيجية للجهات المعنية والجمهور بشكل سهل وميسر.

◆ تخطيط وقياس الأداء الاستراتيجي (بطاقات الأداء المتوازن): وتعتبر بطاقات الأداء المتوازن إحدى أدوات الإدارة الاستراتيجية وتمتاز بتقديمها لآلية فعالة لتحويل الاستراتيجية إلى عمل قابل للتنفيذ عن طريق تحديد المقاييس (measures) اللازمة والتي يمكن اشتقاقها من الأهداف الاستراتيجية ومن ثم إسناد قيم محددة تمثل الغايات (targets) التي يجب الوصول إليها من خلال هذه المقاييس.

◆ فرز الأفكار والمقترحات والتوصيات وتحديد المشاريع والمبادرات: ويهدف تحليل وفرز المقترحات والأفكار والتوصيات إلى:

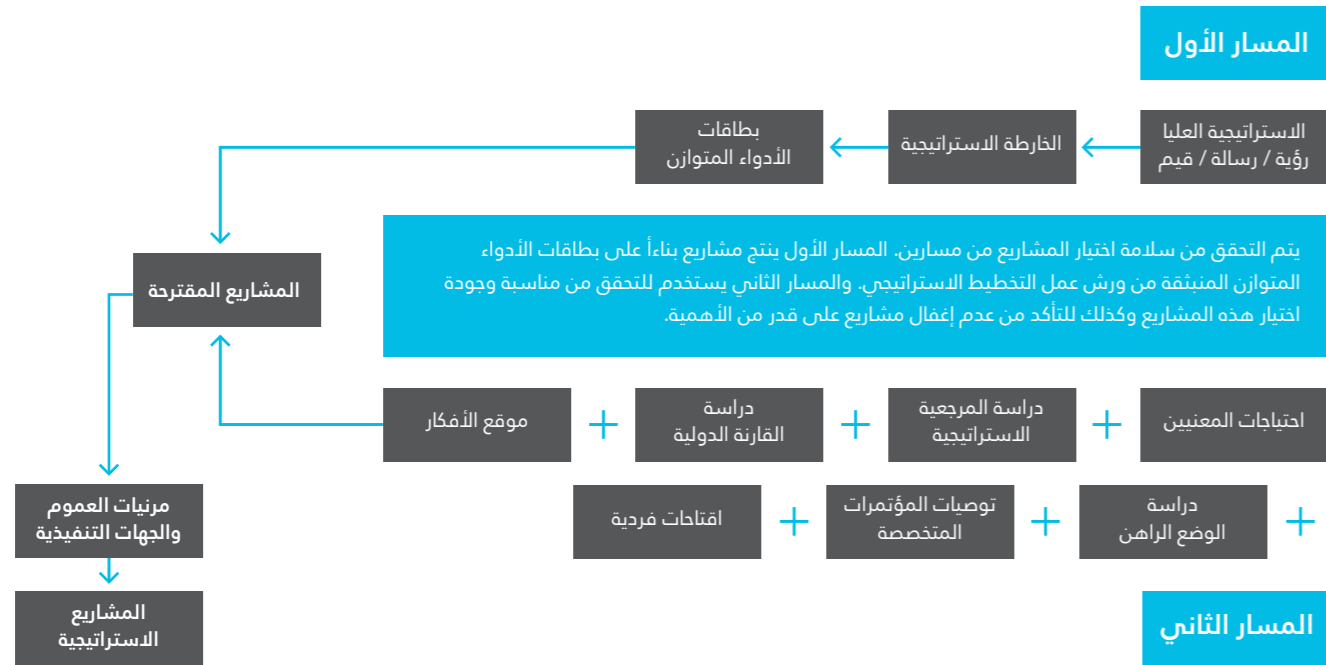
- تجميع المقترحات والأفكار والتوصيات التي تم تشكيلها في الأنشطة السابقة لضمان حصرها وإعطائها التركيز اللازم.
- مراجعة المقترحات والأفكار والتوصيات بنظرة تكاملية قد ينتج عنها إضافة مقترحات وأفكار وتوصيات جديدة أو دمجها أو تحقيق اقتصاديات الحجم الممكنة بينها.
- التعرف على نواحي التنسيق والتعاون المطلوبة بين القطاعات والجهات المعنية لتنفيذ وتحقيق المقترحات والأفكار والتوصيات بأفضل الصور والطرق.

وحسب المنهجية المعتمدة فقد تم العمل على مسارين من أجل الوصول إلى قائمة المشاريع المقترحة كما يوضح الشكل (٢٧):

- المسار الأول: وفيه يتم التوصل إلى المشاريع عبر عملية الاشتقاق ابتداءً من الاستراتيجية العليا، عبوراً بالخارطة الاستراتيجية والأهداف المحددة إلى بطاقات الأداء المتوازن والتي تحدد المقترحات والأفكار والتوصيات المقترحة لتحقيق كل مقياس.

- المسار الثاني: ويتم فيه جمع كافة المقترحات والأفكار والتوصيات المقترحة والممكنة من المصادر المتنوعة والتي تشمل:
 - دراسات المرجعية الاستراتيجية والخطط الوطنية ذات العلاقة.
 - تحليل حاجات المعنيين والمستفيدين.
 - مراجعات تحليل حاجات المعنيين والمستفيدين.
 - دراسات المقارنة الدولية.
 - دراسة الوضع الراهن.
 - موقع أفكار الخطة الذي يجمع المقترحات والأفكار من عموم الجمهور.
 - توصيات المؤتمرات المتخصصة.
 - مشاريع الخطة الأولى التي يمكن أن تبقى في الخطة الثانية.
 - مقترحات طلب مرئيات العموم.
 - مقترحات الجهات المنفذة للمشاريع.
 - الاقتراحات الواردة للوزارة بالطرق المختلفة.

وقد نتج عن هذه المرحلة من المنهجية ما شكل "الخطة الاستراتيجية".



الشكل رقم (٢٧): مسارات ومصادر اشتقاق المشاريع الاستراتيجية

ثالثاً) مرحلة تطوير خارطة الطريق وآليات التنفيذ، واشتملت هذه المرحلة على:

- إدارة محفظة المشاريع: تمثل إدارة محفظة المشاريع الآلية التي يتم بموجبها تحليل المشاريع التي تم التعرف عليها مبدئياً بموجب بطاقات الأداء المتوازن، إضافة إلى المشاريع التي تم التعرف عليها من المصادر الأخرى المختلفة والنتيجة من تحليل وفرز المقترحات والأفكار والتوصيات السابقة، وذلك في ضوء الموارد المتوفرة وتشكيل المحفظة المبدئية، ثم تحديثها بموجب الأداء الفعلي للمشاريع أثناء تنفيذ الخطة وبموجب الأساليب الحديثة لإدارة المحافظ.
- تشكيل البرامج الاستراتيجية: وتمثل خطة للبرامج التي يجب تشكيلها من المشاريع المشمولة بمحفظة المشاريع، بناء على مفاهيم "التجميع الفعال" و"اقتصاديات الحجم" المساعدة على تحقيق قيمة أكبر من القيمة المحققة من إدارة المشاريع بشكل منفرد. ومن ثم تطوير "ميثاق البرنامج" (Program Charter) لكل برنامج بحيث يكون جاهزاً للتنفيذ.

- تطوير نظام ميكنة المتابعة: لتكتمل آلية التنفيذ والمتابعة المعتمدة في منهجية إعداد الخطة، التي تعتمد الخروج بمشاريع وبرامج قابلة للتنفيذ، تكون مرتبطة بمؤشرات أداء حسب بطاقات الأداء المتوازن، التي تم تطويرها وتحديثها، فلا بد من الاستعانة بنظام آلي يقوم على أتمتة النتائج الكمية بغية تحديثها ومتابعتها بشكل مستمر في المستقبل. وتمثل هذه الوثيقة المهمة تحليلاً لأهم خصائص ومواصفات النظام الوظيفية والتشغيلية والتي يجب أخذها بعين الاعتبار في اختيار البرمجيات والتطبيقات اللازمة للتنفيذ والمعايير المعتمدة على أفضل الممارسات في هذا المجال، وتأتي أهمية تطبيق هذه المرحلة من المنهجية من واقع الإحصائيات المعروفة في المجال والتي تشير إلى إخفاق العديد من الخطط الاستراتيجية المقتصرة على البعد الاستراتيجي دون تغطية أسس وأساليب دعم ومتابعة التنفيذ.

٩-٣ (مراجعة وإقرار مسودة الخطة:

من الطبيعي في هذا النوع من الخطط الوطنية الكبرى أن يتم وضع آلية لمراجعة المخرجات الوسيطة، وهي ما يتم إنتاجه من أعمال الدراسات والتحليل ومخرجات ورش العمل، إضافة إلى المراجعة النهائية لمسودة الخطة، لتلقيها وتهذيبها

لتصبح وحدة موضوعية متجانسة، وأداة للتواصل مع كافة الأطراف والجهات المعنية. وقد تم اعتماد مستويات عدة من المراجعة في منهجية إعداد الخطة:

- مراجعة الجهات التنفيذية (فريق العمل واللجنة التنفيذية).
- مراجعة المستويات العليا المتمثلة باللجنة التوجيهية للخطة ومعاللي الوزير.
- مراجعة الجهات الاستشارية (مجلس الشورى، والمجموعة الاستشارية).
- مراجعة الجهات المعنية والمستفيدة وهي الجهات التي يقع على عاتقها عمليات التنفيذ فيما بعد، والجهات التي ستستفيد من مخرجات الخطة بشكل أو بآخر.
- مراجعة العموم وهم أفراد المجتمع المهتمين والمختصين في المجال.

الرؤية:

"التحول إلى مجتمع معلوماتي، واقتصاد رقمي، لزيادة الإنتاجية، وتوفير خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات لكافة شرائح المجتمع، في جميع أنحاء البلاد، وبناء صناعة قوية في هذا القطاع لتصبح أحد المصادر الرئيسية للدخل".

الرسالة:

"أن يعمل قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة العربية السعودية على تحسين مستوى رفاهية المواطن السعودي بالتركيز على دعم الاقتصاد الوطني، ودعم التعليم والتأهيل والبحوث، وتعزيز الأمن المعلوماتي الوطني، من خلال:

- إيجاد صناعة اتصالات وتقنية معلومات منافسة.
- إيجاد كوادر وطنية مؤهلة و متميزة في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات.
- توفير خدمات اتصالات وتقنية معلومات ذات كفاءة عالية وبتكلفة مناسبة.
- إيجاد منظومة أمن معلوماتي وطني قوية.

القيم:

تسعى الخطة الوطنية الخمسية الثانية للاتصالات وتقنية المعلومات إلى بناء ثقافة عامة بقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات تعزز وتفعل القيم التالية:

- ١) لتعاون والتنافس الإيجابي لما فيه مصلحة قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات والمستفيدين منه.
- ٢) المشاركة الفاعلة بالمعرفة والخبرات.
- ٣) احترام وتعزيز الملكية الفكرية وحماية الخصوصية.
- ٤) الاحترافية واستشعار المسؤولية والانضباط.
- ٥) الشفافية والعدالة في إتاحة الفرص وتحقيق الحوكمة الفاعلة.
- ٦) التطور المستمر والتميز والمبادرة البناءة.

٩-٢-٤ (الأهداف المحددة:

التاريخ	الهدف المحدد
١	إنشاء ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال.
٢	إيجاد بيئة استثمارية جاذبة، ورائدة محلياً وعربياً وعالمياً.
٣	دعم الدولة لإنشاء شركات كبرى في تقنية المعلومات.
٤	تحفيز البحث والإبداع والابتكار والتطوير.
٥	تأهيل الكوادر الوطنية وزيادة وتحسين مخرجات التعليم في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات.
٦	دعم الحوافز وتحسين الكادر للعاملين في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات في الحكومة.
٧	نقل وتوطين المعرفة والخبرات من الشركات العالمية العاملة محلياً.
٨	دعم المحتوى العربي، والمواقع، والتطبيقات الإلكترونية.
٩	دعم انتشار خدمات تجارة إلكترونية متكاملة.
١٠	تقديم خدمات حكومية إلكترونية متكاملة.
١١	حماية الخصوصية الإلكترونية.
١٢	ضمان استمرارية خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات في حالات الطوارئ؛
١٣	تعزيز منظومة أمن معلومات متكاملة.
١٤	بنية تنظيمية وتشريعية.
١٥	بنية تحتية معلوماتية.
١٦	بنية تحتية مادية.
١٧	بنية تحتية مالية.

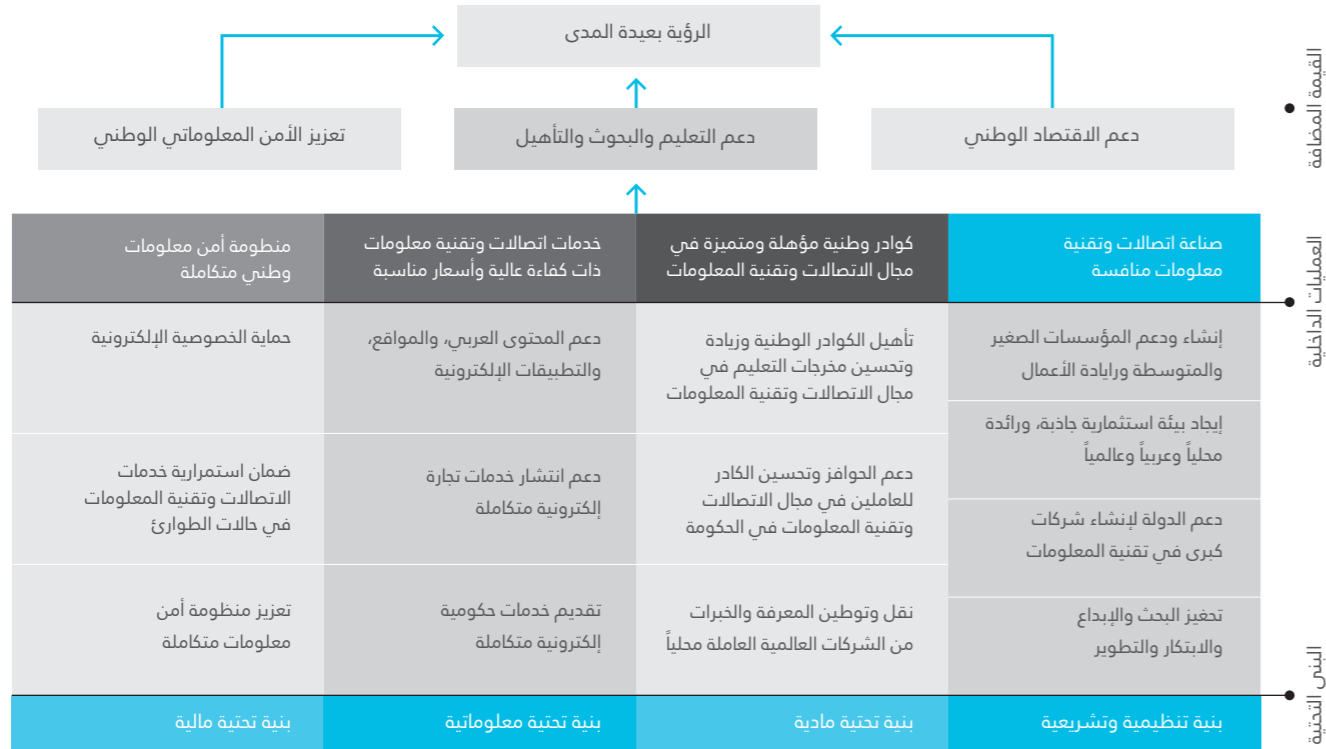
٩-٢-٥ (الخارطة الاستراتيجية

شكلت الخارطة الاستراتيجية - كما هي موضحة في الشكل (٢٨) - محور الخطة والتمثيل العلائقي بين الاستراتيجية العليا ومنطلقات الخطة وأهدافها ومخرجاتها. وهي بذلك تعتبر أداة مهمة من أدوات التواصل والإيضاح على المستويين النظري والتنفيذي. وتتكون الخارطة الاستراتيجية للخطة الوطنية الخمسية الثانية للاتصالات وتقنية المعلومات من ثلاثة نطاقات رئيسة تعكس نظرة الخطة لبنية قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات من مستوى عال:

- ◆ نطاق البنية التحتية
- ◆ نطاق العمليات الداخلية
- ◆ نطاق القيمة المضافة

وانطلاقاً من مبدأ التركيز الذي يعني تحديد مجالات محددة تشكل المنطلقات، أو الركائز الاستراتيجية التي تمنع التشتت في اختيار الأهداف والمبادرات، وتساعد في توجيه الطاقات والموارد نحو أداء الرسالة وتحقيق الرؤية، فقد اعتمدت الخطة على أربعة منطلقات أساسية ستساعد القطاع في التركيز على أداء مهمته بشكل يحقق المخرجات المطلوبة:

- ◆ صناعة اتصالات وتقنية معلومات منافسة
- ◆ كوادر وطنية مؤهلة ومتميزة في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات
- ◆ خدمات اتصالات وتقنية معلومات ذات كفاءة عالية وأسعار مناسبة.
- ◆ منظومة أمن معلومات وطنية متكاملة



الشكل رقم (٢٨): الخارطة الاستراتيجية للخطة الخمسية الثانية

[١.]

مؤشرات تطور خدمات البنية التحتية للاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة العربية السعودية

- ١-١. مؤشرات الهاتف الثابت
- ٢-١. مؤشرات الهاتف المتنقل
- ٣-١. مؤشرات الإنترنت
- ٤-١. مؤشرات النطاق العريض
- ٥-١. مؤشرات الحاسبات الشخصية



١. مؤشرات تطور خدمات البنية التحتية للاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة العربية السعودية

يقدم هذا الفصل معلومات إحصائية عن تطور الخدمات الأساسية للبنية التحتية للمملكة، وتطور مستوى الخدمات خلال الخمس سنوات الماضية. وأثر الخطة على هذا القطاع، فلقد ساهمت الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات في فتح السوق وتقديم الخدمات عن طريق القطاع الخاص، وتقوم هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات بتنظيم السوق ومنح التراخيص المناسبة. والجدول التالي والرسوم البيانية التالية تقدم تصور لتطور خدمات البنية التحتية للاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة للفترة من العام ١٤٢٧/١٤٢٨ هـ (٢٠٠٧م) حتى العام ١٤٣٣/١٤٣٤ هـ (٢٠١٢م)، وتغطي الخطوط العاملة للاتصالات الثابتة، وعدد اشتراكات الاتصالات المتنقلة، وعدد مستخدمي الإنترنت، وعدد اشتراكات النطاق العريض، وعدد الحاسبات الشخصية، ونسب انتشار هذه الخدمات لكل مئة من السكان.



المؤشر	١٤٢٨/١٤٢٩ هـ (٢٠٠٧م)	١٤٢٩/١٤٣٠ هـ (٢٠٠٨م)	١٤٣٠/١٤٣١ هـ (٢٠٠٩م)	١٤٣١/١٤٣٢ هـ (٢٠١٠م)	١٤٣٢/١٤٣٣ هـ (٢٠١١م)	١٤٣٣/١٤٣٤ هـ (٢٠١٢م)
الخطوط العاملة للاتصالات الثابتة	٣,٩٩٦,٠٠٠	٤,١٢٣,٠٠٠	٤,١٧١,٠٠٠	٤,١٦١,٠٠٠	٤,٦٣٣,٠٠٠	٤,٨٠١,٨٢٤
عدد اشتراكات الاتصالات المتنقلة	٢٨,٣٨٢,٠٠٠	٣٥,٩٦٢,٠٠٠	٤٤,٨٠٠,٠٠٠	٥١,٦٠٠,٠٠٠	٥٣,٧٠٥,٨٠٨	٥٣,٠١٢,٣٢٢
عدد مستخدمي الإنترنت*	٧,٦٠٠,٠٠٠	٩,٣٠٠,٠٠٠	١٠,٣٠٠,٠٠٠	١١,٤٠٠,٠٠٠	١٣,٦٠٠,٠٠٠	١٥,٨٠٩,٥٦٣
عدد اشتراكات النطاق العريض	٦٨٣,٠٠٠	١,٣٣١,٠٠٠	٢,٧٥٤,٠٠٠	٤,٤٠٠,٠٠٠	١٣,٢٨٨,٠٠٠	١٤,٨٢١,١٧١
عدد الحاسبات الشخصية**	١٠,٥٠٠,٠٠٠	١٢,٢٦٠,٠٠٠	١٣,١٠٠,٠٠٠	*١٣,٧٠٠,٠٠٠	*١٥,١٠٠,٠٠٠	*١٦,٠٠٠,٠٠٠
نسبة انتشار الاتصالات الثابتة (خط عامل لكل ١٠٠ نسمة)	١٥,٩	١٥,٨	١٥,٥	١٥	١٦,٢	١٦,٤
نسبة انتشار الاتصالات المتنقلة (اشتراك لكل ١٠٠ نسمة)	١١٣	١٣٨	١٦٧	١٨٦	١٨٨	١٨١,٦
نسبة انتشار الإنترنت (عدد المستخدمين لكل ١٠٠ نسمة)	٣٠,٢	٣٥,٧	٣٨,٣	٤١	٤٧,٥	٥٤,١
عدد اشتراكات النطاق العريض - الثابت - لكل (١٠٠) من المساكن	١٠,٧	١٧,٤	٢٣,٩	٢٧,٣	٣٣	٤٠,٨
عدد مشترك النطاق العريض - المتنقل - لكل (١٠٠) من السكان	٠,٢	١,١	٤,٩	٩,٧	٣٩,٦	٤٢,١
نسبة انتشار الحاسبات الشخصية (حاسب لكل ١٠٠ نسمة)	٤٣	٤٩	٥٣	٥٥	*٥٥	*٥٥

المصدر: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

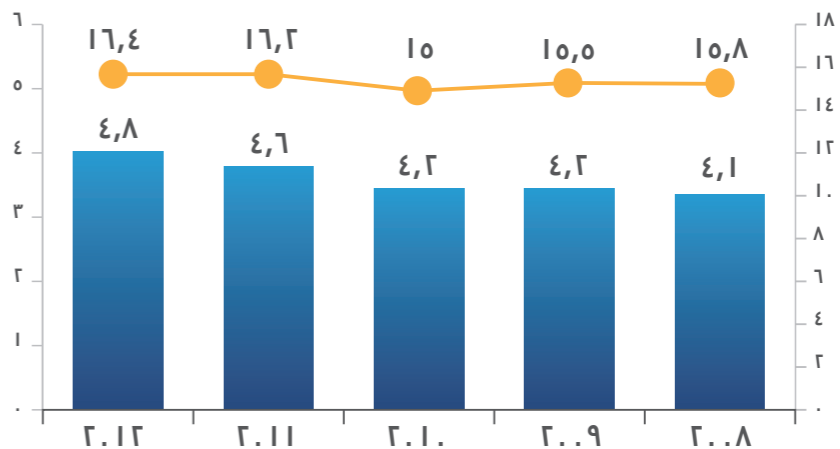
* الأرقام مبنية على نتائج مسح ميداني قامت به الهيئة للأعوام ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، وتقديرات الهيئة.

** تقديرات عدد الحاسبات الشخصية على أساس ٨٥% من السكان ما بين ١٥ - ٦٠ سنة.

١-١) مؤشرات الهاتف الثابت

وصل عدد الخطوط العاملة في نهاية العام المالي ١٤٣٣/١٤٣٤ هـ (٢٠١٢ م) قرابة ٤,٨ مليون خط، وبنسبة انتشار تبلغ ١٦,٤٪ لعدد السكان. ويلاحظ ازدياد عدد خطوط الهاتف الثابت بشكل بسيط، إذ ارتفعت بنسبة ٤,٣٪ عن عام ٢٠١١ م. ويوضح الشكل (٢٩) عدد الهواتف الثابتة العاملة، ونسبة الانتشار بالنسبة لعدد السكان في المملكة.

نسبة إنتشار الاتصالات الثابتة لكل مئة من السكان



الشكل رقم (٢٩): مؤشرات تطور عدد الخطوط العاملة للاتصالات الثابتة بالمليون، ونسبة انتشارها

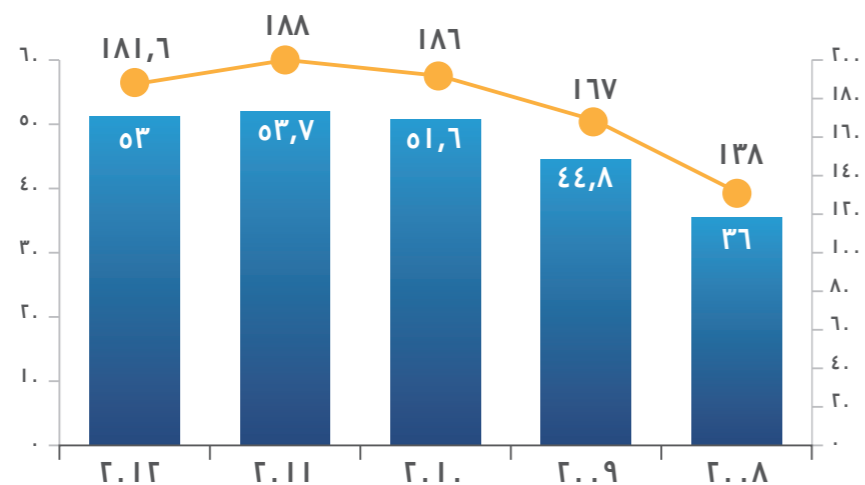
لكل مئة من السكان خلال الفترة من ٢٠٠٨ م إلى ٢٠١٢ م

(المصدر: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات)

٢-١) مؤشرات الهاتف المتنقل

وصل عدد الاشتراكات في خدمات الاتصالات المتنقلة إلى حوالي ٥٣,٠١٢ مليون اشتراك بنهاية العام المالي ١٤٣٣/١٤٣٤ هـ (٢٠١٢ م). وانخفضت نسبة انتشار الهاتف المتنقل بشكل طفيف في عام ٢٠١٢ م، حيث بلغت النسبة ١٨١,٦٪ لكل مئة من السكان. وبشكل عام فقد حظي الهاتف المتنقل بارتفاع كبير في نسبة انتشار الاشتراكات لكل مئة من السكان منذ العام ١٤٢٨/١٤٢٩ هـ (٢٠٠٨ م) إذ كانت النسبة قرابة ١٣٨٪ فقط، وهو ما يعكس انتشار هذه الخدمة والتطورات التي شهدتها الاتصالات المتنقلة بالمملكة خلال السنوات القليلة الماضية. وتشمل هذه النسبة اشتراكات البطاقات المسبقة الدفع. وتعزى هذه الارتفاعات الكبيرة خلال السنوات الماضية إلى فتح باب المنافسة في سوق الاتصالات المتنقلة، وتطور التقنيات في هذا القطاع، وتنوع خدماتها، وانخفاض أسعارها. ونظراً لتثبيح السوق فمن المتوقع في السنوات القادمة ثبات النسبة، أو ارتفاعها بشكل طفيف. ويوضح الشكل (٣٠) عدد اشتراكات الهواتف المتنقلة ونسبة الانتشار بالنسبة لعدد السكان في المملكة.

نسبة إنتشار الاتصالات المتنقلة لكل مئة من السكان



الشكل رقم (٣٠): مؤشرات تطور عدد اشتراكات الاتصالات المتنقلة بالمليون، ونسبة انتشارها

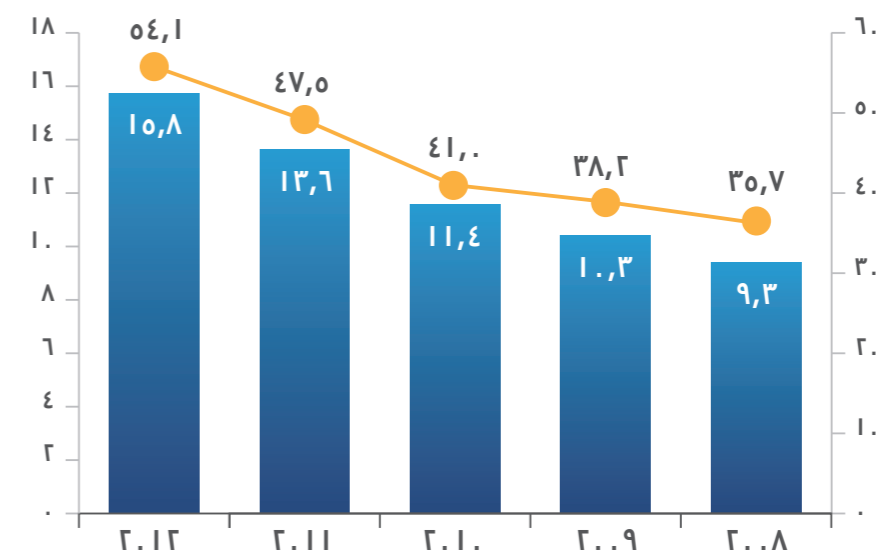
لكل مئة من السكان خلال الفترة من ٢٠٠٨ م إلى ٢٠١٢ م

(المصدر: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات)

٣-١) مؤشرات الإنترنت

ارتفع عدد مستخدمي الإنترنت في المملكة بمعدلات عالية خلال السنوات الخمس الماضية، إذ بلغ معدل النمو التراكمي السنوي لعدد المستخدمين ١٤% في الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٢م. وزادت نسبة انتشار الاستخدام لكل مئة من السكان إلى حوالي ٥٤,١% في نهاية عام ٢٠١٢م مقارنة بحوالي ٣٥,٧% في عام ٢٠٠٨م. ويوضح الشكل (٣١) عدد مستخدمي الإنترنت ونسبة الانتشار بالنسبة لعدد السكان في المملكة.

■ عدد مستخدمي الإنترنت بالمليون
● نسبة إنتشار الإنترنت لكل مئة من السكان



الشكل رقم (٣١): مؤشرات تطور عدد مستخدمي الإنترنت بالمليون، ونسبة انتشارها

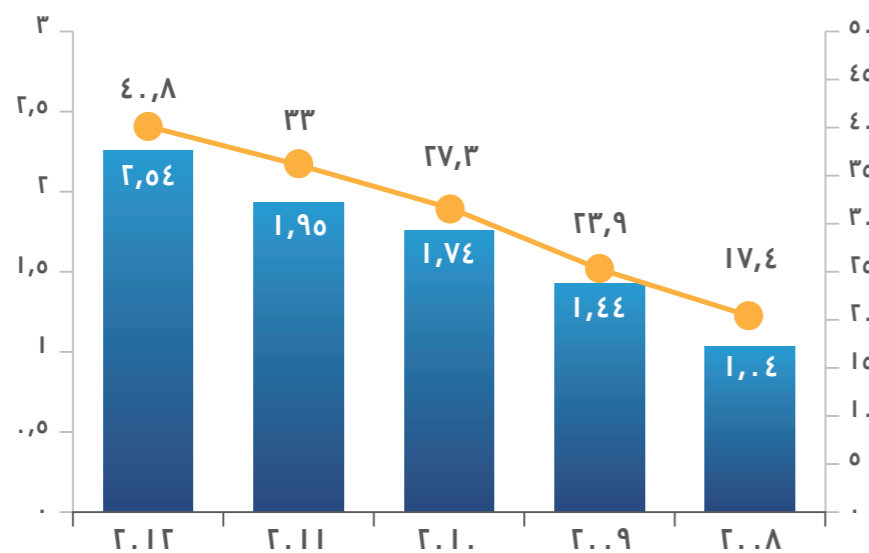
لكل مئة من السكان خلال الفترة من ٢٠٠٨م إلى ٢٠١٢م

(المصدر: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات)

٤-١) مؤشرات النطاق العريض

في ما يتعلق بخدمة الإنترنت (النطاق العريض)، كان هناك نمو مطرد خلال السنوات الثلاث الماضية، وكان للتطورات المتسارعة في تقنيات الاتصالات المتنقلة دور بارز في نمو عدد اشتراكات النطاق العريض، وبلغ عدد الاشتراكات في نهاية العام المالي ١٤٣٣/١٤٣٤هـ (٢٠١٢م) نحو ١٤,٨ مليون اشتراك كلي (ثابت ومتنقل)، وبنسبة نمو بلغت قرابة ١٢% خلال عام واحد، مقارنة بالعام ٢٠١١م، ومن المتوقع أن يستمر النمو في عدد اشتراكات النطاق العريض، وبخاصة مع فتح المنافسة في مجال الاتصالات الثابتة، وتدني الأسعار، وتطور التقنية وبخاصة للأجهزة المتنقلة والأجهزة الكفية بتوفيرها خدمات الجيل الثالث والرابع في ما يتعلق بنقل البيانات. ويوضح الشكلان (٣٢) و(٣٣) عدد مشتركين النطاق العريض الثابت والمتنقل في المملكة ونسبة انتشار كل منهما.

■ عدد اشتراكات النطاق العريض الثابت بالمليون
● نسبة إنتشار النطاق العريض الثابت لكل مئة من المساكن



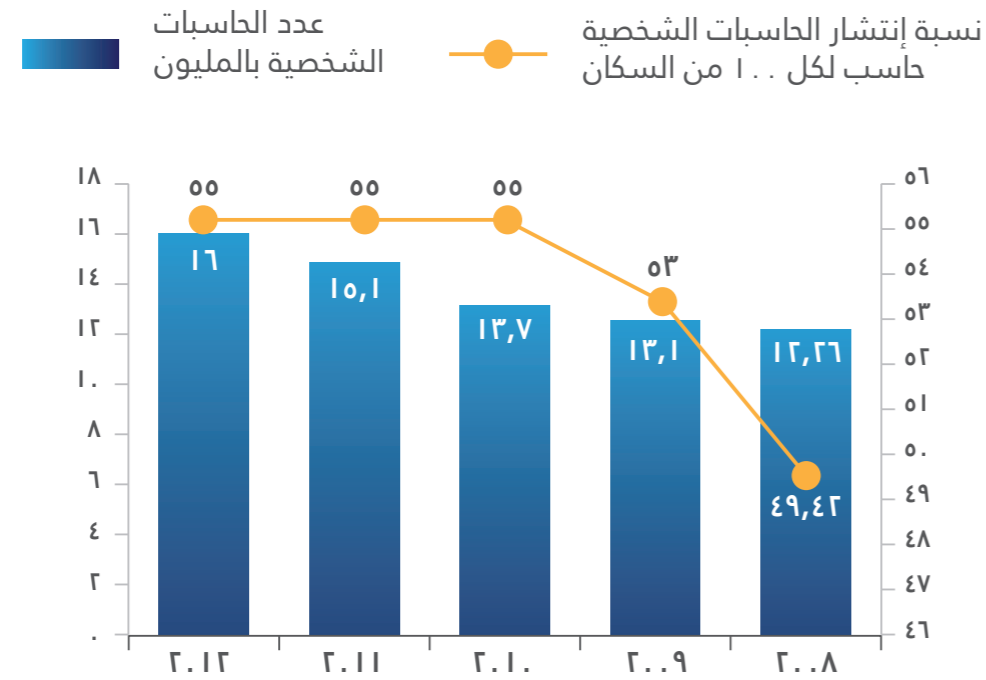
الشكل رقم (٣٢): مؤشرات تطور عدد اشتراكات النطاق العريض الثابت بالمليون، ونسبة الانتشار

لكل مئة من المساكن خلال الفترة من ٢٠٠٨م إلى ٢٠١٢م

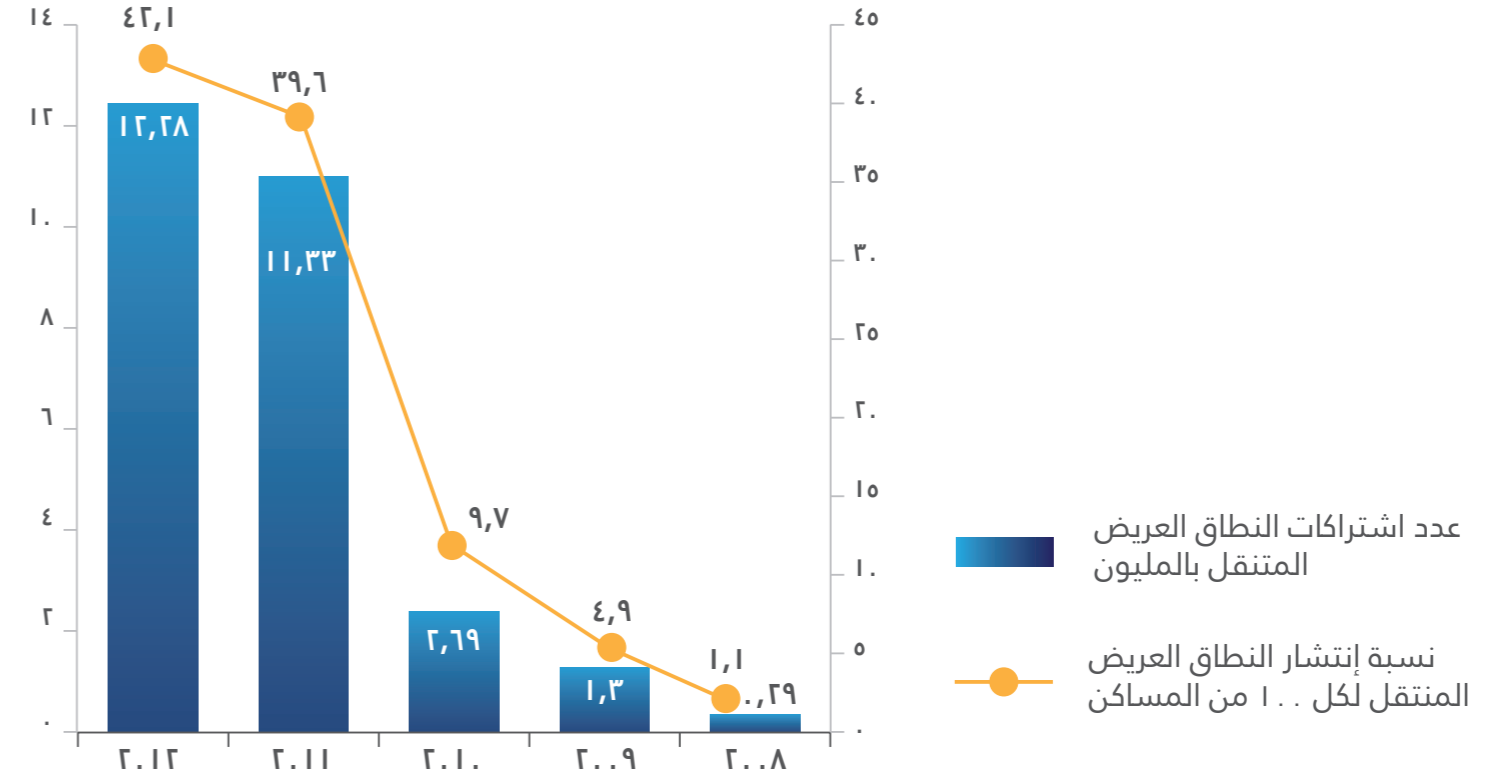
(المصدر: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات)

٥-١ . مؤشرات الحاسبات الشخصية

قفزت أعداد الحاسبات الشخصية من ١٢,٢ مليون جهاز في عام ١٤٢٨/١٤٢٩ هـ (٢٠٠٨ م) إلى ١٦ مليون جهاز في نهاية عام ١٤٣٣/١٤٣٤ هـ (٢٠١٢ م). وهذا مؤشر رئيس لقياس مؤشرات انتشار استخدامات الاتصالات وتقنية المعلومات وزيادة استخدام الإنترنت. ويوضح الشكل (٣٤) عدد الحاسبات الشخصية في المملكة ونسبة الانتشار.



الشكل (٣٤): مؤشرات تطور عدد الحاسبات الشخصية بالمليون، ونسبة انتشارها لكل مئة من السكان خلال الفترة من ٢٠٠٨ م إلى ٢٠١٢ م (المصدر: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات)



الشكل رقم (٣٣): مؤشرات تطور عدد اشتراكات النطاق العريض المتنقل بالمليون، ونسبة الانتشار لكل مئة من السكان خلال الفترة من ٢٠٠٨ م إلى ٢٠١٢ م (المصدر: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات)



المقارنات الدولية

- ١-١١) المؤشرات الأساسية للاتصالات وتقنية المعلومات (مؤشرات الشراكة الدولية)
- ٢-١١) المقارنات الدولية لمؤشرات البنية التحتية للاتصالات وتقنية المعلومات
- ٣-١١) المقارنات الدولية لمؤشر تطور التعاملات الإلكترونية الحكومية
- ٤-١١) المقارنات الدولية لمؤشر الجاهزية الشبكية
- ٥-١١) الرقم القياسي لتنمية الاتصالات وتقنية المعلومات (IDI)



١١ المقارنات الدولية

يتضمن هذا الفصل مقارنة للمملكة ببعض الدول المختارة في ما يتعلق بمجال الاتصالات وتقنية المعلومات، للخروج بصورة واضحة عن واقع المملكة دولياً، والسعي لتقوية مراكزها المتقدمة وتعزيزها، وبذل جهود مضاعفة للرقى بمستوياتها، واختيار مؤشرات ملائمة متفق عليها دولياً للخروج بتقييم عادل ومقارنة منصفة لجميع الدول. وإضافة إلى المقارنة في مجال البنية التحتية للاتصالات وتقنية المعلومات، ستتم المقارنة الدولية لمؤشر تطور التعاملات الإلكترونية الحكومية، ومؤشر الجاهزية الشبكية.

١١-١ (المؤشرات الأساسية للاتصالات وتقنية المعلومات (مؤشرات الشراكة الدولية):

تكتسب الإحصاءات في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات لأغراض المقارنة اهتماماً كبيراً نظراً لدورها الفاعل في رسم السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بنمو الاتصالات وتقنية المعلومات، وفي مراقبة وتقييم أثرها في التقدم الاقتصادي والاجتماعي. وتعدّ بيانات مجتمع المعلومات القابلة للمقارنة دولياً محدودة جداً، وبشكل خاص في البلدان النامية، مما يتطلب بذل الجهد والاهتمام لتوفيرها.

ومن الطبيعي فإن المقارنة بين الدول في المجالات السريعة التطور وبخاصة في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، توجد جواً من المنافسة ينعكس إيجابياً على مستوى الخدمات والأنشطة المقدمة. ويسعى كثير من الدول جاهداً ليحتل مكانة عالية بين مصاف الدول في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات. ومن الوسائل المتبعة مقارنة واقع الاتصالات وتقنية المعلومات مع الدول الأخرى. وكلما احتلت دولة مركزاً متقدماً بين الدول، قدم ذلك صورة جلية لمكانة هذه الدولة وتقدمها في هذا المجال. وبطبيعة الحال سيمكّنها، من مركز قوة، من جلب الاستثمارات والأعمال.

ولمقارنة المملكة بالدول الأخرى، يجب تحديد مؤشرات مناسبة، تستند إلى مؤشرات دولية متفق عليها تتناسب مع وضع المملكة كدولة ضمن مصاف الدول الحديثة النمو. وقبل الشروع في تقديم معلومات عن واقع المملكة الدولي في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، فمن المهم استعراض التوجهات الدولية في مجال تنمية الاتصالات وتقنية المعلومات. فلقد جمعت القمة العالمية لمجتمع المعلومات، التي عقدت في جنيف (٢٠٠٣م) وفي تونس (٢٠٠٥م) الحكومات والمجتمعات المدنية وقطاع الأعمال لصياغة التزامات وإجراءات من الحكومات الرامية لتشجيع التحول إلى مجتمع المعلومات وتسخير الاتصالات وتقنية المعلومات لأغراض التنمية. وقد حُدّدت عشرة أهداف إلى جانب العديد من التوصيات، وتم البدء في تنفيذها منذ قمة تونس (٢٠٠٥م)، والأهداف التي يتعين تحقيقها بحلول عام ٢٠١٥م هي:

- ١) توصيل القرى بتقنيات الاتصالات والمعلومات وإقامة نقاط نفاذ مجتمعية.
- ٢) توصيل الجامعات والكليات والمدارس الثانوية والابتدائية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- ٣) توصيل المراكز العلمية والبحثية بتقنيات الاتصالات والمعلومات.
- ٤) توصيل المكتبات العامة والمراكز الثقافية والمتاحف ومكاتب البريد والأرشيفات بتقنيات الاتصالات والمعلومات توصيل المراكز الصحية والمستشفيات بتقنيات الاتصالات والمعلومات.
- ٥) توصيل جميع الإدارات الحكومية المحلية والمركزية بتقنيات الاتصالات والمعلومات، وإنشاء مواقع على شبكة الويب وعناوين البريد الإلكتروني.

- ٦) تعديل جميع المناهج الدراسية للمدارس الابتدائية والثانوية لمواجهة تحديات مجتمع المعلومات، مع مراعاة الظروف الوطنية.
- ٧) تأمين نفاذ جميع سكان العالم إلى الخدمات التلفزيونية والإذاعية.
- ٨) التشجيع على تطوير المحتوى وتهيئة الظروف التقنية اللازمة لتيسير وجود واستخدام كل لغات العالم في شبكة الإنترنت.
- ٩) تأمين تمتع أكثر من نصف سكان العالم بالنفاذ إلى تقنيات الاتصالات والمعلومات من أماكن قريبة.

والجدول رقم (١٤) التالي يقدم ملخص لموقع المملكة لدول المقارنة الدولية فيما يتعلق بالمؤشرات الأساسية للاتصالات وتقنية المعلومات لعام ٢٠١١م

الدولة	النفاذ	الاستخدام	المهارات	الشامل IDI	نسبة توافر الحاسبات لعدد المساكن	نسبة توافر خدمة الإنترنت لعدد المساكن	نسبة مشتركي الهاتف المتنقل لكل مئة من السكان	نسبة مشتركي الهاتف الثابت لكل مئة من السكان	نسبة مستخدمي الإنترنت لكل مئة من السكان	نسبة مشتركي النطاق العريض الثابت لكل مئة من السكان	نسبة مشتركي النطاق العريض المتنقل لكل مئة من السكان
ألمانيا	٨,٦٦	٥,٧٣	٨,١٧	٧,٣٩	٨٩,٦	٨٣,٣	١٣٢,٣	٦٣,٠	٨٣,٠	٣٢,٥	٣٤,٨
بريطانيا	٨,٤٧	٦,٦٢	٨,٥٨	٧,٧٥	٨٤,٠	٨٥,١	١٣٠,٨	٥٣,٢	٨٢	٣٢,٧	٦٢,٣
كوريا	٨,٣٠	٨,١٧	٩,٨٦	٨,٥٦	٨١,٩	٩٧,٢	١٠٨,٥	٦٠,٩	٨٣,٨	٣٦,٩	١٠٥,١
أستراليا	٧,٦٦	٥,٣٩	٩,١٥	٧,٠٥	٨٢,٦	٧٨,٩	١٠٨,٣	٤٦,٦	٧٩	٢٣,٩	٤٢,٨
السعودية	٦,٦٣	٣,٢٤	٧,٤٢	٥,٤٣	٦٢,٨	٦٠,٥	١١٨*	١٦,٢*	٤٧,٥*	٥,٧	٣٩,٦*
الإمارات	٦,٨٩	٣,٦٦	٧,٠٨	٥,٦٤	٧٧,٠	٦٧,٠	١٤٨,٦	٢٣,١	٧,٠	١١	٢١,٧
مصر	٤,١٨	٢,٠١	٥,٩٠	٣,٦٦	٣٦,٤	٣٠,٥	١٠١,١	١٠,٦	٣٥,٦	٢,٢	٢١,٠
الأردن	٤,٦٤	١,٥	٧,٥٠	٣,٩٥	٥,٠٨	٣٥,٤	١١٨,٢	٧,٤	٣٤,٩	٣,٢	٤,٩
ماليزيا	٥,٨٥	٢,٨٥	٦,٦٩	٤,٨٢	٦٤,١	٦١,٤	١٢٧	١٤,٧	٦١,٠	٧,٤	١٢,٣
سنغافورة	٨,٣٨	٧,٢٤	٧,٠٨	٧,٦٦	٨٦,٠	٨٥,٠	١٤٩,٥	٣٨,٩	٧٥	٢٥,٥	١١٠,٩
تركيا	٥,١٢	٢,٢٦	٧,١٣	٤,٣٨	٤٨,٥	٤٢,٩	٨٨,٧	٢٠,٧	٤٢,١	١٠,٣	٨,٨
المتوسط العالمي	٤,٦٦	٢,٤٧	٦,٥١	٤,١٥	٣٨,٧٦	٣٤,١	٨٥,٧	١٧,٣	٣٢,٥	٨,٥	١٥,٧

الجدول رقم (١٤): ملخص لموقع المملكة لدول المقارنة الدولية فيما يتعلق بالمؤشرات الأساسية للاتصالات

وتقنية المعلومات لعام ٢٠١١م

(المصدر: تقرير قياس مجتمع المعلومات ٢٠١٢م)

* المصدر: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات

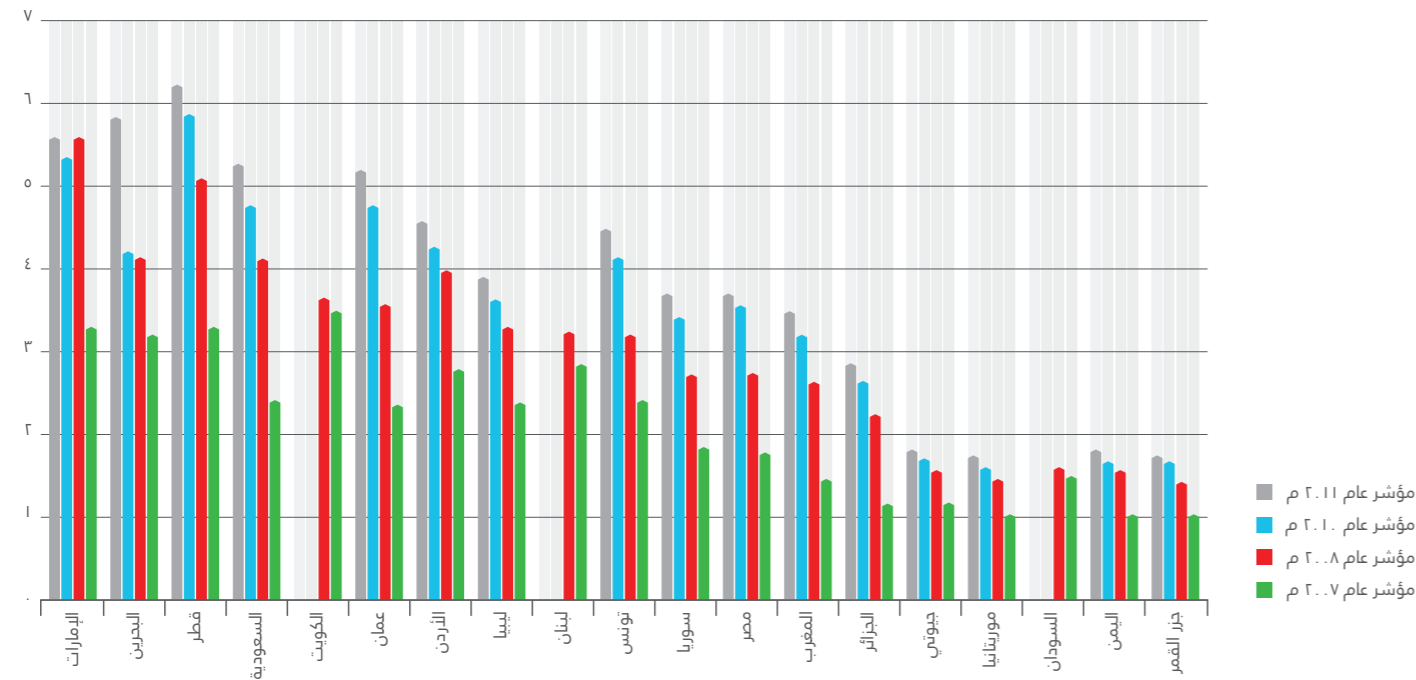
يوضح الجدول رقم (١٥) والشكل رقم (٣٥) التاليين موقع المملكة بين الدول العربية فيما يتعلق بالمؤشر الشامل لقياس تنمية الاتصالات وتقنية المعلومات للأعوام ٢٠٠٧م، و٢٠١٠م، و٢٠١١م، و٢٠٠٨م.

الدولة	مؤشر عام ٢٠٠٧م	مؤشر عام ٢٠٠٨م	مؤشر عام ٢٠١٠م	مؤشر عام ٢٠١١م
الإمارات	٣,٣٦	٥,٦٣	٥,٤١	٥,٦٤
البحرين	٣,٢٦	٥,١٦	٥,١٩	٥,٨٥
قطر	٢,٨٥	٤,٥	٥,٩٤	٦,٢٤
السعودية	٢,٢٨	٤,١٣	٤,٨١	٥,٤٣
الكويت	٣,٥٤	٣,٦٤	غ.م	غ.م
عمان	٢,١٦	٣,٤٥	٤,٧٥	٥,١٠
الأردن	٢,٣٢	٣,٢٩	٣,٦١	٣,٩٥
ليبيا	٢,٩٢	٣,٢٤	غ.م	غ.م
لبنان	٢,٣٩	٣,١٢	٤,١١	٤,٤٨
تونس	١,٨٨	٢,٩٨	٣,٤٢	٣,٥٨
سوريا	١,٧٣	٢,٦٦	٣,٠١	٣,١٥
مصر	١,٨٢	٢,٧٣	٣,٤٤	٣,٦٦
المغرب	١,٣٧	٢,٦	٣,١٩	٣,٤٦
الجزائر	١,٦٠	٢,٤١	٢,٨٦	٢,٩٨
جيبوتي	١,٠٨	١,٥٦	١,٦٥	١,٧٤
موريتانيا	١,٠٤	١,٥	١,٥٣	١,٦٤
السودان	١,٥	١,٥٧	غ.م	غ.م
اليمن	١,٠٧	١,٤٩	١,٧٠	١,٧٦
جزر القمر	١,٠٧	١,٤٤	١,٦٤	١,٦٨

الجدول رقم (١٥): موقع المملكة بين الدول العربية فيما يتعلق بالمؤشر الشامل لقياس تنمية الاتصالات

وتقنية المعلومات للأعوام ٢٠٠٧م، و٢٠٠٨م، و٢٠١٠م، و٢٠١١م

(المصدر: تقرير قياس مجتمع المعلومات ٢٠١٠م، ٢٠١١م، ٢٠١٢م)



الشكل رقم (٣٥): نسبة المؤشر الشامل لقياس تنمية الاتصالات وتقنية المعلومات

للدول العربية للأعوام (٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ و ٢٠١٠ و ٢٠١١م)

وتم إجراء مسح شامل لتحديد المنظمات والاتحادات العالمية والاقليمية ذات العلاقة بمجال الاتصالات وتقنية المعلومات لرصد التقارير والمؤشرات الموثوقة من أجل تقديم تصور شامل لواقع المملكة عالمياً. وفي ما يلي التقارير والمصادر والمؤشرات التي تم استقاء القيم والمعلومات منها لتقديم صورة شاملة لواقع المملكة على المستوى العالمي:

- تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات والذي صدر في عام ٢٠١١م بعنوان "قياس مجتمع المعلومات".
- تقرير الأمم المتحدة لتطور الحكومة الإلكترونية الصادر عن قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.
- مؤشر الجاهزية الشبكية، والذي يعد من قبل المنتدى الاقتصادي العالمي بالتعاون مع مؤسسة إنسياد.

وتم اختيار مجموعة من الدول من أجل المقارنة الدولية، وذلك بناءً على العديد من المعايير والعوامل، ومن أهمها:

- ◆ الوضع الاقتصادي (مستوى الدخل والناتج المحلي).
- ◆ الموقع الجغرافي.
- ◆ الوضع التقني والصناعي.
- ◆ المستوى التعليمي.
- ◆ عدد السكان.

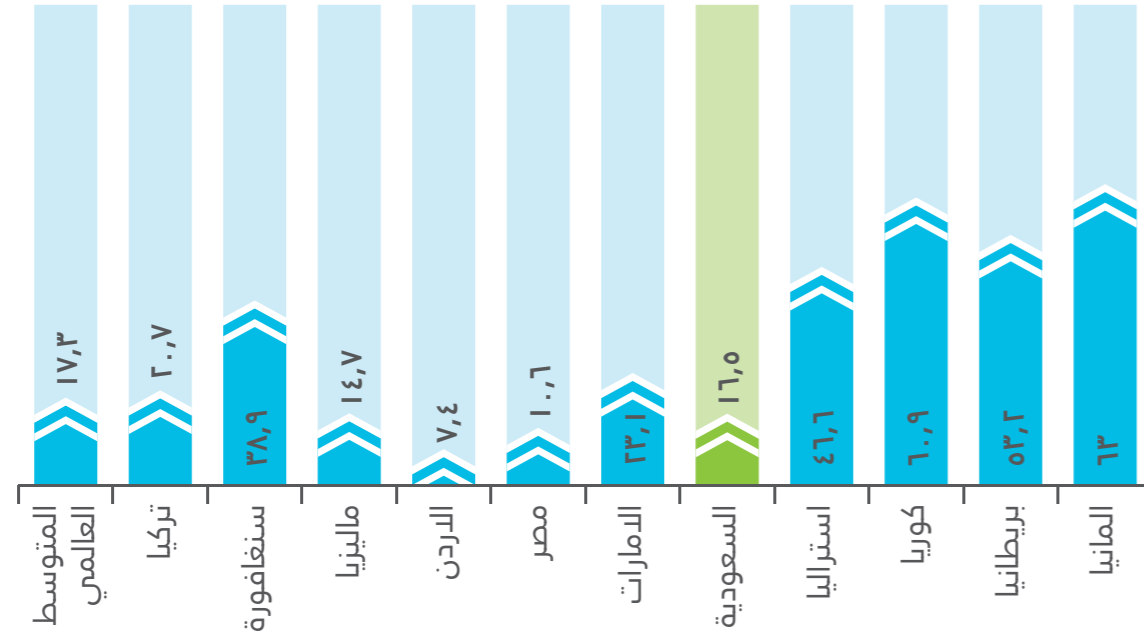
ومما لا شك فيه أن هذا الاختيار عبارة عن اجتهادات مبنية على العوامل المذكورة آنفاً، ولقد روعي بقدر المستطاع اختيار الدول التي تقع ضمن مستويات المملكة في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، وكذلك الدول الأكثر تطوراً ومن ثم الدول الصناعية. وتم اختيار الدول التالية من أجل المقارنة الدولية: مصر، الأردن، الإمارات العربية المتحدة، ماليزيا، تركيا، استراليا، ألمانيا، بريطانيا، كوريا، وسنغافورة. كما تمت إضافة المتوسط العالمي لقيم بعض المؤشرات. وتمت المقارنة بناءً على ما توافر من قيم لجميع هذه الدول.

٢-١١) المقارنات الدولية لمؤشرات البنية التحتية للاتصالات وتقنية المعلومات

المقارنات التالية تعكس وضع المملكة دولياً فيما يتعلق بالبنية التحتية والتي تم استقاؤها من تقرير قياس مجتمع المعلومات ٢٠١٢م، وما حققته الخطة الخمسية الأولى خلال السنوات الماضية في هذا المجال.

٢-١١) المقارنات الدولية لمشاركي الهاتف الثابت:

المعدلات العالمية تشهد ثباتاً في معدلات انتشار الهاتف الثابت، وذلك نظراً لانتشار خدمات الهاتف المتنقل وتدني أسعارها. وتعتبر هذه المعدلات في المملكة متوافقة مع المعدلات العالمية، مع أن هناك تدنياً في معدلات الانتشار في معظم دول العالم المتقدم، وبخاصة العالم الصناعي. ويوضح الشكل (٣٦) موقع المملكة مقارنة بالدول المختارة لعام ٢٠١١م فيما يتعلق بعدد خطوط الهاتف الثابت لكل ١٠٠ من السكان.



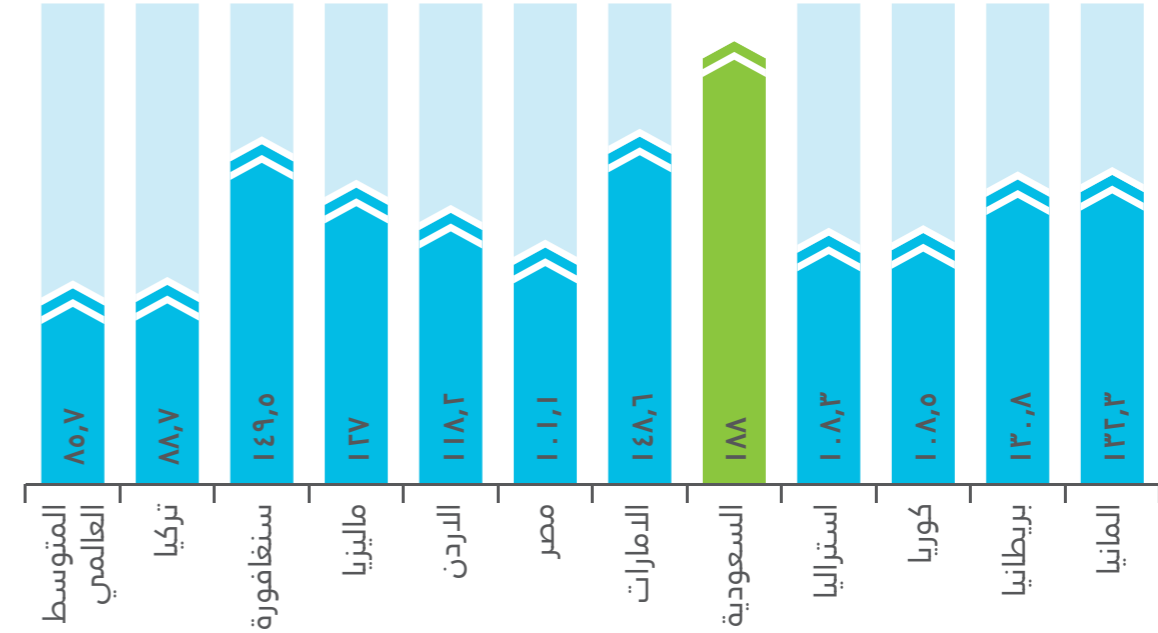
الشكل رقم (٣٦): عدد خطوط الهاتف الثابت (خط لكل ١٠٠ من السكان) لعام ١٤٣٢/١٤٣٣هـ (٢٠١١م)

(المصادر: بيانات السعودية - هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات

بيانات الدول الأخرى - تقرير قياس مجتمع المعلومات ٢٠١٢م)

٢-٢-١١ (المقارنات الدولية لمستخدمي الهاتف المتنقل

تعتبر أعداد مستخدمي الهاتف المتنقل في المملكة، والتي بلغت نسبة انتشار (١٨٨٪)، من المعدلات المرتفعة على مستوى العالم، حيث أن المتوسط العالمي لنسبة الانتشار يبلغ (٨٥,٧٪) وفي الدول النامية (٧٧,٨٪) وهي كذلك أعلى من متوسط الانتشار في الدول المتقدمة الذي بلغ (١٢٢,٣٪). و يوضح الشكل (٣٧) موقع المملكة مقارنة بالدول المختارة لعام ٢٠١١م فيما يتعلق بعدد مستخدمي الهاتف المتنقل لكل ١٠٠ من السكان.

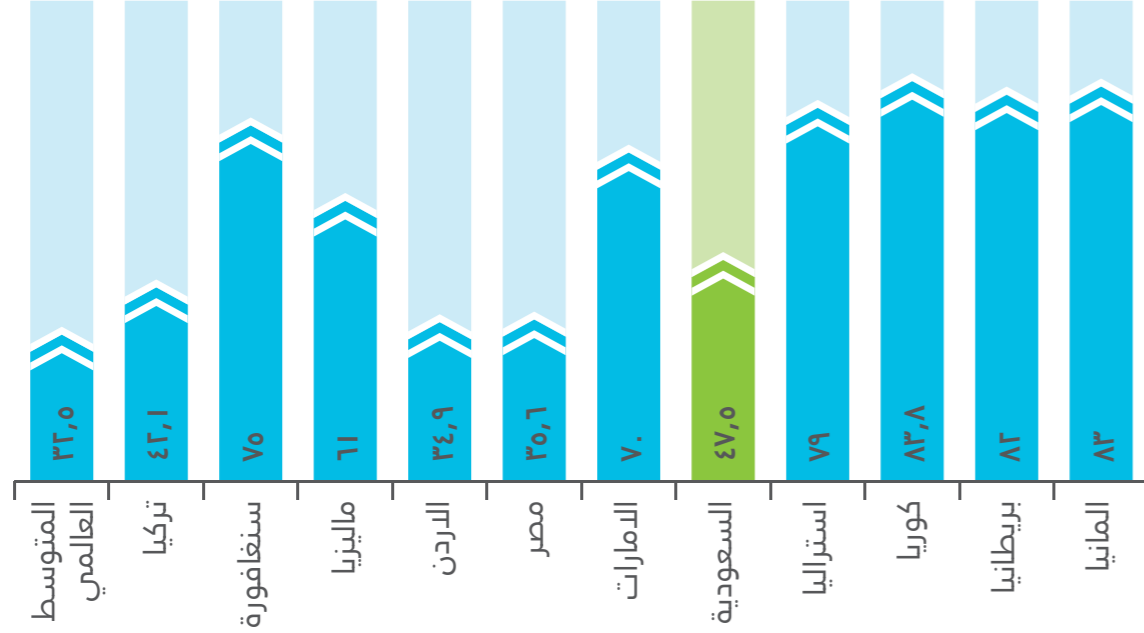


الشكل رقم (٣٧): عدد اشتراكات الهاتف المتنقل (اشترك لكل ١٠٠ من السكان) لعام ١٤٣٣/١٤٣٣هـ (٢٠١١م)

(المصادر: بيانات السعودية – هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، بيانات الدول الأخرى - تقرير قياس مجتمع المعلومات ٢٠١٢م)

٣-٢-١١ (المقارنات الدولية لعدد مستخدمي الإنترنت

هناك نمو كبير في عدد مستخدمي الإنترنت على مستوى العالم، ومن جهة أخرى يشير تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات والذي صدر في عام ٢٠١٢م بعنوان "قياس مجتمع المعلومات" إلى أن الارتفاعات في معدلات استخدام الإنترنت في معظم الدول كانت مصاحبة لزيادة في عدد اشتراكات النطاق العريض للهاتف المتنقل وخصوصاً في الدول التي تبنت نشر خدمات الجيل الثالث 3G. وقد بلغ المتوسط العالمي لمستخدمي الإنترنت قرابة (٣٢,٥٪) أي ثلث سكان العالم، وبطبيعة الحال تتركز هذه النسبة العالية في الدول المتقدمة، و يوضح الشكل (٣٨) موقع المملكة مقارنة بالدول المختارة لعام ٢٠١١م فيما يتعلق بعدد مستخدمي الإنترنت لكل ١٠٠ من السكان.



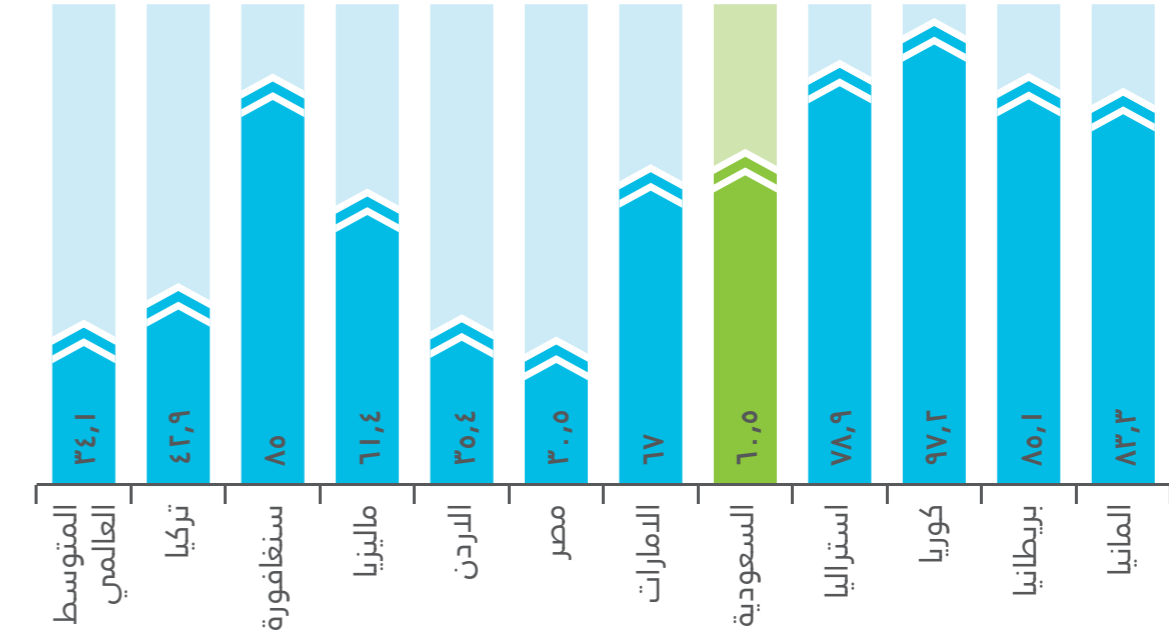
الشكل رقم (٣٨): عدد مستخدمي الإنترنت (مستخدم لكل ١٠٠ من السكان) لعام ١٤٣٣/١٤٣٣هـ (٢٠١١م)

(المصادر: بيانات السعودية – هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات

بيانات الدول الأخرى - تقرير قياس مجتمع المعلومات ٢٠١٢م)

٢٠١١-٤ (المقارنات الدولية للمساكن التي تتوافر فيها خدمة الإنترنت

يوضح الشكل (٣٩) نسبة اشتراكات الإنترنت بالنسبة للمساكن في المملكة، مقارنة مع الدول المختارة (تشمل المساكن والمكاتب والمحلات التجارية والمصانع). وقد أدرجت نسبة المملكة من تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات (قياس مجتمع المعلومات ٢٠١١م) حيث لم تتوفر نسب من هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات عن عام ٢٠١٠م*.



الشكل رقم (٣٩): نسبة المساكن التي تتوافر فيها خدمة الإنترنت لعام ١٤٣٢/١٤٣٣هـ (٢٠١١م)

(المصدر: تقرير قياس مجتمع المعلومات ٢٠١٢م)

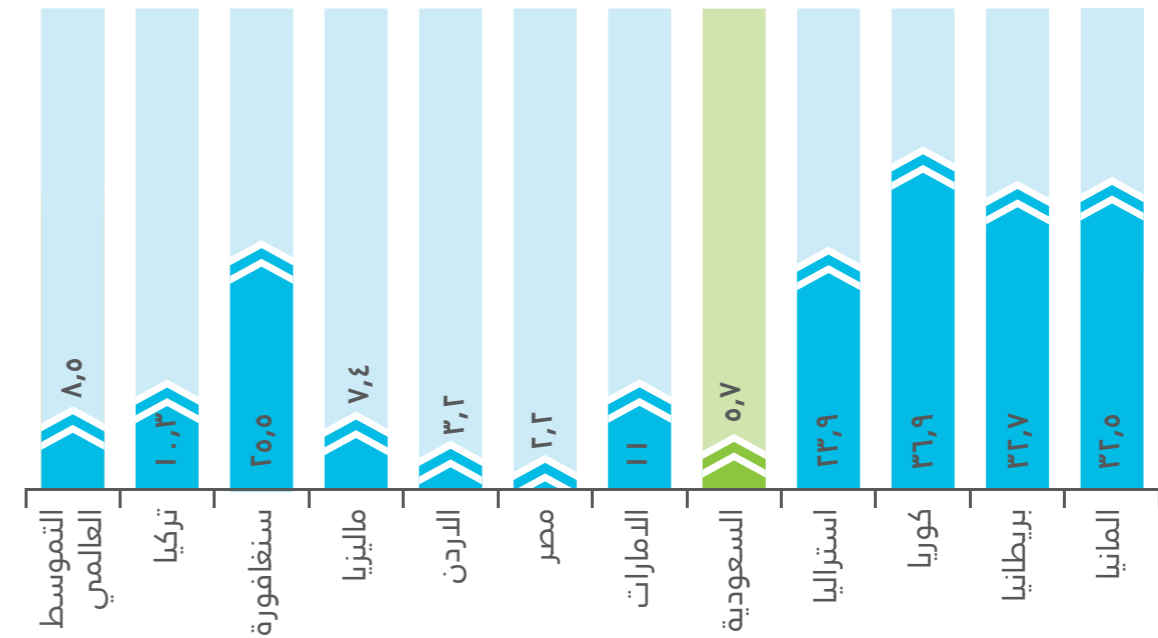
*يلاحظ أن هناك إشكالية في الاتفاق على تعريف موحد لعدد مشتركي الإنترنت بين الدول لدى الاتحاد الدولي للاتصالات، حيث درجت بعض الدول على تضمين خدمات الهاتف المتنقل المخدومة بالجيل الثالث وما فوق لعدد المشتركين.

٢٠١١-٥ (المقارنات الدولية لعدد اشتراكات النطاق العريض

هناك توجه عالمي لتسريع نشر خدمات النطاق العريض، إذ أعلن الاتحاد الدولي للاتصالات ومنظمة اليونسكو إنشاء لجنة عليا للنطاق العريض، وتم إطلاق اللجنة خلال مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات لعام ٢٠١٠م في جنيف. وتضم اللجنة الجديدة (٣٠) اسماً بارزاً من شتى أنحاء العالم لا يمثلون الشركات الرائدة في مجال التقنية فحسب، بل يمثلون أيضاً شركات رائدة في مجموعة واسعة من القطاعات التجارية والاجتماعية، وذلك من أجل التنمية الرقمية وإنشاء (مجتمعات المعرفة) التي ستدفع عجلة التنمية البشرية والاقتصادية، وستقوم هذه اللجنة بتحديد استراتيجيات وخطط لتسريع نشر النطاق العريض على المستوى العالمي والنظر في التطبيقات التي من شأنها أن تساعد الشبكات العريضة النطاق على تحسين تنفيذ مجموعة هائلة من الخدمات الاجتماعية، بدءاً بالتعليم وانتهاءً بالإدارة البيئية والسلامة والكثير من المجالات الأخرى. ويأتي إعلان الاتحاد الدولي للاتصالات واليونسكو عن اللجنة الجديدة على خلفية مبادرة "الإفادة من النطاق العريض" التي أعدها الاتحاد الدولي للاتصالات، لتعزيز الوعي بالمزايا العديدة للشبكات ذات الخطوط السريعة ليس فقط في مجال الاتصال، بل أيضاً في مجموعة كاملة من القطاعات الاجتماعية مثل حفظ الطاقة، وإدارة النقل، وخدمات الطوارئ، والرصد البيئي، والرعاية الصحية، والتعليم، وحتى الزراعة حيث تُستخدم اليوم تكنولوجيات جديدة لإنتاج الحد الأقصى من المحاصيل والتخفيف من استخدام المواد الكيميائية في الوقت عينه. ومن الجدير بالذكر أن هناك توجهاً على المستوى الدولي لفصل الإحصاءات الخاصة بخدمات النطاق العريض، إلى اشتراكات خاصة بالاتصالات الثابتة وأخرى بالاتصالات المتنقلة. ولقد تم اعتماد هذا التقسيم في المقارنة الدولية الخاصة بخدمات النطاق العريض. (تم اعتماد القيم المتوافرة لدى الاتحاد الدولي للاتصالات لهذا المؤشر حيث إن التعريف المعتمد لدى هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات مغاير في بعض أجزائه لما لدى الاتحاد الدولي للاتصالات، ووفق لضوابط ومعايير المقارنة الدولية العادلة في هذه المجال، فلقد تم اعتماد قيم الاتحاد الدولي للاتصالات).

أ. المقارنات الدولية لعدد اشتراكات النطاق العريض للاتصالات الثابتة

حافظت نسبة مشتركي النطاق العريض للاتصالات الثابتة على استقرارها نسبياً، واستقرت عند مستوى (٥,٧٪). ويلاحظ تدني نسبة الاشتراكات في المملكة مقارنة مع الدول المتقدمة كما أنها دون المتوسط العالمي والذي يبلغ (٨,٥٪). ولكن من المتوقع ازدياد هذه النسبة في السنوات القليلة القادمة، وذلك للتوسع في نشر خدمة الألياف البصرية وتوصيلها للمساكن. ويوضح الشكل (٤٠) موقع المملكة مقارنة بالدول المختارة لعام ٢٠١١م لكل مئة من السكان مأخوذاً من تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات (قياس مجتمع المعلومات ٢٠١٢).



الشكل رقم (٤٠): نسبة مشتركي النطاق العريض الثابت لكل مئة من السكان لعام ٢٠١١م (٢٠١١هـ/١٤٣٣م)

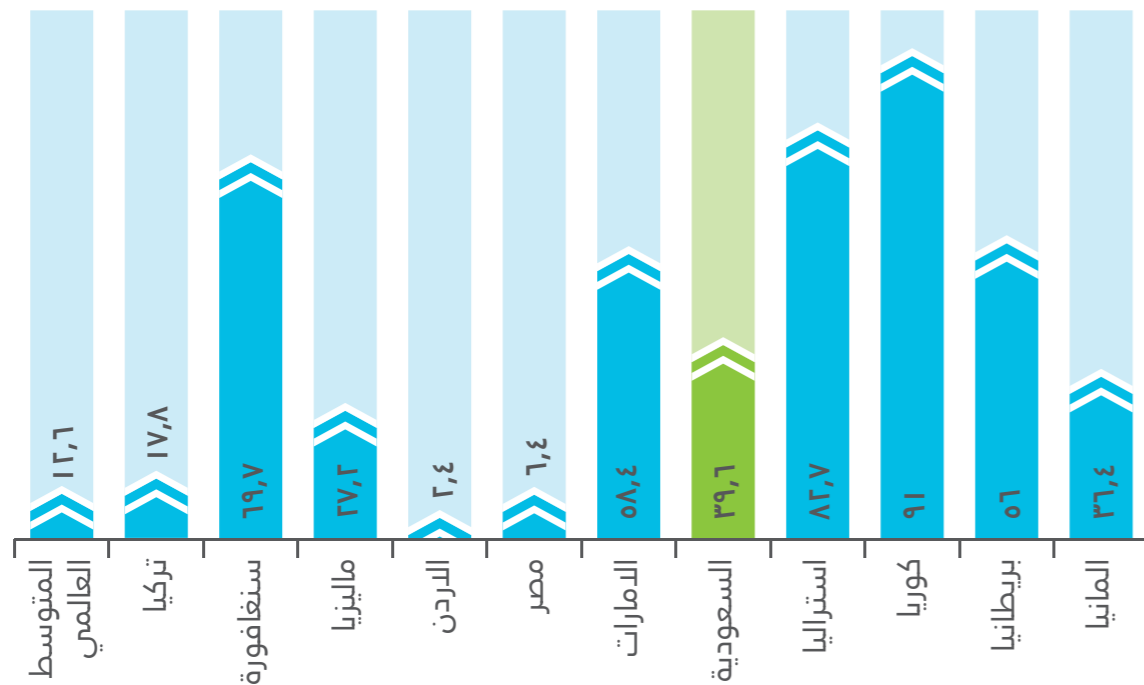
(المصدر: تقرير قياس مجتمع المعلومات ٢٠١٢م)

(ملاحظة: لم يتم الأخذ ببيانات هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات فيما يتعلق بنسبة مشتركي النطاق العريض الثابت لأن الهيئة تستند في حساب النسبة إلى عدد المساكن، بينما يتم الاستناد في تقرير قياس مجتمع المعلومات في حساب النسبة إلى عدد السكان)

تقرير التحول إلى مجتمع المعلومات

ب. المقارنات الدولية لعدد اشتراكات النطاق العريض للاتصالات المتنقلة

حققت نسبة مشتركي النطاق العريض المتنقل لكل مئة من السكان قفزة نوعية، وتضاعفت ٤ أضعاف لتبلغ (٣٩,٦٪) لعام ٢٠١١م، مقارنة بـ (٩,٧٪) لعام ٢٠١٠م. مع ملاحظة تدني نسبة الاشتراكات في المملكة مقارنة مع الدول المتقدمة وذلك بسبب الإشكالية في الاتفاق على تعريف موحد لمستخدمي النطاق العريض المتنقل بين الدول لدى الاتحاد الدولي للاتصالات، فبعض الدول تضمن النطاق العريض جميع خدمات الهاتف المتنقل المخدومة بالجيل الثالث وما فوق، و لقد بلغت النسبة للمملكة في هذا القياس (١٧,٦١٪)، ولم يتم تضمين ذلك بالنسبة لإحصاءات المملكة في الوقت الراهن حتى يتم الاتفاق دولياً على معايير موحدة. ويوضح الشكل (٤١) موقع المملكة مقارنة بالدول المختارة لعام ٢٠١١م لكل مئة من السكان مأخوذاً من تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات (قياس مجتمع المعلومات ٢٠١٢).



الشكل (٤١): نسبة مشتركي النطاق العريض المتنقل لكل مئة من السكان لعام ٢٠١١م (٢٠١١هـ/١٤٣٣م)

(المصادر: بيانات السعودية - هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات

بيانات الدول الأخرى - تقرير قياس مجتمع المعلومات ٢٠١٢م)

عام ٢٠١٢/١٤٣٣هـ (٢٠١٢م)

٣-١١ المقارنات الدولية لمؤشر تطور التعاملات الإلكترونية الحكومية

يعتبر استقرار الأمم المتحدة لتطور الحكومة الإلكترونية الصادر عن قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية واحداً من أهم الاستقراءات والمسوح التي ترصد التطور الحاصل في تبني الدول والحكومات لقضايا التحول نحو الحكومة الإلكترونية وتمكين التعاملات الإلكترونية وزيادة الشفافية بشكل عام نظراً لتغطيته لجميع الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة والذين يبلغ عددهم ١٩٣ دولة. ويرصد المسح الحضور الإلكتروني لـ ١٩٣ دولة من خلال التقييم للمواصفات التقنية للمواقع الوطنية، إضافة إلى استراتيجيات وسياسات الحكومة الإلكترونية المطبقة بشكل عام، أو من خلال قطاعات معينة لتقديم خدمات محددة.

ويتركب المؤشر من المتوسط الوزني لثلاثة مؤشرات فرعية تمثل أهم أوجه الأداء للحكومة الإلكترونية، وهي:

(١) مؤشر الخدمات الإلكترونية بنسبة الثلث.

(٢) مؤشر البنية التحتية والاتصالات بنسبة الثلث.

(٣) مؤشر رأس المال البشري بنسبة الثلث

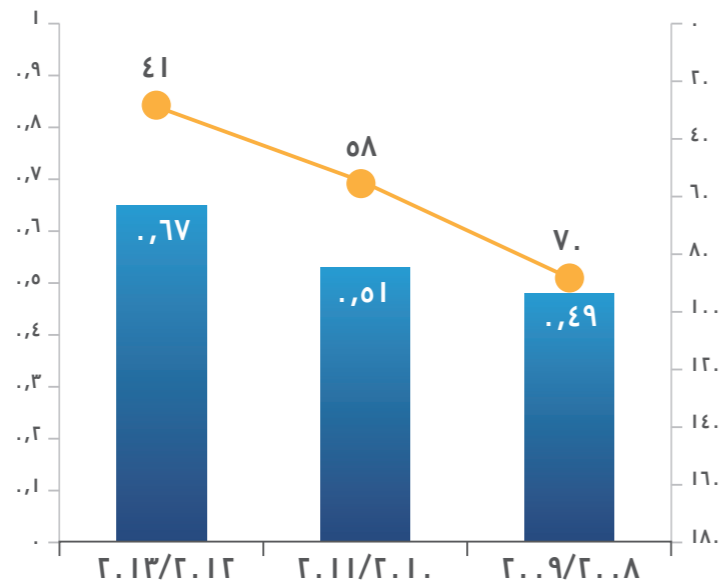
وتعكس المؤشرات والرسوم البيانية التالية واقع المملكة في ما يتعلق بالتعاملات الإلكترونية الحكومية، وذلك لعام ١٤٣٢/١٤٣٣هـ (٢٠١٢م). وكان لإنشاء برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية "يسر"، وما ركزت عليه الخطة الخمسية الأولى من خلال وضع الخطط التنفيذية للحكومة الإلكترونية ووضع الضوابط لتطبيقها، وإنشاء الشبكة الحكومية الإلكترونية، ودعم وتحفيز إتاحة خدمات الكترونية حكومية آمنة وذات موثوقية، الأثر الكبير بتبوء المملكة مراكز متقدمة في مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية. وقد حققت المملكة العربية السعودية المرتبة الـ (٤١) على مستوى العالم في مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية متقدمة ٢٩ مرتبة عن عام ٢٠٠٨م. ويوضح الجدول رقم (١٦) القيم التي حصلت عليها المملكة وترتيبها عالمياً، في الفترة من ٢٠٠٨م/٢٠٠٩م إلى ٢٠١٢م/٢٠١٣م في المؤشرات الفرعية والمؤشر الرئيس للحكومة الإلكترونية.

اسم المؤشر		القيمة / الترتيب		السنة	
القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب
غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر
٢١.١	٦٠	٤٤	٧٥	٣١١١	١٢
٨.٥٦	١١٧	٨٣٤٦	١٠٦	٧٦٧٧	١١٧
٣١.٢	٩	١	١٠٢	٦٣١٦	٩
٤٩٣٥	٤١	٥١٤٢	٥٨	٦٦٥٨	٤١

الجدول رقم (١٦): ترتيب المملكة عالمياً في مؤشرات الحكومة الإلكترونية من ٢٠٠٨م/٢٠٠٩م إلى ٢٠١٢م/٢٠١٣م

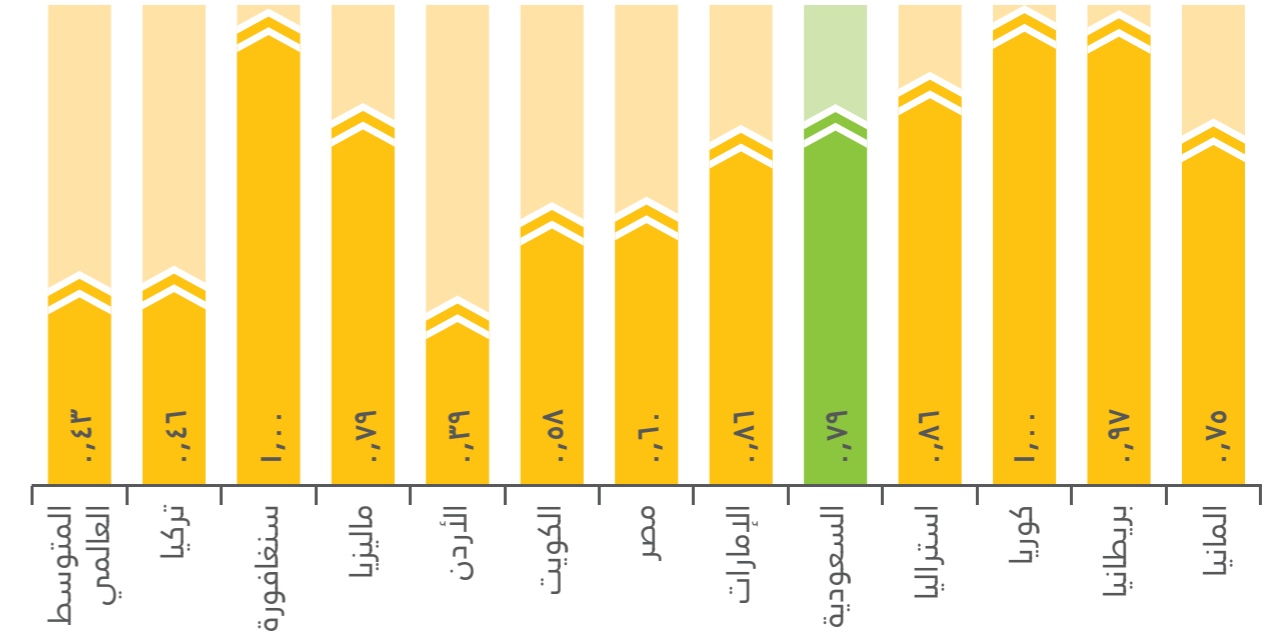
كما تم اختيار المملكة ضمن مجموعة الدول الناشئة القيادية في تطوير الحكومة الإلكترونية، وصنفت في المرتبة التاسعة ضمن مجموعة الدول القيادية العشر في آسيا. ويوضح الشكل (٤٢) تحسن ترتيب المملكة دولياً بين عام ٢٠٠٨م/٢٠٠٩م وعام ٢٠١٢م/٢٠١٣م، علماً بأن المؤشر يصدر كل سنتين.

ترتيب السعودية بمؤشر جاهزية الحكومة الإلكترونية



الشكل رقم (٤٢): مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية – ترتيب المملكة من عام ٢٠٠٨م إلى ٢٠١٣م (المصدر: تقرير الأمم المتحدة لتطور الحكومة الإلكترونية ٢٠١٢م)

وعلى مستوى الخدمات الإلكترونية أتت المملكة ضمن أفضل ٢٠ دولة في تقديم الخدمات الإلكترونية بقيمة مؤشر بلغت (٠,٧٩) من واحد صحيح. والشكل (٤٣) يوضح موقع المملكة مقارنة بالدول المختارة لعام ٢٠١٢م فيما يتعلق بمؤشر الخدمات الإلكترونية.



الشكل رقم (٤٣): المقارنات الدولية في مؤشر الخدمات الإلكترونية لعام ١٤٣٣/١٤٣٤هـ (٢٠١٢م)
(المصدر: تقرير الأمم المتحدة لتطور الحكومة الإلكترونية ٢٠١٢م)

١١-٤) المقارنات الدولية لمؤشر الجاهزية الشبكية

يمثل مؤشر الجاهزية الشبكية (Network Readiness Index)، الذي يعده المنتدى الاقتصادي العالمي، بالتعاون مع مؤسسة إنسياد (INSEAD)، واحداً من أهم المؤشرات في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات ويستخدم لقياس مدى تزايد أو تناقص الفجوة الرقمية بين الدول.

ويعتمد مؤشر الجاهزية الشبكية في احتسابه على أربعة مؤشرات فرعية، هي:

(١) مؤشر البيئة التقنية (Environment Sub-Index).

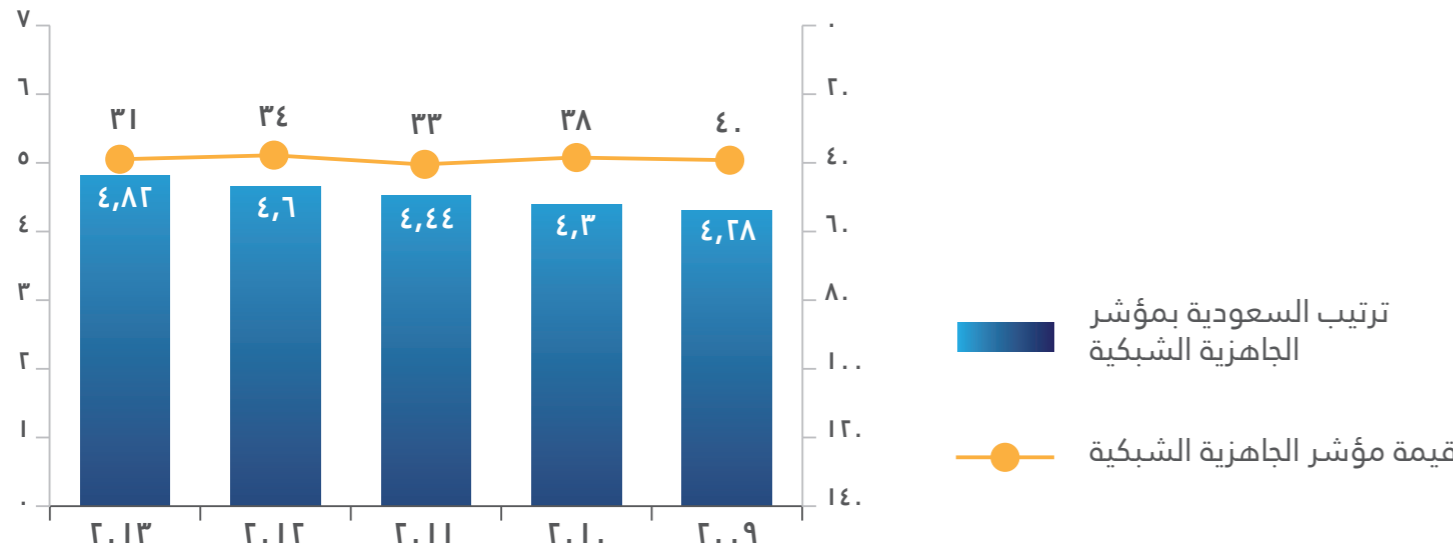
(٢) مؤشر الجاهزية التقنية (Readiness Sub-Index).

(٣) مؤشر الاستخدام التقني (Usage Sub-Index).

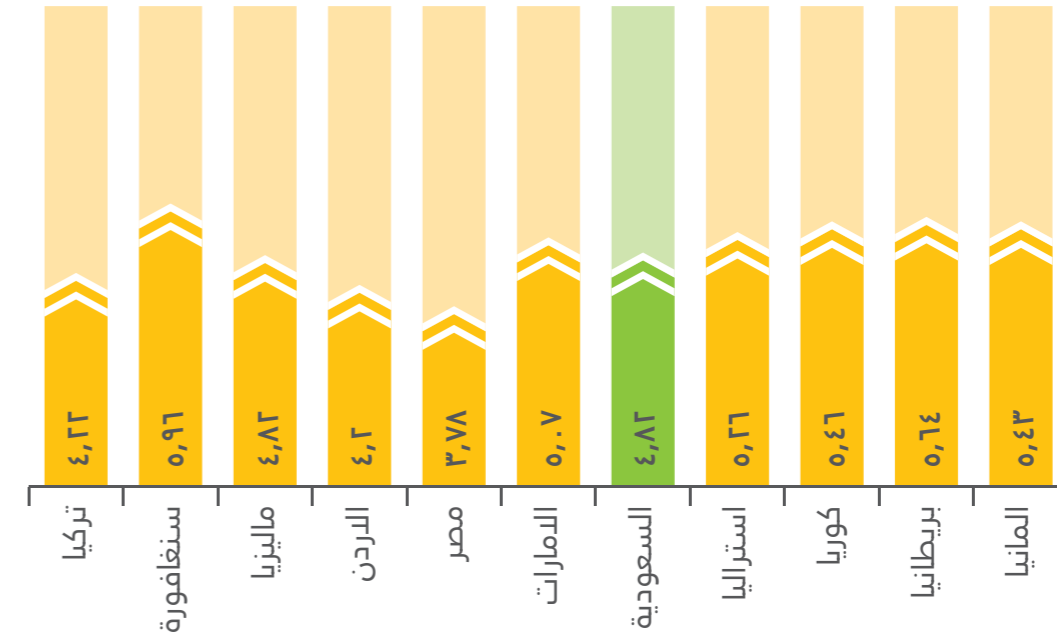
(٤) مؤشر التأثير (Impact Sub-Index)

وقد بلغ عدد الدول المشاركة في المؤشر (١٤٤) دولة في عام ١٤٣٤/١٤٣٥هـ (٢٠١٣م). وحققت المملكة المرتبة الـ (٣١) من بين الدول في قيمة المؤشر، متقدمة ثلاث مراتب عن عام ٢٠١٢م الذي احتلت فيه المرتبة الـ (٣٤).

ويظهر الشكل (٤٤) تطور مؤشر الجاهزية الشبكية الشامل بالنسبة للمملكة من عام ٢٠٠٩م إلى ٢٠١٣م، ويتضح وجود تقدم في كل من قيمة المؤشر والترتيب



الشكل رقم (٤٤): تطور مؤشر الجاهزية الشبكية الشامل للمملكة من عام ٢٠٠٩ - ٢٠١٣ م
(المصدر: مؤشر الجاهزية الشبكية ٢٠١٣م)



الشكل رقم (٤٥): مؤشر الجاهزية الشبكة الشامل لعام ١٤٣٤ / ١٤٣٥ هـ (٢٠١٣م)

(المصدر: مؤشر الجاهزية الشبكية ٢٠١٣م)

١١-٥) الرقم القياسي لتنمية الاتصالات وتقنية المعلومات (IDI)

يتمثل أحد الأهداف الرئيسة للرقم القياسي لتنمية الاتصالات وتقنية المعلومات في المساعدة على مراقبة الفجوة الرقمية وتقويمها، وتسهيل الضوء على مجالات التحسين، وكذلك في قياس إمكان التنمية في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، أو إلى أي مدى يمكن للبلدان استعمال تقنيات الاتصالات والمعلومات لتعزيز النمو والتنمية، استناداً إلى القدرات المتاحة والمهارات المطلوبة من أجل الاستعمال الفعال للاتصالات وتقنية المعلومات وتعزيز أثرها التنموي. وتنطوي تقنيات الاتصالات والمعلومات على مجموعة واسعة من النتائج الاقتصادية الإيجابية المختلفة التي يمكنها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أن تعزز الرفاهية وتسهل التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدول. وتشمل النتائج المباشرة مكاسب الإنتاجية الناجمة عن تطوير تقنيات الاتصالات والمعلومات ونشرها، وعن تطوير تقنيات جديدة ذات صلة. وتشمل النتائج غير المباشرة إيجاد فرص تجارية وتسهيلها في القطاعات الخدمية، وتوفير فرص عمل جراء التطورات في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، كما تم تعزيز المرونة للشركات والعمال، واستحداث نماذج وفرص جديدة للأعمال التجارية. وبالخلاصة إن الاتصالات وتقنية المعلومات ستعود بفوائد اقتصادية واجتماعية مهمة على مجموعة من الأهداف التنموية وسينعكس ذلك على رفاهية الفرد وتقدم المجتمع.

وقد هدف الاتحاد الدولي للاتصالات من تبنى مؤشرات الرقم القياسي لتنمية الاتصالات وتقنية المعلومات، إلى المساعدة في تقويم الدول، ومعرفة حجم الفجوة الرقمية، والتعريف بالجهود المبذولة من قبل كل دولة لردم الفجوة الرقمية. ونشر الاتحاد الدولي للاتصالات تقريره الحديث الذي صدر في ٢٥ ذو القعدة ١٤٣٣هـ (١١ أكتوبر ٢٠١٢م)، وقد جاء بعنوان (قياس مجتمع المعلومات ٢٠١٢م)، وتضمن معلومات قيمة عن التطورات في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، وقدم مقارنة لمائة واثنين وخمسين دولة. وهدف هذا التقرير إلى تقديم أدوات لتقييم مستوى الأداء في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات لمتخذي القرارات في الدول، وتعزف موقع دولهم بين دول العالم، من أجل اتخاذ القرارات الصائبة، وفقاً لما يتوافر لديهم من معلومات. كما يقدم التقرير لمسؤولي هذه الدول

معلومات تراكمية عن مستوى التقدم من أجل ردم الفجوة الرقمية في دولهم، مقارنة بدول العالم الأخرى. وذكر التقرير أن العالم شهد خلال العامين الماضيين نمواً متواصلاً في خدمات تقنية المعلومات والاتصالات وحققت كل الاقتصاديات تقدماً ودرجات أفضل من التحسن بالرغم من بقاء الدول المتقدمة في الطليعة في الأرقام القياسية. كما أشار التقرير أيضاً تحول العالم من التركيز على الاتصالات المتنقلة إلى التركيز على النفاذ العالي السرعة والعريض النطاق للإنترنت. ويتكون الرقم القياسي لتنمية الاتصالات وتقنية المعلومات من ١١ مؤشراً يمكن استعمالها أداة للقياس المرجعي على المستوى العالمي والإقليمي وعلى مستوى الدولة. وتم توزيع هذه المؤشرات على ثلاثة نطاقات تتعلق بالنفاذ إلى الاتصالات وتقنية المعلومات واستخداماتها والمهارات المتعلقة بها.

وفي ما يلي مؤشرات مجتمع المعلومات ضمن النطاقات المحددة:

◆ مؤشرات النفاذ:

- ١) عدد خطوط الاتصالات الثابتة لكل مئة من السكان.
- ٢) عدد خطوط الاتصالات المتنقلة لكل مئة من السكان.
- ٣) نصيب الفرد من التردد الشبكي الدولي الخاص بالإنترنت.
- ٤) نسبة المساكن التي يتوافر فيها جهاز حاسب آلي.
- ٥) نسبة المساكن التي يتوافر فيها اتصال بالإنترنت.

◆ مؤشرات الاستخدام:

- ١) عدد مستخدمي الإنترنت لكل مئة من السكان.
- ٢) عدد مشتركى خطوط الإنترنت العالية السرعة لكل مئة من السكان.
- ٣) عدد خطوط الهاتف المتنقل العالي السرعة لكل مئة من السكان.

◆ مؤشرات المهارات:

- ١) نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين.
- ٢) إجمالي نسبة الالتحاق بالمدارس الثانوية.
- ٣) إجمالي نسبة الالتحاق بالمرحلة الجامعية.

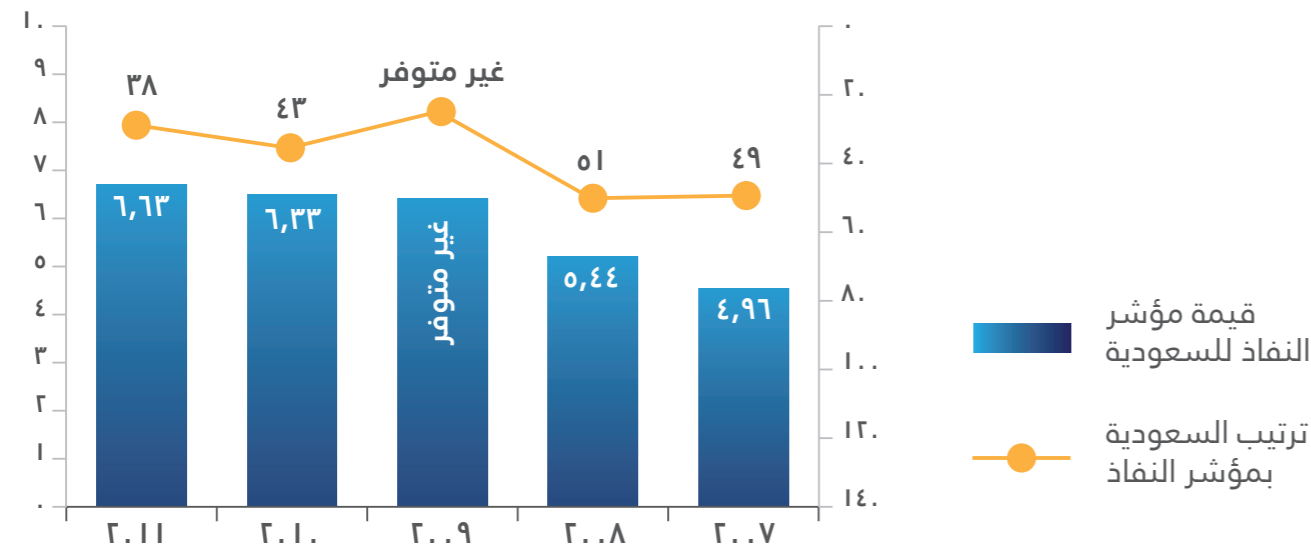
ومن أجل الحصول على متوسط عادل لمؤشرات التنمية، فلقد تم وضع أوزان لكل من هذه المؤشرات لقياس المتوسط، وذلك وفق الجدول التالي:

م	مؤشرات النفاذ	مرجعة القيمة المثالية	نسبة التقييم	الوزن
١	عدد خطوط الاتصالات الثابتة لكل مئة من السكان	٦٠	%٢٠	٤٠
٢	عدد خطوط الاتصالات المتنقلة لكل مئة من السكان	١٨٠	%٢٠	
٣	نصيب الفرد من التردد الشبكي الدولي الخاص بالإنترنت.	٤٠٨,٨١٣	%٢٠	
٤	نسبة المساكن التي يتوافر فيها جهاز حاسب آلي.	١٠٠	%٢٠	
٥	نسبة المساكن التي يتوافر فيها اتصال بالإنترنت.	١٠٠	%٢٠	
م	مؤشرات الاستخدام	مرجعية القيمة المثالية	نسبة التقييم	الوزن
٦	عدد مستخدمي الإنترنت لكل مئة من السكان.	١٠٠	%٣٣	٤٠
٧	عدد مشتركى خطوط الإنترنت عالية السرعة لكل مئة من السكان.	٦٠	%٣٣	
٨	عدد خطوط الهاتف المتنقل عالي السرعة لكل مئة من السكان.	١٠٠	%٣٣	
م	مؤشرات المهارات	مرجعية القيمة المثالية	نسبة التقييم	الوزن
٩	نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين.	١٠٠	%٣٣	٢٠
١٠	إجمالي نسبة الالتحاق بالمدارس الثانوية.	١٠٠	%٣٣	
١١	إجمالي نسبة الالتحاق بالمرحلة الجامعية.	١٠٠	%٣٣	
١٠٠	إجمالي أوزان المؤشرات			

١١-٥-١) المقارنات الدولية لمؤشرات قياس تنمية مجتمع المعلومات

ذكر تقرير الاتحاد الدولي (قياس مجتمع المعلومات، ٢٠١٢م). أن المملكة حققت نسبة مرتفعة الزيادة في الرقم القياسي لتنمية الاتصالات وتقنية المعلومات في عام ٢٠١١م، إذ بلغ ١٣٪، مقارنةً بالمتوسط العام للدول النامية البالغ ٦,٢٪. وأتى هذا التقدم الملحوظ في مجال الاستخدام في هذا المجال ١٤ مرتبةً تحتل المرتبة ٤٧ عالمياً. ويعزى هذا التقدم في مجال الاستخدام الى توسع انتشار خدمات النطاق العريض المتنقل، إذ ارتفعت نسبة الانتشار من ١٪ العام الماضي إلى ٤٪ في عام ٢٠١١م، وتعتبر نسبة الانتشار هذه ثاني أعلى نسبة بين الدول العربية بعد دولة قطر. كما أن عدد مستخدمي الإنترنت في المملكة يفوق نصف عدد السكّان، ويعود للتطور التي تشهده المملكة في خدمات الإنترنت. ويظهر الشكل (٤٦) التطور في المملكة على مستوى مؤشر النفاذ في الفترة من ٢٠٠٧م إلى ٢٠١١م. وقد احتلت المملكة المرتبة (٣٨) عالمياً على مستوى النفاذ في عام ٢٠١١م.

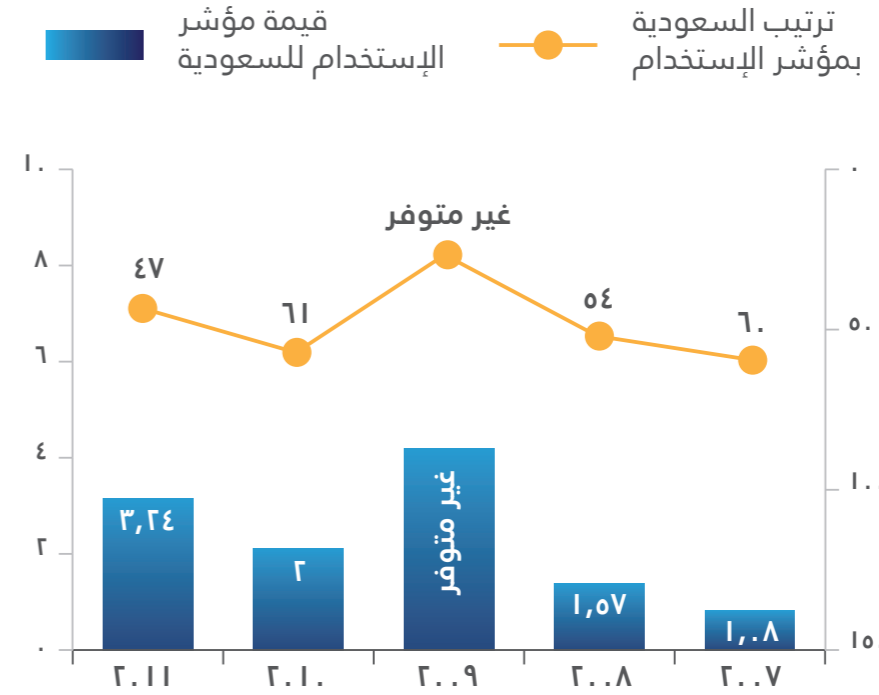
يجدر بالذكر أن الأشكال والرسوم البيانية الخاصة بالمقارنة الدولية لمؤشرات قياس تنمية مجتمع المعلومات وتطور المملكة فيها تستند على تقارير قياس مجتمع المعلومات للأعوام ٢٠١٠م و ٢٠١١م و ٢٠١٢م. وقد لوحظ وجود اختلاف في بعض بيانات عام ٢٠١٠م بين التقريرين ٢٠١١م و ٢٠١٢م، لذا تم الأخذ ببيانات التقرير الأحدث.



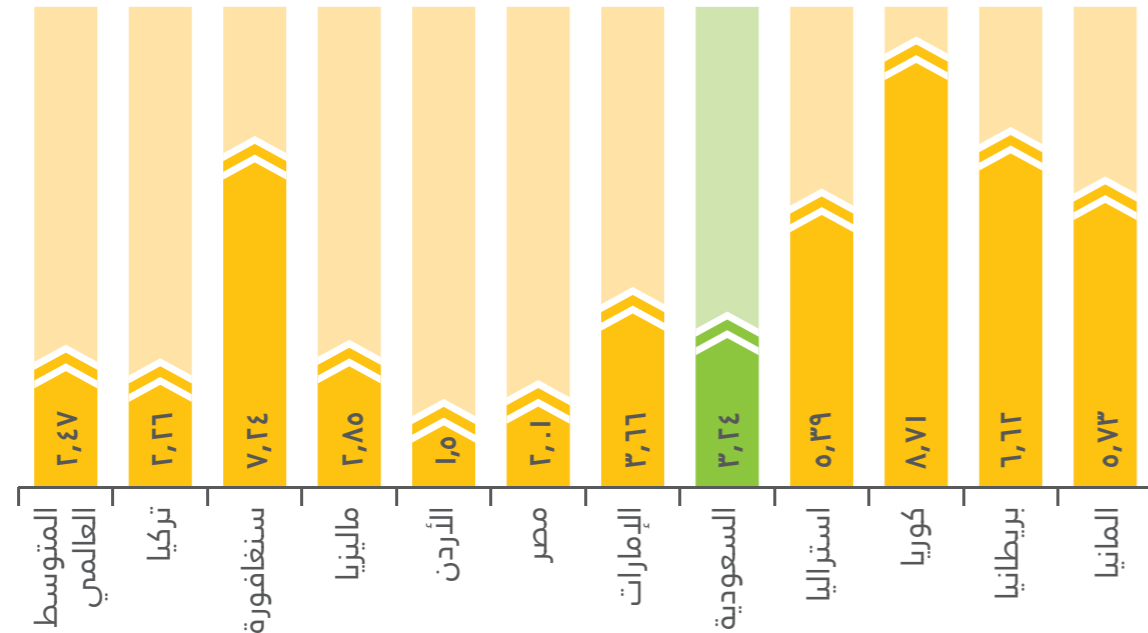
الشكل رقم (٤٦): مؤشر تنمية الاتصالات وتقنية المعلومات - تطور مؤشر النفاذ في المملكة من عام ٢٠٠٧م إلى ٢٠١١م

(المصدر: تقرير قياس مجتمع المعلومات ٢٠١٢م)

واحتلت المملكة المرتبة (٤٧) عالمياً في مؤشر الاستخدام لعام ٢٠١١ م متقدمة (٧) مراتب عن عام ٢٠٠٨ م والتي كانت تحتل فيه المرتبة (٥٤) كما يظهر الشكل (٤٧). ويوضح الشكل (٤٨) أيضاً موقع المملكة بين الدول المختارة للمقارنة الدولية في مجال الاستخدام للاتصالات وتقنية المعلومات.



الشكل رقم (٤٧): مؤشر تنمية الاتصالات وتقنية المعلومات - تطور مؤشر الاستخدام في المملكة من عام ٢٠٠٧ م إلى ٢٠١١ م (المصدر: تقرير قياس مجتمع المعلومات ٢٠١٢ م)

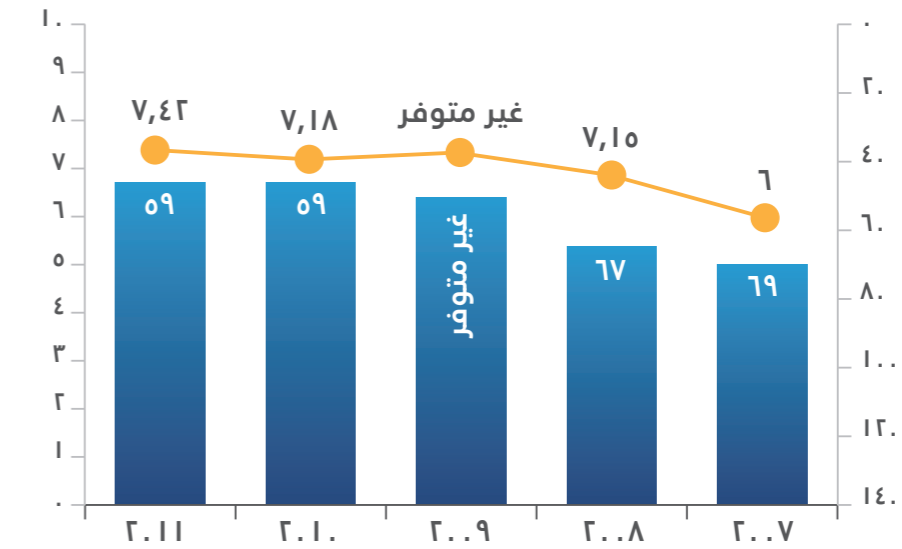


الشكل رقم (٤٨): مؤشر تنمية الاتصالات وتقنية المعلومات - المقارنة الدولية لمؤشرات الاستخدام لعام ١٤٣٢ / ١٤٣٣ م (٢٠١١ م) (المصدر: تقرير قياس مجتمع المعلومات ٢٠١٢ م)

أما في ما يتعلق بالمقارنة الدولية لمؤشرات المهارات، فقد أحرزت المملكة تقدماً عن مؤشرات ٢٠٠٧م، إذ ارتفعت قيمة مؤشر المهارات من ٦ إلى ٧,٤٢ كما يظهر الشكل (٤٩).

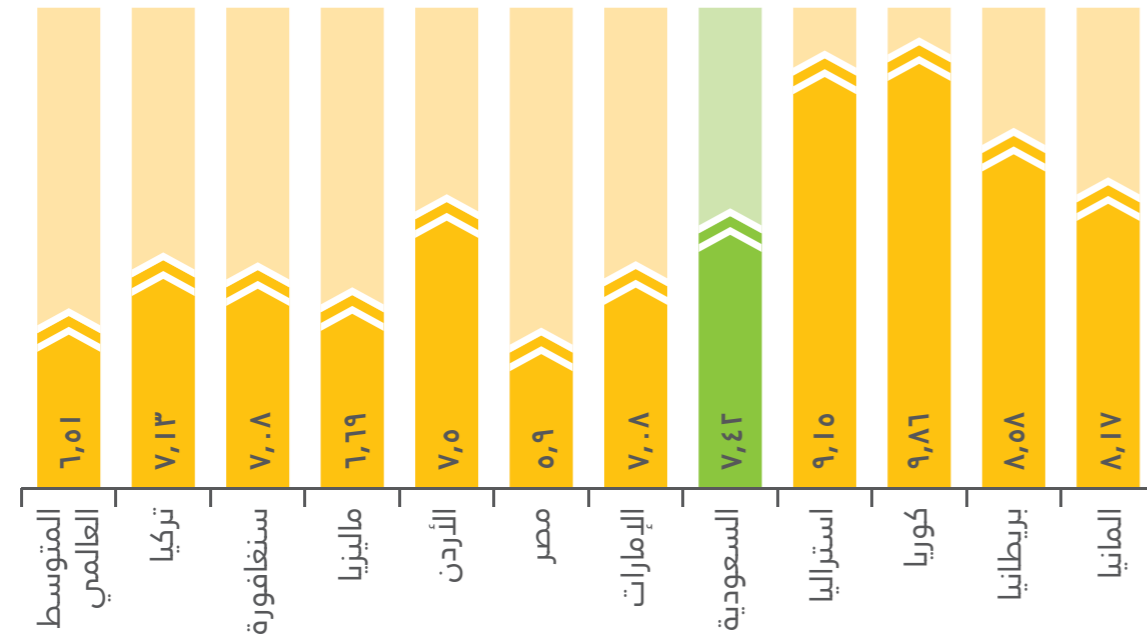
ترتيب السعودية
بمؤشر المهارات

قيمة مؤشر
المهارات للسعودية



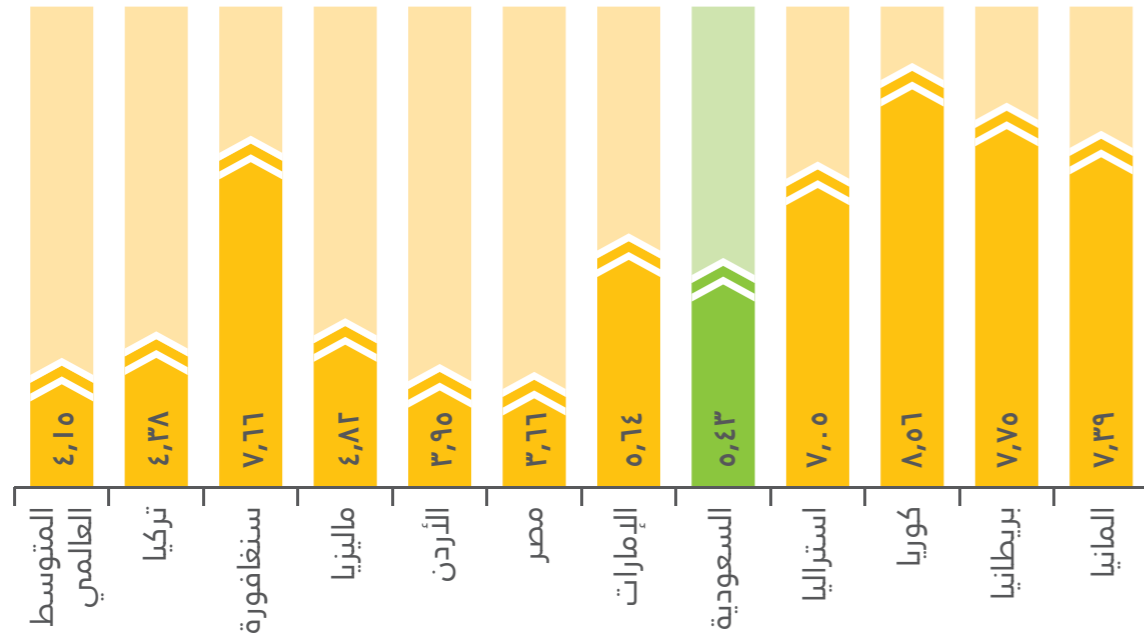
الشكل رقم (٤٩): مؤشر تنمية الاتصالات وتقنية المعلومات - تطور مؤشر المهارات في المملكة من عام ٢٠٠٧م إلى ٢٠١١م
(المصدر: تقرير قياس مجتمع المعلومات ٢٠١٢م)

ويوضح الشكل (٥٠) موقع المملكة بين الدول المختارة للمقارنة الدولية في مجال المهارات للاتصالات وتقنية المعلومات.

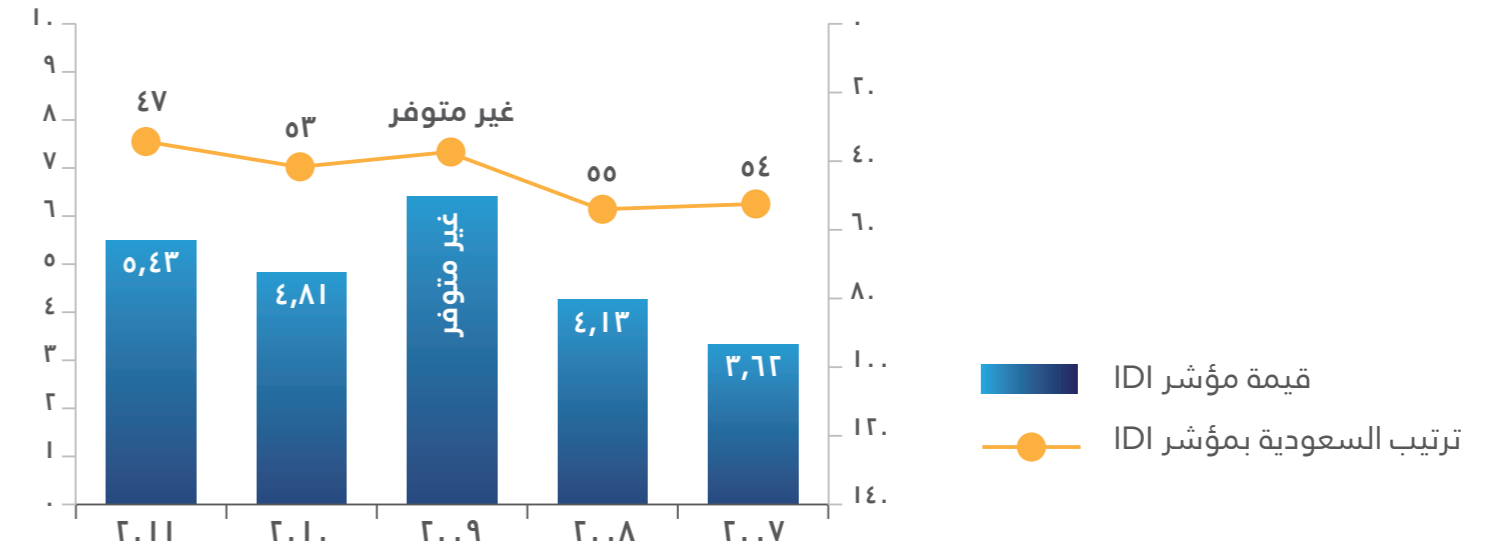


الشكل رقم (٥٠): مؤشر تنمية الاتصالات وتقنية المعلومات - المقارنة الدولية لمؤشرات المهارات لعام ١٤٣٢ / ١٤٣٣م (٢٠١١م)
(المصدر: تقرير قياس مجتمع المعلومات ٢٠١٢م)

وإجمالاً فإن المقارنات الدولية بالنسبة للمؤشر الشامل لقياس تنمية الاتصالات وتقنية المعلومات، الذي يمثل كما أسلفنا رقماً قياسيًّا للمؤشرات الأحد عشر، يشمل النفاذ إلى الاتصالات وتقنية المعلومات، واستخدامها، ومهاراتها، ضمَّم لقياس مستوى مستجدات الاتصالات وتقنية المعلومات، وتطورها على مرَّ الزمن، مع الأخذ في الاعتبار أوضاع البلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء. ولقد ارتفع المتوسط العالمي، إذ كان في عام ٢٠٠٨م (٣,٦٢) نقطة، وأصبح في عام ٢٠١١م (٥,٤٣) نقطة، بارتفاع (١,٨١) نقطة. واحتلت المملكة المرتبة الـ ٤٧ بين المائة وخمس وخمسين دولة. وتقدمت سبع مراتب عن عام ٢٠٠٧م. كما أتت المملكة في المرتبة الرابعة على مستوى الدول العربية، ويظهر الشكل (٥١) تطور المؤشر بالنسبة للمملكة منذ العام ٢٠٠٧م وحتى العام ٢٠١١م. مع العلم أن مؤشر الرقم القياسي لتنمية الاتصالات وتقنية المعلومات (IDI) يقدم مقياساً من ١ إلى ١٠ للأغراض المقارنة. كما يوضح الشكل (٥٢) نسبة المؤشر الشامل لقياس تنمية الاتصالات وتقنية المعلومات (IDI) لعام ١٤٣٣/١٤٣٢هـ (٢٠١١م).



الشكل رقم (٥٢): نسبة المؤشر شامل لقياس تنمية الاتصالات وتقنية المعلومات (IDI) لعام ١٤٣٣ / ١٤٣٢هـ (٢٠١١م)
(المصدر: تقرير قياس مجتمع المعلومات ٢٠١٢م)



الشكل رقم (٥١): تطور المؤشر الشامل لقياس تنمية الاتصالات وتقنية المعلومات (IDI) من عام ٢٠٠٧م إلى ٢٠١١م
(المصدر: تقرير قياس مجتمع المعلومات ٢٠١٢م)

[١٣]

مؤشرات سلة الأسعار



١٢ مؤشرات سلة الأسعار

مما لا شك فيه أن هناك علاقة عكسية بين أسعار التقنيات والخدمات في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات وبين الاستخدام، فكلما انخفضت أسعار خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات بالنسبة لمتوسط دخل الفرد في الدولة، كانت هناك زيادة في عدد المستخدمين والعكس صحيح. ومن ناحية أخرى فإن الزيادة في نسبة الاستخدام ستسهم في خفض الأسعار. وإذ تتوافر خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات بأسعار مناسبة بحيث تكون في متناول الجميع، فسيسهم ذلك بشكل كبير في ردم الفجوة الرقمية، وتعزيز التحول إلى مجتمع المعلومات. ولقد أدركت المملكة هذه العلاقة العكسية، وكان للخطط الاستراتيجية التي تبنتها، والخاصة بتحرير سوق الاتصالات وتقنية المعلومات، ونقل إدارته وتطويره من الدولة إلى



القطاع الخاص، الأثر الإيجابي في تحسين الخدمة وامتدادها لتشمل مناطق أوسع من المملكة، كما كان لهذه السياسة دور بارز في خفض الأسعار بشكل كبير، وتوفير جو من المنافسة المنضبطة بالنسبة لنوعية ومستوى الخدمات المقدمة من خلال تبني أفضل التقنيات الحديثة، وكذلك بالنسبة لتقديم أفضل الأسعار والعروض، إذ أصبحت خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات في متناول الجميع خصوصاً محدودي الدخل؛ مما عزز التوجه البناء للدولة في ردم الفجوة الرقمية، والتحول إلى مجتمع المعلومات.

أسعار الاتصالات

هناك علاقة عكسية بين حجم الاستخدام والوصول إلى خدمات الاتصالات وتطبيقاتها كإلإنترنت مثلاً وبين أسعار الاتصالات المتمثلة بأسعار الاشتراكات في الهاتف الثابت والمتنقل والنطاق العريض بنوعيه الثابت والمتنقل. وعالمياً تواصل أسعار الاتصالات انخفاضاً ملموساً بشكل عام وشهدت السنوات الأخيرة انخفاضاً بمعدل (٣٠٪) بين عامي ٢٠٠٨م و ٢٠١٢م، ولكن وبالرغم من هذا الانخفاض إلا أنه مازالت هناك فجوة في الأسعار بين الدول المتقدمة وتلك النامية حيث تشير الإحصاءات إلى أن أسعار الاتصالات في الدول ذات الدخل المرتفع بالنسبة للفرد – كهونغ كونغ وسنغافورة ودولة الإمارات والنرويج - أقل منها في الدول المنخفضة الدخل بالنسبة للفرد – كالنيجر وزيمبابوي، وأثيوبيا، وكمبوديا بشكل عام، كما أن متوسط السعر في الدول المتقدمة لا يتجاوز (٥٪) فقط من دخل الفرد بينما تزيد على (٨٪) بدرجات متفاوتة في كثير من الدول النامية.

وتشير هذه البيانات والإحصاءات إلى ضرورة أن تتبنى الدول سياسات من شأنها خفض تكلفة الاتصالات بالنسبة للمستخدم النهائي من خلال فتح الأسواق وتشجيع المنافسة العادلة وتطبيق سياسات حماية المستهلك والتوسع في البنى التحتية وتوظيف التقنيات الحديثة في الاتصالات التي تساهم من خفض تكلفة التشغيل وبالتالي خفض أسعار الاشتراكات والخدمات.

وفيما يتعلق بأسعار الخدمات، ففي الآونة الأخيرة كان التركيز على متابعة نطاق الأسعار لخدمة الإنترنت للنطاق العريض، حيث إن هذه الخدمة تعتبر في الوقت الحاضر التوجه والخيار الدولي لتقديم خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات. ولقد كشف التقرير الصادر مؤخراً عن الاتحاد الدولي للاتصالات (قياس مجتمع المعلومات ٢٠١١) أن أسعار النطاق العريض قد انخفضت بنسبة لا تقل عن ٢٠٪ عالمياً بين عامي ٢٠٠٨م و ٢٠١٠م مدفوعاً بالانخفاض في أسعاره في الدول النامية. وبالرغم من ذلك فقد نوه التقرير إلى أن النطاق العريض مازال بعيداً عن متناول العديد من أصحاب الدخول المحدودة في مناطق كثيرة حول العالم .

وبشكل عام فإن هناك انخفاضاً بنسبة (١٨,٣٪) لأسعار خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات كمعدل عالمي عمّا كانت عليه قبل سنتين مع اختلاف نسبة الانخفاض بين الدول المتقدمة والنامية لصالح الدول المتقدمة. فحسب تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات بلغت نسبة انخفاض الأسعار في الدول المتقدمة (٢٣,٥٪) بين عامي ٢٠٠٨م و ٢٠١٠م، بينما بلغت النسبة (١٨٪) عن الفترة ذاتها في الدول النامية.

وبحسب تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات فإن الأفراد في ٣٢ دولة (٢٠٪ من الدول) يدفعون أكثر من نصف متوسط دخلهم الشهري للحصول على النطاق العريض الأساسي. وفي بعض الدول النامية ذات الدخل المنخفض مثل مالاي و زيمبابوي وأثيوبيا فإن النطاق العريض الأساسي يكلف عشرة أضعاف معدل الدخل الشهري للأفراد مما يعني بأن أسعار النطاق العريض على وجه الخصوص ما زالت بعيداً عن متناول الأفراد في كثير من الدول النامية.

السنة	الهاتف الثابت	الهاتف المتنقل	خدمات النطاق العريض للهاتف الثابت	متوسط سلة الأسعار
٢٠٠٩م	٠,٧١	٠,٥٨	٢,٠٦	١,١٢
٢٠١٠م	٠,٦٠	١,٠٠	١,٨٠	١,١٠
٢٠١١م	١,٠٠	١,٠٠	٢,٠٠	١,٣٠

الجدول رقم (١٧): نسبة متوسط أسعار الخدمات في المملكة بالنسبة لمتوسط الدخل لعام ٢٠٠٩م و ٢٠١٠م و ٢٠١١م للهاتف الثابت والهاتف المتنقل وخدمات النطاق العريض للهاتف الثابت

ولقد هدف الاتحاد الدولي للاتصالات من تقديم معلومات إحصائية عن أسعار الخدمات في الدول، إلى مراقبة أسعار خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات عن كثب، لتعرّف قدرة الأفراد على تحمل تكلفة الاشتراك في هذه الخدمات أو بعضها، ومن ثم عزّف قدرتهم مقارنة بدخلهم على تحمل تكاليف استخدام الاتصالات وتقنية المعلومات.

ولقد وضع الاتحاد الدولي للاتصالات وتقنية المعلومات آلية لقياس متوسط سلة الأسعار في الدول؛ وذلك وفق النمط التالي:

الدولة	متوسط سلة أسعار الاتصالات وتقنية المعلومات بالنسبة للدخل (دولار)			ترتيب الدول بالنسبة لمتوسط سلة أسعار الاتصالات وتقنية المعلومات بالنسبة للدخل
	٢٠٠٩م	٢٠١٠م	٢٠١١م	٢٠١١م
ألمانيا	٠,٨١	٠,٨	٠,٩	٢٠
بريطانيا	٠,٥٧	٠,٩	٠,٩	٢٤
كوريا	٠,٧٩	٠,٩	١,١	٣٢
أستراليا	٠,٨٧	٠,٨	١,٠	٢٩
السعودية	١,١٢	١,١	١,٣	٤١
الإمارات العربية المتحدة	٠,٨٢	٠,٤	٠,٥	٦
مصر	٣,٤٩	٣,٥	٢,٩	٧٥
الكويت	٠,٣٧	-	-	-
الأردن	٥,٥١	٣,٩	٣,٩	٩١
ماليزيا	١,٦٧	١,٨	١,٨	٥١
سنغافورة	٠,٣٣	٠,٥	٠,٤	٣
تركيا	٢,٤٢	٣,٧	٢,٥	٦٥
المتوسط العالمي	١٢,٨	١١,١	١٠,٣	

الجدول رقم (١٨): موقع المملكة بين الدول المختارة للمقارنة الدولية فيما يخص متوسط سلة أسعار خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات ومقارنة بين عام ٢٠٠٩م و ٢٠١٠م و ٢٠١١م وترتيب الدول عالمياً (المصدر: تقرير قياس مجتمع المعلومات ٢٠١١م، ٢٠١٠م، ٢٠١٢م)

المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات.



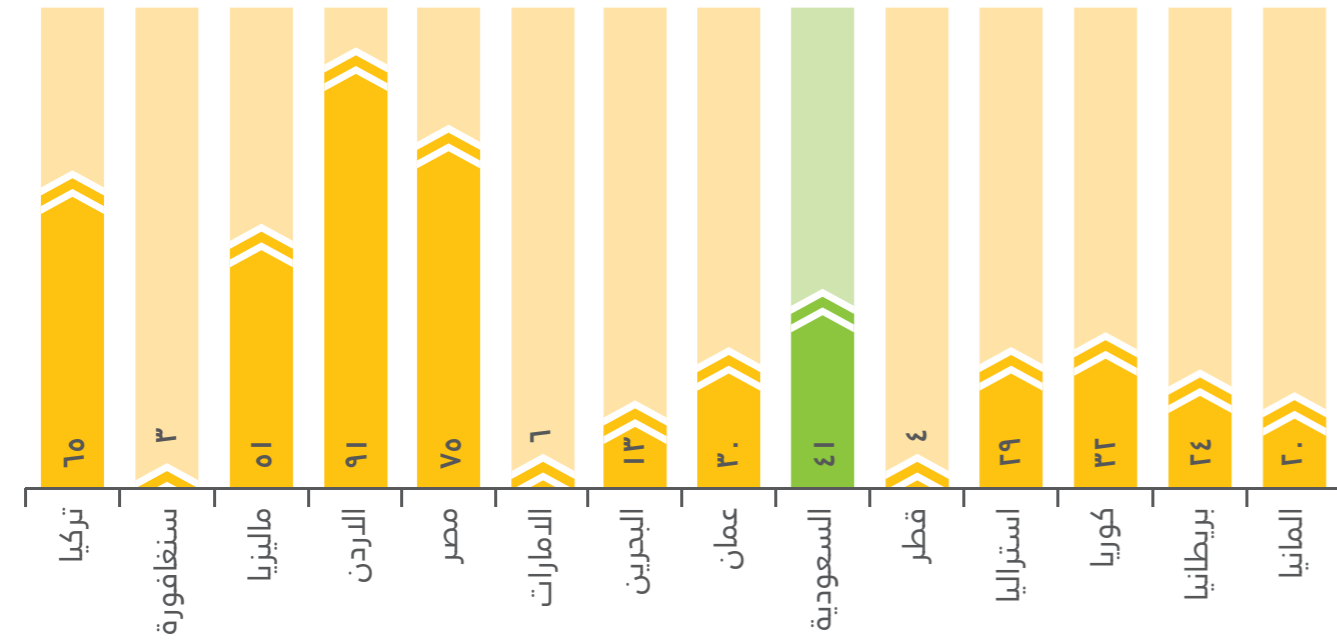
سلة أسعار ICT =

٣

الشكل رقم (٥٣): آلية قياس متوسط سلة الأسعار

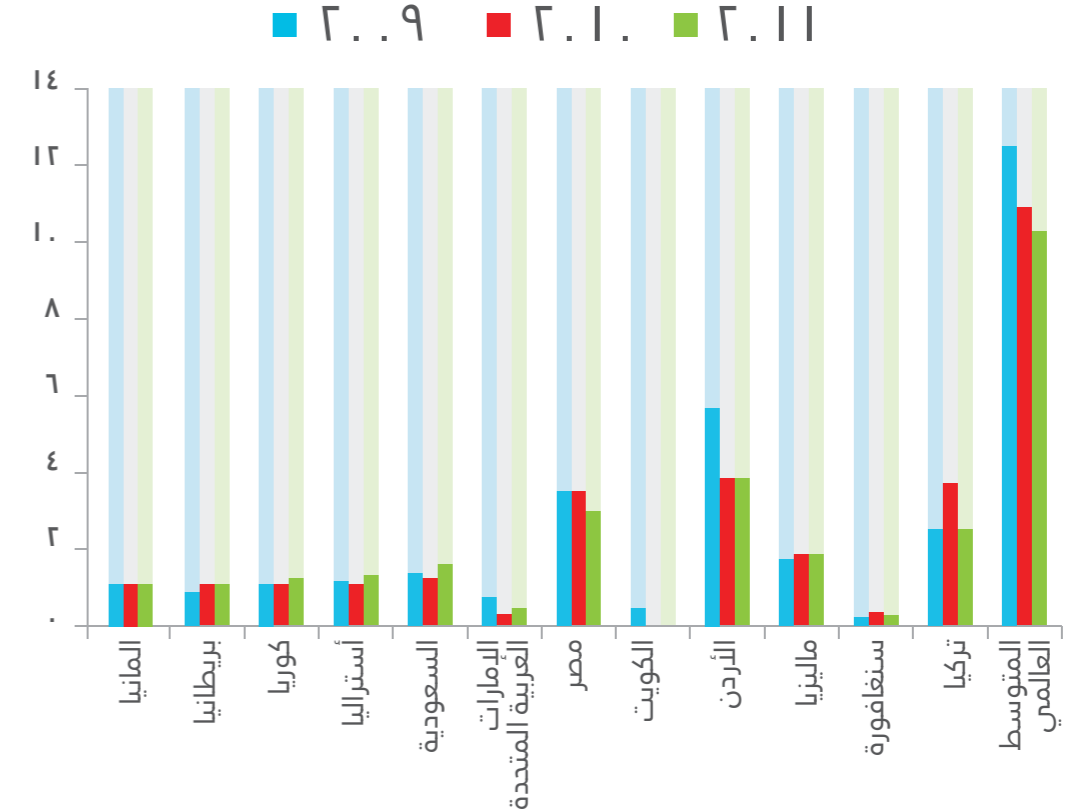
وجاءت المملكة فيما يتعلق بتكلفة خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات في المرتبة (٤١) على نطاق العالم، من حيث تقديم خدمات اتصالات وتقنية مقارنة بالدخل القومي، وتشمل هذه الخدمات متوسط سلة أسعار الهواتف الثابتة، والمتنقلة، وخدمات الإنترنت (النطاق العريض للهاتف الثابت). وقد أظهر التقرير أنه من حيث تكلفة خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات في المنطقة، فقد جاءت دولة قطر في المرتبة (٤)، ودولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة (٦)، والبحرين في المرتبة (١٣)، وسلطنة عمان في المرتبة (٣٠).

والجدول رقم (١٨) التالي يوضح موقع المملكة بين الدول المختارة للمقارنة الدولية فيما يخص متوسط سلة الأسعار خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات ومقارنة بين عام ٢٠٠٩م و ٢٠١٠م وترتيب الدول عالمياً.



الشكل رقم (٥٥): ترتيب المملكة لمتوسط سلة أسعار خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات لعام ٢٠١١م (المصدر: تقرير قياس مجتمع المعلومات ٢٠١٢م)

ويوضح الشكل (٥٤) موقع المملكة بين الدول المختارة للمقارنة الدولية لعام ٢٠٠٩م و ٢٠١٠م و ٢٠١١م فيما يخص متوسط سلة الأسعار لخدمات الاتصالات وتقنية المعلومات ، بينما يوضح الشكل (٥٥) ترتيب المملكة بين الدول المختارة للمقارنة الدولية لمتوسط سلة الأسعار لعام ٢٠١١م.



الشكل رقم (٥٤): مقارنة متوسط سلة الأسعار لخدمات الاتصالات وتقنية المعلومات لعام (٢٠٠٩م / ٢٠١٠م / ٢٠١١م) (المصدر: تقرير قياس مجتمع المعلومات ٢٠١٠م، ٢٠١١م، ٢٠١٢م)

[١٣]

الصعوبات والمعوقات وآلية التعامل معها

١-١٣) بعض الصعوبات والمعوقات التي تواجه تنفيذ الخطة
٢-١٣) آلية التعامل مع الصعوبات والمعوقات



١٣-١) الصعوبات والمعوقات وآلية التعامل معها

حققت الخطة الخمسية الأولى في سنتها الخامسة تقدماً جيداً، إذ بلغت نسبة الإنجاز ٧٦,١٢٪. ومن طبيعة الأعمال أن تكون هناك معوقات وصعوبات تواجه التنفيذ، خصوصاً في حالة الرغبة لتنفيذ خطط طموحة ذات أهداف كبيرة، ومشاريع متنوعة تنفذ من قبل عدد من الجهات المختلفة، وتحتاج تنسيقاً ومتابعة وكوادر بشرية مؤهلة وموارد مالية. وفي هذا الفصل سيتم التطرق لهذه الصعوبات، التي واجهت تنفيذ الخطة، وعرض ما تمت صياغته لآليات التعامل المقترحة، ونختمه بخاتمة هذا التقرير.

١٣-١) بعض الصعوبات والمعوقات التي تواجه تنفيذ الخطة

- ◆ قيام بعض الجهات بتغيير منسقيها أو مديري المشاريع من دون إخطار أمانة الخطة، حتى يتسنى لها التواصل مع المنسقين الجدد بعد توليهم مهامهم، وأحياناً يتم نقل مديري المشاريع أو المنسقين إلى أماكن عمل أخرى من دون تعيين بدلاء لهم . وأحياناً يتم نقل المشروع نفسه من إدارة إلى إدارة أخرى داخل الجهة المعنية، ويتم ذلك من دون تمرير معلومات وافية عن الخطة الوطنية ومتطلبات تنفيذ المشروع للإدارة الجديدة التي نقلت إليها المسؤولية عنه.
- ◆ في حالة تغيير مدير المشروع، لا توضع آلية لنقل المعلومات و المعرفة الخاصة بالمشروع من مدير المشروع السابق إلى الذي يليه.
- ◆ في داخل بعض الجهات المعنية في التنفيذ، يكون هناك ضعف في المتابعة والتواصل بين منسق الخطة في الجهة ومديري المشاريع.
- ◆ أحياناً تجد الجهات المنفذة صعوبة في تحديد القطاع أو الإدارة أو القسم المعني بتنفيذ المشروع الذي يتبع لها.
- ◆ في بعض الحالات تقوم الجهة التي يتبع لها المشروع بإحالتها إلى إدارة تقنية المعلومات التابعة لها، بدلاً من إلحاقه بالإدارات والوحدات المعنية التي يجب أن تتبناه.
- ◆ تتأخر بعض الجهات في إرسال نماذج التقارير الخاصة بها مما يؤدي إلى عدم الحصول على المعلومات المحدثة عن حالة مشاريعها.



- ◆ أحياناً تصل بعض التقارير وهي تفتقر إلى كثير من المعلومات الضرورية المطلوبة لمتابعة تنفيذه من قبل أمانة الخطة الوطنية.
- ◆ في بعض الحالات لا يتم تزويد أمانة الخطة الوطنية بقيم المؤشرات الواردة في الخطة، على الرغم من الجهود المكثفة التي تبذلها أمانة الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات، والتواصل المستمر من جانبها، للحصول على تلك المعلومات. وقد يُعزى ذلك إلى عدم توافر البيانات داخل الجهة المعنية، أو لأن المعلومات تتوزع على جهات فرعية عدة داخل تلك الجهة.
- ◆ بعض الجهات المنفذة لا تولي الأولوية الضرورية لتنفيذ مشاريع الخطة المناطة بها.
- ◆ يتم تمويل مشاريع الخطة من خلال ادراجها في طلبات الميزانية السنوية لتلك الجهات، مما يؤدي في بعض الحالات ان لا تعطي الجهات المعنية بالتنفيذ أولوية لمشاريع الخطة الوطنية عند تقديم الطلبات و الذي يحول دون الحصول على التمويل لمشاريع الخطة.
- ◆ من المعوقات عدم وجود كوادر مؤهلة لإدارة وتنفيذ مشاريع الخطة الوطنية لدى الجهات.
- ◆ بعض المشاريع تتوزع مسؤوليتها بين أكثر من جهة، مما يتسبب في صعوبات تعرقل تنفيذها.

١٣-٢) آلية التعامل مع الصعوبات والمعوقات

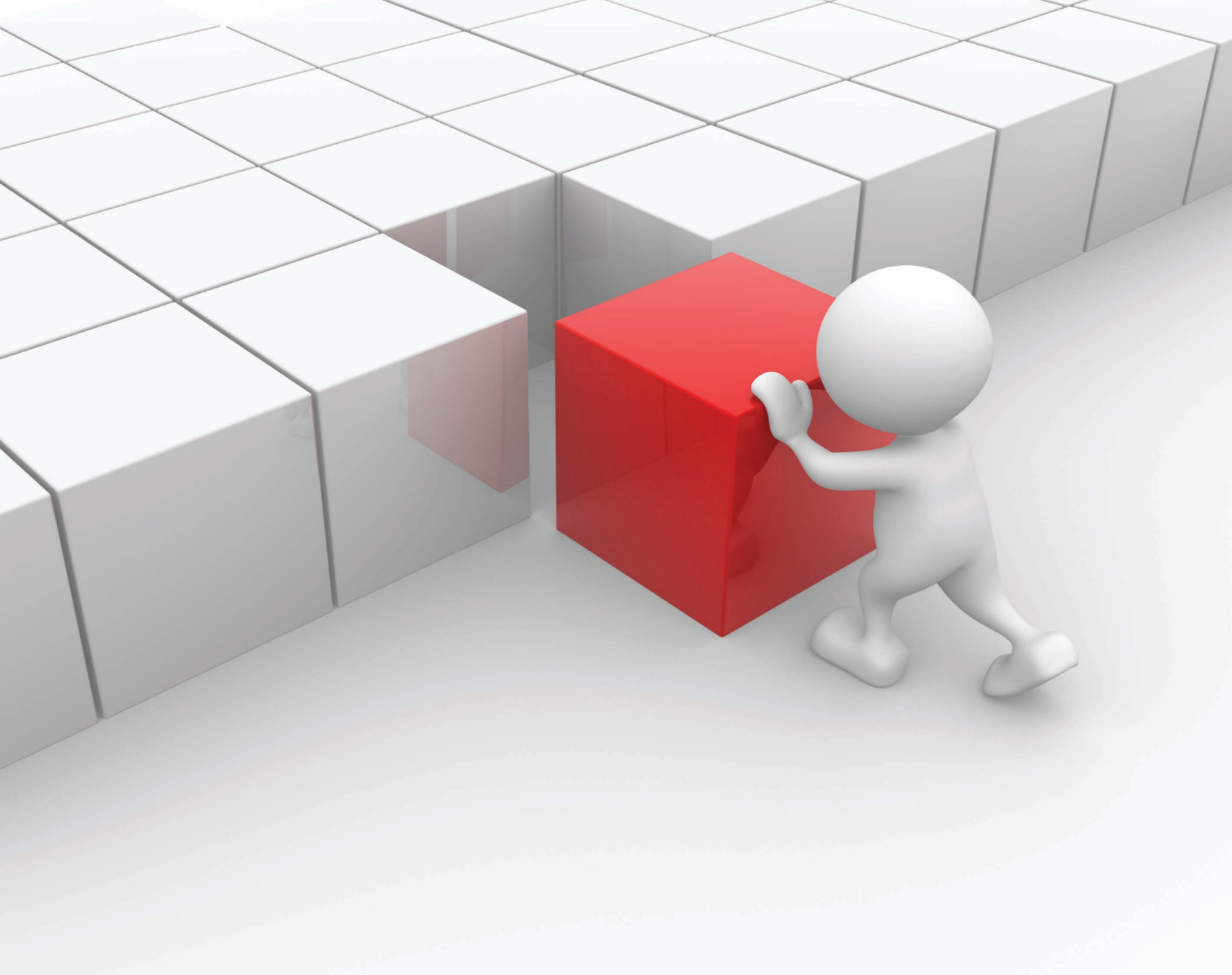
- ◆ تم تكثيف الزيارات والاجتماع مع الجهات المعنية والاستمرار في تقديم دورات متخصصة للمنسقين ومديري المشاريع في مجال إدارة المشاريع، وكان هناك تحسن ملحوظ في تواصل الجهات. وسوف يتم الاستمرار في هذا التوجه.
- ◆ السعي لتفعيل قرار مجلس الوزراء رقم ٧٧.٨ م ب بتاريخ ١٨/٩/١٤٣٠هـ، بما يسهم في تحفيز الجهات على تنفيذ مشاريعها في الفترة الزمنية المحددة واستصدار القرارات السامية التي تدعم التنفيذ والمتابعة.
- ◆ من المحفزات التي نأمل أن تكون ذات مردود إيجابي في تسريع وتيرة تنفيذ مشاريع الخطة وجلب انتباه المسؤولين في الجهات، قرار مجلس الوزراء رقم ٣٨٩ ب بتاريخ ١٩/١٢/١٤٣٢هـ، بخصوص التأكيد على الجهات الحكومية تضمين تقاريرها السنوية ما تم إنجازه من مشاريع الخطة، وما تواجهه من صعوبات في المشروعات التي تخصها في الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات. ويعتبر هذا القرار بلا شك داعماً لعملية المتابعة ومحفز لتنفيذ مشاريع الخطة.
- ◆ مواصلة التنسيق مع الجهات لحثهم على تقديم ما لديهم من قيم ذات علاقة بمؤشرات التحول ووضع القواعد والإجراءات لتقديمها في المستقبل؛ إذ إن هذه القيم تعتبر مصدراً أساسياً لمساعدة المختصين في الوزارة لقياس مدى التحول إلى مجتمع المعلومات. وستتم دراسة إمكانية التواصل مع الجهات الفرعية، بدلاً من الرئيسية، للحصول على القيم بشكل مباشر.
- ◆ تطبيق النظام الإلكتروني لمتابعة سير المشاريع، لتسهيل الإجراءات من خلال تعبئة النماذج إلكترونياً.
- ◆ تحقيق رغبات الجهات التي طالبت بتعديل مسميات وأوصاف مشاريعها، كما هي واردة في التقرير السابق. على أن يتم اعتماد التوصيات والتعديلات المقترحة على مسميات مشاريع الخطة وأوصافها التي تمت الموافقة عليها بعد موافقة المقام السامي على ذلك لكي يتم اعتمادها بشكل نهائي.

- ◆ الرفع للمقام السامي عن حالة المشاريع، والاجتماع مع المستشارين في هيئة الخبراء بحضور ممثلين للجهات، لحثهم على تنفيذ المشاريع، ووضع المقترحات والتوصيات لتحقيق هذه الغاية.
- ◆ مناقشة تنفيذ المشاريع على مستويات عالية في الدولة كهيئة الخبراء ومجلس الشورى.



الخاتمة





الخاتمة

يمثل قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في نظر كثير من المفكرين وصانعي السياسات ورجال الأعمال فرصة ذهبية للدول النامية، إذا أحسن استغلالها وتوظيفها، من أجل تحقيق التنمية وبناء قطاع اقتصادي وخدمي وتعليمي وصحي متين. ولا يقتصر تأثير هذا القطاع على التغيير والتطوير الجذري لجميع القطاعات الأخرى فقط، وإنما يوفر فرصاً جادة لقفزات تنموية كبرى، إذا أحسن استغلاله من خلال التخطيط والتنظيم. ومن هذا المنطلق تسعى وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات جاهدة إلى متابعة تنفيذ ما ورد في الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات من مشاريع، لتحقيق الأهداف، والوصول بقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات إلى الآمال المنشودة، بمشاركة وتعاون جميع الجهات ذات العلاقة.

ومما لا شك فيه أن الدعم المتواصل للخطة على الأصعدة كافة، سيسهم بمشيئة الله في تحقيق أهداف وغايات الخطة، ويعبر هذا الاهتمام عن حس وطني ناضج بأهمية الاتصالات وتقنية المعلومات، فالمتأمل لهذا العصر يجد أن مجال الاتصالات وتقنية المعلومات يعتبر من المجالات الجوهرية في التنمية، وفي تطور الدول وتقدمها، ومن هذا المنطلق، وضعت الدول المتقدمة خطاً استراتيجياً شاملاً، وقدمت لهذا القطاع جل اهتمامها، ووضعت ضمن أولوياتها في ما يتعلق بالدعم والمساندة، ليقينها أن هذا القطاع يمسّ مختلف مجالات الحياة، وأنه ذو تأثير فاعل في محاور التنمية المختلفة.

وتعتبر الخطة الوطنية للاتصالات تقنية المعلومات في المملكة عن توجهات الحكومة في تطوير الخدمات وتحسينها لتيسير على المواطن، والسعي لتقديم الأفضل من أجل رفاهيته، ونقل الوطن إلى آفاق مجتمع المعلومات والمعرفة الدولي. وتستمد وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات وكافة الجهات المرتبطة بالخطة، حماسها وهمتها وقوتها من هذا التوجه السديد؛ فالخطة تعتبر لبنة مهمة، ومن الخطط الطموحة لتطوير المملكة، ونقلها من مصاف الدول النامية إلى مصاف الدول المتقدمة في مختلف المجالات الصناعية والتعليمية والصحية أو غيرها من المجالات الإنتاجية والخدمية الأخرى.

وقد تحقق في نهاية السنة الخامسة من عمر الخطة الخمسية ١٤٣٣/١٤٣٤هـ

(٢٠١٢م) تقدم مقبول، إذ تمّ الانتهاء من ٧٥,١% من مشاريع الخطة مقارنة بـ ٥٣% في العام الماضي، كما أن المشاريع التي تحت التنفيذ بلغت أيضاً ٢٠,٥٦%، وبذلك أصبح مجمل نسبة المشاريع التي تمّ الانتهاء منها والتي تحت التنفيذ ٨١,٣١%. ويقدم ذلك حقيفة الاهتمام بالخطة والسعي لتحقيق أهدافها، كما أن الأمل قائم لتنفيذ بقية المشاريع، من خلال استشعار جميع الجهات بأهمية الخطة ودورها البناء في خدمة الوطن والمواطن.

وبناءً على المعطيات التي تمّ تبنيها لقياس نسب المتحقق من الخطة، من منطلق حالة مشاريع الأهداف العامة، فقد تمّ تحقيق ما نسبته ٧٦,٣٧% من الهدف العام الأول، ٨٨,١٨% من الهدف العام الثاني، ٨٤,٥٥% من الهدف العام الثالث، ٧١,٥٦% من الهدف العام الرابع، ٨٢,١٤% من الهدف العام الخامس، ٥٦,٦٧% من الهدف العام السادس، ٥٦,٥٤% من الهدف العام السابع. ولقد بلغ إجمالي ما تحقق من مجمل الخطة ٧٦,١٢%. وتعتبر هذه النسبة جيدة، كما أنه لا يوجد مشاريع لم يتم البدء بها مع نهاية السنة الخامسة للخطة الخمسية الأولى .

وفي ختام هذا التقرير لا يسعنا إلا أن نتقدم بالشكر والتقدير لحكومة خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله- التي لا تألو جهداً في تبني ودعم الخطط والبرامج التي تسهم في تحقيق آمال وتطلعات المجتمع، وأن تصبح المملكة في مصاف الدول المتقدمة. كما نتقدم بالشكر لجميع المسؤولين في الجهات الحكومية والخاصة لتفاعلهم ومساندتهم لمتابعة تنفيذ الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات، والشكر موصول لمنسقي الجهات الحكومية مع أمانة الخطة، ولمدبري المشاريع في جميع الجهات، على تعاونهم وتواصلهم معنا. كما نخص بالشكر كل من أسهم في إخراج الخطة لحيز النور، وكل من أسهم ويسهم في تنفيذها، ولا يخالجننا شك في أن كل من أسهم في هذه الخطة يأمل أن تحقق الخطة أهدافها، وأن يرى مجهوداته التي بذلها تزهر وتثمر عن نتائج ملموسة لخدمة ورفاهية المجتمع.

وكما هو معلوم فإن أعمال البشر يشوبها النقصان والتقصير، من أجل ذلك فإن تعريفنا بأخطائنا وتصويبنا يسهم في تقويم وإصلاح أعمالنا؛ لذا يسعدنا في وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات تلقي الآراء والمقترحات البناءة التي تسهم في تحقيق أهداف هذه الخطة الوطنية الطموحة.

والله نسأل التوفيق والسداد، والإخلاص في القول والعمل.

الملاحق

- أ (بعض لقاءات امانة الخطة الوطنية - زيارة/اجتماع/فعالية ١٤٣٣/١٤٣٤هـ (٢٠١٢))
ب) مشاريع الخطة ونسبة المنجز على مستوى الهدف العام والخطة بشكل كامل
ج) مشروع "بناء قواعد البيانات الوطنية المختلفة ونشرها" ا
د) مشاريع الخطة والجهات المعنية بالتنفيذ



ملحق (أ)

بعض لقاءات امانة الخطة الوطنية – زيارة/اجتماع/فعالية ١٤٣٣/١٤٣٤هـ (٢٠١٢)

م	أسم الجهة	التاريخ	الغرض
١	وزارة الصحة	١٤٣٣/١٢/٢٧هـ	<ul style="list-style-type: none"> متابعة حالة مشاريع الوزارة واعداد تقارير المشاريع. مناقشة العوائق التي تتسبب في تأخر المشاريع. ايجاد سبل للإسراع في تنفيذ المشاريع. تحديد الارتباط الخاص بين وزارة الصحة والجهات الحكومية الأخرى ودعم الوزارة في تنفيذ مشاريعها. تحديث المؤشرات الخاصة بوزارة الصحة لعام ٢٠١٢.
٢	وزارة الخدمة المدنية	١٤٣٤/١/٦هـ	<ul style="list-style-type: none"> متابعة حالة مشاريع الوزارة. مناقشة العوائق التي تتسبب في تأخر المشاريع. اقفال مشاريع الخطة الخمسية الأولى والتي تشرف عليها وزارة الخدمة المدنية. تحديث المؤشرات الخاصة بوزارة الخدمة المدنية لعام ٢٠١٢.
٣	وزارة العمل	١٤٣٤/١/٤هـ ١٤٣٤/١/١٩هـ	<ul style="list-style-type: none"> متابعة حالة مشاريع الوزارة. مناقشة العوائق التي تتسبب في تأخر المشاريع. ايجاد سبل للإسراع في تنفيذ المشاريع. متابعة مشروع "مراكز العمل عن بعد" اقفال مشاريع الخطة الخمسية الأولى والتي تشرف عليها وزارة العمل. تحديث المؤشرات الخاصة بوزارة العمل لعام ٢٠١٢.
٤	هيئة المدن الصناعية ومناطق التقنية	١٤٣٤/١/٥هـ	<ul style="list-style-type: none"> متابعة مشروع إنشاء منطقة حرة للصناعات التقنية. مناقشة العوائق التي تتسبب في تأخر المشروع. تحديث المؤشرات الخاصة بهيئة المدن الصناعية لعام ٢٠١٢.

م	أسم الجهة	التاريخ	الغرض
٥	وزارة التجارة والصناعة	١٤٣٤/١/٧هـ	<ul style="list-style-type: none"> متابعة التقرير والدراسات المحدثة الخاصة بمشروع MADEINKSA. مناقشة العوائق التي تتسبب في تأخر المشروع. تحديث المؤشرات الخاصة بوزارة التجارة والصناعة لعام ٢٠١٢.
٦	مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية	١٤٣٤/١/٦هـ	<ul style="list-style-type: none"> اقفال مشاريع الخطة الخمسية الأولى والتي تشرف عليها مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية. تحديث المؤشرات الخاصة بمدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية لعام ٢٠١٢.
٧	المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني	١٤٣٤/١/٥هـ	<ul style="list-style-type: none"> متابعة حالة مشروع المؤسسة. مناقشة العوائق التي تتسبب في تأخر المشروع. تحديث المؤشرات الخاصة بالمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني لعام ٢٠١٢.
٨	وزارة المالية	١٤٣٤/١/٤هـ	<ul style="list-style-type: none"> متابعة حالة مشاريع الوزارة. مناقشة العوائق التي تتسبب في تأخر المشاريع. ايجاد سبل للإسراع في تنفيذ المشاريع. تحديث المؤشرات الخاصة بوزارة المالية لعام ٢٠١٢.
٩	وزارة التربية والتعليم	١٤٣٤/١/١٧هـ	<ul style="list-style-type: none"> متابعة حالة مشاريع الوزارة. مناقشة العوائق التي تتسبب في تأخر المشاريع. ايجاد سبل للإسراع في تنفيذ المشاريع. تحديث المؤشرات الخاصة بوزارة التربية والتعليم لعام ٢٠١٢.
١٠	وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد	١٤٣٣/١٢/٢٩هـ ١٤٣٤/٢/٣هـ	<ul style="list-style-type: none"> اقفال مشاريع الخطة الخمسية الأولى والتي تشرف عليها وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد. مناقشة العوائق التي تتسبب في تأخر المشاريع. بحث سبل تطوير التواصل بين امانة الخطة ووزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد.

ملحق (ب)

مشاريع الخطة ونسبة المنجز على مستوى الهدف العام والخطة بشكل كامل

(ب-1) المنجز من الهدف العام الأول:

رقم المشروع	اسم المشروع	اسم الجهة	حالة المشروع	نسبة الانجاز	وزن المشروع للهدف العام	النسبة المحققة	وزن المشروع على مستوى الخطة	النسبة المحققة
١	دعم ميزانية الجهات الحكومية الخاصة بمشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات	وزارة المالية	منتهي مستمر	١٠٠%	٣,٢٣%	٣,٢٣%	١,٠٢%	١,٠٢%
٢	تخصيص مناصب عليا لوظائف الاتصالات وتقنية المعلومات	جميع الجهات	منتهي مستمر	١٠٠%		٣,٢٣%		١,٠٢%
٣	استحداث إدارات للاتصالات وتقنية المعلومات في الجهات التي لا يتوفر لديها ذلك	جميع الجهات	منتهي مستمر	١٠٠%		٣,٢٣%		١,٠٢%
٤	تفعيل تمويل وتنفيذ مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات الحكومية من خلال القطاع الخاص	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية	منتهي مستمر	١٠٠%		٣,٢٣%		١,٠٢%
٥	زيادة دور القطاع الخاص في إدارة وتشغيل مراكز الاتصالات وتقنية المعلومات	جميع الجهات	منتهي مستمر	١٠٠%		٣,٢٣%		١,٠٢%
٦	إيجاد حوافز تنافسية لوظائف الاتصالات وتقنية المعلومات في الجهات الحكومية	وزارة الخدمة المدنية	تحت الدراسة	٢٠%		٣,٢٣%		٠,٦٥%
٧	اعتماد شهادات تقييم قدرات الاتصالات وتقنية المعلومات في عملية المفاضلة للتعيين والترقية لموظفي الجهات الحكومية	وزارة الخدمة المدنية	تحت الدراسة	٢٠%		٣,٢٣%		٠,٦٥%
٨	وضع استراتيجية وخطة تنفيذية للتعاملات الإلكترونية الحكومية والإشراف على تنفيذها	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية	تم الانتهاء	١٠٠%		٣,٢٣%		١,٠٢%

م	الاسم الجهة	التاريخ	الغرض
١١	وزارة التعليم العالي	١٤٣٤/١/١٢هـ	<ul style="list-style-type: none"> اقفال مشاريع الخطة الخمسية الأولى والتي تشرف عليها وزارة التعليم العالي. تزويد أمانة الخطة بتقارير نهائية حول المشاريع المتعثرة. تحديث المؤشرات الخاصة بوزارة التعليم العالي لعام ٢٠١٢م.
١٢	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية "يسر"	١٤٣٤/١/٣هـ	<ul style="list-style-type: none"> اقفال مشاريع الخطة الخمسية الأولى والتي يشرف عليها برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية "يسر". تحديث المؤشرات الخاصة ببرنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية "يسر" لعام ٢٠١٢م التزويد بالمخرجات للمشاريع التي تم الانتهاء منها
١٣	مكتبة الملك عبدالعزيز العامة	١٤٣٣/٤/٢٨هـ ١٤٣٤/١/١٢هـ	<ul style="list-style-type: none"> متابعة حالة مشروع "إنشاء مكتبة رقمية" اقفال مشاريع الخطة الخمسية الأولى والتي تشرف عليها مكتبة الملك عبدالعزيز العامة.
١٤	مكتبة الملك فهد الوطنية	١٤٣٤/١/١٨هـ	<ul style="list-style-type: none"> متابعة حالة مشروع "إلزام دور النشر المحلية بتوفير ملخص رقمي لجميع الكتب والتقارير" اقفال مشاريع الخطة الخمسية الأولى والتي تشرف عليها مكتبة الملك فهد الوطنية.
١٥	وزارة الداخلية	١٤٣٤/٤/١٧هـ	<ul style="list-style-type: none"> متابعة حالة مشروع "إنشاء وحدة خاصة للمتابعة والتحقق في مخالفات أمن شبكات الاتصالات وتقنية المعلومات" تم الاطلاع على إدارة فحص جرائم الحاسب الآلي التابع لإدارة الأدلة الجنائية والوقوف على آخر ما توصلت اليه.
١٦	صحيفة الجزيرة	١٤٣٣/٤/١١هـ	<ul style="list-style-type: none"> التعريف بالخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات. بحث سبل التعاون لإبراز مشاريع الخطة للمجتمع.

رقم المشروع	اسم المشروع	اسم الجهة	حالة المشروع	نسبة الانجاز	وزن المشروع العام	النسبة المحققة	وزن المشروع على مستوي الخطة	النسبة المحققة
٩	وضع ضوابط لتطبيق التعاملات الإلكترونية الحكومية في الجهات الحكومية	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية	تم الانتهاء	100%	3,23%	1,02%	1,02%	3,23%
10	تطوير البوابة الوطنية للخدمات الحكومية	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية	تم الانتهاء	100%		1,02%		3,23%
11	إنشاء وإدارة وتشغيل الشبكة الحكومية الآمنة	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية	منتهي مستمر	100%		1,02%		3,23%
12	إنشاء المركز الوطني للتصديق الرقمي	وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات	منتهي مستمر	100%		1,02%		3,23%
13	بناء قواعد البيانات الوطنية المختلفة ونشرها	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية	تحت التنفيذ	50%		1,02%		1,77%
14	وضع آلية لإقرار مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية	تم الانتهاء	100%		1,02%		3,23%
15	إيجاد إطار موحد لمواصفات مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية	تم الانتهاء	100%		1,02%		3,23%
16	توحيد مواصفات تطبيقات الاتصالات وتقنية المعلومات الحكومية النمطية	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية	تم الانتهاء	100%		1,02%		3,23%
17	إبرام اتفاقيات إطارية لأنظمة الاتصالات وتقنية المعلومات	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية	تحت التنفيذ	50%		1,02%		1,77%
18	دعم تطبيق أفضل التجارب في مراكز الاتصالات وتقنية المعلومات	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية	تم الانتهاء	100%		1,02%		3,23%

رقم المشروع	اسم المشروع	اسم الجهة	حالة المشروع	نسبة الانجاز	وزن المشروع العام	النسبة المحققة	وزن المشروع على مستوي الخطة	النسبة المحققة
19	تدريب موظفي الدولة على الاتصالات وتقنية المعلومات	برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية	منتهي مستمر	100%	3,23%	1,02%	1,02%	3,23%
20	تطبيق المشتريات الحكومية الإلكترونية	وزارة المالية	تحت الدراسة	20%		1,02%		0,60%
21	وضع خطط للاتصالات وتقنية المعلومات في الجهات الحكومية	جميع الجهات	منتهي مستمر	100%		1,02%		3,23%
22	تطبيق أساليب الجودة في مراكز الاتصالات وتقنية المعلومات	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تحت الدراسة	20%		1,02%		0,60%
23	تصنيف شركات ومؤسسات الاتصالات وتقنية المعلومات	وزارة الشؤون البلدية والقروية	تم الانتهاء	100%		1,02%		3,23%
24	إقرار نظام التعاملات الإلكترونية	وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء	100%		1,02%		3,23%
25	بناء بوابة إلكترونية للمنتجات الوطنية	وزارة التجارة والصناعة	تحت الدراسة	20%		1,02%		0,60%
26	إنشاء مركز لدعم نشر استخدام الاتصالات وتقنية المعلومات في مؤسسات القطاع الخاص	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	منتهي مستمر	100%		1,02%		3,23%
27	نشر نظم إدارة المستشفيات ونظم المراكز الصحية	وزارة الصحة	تحت التنفيذ	50%		1,02%		1,77%
28	بناء الملف الطبي الإلكتروني الموحد	وزارة الصحة	تحت التنفيذ	50%		1,02%		1,77%

رقم المشروع	اسم المشروع	اسم الجهة	حالة المشروع	نسبة الانجاز	وزن المشروع للهدف العام	النسبة المحققة	وزن المشروع على مستوى الخطة	النسبة المحققة
٢٩	نشر تطبيقات الطب الاتصالي	وزارة الصحة	تحت الدراسة	%٥٥		%١,٧٧		%٠,٥٦
٣٠	تحديث أنظمة العمل لتناسب مع مفهوم العمل عن بُعد	وزارة العمل	تحت التنفيذ	%٣٧,٥		%١,٢١		%٠,٣٨
		الخدمة المدنية	تحت الدراسة					
٣١	إنشاء مراكز للعمل عن بُعد	وزارة العمل	تحت التنفيذ	%٥٥		%١,٧٧		%٠,٥٦
المجموع والنسب المحققة								
				%١٠٠		%٧٦,٣٧	%٣٢	%٢٤,١٦

ب-٢) المنجز من الهدف العام الثاني:

رقم المشروع	اسم المشروع	اسم الجهة	حالة المشروع	نسبة الانجاز	وزن المشروع للهدف العام	النسبة المحققة	وزن المشروع على مستوى الخطة	النسبة المحققة
٣٢	إصدار ترخيص ثان لإنشاء شبكة هاتف ثابت خلال م٢٠٠٦-م٢٠٠٧م	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء	%١٠٠		%٤,٥٥	%١,٠٢	%١,٠٢
٣٣	إصدار تراخيص إضافية لتقديم خدمات الهاتف المتنقل بعد عام ٢٠٠٦م	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء	%١٠٠		%٤,٥٥	%١,٠٢	%١,٠٢
٣٤	إصدار التراخيص الفئوية من النوع (ب)	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء	%١٠٠	%٤,٥٥	%٤,٥٥	%١,٠٢	%١,٠٢
٣٥	وضع سياسات ربط اتصال بيني واضحة وعادلة	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء	%١٠٠		%٤,٥٥	%١,٠٢	%١,٠٢
٣٦	وضع آلية لتطبيق الفصل الحاسبي لخدمات الاتصالات	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تحت التنفيذ	%٥٥		%٢,٥٠		%٠,٥٦

رقم المشروع	اسم المشروع	اسم الجهة	حالة المشروع	نسبة الانجاز	وزن المشروع للهدف العام	النسبة المحققة	وزن المشروع على مستوى الخطة	النسبة المحققة
٣٧	إعداد واعتماد وثيقة سياسة تحديد سقوف الأسعار لمقدمي الخدمة المسيطرين، وتحديثها والتأكد من تطبيقها	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء	%١٠٠		%٤,٥٥	%١,٠٢	%١,٠٢
٣٨	إعداد نظام لجرائم المعلوماتية والحاسب والإنترنت	وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء	%١٠٠		%٤,٥٥	%١,٠٢	%١,٠٢
٣٩	تنظيمات المحافظة على الخصوصية	وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات	تحت التنفيذ	%٥٥		%٢,٥٠		%٠,٥٦
٤٠	إنشاء وحدة خاصة للمتابعة والتحقيق في مخالفات أمن شبكات الاتصالات وتقنية المعلومات	وزارة الداخلية	تحت الدراسة	%٢٠		%٠,٩١		%٠,٢٠
٤١	إنشاء مركز وطني استرشادي لأمن شبكات الاتصالات وتقنية المعلومات	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء	%١٠٠	%٤,٥٥	%٤,٥٥	%١,٠٢	%١,٠٢
٤٢	تحديث الخطة الوطنية للترقيم بشكل دوري	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	منتهي مستمر	%١٠٠		%٤,٥٥	%١,٠٢	%١,٠٢
٤٣	إدارة موارد الأرقام وأسماء النطاقات	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء	%١٠٠		%٤,٥٥	%١,٠٢	%١,٠٢
٤٤	إعداد واعتماد إرشادات نقل الأرقام للهاتف الثابت والمنتقل، ومتابعة تنفيذها	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تحت التنفيذ	%٥٥		%٢,٥٠		%٠,٥٦
٤٥	إعداد الخطة الوطنية للطيف الترددي	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء	%١٠٠		%٤,٥٥	%١,٠٢	%١,٠٢
٤٦	إعداد أساليب وإجراءات العمل للطيف الترددي	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء	%١٠٠		%٤,٥٥	%١,٠٢	%١,٠٢

ب-٣) المنجز من الهدف العام الثالث:

رقم المشروع	اسم المشروع	اسم الجهة	حالة المشروع	نسبة الانجاز	وزن المشروع للهدف العام	النسبة المحققة	وزن المشروع على مستوى الخطة	النسبة المحققة
٥٤	إنشاء منطقة حرة للصناعات التقنية	الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية	تحت التنفيذ	%٥٥		%٥٠		%٠,٥٦
٥٥	تشجيع الاستثمار في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات	جميع الجهات	منتهي مستمر	%١٠٠		%٩,٠٩		%١,٠٢
٥٦	إنشاء حدائق وحاضنات لمشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات	مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية	تم الانتهاء	%١٠٠		%٩,٠٩		%١,٠٢
٥٧	إعطاء الأولوية للمنتجات المنافسة المطورة والمصنعة محلياً	وزارة المالية	تم الانتهاء	%١٠٠		%٩,٠٩		%١,٠٢
٥٨	استثمار جزء من قيمة العقود الدولية في بناء صناعات اتصالات وتقنية معلومات محلية، أو بشراء المنتجات المصنعة محلياً	برنامج التوازن الاقتصادي	تم الانتهاء	%١٠٠	%٩,٠٩	%٩,٠٩	%١,٠٢	%١,٠٢
٥٩	إنشاء مراكز نقل التقنية من الجامعات إلى المجتمع	وزارة التعليم العالي	تحت التنفيذ	%٥٥		%٥,٠٠		%٠,٥٦
٦٠	دعم صناعة البرمجيات المفتوحة المصدر	مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية	منتهي مستمر	%١٠٠		%٩,٠٩		%١,٠٢
٦١	معاملة أنشطة البحث والإبداع والتطوير في القطاعات الحكومية كمشاريع يرصد لها ميزانيات مستقلة	وزارة المالية	تم الانتهاء	%١٠٠		%٩,٠٩		%١,٠٢
٦٢	صندوق دعم صناعة الاتصالات وتقنية المعلومات	وزارة المالية	تحت الدراسة	%٢٠		%١,٨٢		%٠,٢٠

رقم المشروع	اسم المشروع	اسم الجهة	حالة المشروع	نسبة الانجاز	وزن المشروع للهدف العام	النسبة المحققة	وزن المشروع على مستوى الخطة	النسبة المحققة
٤٧	إنشاء نظام حديث لإدارة الطيف الترددي	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تحت التنفيذ	%٥٥		%٢,٥٠		%٠,٥٦
٤٨	إعداد وتطوير وتوثيق السياسة العامة ومعايير التنفيذ للخدمة الشاملة وحق الاستخدام الشامل	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء	%١٠٠		%٤,٥٥		%١,٠٢
٤٩	وضع آلية تنفيذ وتمويل الخدمة الشاملة وحق الاستخدام الشامل	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء	%١٠٠		%٤,٥٥		%١,٠٢
٥٠	استكمال هيكلية الإنترنت في المملكة	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء	%١٠٠	%٤,٥٥	%٤,٥٥	%١,٠٢	%١,٠٢
٥١	إعداد وتحديث مواصفات أجهزة الاتصالات وتقنية المعلومات	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء	%١٠٠		%٤,٥٥		%١,٠٢
٥٢	إعداد وتطبيق إجراءات ترخيص وتسجيل واعتماد نوعية أجهزة الاتصالات وتقنية المعلومات	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء	%١٠٠		%٤,٥٥		%١,٠٢
٥٣	إعداد واعتماد مؤشرات ومعايير جودة الخدمة لمقدمي الخدمة المسيطرين وتحديثها	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء	%١٠٠		%٤,٥٥		%١,٠٢
المجموع والنسب المحققة								
				%١٠٠		%٨٨,١٨	%٢٢,٤٥	%١٩,٨٠

رقم المشروع	اسم المشروع	اسم الجهة	حالة المشروع	نسبة الانجاز	وزن المشروع للهدف العام	النسبة المحققة	وزن المشروع على مستوى الخطة	النسبة المحققة
٦٣	تشجيع الإبداع لدى الشباب لتطوير منتجات الاتصالات وتقنية المعلومات	مؤسسة الملك عبدالعزيز ورجاله للموهبة والإبداع	منتهي مستمر	١٠٠%	٩,٠٩%	٩,٠٩%	١,٠٢%	١,٠٢%
٦٤	إنشاء مركز لأبحاث الاتصالات وتقنية المعلومات	مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية	تم الانتهاء	١٠٠%	٩,٠٩%	٩,٠٩%	١,٠٢%	١,٠٢%
المجموع والنسب المحققة								
				١٠٠%	٨٤,٥٥%	٨٤,٥٥%	١١,٢٢%	٩,٤٩%

ب-٤) المنجز من الهدف العام الرابع:

رقم المشروع	اسم المشروع	اسم الجهة	حالة المشروع	نسبة الانجاز	وزن المشروع للهدف العام	النسبة المحققة	وزن المشروع على مستوى الخطة	النسبة المحققة
٦٥	إنشاء مركز وطني للتعلّم الإلكتروني	وزارة التعليم العالي	منتهي مستمر	٧٨%	١٢,٥٠%	٩,٦٩%	١,٠٢%	٠,٧٩%
		وزارة التربية والتعليم	تحت التنفيذ					
٦٦	توظيف الاتصالات وتقنية المعلومات في مساندة التعليم والتعلم	وزارة التعليم العالي	منتهي مستمر	٧٨%	١٢,٥٠%	٩,٦٩%	١,٠٢%	٠,٧٩%
		وزارة التربية والتعليم	تحت التنفيذ					
٦٧	إدخال الحاسب والإنترنت كمقررات دراسية في المناهج الدراسية	وزارة التعليم العالي	منتهي مستمر	٧٨%	١٢,٥٠%	٩,٦٩%	١,٠٢%	٠,٧٩%
		وزارة التربية والتعليم	تحت التنفيذ					
٦٨	تدريب منسوبي التعليم على استخدامات الاتصالات وتقنية المعلومات	وزارة التربية والتعليم	منتهي مستمر	١٠٠%	١٢,٥٠%	١٢,٥٠%	١,٠٢%	٠,٧٩%
٦٩	تنظيم لشروط التعيين والقبول والترقية للمعلمين	وزارة التربية والتعليم	تحت الدراسة	٢٠%	١٢,٥٠%	٢,٥٠%	١,٠٢%	٠,٢٠%
		وزارة الخدمة المدنية	تحت الدراسة					
٧٠	نشر أنظمة الاتصالات وتقنية المعلومات في المؤسسات التعليمية	وزارة التربية والتعليم	منتهي مستمر	١٠٠%	١٢,٥٠%	١٢,٥٠%	١,٠٢%	٠,٧٩%
		وزارة التعليم العالي	منتهي مستمر					
٧١	إنشاء مكتبة رقمية	مكتبة الملك عبدالعزيز العامة	تحت الدراسة	٢٠%	١٢,٥٠%	٢,٥٠%	١,٠٢%	٠,٢٠%
٧٢	توفير الميزانيات الكافية لمشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات في التعليم والتدريب	وزارة المالية	تم الانتهاء	١٠٠%	١٢,٥٠%	١٢,٥٠%	١,٠٢%	٠,٧٩%
					١٠٠%	٧١,٥٦%	٨,١٦%	٥,٨٤%

ب-٥) المنجز من الهدف العام الخامس:

رقم المشروع	اسم المشروع	اسم الجهة	حالة المشروع	نسبة الانجاز	وزن المشروع للهدف العام	النسبة المحققة	وزن المشروع على مستوى الخطة	النسبة المحققة
٧٣	مبادرة المحتوى الرقمي المحلي	مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية	منتهي مستمر	100%	14,29%	14,29%	1,02%	1,02%
٧٤	تشجيع المؤسسات الخاصة بتطوير مواقع إترنت باللغة العربية وتحديثها دورياً	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	منتهي مستمر	100%	14,29%	14,29%	1,02%	1,02%
٧٥	إلزام دور النشر المحلية بتوفير ملخص رقمي لجميع الكتب والتقارير	مكتبة الملك فهد الوطنية	تحت التنفيذ	50%	7,86%	7,86%	0,56%	0,56%
٧٦	توفير الميزانيات الكافية لجهود الترجمة والتعريب	مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية	منتهي مستمر	100%	14,29%	14,29%	1,02%	1,02%
٧٧	مبادرة التدريب المجاني للاتصالات وتقنية المعلومات	وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات	تحت الدراسة	20%	2,86%	2,86%	0,20%	0,20%
٧٨	مبادرة الحاسب المنزلي (تم إيقافه من قبل الجهة المنفذة)	هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات	تم الانتهاء	100%	14,29%	14,29%	1,02%	1,02%
٧٩	قوافل التدريب الإلكتروني	وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات	منتهي مستمر	100%	14,29%	14,29%	1,02%	1,02%
المجموع والنسب المحققة					100%	82,14%	77,14%	5,87%

ب-٦) المنجز من الهدف العام السادس:

رقم المشروع	اسم المشروع	اسم الجهة	حالة المشروع	نسبة الانجاز	وزن المشروع للهدف العام	النسبة المحققة	وزن المشروع على مستوى الخطة	النسبة المحققة
٨٠	إسناد مسئولية التخطيط ودعم توظيف الاتصالات وتقنية المعلومات لخدمة الثقافة الإسلامية إلى المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية	وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد	تحت الدراسة	20%	16,77%	3,33%	0,20%	0,20%
٨١	إنشاء معهد متخصص لعقد دورات لمنسوبي القطاعات الدعوية الحكومية والخيرية في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات	وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد	تحت التنفيذ	50%	9,17%	9,17%	0,56%	0,56%
٨٢	الإفناق من الأوقاف العامة وإيراداتها على مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات لخدمة الثقافة الإسلامية	وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد	تحت التنفيذ	50%	9,17%	9,17%	0,56%	0,56%
٨٣	إنشاء مركز للدعوة عبر الإنترنت، وتوظيف الإنترنت في تعلم الشعائر الدينية	وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد	منتهي مستمر	100%	16,77%	16,77%	1,02%	1,02%
٨٤	إنشاء مركز التراث الوطني والعربي الإسلامي الرقمي	وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد	تحت التنفيذ	50%	9,17%	9,17%	0,56%	0,56%
٨٥	تشجيع إنشاء شركات لتوظيف وتطوير الاتصالات وتقنية المعلومات في إنتاج برامج الترفيه والتعليم والألعاب الإلكترونية لترسيخ الثقافة الوطنية والإسلامية	مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية	تحت التنفيذ	50%	9,17%	9,17%	0,56%	0,56%
المجموع والنسب المحققة					100%	56,77%	61,12%	3,47%

ب-7) المنجز من الهدف العام السابع:

رقم المشروع	اسم المشروع	اسم الجهة	حالة المشروع	نسبة الانجاز	وزن المشروع للهدف العام	النسبة المحققة	وزن المشروع على مستوى الخطة	النسبة المحققة
٨٦	تصنيف وتوصيف مهن الاتصالات وتقنية المعلومات في القطاعين العام والخاص	وزارة العمل وزارة الخدمة المدنية	تم الانتهاء تحت الدراسة	٦٠%	٧,٦٩%	٤,٦٢%	١,٠٢%	٠,٦١%
٨٧	بناء قواعد بيانات الكوادر والوظائف في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات	وزارة العمل	منتهي مستمر	١٠٠%		٧,٦٩%		١,٠٢%
٨٨	تسهيل إجراءات استقطاب الخبراء المتميزين في مجالات الاتصالات وتقنية المعلومات ووضع حوافز خاصة لهم	وزارة العمل	تم الانتهاء	١٠٠%		٧,٦٩%		١,٠٢%
٨٩	استحداث دبلومات عالية متخصصة في الاتصالات وتقنية المعلومات	وزارة التعليم العالي	تحت الدراسة	٢٠%		١,٥٤%		٠,٢٠%
٩٠	إنشاء معهد جامعي متميز في الاتصالات وتقنية المعلومات	وزارة التعليم العالي	تحت الدراسة	٢٠%		١,٥٤%		٠,٢٠%
٩١	إنشاء برامج ماجستير مشتركة بين تخصصات الاتصالات وتقنية المعلومات وتخصصات أخرى	وزارة التعليم العالي	تحت الدراسة	٢٠%		١,٥٤%		٠,٢٠%
٩٢	تفعيل التفرغ لدراسة الماجستير داخلياً لموظفي الدولة من خلال الإيفاد الداخلي	جميع الجهات وزارة الخدمة المدنية	منتهي مستمر منتهي مستمر	١٠٠%		٧,٦٩%		١,٠٢%
٩٣	استحداث وظائف معيدين في الاتصالات وتقنية المعلومات سنوياً توزع على الجامعات	وزارة التعليم العالي	تحت الدراسة	٢٠%		١,٥٤%		٠,٢٠%
٩٤	تقديم منح للجامعيين لإعادة التأهيل في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات	صندوق تنمية الموارد البشرية	منتهي مستمر	١٠٠%		٧,٦٩%		١,٠٢%

رقم المشروع	اسم المشروع	اسم الجهة	حالة المشروع	نسبة الانجاز	وزن المشروع للهدف العام	النسبة المحققة	وزن المشروع على مستوى الخطة	النسبة المحققة
٩٥	تقديم منح لخريجي الثانوية للتأهيل في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات	صندوق تنمية الموارد البشرية	منتهي مستمر	١٠٠%	٧,٦٩%	٧,٦٩%	١,٠٢%	١,٠٢%
٩٦	إلزام جميع مؤسسات التدريب والتعليم بمراجعة واعتماد الخطط الدراسية دورياً، ومراعاة توافقها مع تصنيف المهن	وزارة التعليم العالي	تحت الدراسة	٢٠%		١,٥٤%		٠,٢٠%
٩٧	تشجيع برامج إعداد الكوادر على تطبيق معايير الجودة العالمية	وزارة التعليم العالي	تحت الدراسة	٢٠%		١,٥٤%		٠,٢٠%
٩٨	الاختبارات القياسية المناسبة لإثبات القدرات واعتماد شهادات معاهد التدريب	المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني	تحت التنفيذ	٥٥%		٤,٢٣%		٠,٥٦%
المجموع والنسب المحققة								
					١٠٠%	٥٦,٥٤%	١٣,٢٧%	٧,٥٠%

ملحق (ج)

مشروع " بناء قواعد البيانات الوطنية المختلفة ونشرها " القواعد المتاحة أو التي تحت الإنشاء أو تحت الدراسة

م	قواعد البيانات الوطنية الرئيسية	الجهة المعنية	الحالة
١	قاعدة البيانات للأفراد (بيانات وثائق تسجيل هويات الافراد ومعلوماتهم المدنية)	وزارة الداخلية	متوافرة
٢	قاعدة بيانات المنشآت (بيانات تسجيل المنشآت)	برنامج "يسر" رابط بين قواعد بيانات (التجارة، الأمانات، الهيئة العامة للاستثمار، مجلس الغرف، الزكاة، التأمينات..)	متوافرة
٣	قاعدة بيانات المعلومات المكانية	الهيئة العامة للمساحة	غير متوافرة وجاري التنسيق مع الجهة
٤	قاعدة بيانات التعليم العام	وزارة التربية والتعليم	متوافرة
٥	قاعدة بيانات التعليم العالي (طلاب، ومتخرجين، ومؤهلات علمية فوق الثانوية)	وزارة التعليم العالي	غير متوافرة وجاري التنسيق مع الجهة
٦	قاعدة بيانات التوظيف (العاملين، والباحثين عن العمل، الوظائف)	وزارة العمل/وزارة الخدمة المدنية	تحتاج الى تكامل ودمج وجاري التنسيق مع الجهات ذات العلاقة
٧	قاعدة بيانات المعلومات الصحية	مجلس الخدمات الصحية	غير متوافرة، في طور التنسيق مع الجهة
٨	قاعدة بيانات المعلومات البلدية	وزارة الشؤون البلدية والقروية	غير متوافرة تحت الدراسة وجاري التنسيق مع الجهة
٩	قاعدة بيانات معلومات القضايا والجرائم	وزارة الداخلية	غير متوافرة تحت الدراسة وجاري التنسيق مع الجهة
١٠	قاعدة بيانات المركبات	وزارة الداخلية	متوافرة
١١	قاعدة بيانات المعلومات العدلية (صكوك الاحكام الشرعية، والاملاك، والوكالات الشرعية، وعقود النكاح)	وزارة العدل	تحت التنفيذ
١٢	قاعدة بيانات المعلومات الاسكانية	وزارة الاسكان	غير متوافرة، وجاري التنسيق مع الجهة
١٣	قاعدة بيانات الاحصاءات الوطنية	مصلحة الاحصاءات العامة والمعلومات	تحت التنفيذ

ملحق (د)

مشاريع الخطة والجهات المعنية بالتنفيذ

المشروع رقم (١): دعم ميزانية الجهات الحكومية الخاصة بمشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات.

وصف المشروع: يشير الوضع الراهن إلى تدني مستوى الاعتماد على الاتصالات وتقنية المعلومات في القطاع العام، مما يؤدي إلى تدني مستوى الاستفادة من

التجهيزات والبُنَى التحتية في القطاعات المختلفة، وبالتالي يؤدي إلى تدني نسبة العائد من الاستثمار، لذا فإن الأمر يتطلب الاعتماد بشكل رئيس على الاتصالات وتقنية

المعلومات لزيادة الكفاءة والإنتاجية، وتقليل النفقات، فيقترح تطوير الأساليب والطرق المتبعة في تحديد مميزات المشاريع الحكومية وأحجامها ومواقعها، وإعادة توزيع مناطق

التركيز في المصروفات، وإدراج بند خاص بالاتصالات وتقنية المعلومات ضمن ميزانية الدولة، وتعزيز اعتمادات الاتصالات وتقنية المعلومات بحيث يخصص جزء منها لدعم أنشطة

البحث والتطوير في الجهات.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة المالية.

المشروع رقم (٢): تخصيص مناصب عليا لوظائف الاتصالات وتقنية المعلومات.

وصف المشروع: تعتبر كل منشأة حكومية مسئولة عن تنفيذ الخطط المتعلقة بتوظيف الاتصالات وتقنية المعلومات ونشرها داخل المنشأة، وفي كافة القطاعات التابعة

لها، وتتطلب هذه الجهود إيجاد منصب إداري رفيع المستوى، ليضمن لهذه الجهود الدعم المعنوي والنظامي داخل المنشأة وخارجها، ويهدف هذا المشروع إلى قيام جميع

المنشآت الحكومية الكبيرة والمتوسطة بتخصيص مناصب إدارية عليا للاتصالات وتقنية المعلومات، تكون مرتبطة ارتباطاً مباشراً بالمسئول الأول في المنشأة، وكذلك ربط

مراكز وإدارات الحاسب والاتصالات وتقنية المعلومات داخل المنشأة إدارياً وفنياً بالمنصب الجديد، ودمجها قدر الإمكان، على أن تحدد طبيعة العلاقة بين هذا المنصب ومراكز

الاتصالات وتقنية المعلومات المختلفة بناءً على طبيعة الجهة.

الجهة المعنية بالتنفيذ: جميع الجهات.

المشروع رقم (٣): استحداث إدارات للاتصالات وتقنية المعلومات في الجهات التي لا يتوافر لديها ذلك.

وصف المشروع: يتطلب التوسع المستمر في استخدام حلول الاتصالات وتقنية المعلومات والاعتماد عليها في الجهات الحكومية، وجود وحدة إدارية مجهزة بالتقنيات

والكوادر البشرية اللازمة، لتوفير وتفعيل ودعم وتسهيل تطبيق حلول الاتصالات وتقنية المعلومات المناسبة لبيئة العمل في الجهة؛ لذا فإن هذا المشروع يهدف إلى قيام

جميع الجهات الحكومية التي لا توجد بها إدارات مختصة بالاتصالات وتقنية المعلومات بإنشاء وحدات إدارية مختصة بذلك، وإدراجها في هيكلها التنظيمية.

الجهة المعنية بالتنفيذ: جميع الجهات

المشروع رقم (٤): تفعيل تمويل وتنفيذ مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات الحكومية من خلال القطاع الخاص.

وصف المشروع: تفعيلًا لقرار مجلس الوزراء رقم (١١٠)، وتاريخ ٤/٤/٢٠١٤هـ، القاضي بالموافقة على القواعد المنظمة لمشاركة القطاع الخاص في الأعمال الإلكترونية، وفق أسلوب المشاركة في الدخل المتوقع، يقترح تفعيل مشاركة القطاع الخاص في تمويل وتنفيذ مشاريع الحكومة الإلكترونية والاتصالات وتقنية المعلومات في القطاع الحكومي، وفق ضوابط ومعايير تساعد على تنمية القطاع، وتحد من الاحتكار.

الجهة المعنية بالتنفيذ: برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية.

المشروع رقم (٥): زيادة دور القطاع الخاص في إدارة وتشغيل مراكز الاتصالات وتقنية المعلومات.

وصف المشروع: هناك تزايد في الاعتماد على القطاع الخاص في إدارة وتشغيل مراكز الاتصالات وتقنية المعلومات في عدد من الدول، لما تتميز به الاتصالات وتقنية المعلومات من تجدد وتطور مستمرين، وزيادة في حجم التطبيقات وتربطها، ولما يتميّز به القطاع الخاص من سرعة ومرونة في الاستجابة للمتغيرات التقنية، لذا فإن هذا المشروع يهدف إلى زيادة الاعتماد على القطاع الخاص في إدارة مراكز الاتصالات وتقنية المعلومات وتشغيلها وفق ضوابط ومعايير محددة، مع الأخذ في الاعتبار خصوصية بعض التطبيقات ومتطلبات كل جهة.

الجهة المعنية بالتنفيذ: جميع الجهات

المشروع رقم (٦): إيجاد حوافز تنافسية لوظائف الاتصالات وتقنية المعلومات في الجهات الحكومية.

وصف المشروع: نظراً لهجرة أعداد كبيرة من المختصين والتميزين في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات من القطاع العام إلى القطاع الخاص، لما يقدمه القطاع الخاص من رواتب ومزايا جيدة، لذا فإن هذا المشروع يهدف إلى إعادة النظر في الحوافز التي تقدم إلى كوادرات الاتصالات وتقنية المعلومات في الجهات الحكومية، لكي تكون هذه الحوافز منافسة لما يقدمه القطاع الخاص، وذلك بناءً على الاحتياج الفعلي للتخصص الدقيق حسب ندرته وأهميته، إضافة إلى رابط هذه الحوافز بالعمل والإنتاجية.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة الخدمة المدنية.

المشروع رقم (٧): اعتماد شهادات تقييم قدرات الاتصالات وتقنية المعلومات في عملية المفاضلة للتعيين والترقية لموظفي الجهات الحكومية.

وصف المشروع: تعتمد متطلبات التعيين والترقية للموظف في الوقت الحاضر على الشهادات الأكاديمية إلى حد بعيد، أو على حضور دورات ذات علاقة بالوظيفة، دون أي اعتبار لما يحصل عليه من شهادات مهنية خلال عمله، لذا يقترح اعتماد الشهادات المهنية التدريبية في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات على غرار الشهادات الأكاديمية والدورات التدريبية في حالات التعيين والترقية، وذلك لتلبية احتياجات الجهات الحكومية من الكوادر الوطنية المؤهلة في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة الخدمة المدنية.

المشروع رقم (٨): وضع استراتيجية وخطة تنفيذية للتعاملات الإلكترونية الحكومية والإشراف على تنفيذها.

المسمى القديم للمشروع: وضع خطة تنفيذية للتعاملات الإلكترونية الحكومية وتنفيذها.

وصف المشروع: بناءً على الأمر السامي (رقم ٧/ب/٣٣١٨١، وتاريخ ١٠/٧/٢٠١٤هـ) المتضمن وضع خطة لتقديم الخدمات والمعاملات الحكومية إلكترونياً من قبل وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، لذا فإن الهدف من هذا المشروع هو وضع خطة تنفيذية لتطبيق التعاملات الإلكترونية الحكومية، تعتمد على تقليل المركزية في تطبيق التعاملات الإلكترونية الحكومية بأكثر قدر ممكن، مع وضع الحد الأدنى من التنسيق بين الجهات الحكومية، ويشمل الأولويات، ومشاريع التعاملات الإلكترونية الحكومية، والسياسات والأطر، والمواصفات ذات العلاقة.

الجهة المعنية بالتنفيذ: برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية.

المشروع رقم (٩): وضع ضوابط لتطبيق التعاملات الإلكترونية الحكومية في الجهات الحكومية

المسمى القديم للمشروع: وضع ضوابط لتطبيق التعاملات الإلكترونية الحكومية.

وصف المشروع: إن تطبيق الحكومة الإلكترونية وأساليبها يتطلب وجود ضوابط تحدد السياسات الرئيسة لذلك، ويشمل ذلك الجوانب التنظيمية للمعلومات والبيانات الحكومية، كالجهة المسؤولة، والجهات المستفيدة، والإجراءات الخاصة بالخدمات الحكومية، والجوانب الفنية للحكومة الإلكترونية كالبوابة الوطنية للخدمات الحكومية، ومواقع الجهات الحكومية، لذا يهدف هذا المشروع إلى وضع هذه الضوابط لدعم تطبيق الحكومة الإلكترونية، وإقرار هذه القواعد من الجهات العليا.

الجهة المعنية بالتنفيذ: برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية.

المشروع رقم (١٠): تطوير البوابة الوطنية للخدمات الحكومية.

وصف المشروع: تمثل البوابة الوطنية للخدمات الحكومية أحد المكونات الرئيسة للحكومة الإلكترونية؛ وذلك لتسهيل الحصول على المعلومات الخاصة بالخدمات، وكيفية الاستفادة منها، ومتابعة الطلبات الخاصة بها. ويهدف هذا المشروع إلى بناء بوابة وطنية للخدمات الحكومية وفق مراحل معينة، حيث تشمل البوابة في المرحلة الأولى معلومات عن أبرز الخدمات الحكومية، ووصفها، ومتطلبات الحصول عليها، إضافة إلى المعلومات ذات العلاقة.

الجهة المعنية بالتنفيذ: برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية.

المشروع رقم (١١): إنشاء وإدارة وتشغيل الشبكة الحكومية الآمنة.

المسمى القديم للمشروع: إنشاء شبكة التعاملات الإلكترونية الحكومية.

وصف المشروع: تعتمد الحكومة الإلكترونية على ترابط الجهات الحكومية إلكترونياً، والاستفادة من قواعد البيانات المتوافرة لدى الجهات، وتزويدها بالبيانات اللازمة، لذا فإن هذا المشروع يهدف إلى إنشاء شبكة للحكومة الإلكترونية، من خلال الإنترنت، أو من خلال شبكة خاصة، وذلك لتسهيل تطبيق الحكومة الإلكترونية وتسريعها، وتقليل النفقات الإجمالية على الدولة.

الجهة المعنية بالتنفيذ: برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية.

المشروع رقم (١٢): إنشاء المركز الوطني للتصديق الرقمي.

وصف المشروع: يقدم المركز الوطني للتصديق الرقمي منظومة متكاملة لإدارة البنية التحتية للمفاتيح العامة، التي تزيد موثوقية الأعمال الإلكترونية، كالحكومة الإلكترونية وغيرها، وتمكن من إجراء التواقيع الإلكترونية على المستندات والوثائق والعقود، وإصدار الشهادات الرقمية التي تستخدم في إثبات هوية المتعاملين إلكترونياً، ويهدف هذا المشروع إلى إنشاء المركز الوطني للتصديق الرقمي وتشغيله، وإصدار الشهادات الرقمية، والاعتماد عليها في الأعمال الإلكترونية، كالحكومة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات.

المشروع رقم (١٣): بناء قواعد البيانات الوطنية المختلفة ونشرها.

وصف المشروع: مع انتشار تطبيقات تقنية المعلومات في المجتمع، ازداد اعتماد جهات عديدة في القطاعين الحكومي والخاص على قواعد البيانات في أعمالها، ونظراً لتكرار الجهود المبذولة في هذا المجال، وتعدد مصادر البيانات، وعدم شمولية قواعد البيانات، وعدم تكاملها وبطء تحديثها، فإن هذا المشروع يهدف إلى بناء عشر قواعد بيانات وطنية، حيث يتم حصر قواعد البيانات الوطنية المستهدفة، وتجميعها وفق محاور رئيسة، وتحديد الجهات المسؤولة عن كل مجموعة من هذه القواعد، وكذلك تحديد الجهات المستفيدة منها، وطبيعة تلك الاستفادة، ومن ثم بنائها وتشغيلها.

الجهة المعنية بالتنفيذ: برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية.

المشروع رقم (١٤): وضع آلية لإقرار مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات.

وصف المشروع: هناك حاجة إلى تطوير الآلية المتبعة حالياً لإقرار مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات في الدولة؛ وذلك دعماً لتطبيق الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات، وتحقيق الأولويات الوطنية في مجال الحكومة الإلكترونية، ودعم الخطة التنفيذية للحكومة الإلكترونية، وتقليل الازدواجية والتكرار في مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات، وكذلك دعم الجهود المبذولة لتطبيق مفهوم الحكومة الإلكترونية في الجهات الحكومية ومساندتها؛ لذا فإن هذا المشروع يهدف إلى تطوير الآلية الحالية لإقرار مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات لتحقيق هذه الأهداف.

الجهة المعنية بالتنفيذ: برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية.

المشروع رقم (١٥): إيجاد إطار موحد لمواصفات مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات.

وصف المشروع: يهدف هذا المشروع إلى توفير البنية التحتية المشتركة (برمجيات وأجهزة) لتمكين تقديم الخدمات الحكومية الإلكترونية والقيام بعمليات التكامل اللازمة للمرحلة الأولى كحد أدنى، حيث يعمل كنظام تكاملي وسيط يتاح من خلاله العديد من الخدمات المشتركة بين الجهات الحكومية، كخدمات التيقن من هوية المستخدم وأمن المعلومات، وخدمات الدفع والإشعار الإلكتروني، وتبادل البيانات المشتركة بين الجهات الحكومية.

الجهة المعنية بالتنفيذ: برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية.

المشروع رقم (١٦): توحيد مواصفات تطبيقات الاتصالات وتقنية المعلومات الحكومية النمطية.

وصف المشروع: نظراً لأن كل جهة حكومية تقوم حالياً بتطوير تطبيقات معلوماتية شبيهة بما يوجد لدى الجهات الحكومية الأخرى، وأحياناً مطابقة لها، نتيجة إتباع معظم الجهات لنظام موحد، لذا فإن هذا المشروع يهدف إلى تقليل هدر الموارد والجهود في مجال تطوير هذه التطبيقات، وذلك من خلال توحيد مواصفات تطبيقات الاتصالات وتقنية المعلومات الحكومية النمطية، وتطويرها عن طريق القطاع الخاص، بحيث تتم المصادقة على مطابقة هذه التطبيقات للمواصفات الموضوعة من قبل جهة مركزية. إضافة إلى ذلك فإن حساب التكلفة لهذه التطبيقات يتم على أساس عدد الرخص الفعلية، بحيث تقل تكلفة الرخصة الواحدة مع زيادة العدد الإجمالي للرخص.

الجهة المعنية بالتنفيذ: برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية.

المشروع رقم (١٧): إبرام اتفاقيات إطارية لأنظمة الاتصالات وتقنية المعلومات.

وصف المشروع: نظراً لأن أنظمة الاتصالات وتقنية المعلومات تتميز بعدم قابليتها للاستهلاك، وتتناقص تكلفتها مع عدد رخص الاستخدام، وحيث إن كل جهة حكومية تقوم بشراء أو استئجار هذه الأنظمة بشكل مستقل، وبذلك تكون التكلفة مرتفعة نسبياً؛ لذا فإن الهدف من هذا المشروع هو إبرام اتفاقيات إطارية لأنظمة الاتصالات وتقنية المعلومات على مستوى الحكومة، بحيث تستفيد كل الجهات الحكومية منها.

الجهة المعنية بالتنفيذ: برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية.

المشروع رقم (١٨): دعم تطبيق أفضل التجارب في مراكز الاتصالات وتقنية المعلومات.

وصف المشروع: يشير الوضع الراهن للاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة إلى التفاوت الكبير في مستويات الجودة والأداء في مراكز الاتصالات وتقنية المعلومات، وإدارات الحاسب بالجهات الحكومية؛ لذا فإن هذا المشروع يهدف إلى نشر أفضل التجارب والإجراءات في مراكز الاتصالات وتقنية المعلومات في الجهات الحكومية، من خلال تبني المعايير والمنهجيات والأطر المعروفة عالمياً.

الجهة المعنية بالتنفيذ: برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية.

المشروع رقم (١٩): تدريب موظفي الدولة على الاتصالات وتقنية المعلومات.

وصف المشروع: نظراً لحاجة موظفي الدولة (المدنيين من غير المعلمين وأعضاء هيئة التدريس) إلى التدريب على التعامل مع الاتصالات وتقنية المعلومات، والاستفادة منها بشكل جيد، فإن هذا المشروع يهدف إلى:

- تدريب خمسين ألف موظف سنوياً على الاستخدامات الأساسية للاتصالات وتقنية المعلومات.
- تدريب مائتي موظف سنوياً من موظفي الإدارة العليا في برامج تناسب عملهم، وكذلك بتوظيف الاتصالات وتقنية المعلومات والاستفادة منها.
- تدريب خمسمائة موظف سنوياً من المتخصصين في الاتصالات وتقنية المعلومات في مجالات دورات تخصصية فنية وإدارية في الاتصالات وتقنية المعلومات.
- تدريب مائة موظف سنوياً من المتخصصين في الاتصالات وتقنية المعلومات في مجالات إدارية.

الجهة المعنية بالتنفيذ: برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية.

المشروع رقم (٢٠): تطبيق المشتريات الحكومية الإلكترونية.

وصف المشروع: يعد شراء الاحتياجات الحكومية عن طريق التعاملات الإلكترونية من التطبيقات المهمة للحكومة الإلكترونية، لذا فإن هذا المشروع يهدف إلى تنفيذ

المشتريات الحكومية إلكترونياً، تقليصاً للتكلفة، ودعماً للجهود التنسيقية، ورفعاً للجودة وحسن الاختيار. ويقترح أن يتم البدء في الحصول على وثائق طلب العروض، وتقديمها إلكترونياً كمرحلة أولى للمشروع.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة المالية.

المشروع رقم (٢١): وضع خطط للاتصالات وتقنية المعلومات في الجهات الحكومية.

وصف المشروع: على الرغم من أهمية التخطيط في الاتصالات وتقنية المعلومات على مستوى الجهات، إلا أن بعض الجهات الحكومية لا توجد لديها خطط خاصة به، ولا

تغني الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات بما فيها من مشاريع مقترحة عن هذه الخطط الخاصة بالجهات نفسها، لذا فإن هذا المشروع يهدف إلى إعداد خطط نمطية وأطر عامة للخطط الاستراتيجية للاتصالات وتقنية المعلومات، وقيام الجهات الحكومية بوضع خطط استراتيجية للاتصالات وتقنية المعلومات خاصة بها.

الجهة المعنية بالتنفيذ: جميع الجهات.

المشروع رقم (٢٢): تطبيق أساليب الجودة في مراكز الاتصالات وتقنية المعلومات.

وصف المشروع: يشير الوضع الراهن إلى التفاوت الكبير في مستويات الجودة والأداء في مراكز الاتصالات وتقنية المعلومات، وإدارات الحاسب بالقطاعات الحكومية،

لذا فإن هذا المشروع يسعى إلى تأسيس مفاهيم الجودة الشاملة وفق أحدث تطبيقاتها ونظرياتها، وذلك من خلال إنشاء وحدة إدارية للجودة الشاملة في كل مركز يكون مستقلاً أو متصلاً بوظيفة التخطيط الاستراتيجي في المركز، لتصبح إجراء أساسياً داخل مراكز الاتصالات وتقنية المعلومات.

الجهة المعنية بالتنفيذ: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

المشروع رقم (٢٣): تصنيف شركات ومؤسسات الاتصالات وتقنية المعلومات.

وصف المشروع: يشير الوضع الراهن إلى أن تصنيف المقاولين يتم في مجالات متعددة كالأعمال الإنشائية، وأعمال الصيانة والتشغيل، إلا إنه لا يوجد تصنيف خاص بأعمال

الاتصالات وتقنية المعلومات، لذا فإن هذا المشروع يهدف إلى إعداد نظام لتصنيف شركات ومؤسسات الاتصالات وتقنية المعلومات، بحيث يبنى على معايير وآليات واضحة ومعلنة، بغرض تأهيل الشركات والمؤسسات للدخول في مناقصات مشاريع الجهات الحكومية، ورصد الإنجازات والملاحظات والمخالفات التي تسجل ضدها.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة الشؤون البلدية والقروية.

المشروع رقم (٢٤): إقرار نظام التعاملات الإلكترونية.

وصف المشروع: نظراً ل حاجة التعامل الإلكتروني التجاري والحكومي إلى إيجاد نظام خاص ينظم طرق التعامل وحقوق المتعاملين من خلال إعداد التشريعات واللوائح

المطلوبة وإقرارها، لذا فإن هناك حاجة ماسة لإقرار هذا النظام لتيسير التعاملات والأعمال الإلكترونية في المملكة، وذلك بهدف سنّ الأحكام والأنظمة والنظم اللازمة للتعاملات الإلكترونية المتوافقة مع التنظيمات العالمية، وتشجيع ودعم الاستثمار من خلال تطبيقات التجارة الإلكترونية والخدمات الحكومية الإلكترونية.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات.

المشروع رقم (٢٥): بناء بوابة إلكترونية للمنتجات الوطنية.

المسمى القديم للمشروع: تطوير موقع على الإنترنت للمنتجات الوطنية.

وصف المشروع: إدراكاً لأهمية الاستثمار الأمثل لتقنيات التجارة الإلكترونية، فإن هناك حاجة لدعم المنتجات الوطنية لتتمكن من منافسة المنتجات المصنعة في الخارج،

حيث يلاحظ ضعف في الجانب التسويقي للمنتجات الوطنية مما يقلل من انتشارها داخلياً وخارجي أ. ويهدف هذا المشروع إلى توفير دعم كبير للتعريف بالمنتجات الوطنية داخل المملكة وخارجها، وذلك من خلال إنشاء موقع متميز على شبكة الإنترنت للمنتجات الوطنية، ليشمل ٨٠ ٪ من المنتجات الوطنية.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة التجارة والصناعة.

المشروع رقم (٢٦): إنشاء مركز لدعم نشر استخدام الاتصالات وتقنية المعلومات في مؤسسات القطاع الخاص.

وصف المشروع: يهدف هذا المشروع إلى إنشاء مركز لدعم نشر استخدام الاتصالات وتقنية المعلومات في مؤسسات القطاع الخاص، وبخاصة في المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة منها، وذلك لرفع مستوى استخدام الاتصالات وتقنية المعلومات في قطاع الأعمال، وتسهيل وتعجيل ذلك، وبالتالي زيادة قوتها التنافسية، وسرعة وصوله إلى

المعلومات، ورفع مستوى دقتها، ودعم اتخاذ القرار فيها، وتقليل التكلفة، وزيادة إنتاجيتها، ورفع فرص النجاح، وتبني أفضل الحلول المعلوماتية.

الجهة المعنية بالتنفيذ: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

المشروع رقم (٢٧): نشر نظم إدارة المستشفيات ونظم المراكز الصحية.

وصف المشروع: تفتقر معظم المرافق الصحية التابعة لوزارة الصحة (حوالي ٢٢٠ مستشفى و ١٨٠٠ مركز صحي) إلى البنية التحتية المناسبة لتقنية المعلومات. ويهدف

هذا المشروع إلى إدخال أنظمة إدارة المستشفيات لمستشفيات وزارة الصحة والمراكز الصحية التابعة لها، حيث يتم نشر هذه الأنظمة في أربعين مستشفى ثلاثمائة وخمسين مركزاً صحياً بنهاية الخطة الخمسية الأولى. ويتوقع أن يحقق هذا المشروع عددًا من الفوائد من بينها، تحسين الخدمات الطبية، وزيادة مستويات الأداء والإنتاجية،

والحد من المشكلات الناتجة عن نقص الأدوية، وتقليل العبء على ميزانية الدولة من خلال تخفيض تكاليف العلاج، وتسهيل نقل المعلومات الصحية وتوثيقها بين الجهات الطبية المختلفة.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة الصحة.

المشروع رقم (٢٨): بناء الملف الطبي الإلكتروني الموحد.

وصف المشروع: يراجع ملايين المرضى المستشفيات والمراكز الصحية في المملكة سنويًا، إلا أنه لا يوجد لكل مراجع ملف طبي موحد يمكن تناقله بين الجهات الصحية

المختلفة. ويهدف هذا المشروع إلى إيجاد ملف طبي إلكتروني موحد لكل مواطن ومقيم في المملكة، حيث يتم بناء هذا الملف في عشرين مستشفى ومائة وعشرين

مركزًا صحيًا بنهاية الخطة الخمسية الأولى، وذلك لتحقيق فوائد كثيرة منها المحافظة على أرواح البشر، والحد من المشكلات الصحية الناجمة عن علاج أكثر من شخص بنفس

البطاقة، وتوفير المعلومات التي تساعد على اتخاذ القرارات.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة الصحة.

المشروع رقم (٢٩): نشر تطبيقات الطب الاتصالي.

وصف المشروع: نظرًا لفائدة الطب الاتصالي في الاتصال والكشف والفحص عن بُعد، ونقل نتائج الفحوصات والتحاليل آليًا، وتبادل الخبرات وإجراء العمليات وغيرها من

التطبيقات الطبية. وهذه الخدمات إما للعلاج، أو لما يسمى الرأي الطبي الآخر عن طريق إرسال البيانات الصحية إلكترونيًا، وتلقي الرأي الطبي. لذا فإن الهدف من هذا المشروع

هو نشر تطبيقات الطب الاتصالي في المملكة من خلال تقديم ثلاث مستشفيات خدماتها عن طريق هذه التقنية، وقيام عشرين جهة صحية بالاستفادة من هذه الخدمات،

وذلك بنهاية تطبيق الخطة الخمسية الأولى.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة الصحة.

المشروع رقم (. ٣): تحديث أنظمة العمل لتناسب مع مفهوم العمل عن بُعد.

وصف المشروع: يُعرف نظام العمل والعمال العامل على أنه: " كل شخص يعمل لمصلحة صاحب العمل وتحت إدارته أو إشرافه، ولو كان بعيداً عن نظارته مقابل أجر "، لذا

وبحكم التقدم في الاتصالات وتقنية المعلومات فقد أصبح من الضروري اعتماد هذا الأسلوب من العمل بشكل مباشر كصيغة مقبولة في أنظمة العمل الحكومية والخاصة،

وإيجاد الأنظمة التي تتناسب مع مفهوم العمل عن بُعد، وتضمن حق كل من العامل وصاحب العمل. ويهدف هذا المشروع إلى اعتماد أسلوب العمل عن بُعد، وإيجاد الأطر

المنظمة له، وذلك لتشجيع انتشار فكرة العمل عن بُعد والاستفادة منه، وتوفير فرص وظيفية مناسبة للمرأة، وتقليل البطالة، وزيادة فرص العمل لجميع شرائح المجتمع،

وتخفيض حركة المرور في الشوارع، والحد من الهجرة إلى المدن.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة الخدمة المدنية / وزارة العمل.

المشروع رقم (٣١): إنشاء مراكز للعمل عن بُعد.

وصف المشروع: تقوم فكرة هذا المشروع على أساس توفير البيئة المناسبة لتمكين العاملات عن بُعد من أداء أعمالهن بشكل ميسر وفعّال، وبالتالي توظيف الكوادر

النسائية الراغبة في العمل عن بُعد، ويهدف هذا المشروع إلى إنشاء ثلاثة مراكز نسائية للعمل عن بُعد، كمرحلة أولى لإثبات نجاح هذه التجربة وتسهيل تعميمها. ويطمح أن

تصل نسبة العاملين عن بُعد إلى ١٪ من إجمالي العاملين، وذلك بنهاية الخطة الخمسية الأولى.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة العمل.

المشروع رقم (٣٢): إصدار ترخيص ثان لإنشاء شبكة هاتف ثابت خلال ٢٠٠٦م-٢٠٠٧م.

وصف المشروع: يهدف هذا المشروع إلى طرح ترخيص ثان لتقديم خدمات الهاتف الثابت، مع الأخذ في الاعتبار نتائج الدراسات التسويقية لخدمات الهاتف الثابت،

والاتجاهات العالمية السائدة، والعوامل الاقتصادية بالمملكة، وتوفير البيئة المناسبة للاستثمار.

الجهة المعنية بالتنفيذ: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

المشروع رقم (٣٣): إصدار تراخيص إضافية لتقديم خدمات الهاتف المتنقل بعد عام ٢٠٠٦م.

وصف المشروع: يهدف هذا المشروع إلى إصدار ترخيص ثالث لتقديم خدمات الهاتف المتنقل، مع الأخذ في الاعتبار نتائج الدراسات التسويقية لخدمات الهاتف المتنقل،

والاتجاهات العالمية السائدة، والعوامل الاقتصادية بالمملكة، وتوفير البيئة المناسبة للاستثمار، إضافة إلى نتائج دراسة الجدوى الاقتصادية لفتح السوق لمزودي الخدمة

الافتراضيين، أو ما يعرف بـ (MVNOs).

الجهة المعنية بالتنفيذ: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

المشروع رقم (٣٤): إصدار التراخيص الفئوية من النوع (ب)

المسمى القديم للمشروع: إصدار التراخيص الفئوية.

وصف المشروع: لتحقيق التحرير الكامل لخدمات الاتصالات وتقنية المعلومات، مثل إصدار تراخيص تقديم خدمة الإنترنت، وخدمة الرسائل الجماعية عبر شبكة الجوال، وخدمات

الاتصالات الشخصية عبر الأقمار الصناعية (GMPCS)، وخدمات تحديد المواقع وغيرها من الخدمات التي تلبى طلب المستخدم النهائي، فإن هذا المشروع يهدف إلى القيام

بإصدار التراخيص الفئوية المناسبة حسب طبيعة كل خدمة.

الجهة المعنية بالتنفيذ: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

المشروع رقم (٣٥): وضع سياسات ربط اتصال بيني واضحة وعادلة

وصف المشروع: يتطلب تحقيق هدف فتح سوق الاتصالات وتقنية المعلومات للمنافسة القيام بوضع سياسات ربط اتصال بيني فعال للتأكد من أن جميع مقدمي الخدمة

تتم معاملتهم بطريقة عادلة وبدون تمييز، فيما يتعلق بتقديم خدمات ربط الاتصال البيني، وتشجيع التطبيق الصحيح لتقديم خدمات ربط الاتصال البيني بين مقدمي الخدمة،

وكذلك تشجيع تقديم خدمات ذات جودة عالية لربط الاتصال البيني من خلال الكفاءة الفنية والاقتصادية، وبما يضمن تزويد المستخدمين بخدمة ذات جودة مرضية. ويهدف

المشروع كذلك إلى تشجيع الاشتراك في المواقع والبنية التحتية، وتحديد الأساليب الإجرائية للتعامل مع الخلافات ذات العلاقة بربط الاتصال البيني.

الجهة المعنية بالتنفيذ: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

المشروع رقم (٣٦): وضع آلية لتطبيق الفصل المحاسبي لخدمات الاتصالات.

وصف المشروع: يهدف هذا المشروع إلى إيجاد أسلوب علمي واضح يقوم على فصل الحسابات المالية لخدمات مقدم الخدمة المسيطر، للتأكد من عدم وجود دعم مالي

داخلي بينها؛ وذلك لضمان فعالية المنافسة المبنية على تسعير الخدمات بناءً على التكاليف الحقيقية.

الجهة المعنية بالتنفيذ: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

المشروع رقم (٣٧): إعداد واعتماد وثيقة سياسة تحديد سقوف الأسعار لمقدمي الخدمة المسيطرين، وتحديثها والتأكد من تطبيقها.

وصف المشروع: يهدف هذا المشروع إلى إعداد واعتماد وثيقة تتضمن سياسة لتحديد سقوف الأسعار لمقدمي الخدمة المسيطرين، وتحديثها بشكل دوري، والتأكد من

تطبيقها على مقدمي الخدمة المسيطرين من خلال استخدام معادلة رياضية قياسية للمؤشرات المالية لمقدم الخدمة المسيطر، بشكل يضمن عدالة المنافسة مع مقدمي

الخدمة الآخرين.

الجهة المعنية بالتنفيذ: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

المشروع رقم (٣٨): إعداد نظام جرائم المعلوماتية والحاسب والإنترنت.

وصف المشروع: يهدف هذا المشروع إلى إعداد نظام يعالج جرائم المعلوماتية والحاسب والإنترنت، من خلال وضع آلية نظامية للحد من وقوع هذا النوع من الجرائم، وذلك

بتحديد الجرائم المستهدفة من النظام، والعقوبات المقررة لكل جريمة أو مخالفة، وتحديد جهة الاختصاص بمتابعتها وتطبيق العقوبات، وبما يؤدي إلى تحقيق الأمن المعلوماتي،

وزيادة استخدامات الحاسب وشبكاتة، وحفظ الحقوق المترتبة على الاستخدام المشروع للحاسبات والشبكات، وحماية المصلحة العامة والأخلاق والآداب العامة.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات.

المشروع رقم (٣٩): تنظيمات المحافظة على الخصوصية.

وصف المشروع: يهدف هذا المشروع إلى وضع الأسس والضوابط المتعلقة بآلية التعامل مع المعلومات الشخصية، أو ذات العلاقة بمؤسسة عامة أو خاصة، المخزنة في

الأنظمة الحكومية والخاصة، وذلك لزيادة ثقة المواطنين في التعامل مع الأنظمة الإلكترونية، لما يوفره هذا لمشروع من حماية لخصوصية المتعاملين من هيئات وشركات

ومؤسسات وأفراد مع الأنظمة الإلكترونية.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات.

المشروع رقم (٤٠): إنشاء وحدة خاصة للمتابعة والتحقق في مخالفات أمن شبكات الاتصالات وتقنية المعلومات.

وصف المشروع: يهدف هذا المشروع إلى إنشاء وحدة لرصد ومتابعة وضبط جميع الجرائم المتعلقة بالاتصالات وتقنية المعلومات، وذلك من أجل الحد من جرائم

المعلوماتية، وضبط المخالفات الأم نية المعلوماتية، وإبانتها بالأدلة التقنية والفنية، وتحديد حجم الجرم والمخالفة، وتقديم مرتكبها للقضاء، وكذلك التنسيق والتعاون مع الجهات

الأمنية الدولية، زيادة مستوى الأمن العام، وأمن شبكات الاتصالات وتقنية المعلومات بشكل خاص.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة الداخلية.

المشروع رقم (٤١): إنشاء مركز وطني إرشادي لأمن شبكات الاتصالات وتقنية المعلومات.

وصف المشروع: يهدف المشروع إلى إنشاء مركز وطني للتوعية بأمن شبكات الاتصالات وتقنية المعلومات، يضم خبراء وأجهزة على أعلى مستوى، ويقوم بمهام

التوعية، وتقديم المشورة في مجال أمن شبكات الاتصالات وتقنية المعلومات، كما يقوم –أيضاً- بالعمل على تجميع الخبرات العملية حول الثغرات التي يمكن أن تهدد أمن

شبكات الاتصالات وتقنية المعلومات، كذلك يهدف هذا المركز إلى رصد اختراقات أمن الشبكات والمعلومات، ووضع الخطط لتجنبها، وحماية المعلومات، وتزويد المركز بفريق

طوارئ متخصص يخدم المراكز المعلوماتية الحساسة.

الجهة المعنية بالتنفيذ: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

المشروع رقم (٤٢): تحديث الخطة الوطنية للترقيم بشكل دوري.

وصف المشروع: تتضمن الخطة الوطنية للترقيم قواعد وإرشادات لترقيم جميع أنواع خدمات الاتصالات في المملكة، وتشمل خدمات شبكة المقاسم الهاتفية العامة،

وشبكات الهاتف المتنقل العامة (مثل نظام الهاتف المتنقل جي اس ام، وخدمات النداء الآلي، وخدمات الهاتف المتنقل عبر الأقمار الصناعية)، وخدمات شبكة معطيات بتبديل

الرزوم وخدمات التلكس، وتطبق القواعد والإرشادات المضمنة في الخطة الوطنية للترقيم على جميع المرخص لهم، وعلى جميع مستخدمي الخطة الوطنية للترقيم. ويهدف

هذا المشروع إلى تحديث الخطة الوطنية للترقيم دورياً لمواكبة النمو المستقبلي، وتوفير المرونة لاستيعاب الخدمات الجديدة، وتحقيق الانسجام مع توصيات قطاع تقييس

الاتصالات التابع للاتحاد الدولي للاتصالات.

الجهة المعنية بالتنفيذ: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

المشروع رقم (٤٣): إدارة موارد الأرقام وأسماء النطاقات.

وصف المشروع: يهدف هذا المشروع إلى إنشاء نظام آلي للقيام بمهام إدارة موارد الأرقام وأسماء النطاقات وفقاً للمبادئ المضمنة في الخطة الوطنية للترقيم،

وتشمل هذه المهام حجز وتخصيص الأرقام وأسماء النطاقات وعناوين بروتوكول الإنترنت لمقدمي الخدمة المرخص لهم بشكل مستمر، وذلك لتحقيق الأهداف المحددة بالخطة على المدى القصير والمدى البعيد، وتسهيل تقديم خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات بصورة عادلة وفعالة.

الجهة المعنية بالتنفيذ: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

المشروع رقم (٤٤): إعداد واعتماد إرشادات نقل الأرقام للهاتف الثابت والمتنقل، ومتابعة تنفيذها.

المسمى القديم للمشروع: إعداد واعتماد إرشادات نقل الأرقام للهاتف الثابت والجوال، ومتابعة تنفيذها.

وصف المشروع: يهدف هذا المشروع إلى إعداد ومتابعة تنفيذ القواعد التنظيمية لنقل أرقام الهاتفين الثابت والمتنقل، طبقاً للسياسات المعتمدة، وطبقاً لوثيقة

الإرشادات المصاحبة التي تتضمن إيضاحات حول الأمور المتعلقة بنقل أرقام الهاتف المتنقل والحلول الفنية الممكنة وعناصر التكلفة، والمبادئ الاقتصادية لاستعادة التكلفة،

وأسلوب توزيع التكاليف، والمقابل المالي، والأسس التخطيطية، والتزامات مقدمي الخدمة، والإجراءات العملية شاملة الأطر الزمنية الإرشادية، وحل الخلافات.

الجهة المعنية بالتنفيذ: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

المشروع رقم (٤٥): إعداد الخطة الوطنية للطيف الترددي.

وصف المشروع: إعداد خطة وطنية للطيف الترددي في المملكة أهداً في الاعتبار اللوائح والأنظمة المحلية والدولية المنظمة لاستخدام الترددات، وكذلك الاستخدامات

الحالية والمتطلبات المستقبلية والتقنيات الحديثة، وبالتنسيق مع المستخدمين الرئيسيين للترددات في المملكة، على أن تشمل الخطة تحديد فئات لمستخدمي الطيف

الترددي في المملكة مثل الجهات الحكومية، والجهات المدنية والتجارية، وتحديد نطاقات فرعية لهذه الفئات.

الجهة المعنية بالتنفيذ: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

المشروع رقم (٤٦): إعداد أساليب وإجراءات العمل للطيف الترددي.

وصف المشروع: إعداد أساليب وإجراءات العمل الخاصة بكافة أنشطة الطيف الترددي شاملاً إجراءات تخصيص الترددات، والترخيص باستخداماتها، وتنسيقها محلياً ودولياً

وتسجيلها، وإجراءات المراقبة الفنية للترددات، وتحديد مصادر التداخلات الضارة، والاستخدامات غير المرخص بها، وإجراءات وأساليب تشغيل وصيانة محطات المراقبة وأجهزتها،

والإجراءات والأساليب الخاصة بقاعدة بيانات الترددات والبرامج المرتبطة بها.

الجهة المعنية بالتنفيذ: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

المشروع رقم (٤٧): إنشاء نظام حديث لإدارة الطيف الترددي.

وصف المشروع: يهدف هذا المشروع إلى إنشاء نظام حديث لإدارة الطيف الترددي، يشتمل على توريد وتركيب محطات مراقبة حديثة ثابتة ومتنقلة، ونظام حديث لقاعدة

البيانات يشتمل على توريد وتركيب الأجهزة والبرامج التشغيلية والهندسية المرتبطة بها، وتوريد وتركيب الأجهزة والمعدات اللازمة لصيانة هذا النظام.

الجهة المعنية بالتنفيذ: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

المشروع رقم (٤٨): إعداد وتطوير وتوثيق السياسة العامة ومعايير التنفيذ للخدمة الشاملة وحق الاستخدام الشامل.

المسمى القديم للمشروع: إعداد سياسة الخدمة الشاملة وحق الاستخدام الشامل.

وصف المشروع: تسعى الدول إلى نشر خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات في جميع أرجاء البلاد، لتعم الفائدة منها، ولتتمكن جميع شرائح المجتمع من الاستفادة من

هذه الخدمات، بغض النظر عن الوضع الاقتصادي للمناطق أو السكان. ويهدف هذا المشروع إلى إعداد السياسات اللازمة لنشر الخدمة الشاملة، وحق الاستخدام الشامل،

موضداً بها الأسس والمبادئ والشروط المتعلقة بتنفيذ تلك الخدمات.

الجهة المعنية بالتنفيذ: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

المشروع رقم (٤٩): وضع آلية تنفيذ وتمويل الخدمة الشاملة وحق الاستخدام.

وصف المشروع: يهدف هذا المشروع إلى وضع آليات التنفيذ المقترحة للخدمة الشاملة، وحق الاستخدام الشامل، موضداً بها الأسس والمبادئ والشروط المتعلقة بتنفيذ

تلك الآليات.

الجهة المعنية بالتنفيذ: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

المشروع رقم (٥٠): استكمال هيكلية الإنترنت في المملكة.

وصف المشروع: هناك حاجة لاستكمال إعادة هيكلة نظام الإنترنت في المملكة لمعالجة بعض السلبات التنظيمية والفنية، وذلك من أجل زيادة نسبة انتشار الإنترنت ورفع

مستوى الخدمة. ويهدف هذا المشروع إلى نقل المهام المتعلقة بالضوابط الأمنية لخدمة الإنترنت، إضافة إلى تسجيل أسماء النطاقات من وحدة خدمات الإنترنت بمدينة الملك

عبد العزيز للعلوم والتقنية إلى هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، وذلك من أجل توفير خدمات إنترنت ذات جودة عالية.

الجهة المعنية بالتنفيذ: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

المشروع رقم (٥١): إعداد وتحديث مواصفات أجهزة الاتصالات وتقنية المعلومات.

المسمى القديم للمشروع: إعداد مواصفات أجهزة الاتصالات وتقنية المعلومات.

وصف المشروع: يهدف هذا المشروع إلى إعداد مواصفات فنية وطنية قياسية لأجهزة الاتصالات وتقنية المعلومات تبنى على المعايير الدولية الصادرة عن الجهات المختصة مثل الاتحاد الدولي للاتصالات والمعهد الأوروبي للاتصالات، ويشمل ذلك معايير المطابقة الكهرومغناطيسية والسلامة الكهربائية، إضافة إلى المعايير الأخرى المتعلقة بالربط بالشبكات ومعايير اللاسلكي. ويهدف هذا المشروع -أيضاً- إلى حماية المستخدمين وحماية شبكات المشغلين المرخص لهم من الضرر، وحماية الطيف الترددي من التداخل.

الجهة المعنية بالتنفيذ: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

المشروع رقم (٥٢): إعداد وتطبيق إجراءات ترخيص وتسجيل واعتماد نوعية أجهزة الاتصالات وتقنية المعلومات.

وصف المشروع: يهدف هذا المشروع إلى إعداد أسلوب لترخيص وتسجيل واعتماد نوعية أجهزة الاتصالات وتقنية المعلومات التي يجري توريدها إلى المملكة، للتأكد من مطابقتها للمواصفات المعتمدة، ويغطي هذا المشروع كيفية الحصول على التراخيص اللازمة لاستيراد أجهزة الاتصالات وتقنية المعلومات بالمملكة، ويحدد المتطلبات اللازم توفيرها، للتأكد من مطابقتها للمواصفات القياسية المعتمدة قبل ترخيصها.

الجهة المعنية بالتنفيذ: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

المشروع رقم (٥٣): إعداد واعتماد مؤشرات ومعايير جودة الخدمة لمقدمي الخدمة المسيطرين وتحديثها.

وصف المشروع: يهدف هذا المشروع إلى وضع مؤشرات ومعايير لقياس جودة الخدمات المقدمة من قبل مقدمي الخدمة المسيطرين؛ وذلك من خلال تحديد الخدمات المراد قياس جودتها، وتحديد المؤشرات التي بموجبها يتم تحديد مدى جودة الخدمة المقدمة، مع الأخذ في الاعتبار المراحل المختلفة لعملية تقديم الخدمة ابتداءً من طلب الخدمة حتى الحصول عليها من قبل المشترك. ويتضمن المشروع وضع الضوابط اللازم إتباعها من قبل مقدمي الخدمة، وتزويد هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات بتقارير دورية عن نتائج أداء الخدمات المقدمة من قبلهم.

الجهة المعنية بالتنفيذ: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

المشروع رقم (٥٤): إنشاء منطقة حرة للصناعات التقنية.

وصف المشروع: يسعى هذا المشروع إلى إنشاء منطقة حرة للصناعات التقنية، على غرار ما قامت به بعض الدول بإنشاء مناطق حرة للصناعات التقنية، على نمط المناطق الصناعية الحرة التقليدية. ويهدف هذا المشروع إلى جذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية للاستثمار داخل البلاد، والاستفادة من الخبرات الأجنبية في تطوير الصناعات المحلية، وتنشيط حركة التجارة الخارجية للدولة والتصدير، وبالتالي تحسين الميزان التجاري، ونقل وتوطين التقنيات الحديثة إلى المملكة، واستقطاب المنشآت التقنية الصناعية من خارج البلاد من خلال إيجاد منطقة حرة لا تكون فيها ضرائب دخل أو جمارك على الواردات.

الجهة المعنية بالتنفيذ: الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية.

المشروع رقم (٥٥): تشجيع الاستثمار في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات.

وصف المشروع: يهدف هذا المشروع إلى سن أنظمة جديدة لتشجيع الاستثمار الأجنبي في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة، والعمل على إعداد دراسات جدوى عن فرص الاستثمار في الاتصالات وتقنية المعلومات، والتواصل مع المستثمرين من خلال ورش عمل خاصة، ووضع حوافز ضريبية ومالية وتمويلية لتشجيع الاستثمار، وطرح أفكار عن الأنظمة التي تشجع على الاستثمار.

الجهة المعنية بالتنفيذ: جميع الجهات / الهيئة العامة للاستثمار

المشروع رقم (٥٦): إنشاء حدائق وحاضنات لمشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات.

وصف المشروع: يسعى هذا المشروع إلى إنشاء حدائق وحاضنات لمشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات، حيث يتم إنشاء حديقتين وست حاضنات بنهاية الخطة الخمسية الأولى، وذلك لدعم الإبداع والابتكار الوطني، ونقل التقنية وتوطينها، وإيجاد فرص عمل مناسبة للمواطنين، وإنشاء العديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات.

الجهة المعنية بالتنفيذ: مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية.

المشروع رقم (٥٧): إعطاء الأولوية للمنتجات المنافسة المطورة والمصنعة محلياً.

وصف المشروع: يهدف هذا المشروع إلى تشجيع تنفيذ مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات من خلال الشركات الوطنية التي تعتمد على الكوادر الوطنية، مع اشتراط أن تحقق قادراً من الجودة، يقاس من خلال معايير محددة. ويسعى هذا المشروع إلى دعم الاقتصاد الوطني، وتوفير فرص وظيفية للمواطنين، وتنمية صناعة الاتصالات وتقنية المعلومات المحلية.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة المالية.

المشروع رقم (٥٨): استثمار جزء من قيمة العقود الدولية في بناء صناعات اتصالات وتقنية معلومات محلية، أو بشراء المنتجات المصنعة محلياً.

وصف المشروع: نظراً لضعف الصناعة المحلية في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، فإن المشاريع الكبرى تنفذها شركات أجنبية، دون تغلغل كبير في الصناعات المحلية والشركات والكوادر الوطنية. لذا فإن هذا المشروع يهدف إلى إلزام الشركات الدولية باستثمار جزء من قيمة عقودها في المملكة في بناء صناعات اتصالات وتقنية معلومات محلية، أو بشراء المنتجات المصنعة محلياً، وذلك لدعم الصناعات المحلية، وبناء الخبرات الوطنية في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، وتطوير الكوادر الوطنية العاملة في الشركات المحلية المتخصصة في القطاع.

الجهة المعنية بالتنفيذ: برنامج التوازن الاقتصادي.

المشروع رقم (٥٩): إنشاء مراكز نقل التقنية من الجامعات إلى المجتمع.

وصف المشروع: يسعى هذا المشروع إلى بناء جسور بين الجامعات ومراكز الأبحاث الوطنية وسوق العمل، يربط الإمكانيات التقنية المتقدمة في الجامعات بسوق العمل

الصناعي، وتمكين الجامعات ومراكز الأبحاث الوطنية من تحويل المخترعات إلى منتجات تجارية. ويهدف هذا المشروع إلى قيام الجامعات والكليات ومراكز البحوث بإنشاء مراكز

نقل التقنية داخل منشآتها لكي تكون قريبة من الباحثين والطلاب، حيث تكون هذه المراكز هي نقطة الاتصال بين الجامعات والحاضنات والحدائق الإلكترونية، لربط المخترعين

بهذه الحاضنات، ومن ثم التأكد من أن هذه الحاضنات توفر بيئة مناسبة لنمو منتج جديد.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة التعليم العالي.

المشروع رقم (٦٠): دعم صناعة البرمجيات مفتوحة المصدر.

وصف المشروع: يسعى هذا المشروع إلى تشجيع قيام صناعة برمجية محلية تعتمد على البرامج الحرة لتسد احتياجاتها البرمجية، وإيجاد سوق عمل متطورة لتحقيق أرباح من

خلال بيع الخدمات والدعم الفني، وتوفير المبالغ المالية من خلال تقليل الاعتماد على تراخيص البرامج التجارية. ويهدف هذا المشروع إلى دعم تبني التطبيقات مفتوحة المصدر،

ودعم الجهود البحثية والتطويرية في هذا المجال.

الجهة المعنية بالتنفيذ: مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية.

المشروع رقم (٦١): معاملة أنشطة البحث والإبداع والتطوير في القطاعات الحكومية كمشاريع يرصد لها ميزانيات مستقلة.

وصف المشروع: يعد البحث العلمي والتطوير التقني من أهم أسس قيام صناعة اتصالات وتقنية معلومات محلية قادرة على المنافسة عالمياً، ومن مصادر دعم البحث

العلمي والإبداع والتطوير التقني المشاريع الحكومية التقنية، لا سيما إذا تمت معاملة الأنشطة البحثية والتطويرية كمشاريع ضمن ميزانيات القطاعات الحكومية، لدعم البحث

العلمي في الجامعات ومراكز البحوث. ويهدف هذا المشروع إلى معاملة أنشطة البحث والتطوير في القطاعات الحكومية كمشاريع مستقلة، ترصد لها ميزانيات مستقلة.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة المالية.

المشروع رقم (٦٢): صندوق دعم صناعات الاتصالات وتقنية المعلومات.

وصف المشروع: هناك حاجة إلى إنشاء صندوق دعم صناعات الاتصالات وتقنية المعلومات، وذلك لتوليد شركات متوسطة وصغيرة تعتمد الإبداع والابتكار الوطني في

أعمالها الرئيسية. ويهدف الصندوق إلى دعم إنشاء خمسين شركة متوسطة وصغيرة تعتمد الإبداع والابتكار في أعمالها الرئيسية، وذلك بنهاية الخطة الخمسية الأولى. ويقترح

أن يقدم الصندوق خدمات متعددة للمشاريع المدعومة، كالدعم المالي، والمساعدة في تطوير أفكار المبادرين (entrepreneurs) إلى خطط عمل قابلة للتحقيق، وتقديم

الإرشاد المستمر للمشاريع، ومساعدة المشاريع لتسويق منتجاتها داخلياً وخارجياً.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة المالية.

المشروع رقم (٦٣): تشجيع الإبداع لدى الشباب لتطوير منتجات اتصالات وتقنية معلومات.

وصف المشروع: يتميز المجتمع السعودي بشريحة عمرية كبيرة من الفتيان والفتيات لديها طموح وقدرة على الإبداع والتفكير بطريقة متميزة. لذا فإن تشجيع الشباب على

الإبداع في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، وتيسير طرق تحويل مخترعاتهم إلى منتجات، ودعم تحويل أفكارهم إلى منشآت تجارية ناجحة يستفيد منها المجتمع، سيكون

له أثر كبير في وجود صناعة اتصالات وتقنية معلومات محلية مستمرة. ويهدف هذا المشروع إلى دعم وتنمية الإبداع لدى الشباب في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات،

وتشجيع الشباب على الإبداع والتطوير، من خلال دعم (٢٠٠) مآئتي مشروع بنهاية الخطة الخمسية الأولى.

الجهة المعنية بالتنفيذ: مؤسسة الملك عبدالعزيز ورجاله للموهبة والإبداع.

المشروع رقم (٦٤): إنشاء مركز لأبحاث الاتصالات وتقنية المعلومات.

وصف المشروع: يهدف هذا المشروع إلى إنشاء مركز أبحاث للاتصالات وتقنية المعلومات، حيث يتم القيام سنوياً بأبحاث في مجالات استراتيجية، تسهم في تحديد

التوجهات المستقبلية للاتصالات وتقنية المعلومات في البلاد؛ لمساعدة القطاع الخاص والجهات الحكومية الراغبة في استخدام هذه التقنيات، بإجراء البحوث اللازمة لتعرّف

أفضل الطرق لتطبيق هذه التقنيات، ودعم نشر التقنيات الجديدة في القطاعين العام والخاص، ودعم الصناعة الوطنية وتوطين التقنية.

الجهة المعنية بالتنفيذ: مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية.

المشروع رقم (٦٥): إنشاء مركز وطني للتعلّم الإلكتروني.

المسمى القديم للمشروع: إنشاء مركز وطني للتعليم الإلكتروني.

وصف المشروع: يعتمد التعليم " الحديث " على استخدام الاتصالات وتقنية المعلومات بأنماط متعددة (أفقية وعمودية)، وهذا ما يطلق عليه " التعلم الإلكتروني ". ويهدف

هذا المشروع إلى إنشاء مركز وطني للتعلم الإلكتروني، لتمكين التعلم الإلكتروني وتحفيزه من خلال اقتراح التشريعات والسياسات المتعلقة بالتعلم الإلكتروني، ووضع

نموذج موحد للتعلم الإلكتروني وفق مواصفات معيارية، وتطوير معايير للجودة وتطبيقها، وإصدار شهادات الجودة للبرمجيات التعليمية، وقياس فعالية التقنيات المختلفة،

كوسائل مساندة للتعليم والتعلّم.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة التعليم العالي / ووزارة التربية والتعليم.

المشروع رقم (٦٦): توظيف الاتصالات وتقنية المعلومات في مساندة التعليم والتعلّم.

وصف المشروع: ما زال مستوى توظيف الاتصالات وتقنية المعلومات في خدمة التعليم والتعلّم في المملكة ضعيفاً، لذا فإن هذا المشروع يهدف إلى:

- الاعتماد على المحتوى الإلكتروني التفاعلي في العملية التعليمية، للوصول إلى نسبة ٣٠% من المحتويات في جميع المناهج التعليمية بنهاية الخطة الخمسية.
- بناء شبكات معلومات وبوابات (portals) تعليمية لكل مرحلة تعليمية.
- جعل الإنترنت إحدى الطرق الرئيسية في التواصل بين الطلاب، والمدرسين، والإدارة، وأولياء الأمور، حيث يتم تطوير موقع إنترنت لكل جهة تعليمية ومدرسة، وإنشاء صفحة نسيجية لكل مقرر دراسي، ووضع المناهج بصيغة إلكترونية تفاعلية في شكل أقراص مدمجة ووضعها على شبكت الانترنت.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة التعليم العالي / ووزارة التربية والتعليم.

المشروع رقم (٦٧): إدخال الحاسب والإنترنت كمقررات دراسية في المناهج الدراسية.

وصف المشروع: تعتبر معرفة أساسيات استخدام الحاسب والإنترنت من المتطلبات الأساسية للتحويل إلى مجتمع المعلومات؛ لذا يسعى هذا المشروع إلى إدخال مقررات

الحاسب والإنترنت إلى جميع فئات ومراحل التعليم، وهذا المشروع يتكون من عدة مشاريع، كل مشروع منها يختص بقطاع تعليمي، أو مرحلة تعليمية، ويهدف هذا المشروع إلى:

- تحديد محتوى المقررات، وخطة إعداد الكتب، وإعداد الوسائل التعليمية.
- إدخال مقررات الحاسب والإنترنت في كافة مراحل التعليم العام.
- إدراج مادة لأساسيات الحاسب والإنترنت، تكون إجبارية لجميع الطلاب في الجامعات على غرار مواد الثقافة الإسلامية واللغة العربية.
- إعداد المعلمين وتأهيلهم لتدريس المقررات الجديدة.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة التعليم العالي / ووزارة التربية والتعليم.

المشروع رقم (٦٨): تدريب منسوبي التعليم على استخدامات الاتصالات وتقنية المعلومات.

وصف المشروع: إن هذا المشروع متطلب أساس لجميع المشاريع التي تهدف إلى نشر توظيف الاتصالات وتقنية المعلومات في خدمة القطاع التعليمي، لذا يسعى هذا

المشروع إلى رفع الكفاءة المعلوماتية لدى المعلمين والمعلمات، ويهدف إلى ما يلي:

- تدريب (. . . . ٢٠) مائتي ألف معلم ومعلمة على أساسيات استخدام الاتصالات وتقنية المعلومات من خلال الحصول على إحدى الشهادات القياسية في أساسيات الحاسب والإنترنت.
- تدريب المعلمين والمعلمات وتأهيلهم على أساليب توظيف الاتصالات وتقنية المعلومات كوسائل مساندة للتعليم والتعلّم.
- تدريب المسؤولين عن التعليم ومديري المدارس على الاتصالات وتقنية المعلومات، وكيفية وضع الخطط المتعلقة بتوظيفها في التعليم.
- إنشاء بوابة إلكترونية لتقديم برامج التدريب عبر الإنترنت.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة التربية والتعليم.

المشروع رقم (٦٩): تنظيم لشروط التعيين والقبول والترقية للمعلمين.

وصف المشروع: تستخدم الاتصالات وتقنية المعلومات في المناهج التعليمية في المجتمعات المعلوماتية بشكل كبير وأساسي. والمعلم هو أساس العملية التعليمية.

لذا يهدف هذا المشروع إلى إدراج معرفة أساسيات الاتصالات وتقنية المعلومات، من خلال الحصول على إحدى الشهادات القياسية في أساسيات الإنترنت والحاسب، ضمن:

(١) شروط المفاضلة بين المتقدمين للوظائف التعليمية.

(٢) عناصر الترقية للمعلمين.

حيث يقترح ما يلي:

- احتساب سنة خدمة إضافية للمعلم في الجهات التعليمية التي تعتمد الترقية التلقائية، كوزارة التربية والتعليم.
- احتساب درجات إضافية للمتقدم للترقية في الجهات التعليمية التي تعتمد الترقبات العلمية بناءً على إنجازات المعلم، كالجامعات.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة التربية والتعليم / وزارة الخدمة المدنية.

المشروع رقم (٧٠): نشر أنظمة الاتصالات وتقنية المعلومات في المؤسسات التعليمية.

وصف المشروع: تعتبر البنية التحتية للاتصالات وتقنية المعلومات في المؤسسات التعليمية أحد المتطلبات الأساسية لنشر التعليم الإلكتروني، وتتفاوت هذه التجهيزات

في المؤسسات التعليمية بشكل كبير. ويهدف هذا المشروع إلى:

- توفير البنى التحتية في جميع مباني الجهات التعليمية.
- ربط جميع الجهات التعليمية بالإنترنت.
- نشر تطبيقات نظم المعلومات الإدارية والمالية في الجهات التعليمية.
- توفير بريد إلكتروني للطلاب ومنسوبي التعليم.
- نشر تجهيزات الفصول الإلكترونية في المدارس والجامعات.
- تأمين تجهيزات الوسائط المتعددة، وأجهزة عرض الفيديو في الفصول.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة التعليم العالي / ووزارة التربية والتعليم.

المشروع رقم (٧١): إنشاء مكتبة رقمية.

وصف المشروع: تعتبر المعلومات والمعارف من أهم متطلبات التعلم، والبحث، والإبداع. ويهدف هذا المشروع إلى إنشاء مكتبة رقمية وطنية، تقدم خدماتها لجميع

المؤسسات والأفراد، وذلك وفق ما يلي:

- وضع مواصفات وبروتوكولات موحدة للتخزين، والمعالجة، والنقل.
- تطوير أوعية وقواعد المعلومات الرقمية.
- تطوير موقع على شبكة الإنترنت، حيث تقدم المكتبة خدماتها.

الجهة المعنية بالتنفيذ: مكتبة الملك عبدالعزيز العامة.

المشروع رقم (٧٢): توفير الميزانيات الكافية لمشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات في التعليم والتدريب.

وصف المشروع: تتطلب عملية نشر تطبيقات الاتصالات وتقنية المعلومات في التعليم تنفيذ مشاريع البنى التحتية الخاصة بها، وتطبيقاتها المختلفة، ويتطلب ذلك زيادة

المخصصات المالية للمؤسسات التعليمية. لذا يهدف هذا المشروع إلى:

- إدراج بند خاص بالاتصالات وتقنية المعلومات ضمن ميزانية الدولة.
- تعزيز اعتمادات الاتصالات وتقنية المعلومات في ميزانية الجهات التعليمية.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة المالية.

المشروع رقم (٧٣): مبادرة المحتوى الرقمي المحلي.

وصف المشروع: هناك حاجة ماسة إلى زيادة المحتوى الرقمي المحلي، سواء باللغة العربية أو غيرها من اللغات، وذلك من خلال تحفيز القطاع الخاص لإنتاج المحتوى

الرقمي، وحماية حقوق الملكية الفكرية لهذا المحتوى. وتهدف هذه المبادرة إلى زيادة المحتوى المحلي من خلال التركيز على مجالات متعددة ووضع هذا المحتوى بصيغ

مختلفة. ويتطلب ذلك العمل على عدة أبعاد حيث يمكن أن تطرح مبادرات فرعية، تشمل دعم إعادة هيكلة مصادر المحتوى التقليدية، والعمل على توفير بيئة استضافة محلية

للمحتوى والخدمات المحلية بجودة عالية وأسعار تنافسية، وتقديم جوائز لمشاريع النشر الإلكتروني من قبل الجهات المعنية، ودعم الاعتماد على مزودي الخدمات

والمحتوى المحليين.

الجهة المعنية بالتنفيذ: مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية.

المشروع رقم (٧٤): تشجيع المؤسسات الخاصة بتطوير مواقع إنترنت باللغة العربية وتحديثها دورياً.

وصف المشروع: نظراً لضعف المحتوى المعلوماتي العربي على الإنترنت، فإن ذلك يتطلب مزيداً من الاهتمام في هذا الجانب، ويتطلب دعماً للنظم المعلوماتية، ووضع

الترتيبات اللازمة لتحقيق ذلك، كتشجيع المؤسسات والشركات الخاصة على تطوير مواقع إنترنت باللغة العربية، وتحديثها دورياً. ويسعى هذا المشروع إلى ردم الفجوة الرقمية

في المجتمع من خلال دعم تطوير آلاف الموقع المحلية على شبكة الإنترنت بنهاية الخطة الخمسية الأولى.

الجهة المعنية بالتنفيذ: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات

المشروع رقم (٧٥): إلزام دور النشر المحلية بتوفير ملخص رقمي لجميع الكتب والتقارير.

وصف المشروع: لزيادة المحتوى الرقمي العربي على الإنترنت، فإن الأمر يتطلب تضامر الجهود على مستوى الدول العربية، لاتخاذ الإجراءات والتنظيمات المناسبة لتسهيل

الوصول إلى المعلومات والمعارف الوطنية، وتوفير الإحصاءات الدقيقة عن حجم الإصدارات المحلية، وزيادة المحتوى العربي على الإنترنت، مما يساهم في التحول إلى مجتمع

المعلومات، وردم الفجوة الرقمية. وتتخلص فكرة هذا المشروع في إلزام دور النشر المحلية بتوفير ملخص رقمي لجميع الكتب التي تنشرها محلياً، ووضعها في موقعها على

الإنترنت، مع تقديم ملخص رقمي منه لمكتبة الملك فهد الوطنية، لتتولى وضعه في موقعها على

الجهة المعنية بالتنفيذ: مكتبة الملك فهد الوطنية.

المشروع رقم (٧٦): توفير الميزانيات الكافية لجهود الترجمة والتعريب.

وصف المشروع: يشير الوضع الراهن إلى وجود ضعف واضح في مجال الترجمة، سواءً من اللغة العربية أو إليها. لذا فإن هذا المشروع يهدف إلى توفير الميزانيات الكافية

لجهود الترجمة والتعريب، بحيث تتم ترجمة (٢٠٠٠٠٠) مائتي ألف صفحة سنوياً، وذلك لزيادة المحتوى العربي على الإنترنت، وتسهيل الوصول إلى المعلومات والمعارف الوطنية

والعربية والإسلامية والعالمية.

الجهة المعنية بالتنفيذ: مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية.

المشروع رقم (٧٧): مبادرة التدريب المجاني للاتصالات وتقنية المعلومات.

المسمى القديم للمشروع: صندوق التدريب المجاني للاتصالات وتقنية المعلومات.

وصف المشروع: يتبنى كثير من الدول فكرة التدريب المجاني لتمكين شرائح عديدة من المجتمع لكسب المهارات المعلوماتية والاستفادة من التقنيات الجديدة، وعلى

الرغم من كثرة مراكز التدريب في المملكة، إلا إن هناك الكثير ممن لا يستطيع دفع رسوم التدريب، أو إنه بحاجة إلى حافز لدفعه إلى أخذ التدريب المناسب، الأمر الذي يتحقق

غالباً من خلال تقديم دورات تدريبية مجانية. كما إن بعض الدول تمنح التدريب المجاني لضمان نجاح برامجها الإلكترونية، مثل برامج الحكومة الإلكترونية. ويهدف هذا المشروع إلى

إنشاء صندوق مالي للتدريب المجاني ودعمه من خلال جهات حكومية وغير حكومية على مدى السنوات القادمة.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات.

المشروع رقم (٧٨): مبادرة الحاسب المنزلي

وصف المشروع: اتخذ عدد من الدول خطوات مهمة لتشجيع أفراد المجتمع نحو استخدام الحاسب في المنازل. وتهدف هذه المبادرة إلى تمكين مليون عائلة سعودية من

الوصول على حاسب شخصي بطريقة ميسرة خلال السنوات الخمس القادمة. كما تهدف المبادرة كذلك إلى دعم أنشطة تصنيع وتجميع الحاسب في المملكة، ورفع الإنتاجية

الاقتصادية لصناعة تقنية المعلومات، ورفع نسبة الكوادر البشرية المؤهلة لاستخدام الحاسب، ومضاعفة عدد مستخدمي شبكة الإنترنت في المملكة، إلى جانب توسعة مجال

وقاعدة استخدام الحكومة الاللكترونية والتعاملات الإلكترونية وتطبيقاتها، وتهيئة البيئة المناسبة لإمكانية العمل عن بعد، خصوصاً للمرأة.

الجهة المعنية بالتنفيذ: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

المشروع رقم (٧٩): قوافل التدريب الإلكتروني.

المسمى القديم للمشروع: قوافل محو أمية استخدام الحاسب والإنترنت.

وصف المشروع: يشير الوضع الراهن إلى انتشار أمية الحاسب والإنترنت في المناطق الريفية والفقيرة أكثر من غيرها، الأمر الذي يتطلب مزيداً من العناية والتركيز على

تلك الفئات، حتى يمكن تحقيق أهداف الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات لدى جميع شرائح المجتمع، ومن ثم يصبح التحول إلى مجتمع المعلومات، وتطبيق الحكومة

الإلكترونية أمراً ممكناً. ويهدف هذا المشروع إلى تسيير قوافل لمحو أمية الحاسب والإنترنت، بواقع خمسين قافلة سنوياً، حيث يتم تسيير هذه القوافل للوصول إلى القرى

والأرياف، وتقوم بتدريب المواطنين غير القادرين. وتكون القافلة عبارة عن معمل متنقل لتقنية المعلومات مجهز بأجهزة الحاسب والطابعات، ووسائل الاتصال بالإنترنت.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات.

المشروع رقم (٨٠): إسناد مسئولية التخطيط ودعم توظيف الاتصالات وتقنية المعلومات لخدمة الثقافة الإسلامية للمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.

وصف المشروع: إن النظرة المتأنية لواقع المعلوماتية، ومستوى توظيفها لخدمة اللغة العربية ورسالة الإسلام الحضارية، تبرز أهمية وجود مرجعية لتنسيق المشاريع الكبرى.

ويهدف هذا المشروع إلى إسناد مسئولية التخطيط ودعم توظيف الاتصالات وتقنية المعلومات لخدمة الثقافة الإسلامية للمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد.



المشروع رقم (٨٤): إنشاء مركز التراث الوطني والعربي الإسلامي الرقمي.

وصف المشروع: تُمكن الاتصالات وتقنية المعلومات من التعريف بالتراث العلمي والفكري الوطني والعربي والإسلامي من خلال تحويل ذلك التراث إلى صيغ رقمية

يسهل حفظها والبحث فيها، ونقلها عبر شبكات المعلومات. لذا يهدف المشروع إلى إنشاء مركز يعنى برقمنة التراث الوطني والعربي والإسلامي ونشره بعد ترجمته إلى

اللغات العالمية، ودعم جهود التعريب على الإنترنت، حيث يتم رقمنة مليوني صفحة بنهاية الخطة.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد.

المشروع رقم (٨٣): إنشاء مركز للدعوة عبر الإنترنت، وتوظيف الإنترنت في تعلّم الشعائر الدينية.

وصف المشروع: إن للاتصالات وتقنية المعلومات تطبيقات كثيرة في خدمة المؤسسات الدينية. وسيسهّم هذا المشروع في جهود نشر تطبيقات الاتصالات وتقنية

المعلومات في المجتمع، وكذلك في ردم الفجوة الرقمية، وفي إثراء المحتوى العربي والإسلامي على الإنترنت. ويهدف المشروع إلى إنشاء مركز الدعوة الإلكترونية المقترح،

لتركيز جهود توظيف الإنترنت في خدمة الدعوة الإسلامية.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد.

المشروع رقم (٨١): إنشاء معهد متخصص لعقد دورات لمنسوبي القطاعات الدعوية الحكومية والخيرية في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات.

وصف المشروع: لا يخفى ما لطلبة العلم والدعاة من دور في حياة الناس، وحاجة الناس في مختلف الأمكنة، وعلى مدار الساعة للتواصل معهم بشتى الوسائل. لذا يهدف

هذا المشروع إلى إنشاء معهد متخصص لعقد دورات قصيرة وطويلة لمنسوبي القطاعات الدعوية الحكومية والخيرية في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد.

المشروع رقم (٨٢): الإنفاق من الأوقاف العامة وإيراداتها على مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات لخدمة الثقافة الإسلامية.

وصف المشروع: يهتم الإسلام بنشر العلم وتشجيع الناس على طلبه، ويحث على الإنفاق في هذا الوجه العظيم من وجوه الخير، بحيث يعد ذلك - بإذن الله - من باب

الصدقة الجارية والعلم الذي ينتفع به. ويهدف هذا المشروع إلى:

- إجازة الإنفاق من الأوقاف العامة وإيراداتها على مشروعات الاتصالات وتقنية المعلومات لخدمة الإسلام، وردم الفجوة الرقمية.

- إنشاء صندوق وقفي لدعم مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات في خدمة الإسلام، وردم الفجوة الرقمية.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة العمل.

- تحديد مجالات الاتصالات وتقنية المعلومات التي تستلزم الاستعانة بخبرات عالمية متميزة.

- رصد الوظائف الشاغرة في القطاعين العام والخاص.

- تحديث هذه القواعد دورياً، لتعكس الوضع الراهن بدقة كبيرة.

- بناء قواعد بيانات مرتبطة بالإنترنت للمخرجات والاحتياجات المشار إليها سابقاً، مع سجل وظيفي لكل فرد منهم، يوضح تاريخه الوظيفي وحالته الراهنة.

- تحديد حاجة سوق العمل الحالية والمستقبلية من هذه الكوادر.

- تحديد مخرجات التعليم الحالية والمستقبلية في مجالات الاتصالات وتقنية المعلومات.

وتقنية المعلومات. لذا يهدف هذا المشروع إلى:

وصف المشروع: تعاني جهات عديدة من صعوبة الحصول على المتخصصين في الاتصالات وتقنية المعلومات، وإحصاءات حجم الكوادر البشرية العاملة في قطاع الاتصالات

المشروع رقم (٨٧): بناء قواعد بيانات الكوادر والوظائف في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات.

وصف المشروع: نظراً للحدثة النسبية لمهن الاتصالات وتقنية المعلومات، فإنه لا يوجد توصيف دقيق يشمل هذه المهن، لذا يهدف هذا المشروع إلى:

- وضع تصنيف ووصف تفصيلي دقيق لجميع مهن الاتصالات تقنية المعلومات.

- اعتماد تصنيف المهن. تحديث هذا التصنيف والوصف كل عامين

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة الخدمة المدنية / وزارة العمل.

المشروع رقم (٨٦): تصنيف وتوصيف مهن الاتصالات وتقنية المعلومات في القطاعين العام والخاص.

المشروع رقم (٨٥): تشجيع إنشاء شركات لتوظيف وتطوير الاتصالات وتقنية المعلومات في إنتاج برامج الترفيه والتعليم والألعاب الإلكترونية لترسيخ الثقافة

الوطنية والإسلامية.

وصف المشروع: تقدر صناعة الترفيه العالمية بمئات آلاف الملايين من الدولارات سنوياً. ويتجاوز تأثير صناعة الترفيه الجوانب الاقتصادية إلى جوانب ثقافية، وفكرية، ودينية.

من هنا تبرز أهمية هذا المشروع. ويهدف هذا المشروع إلى تشجيع إنشاء شركات ربحية تعنى بتوظيف وتطوير الاتصالات وتقنية المعلومات اللازمة لإنتاج البرامج الترفيهية

والتعليمية – بخاصة تلك المعنية بالتعريف بالهوية الوطنية والدين الإسلامي وباللغة العربية، وتعزيز الانتماء الوطني، مع التركيز على برامج الترفيه والألعاب

الموجهة للأطفال.

الجهة المعنية بالتنفيذ: مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية.



المشروع رقم (٨٨): تسهيل إجراءات استقطاب الخبراء المتميزين في مجالات الاتصالات وتقنية المعلومات ووضع دوافز خاصة لهم.

وصف المشروع: هناك تنافس كبير بين دول العالم المتقدم على استقطاب الكوادر المتميزة في الاتصالات وتقنية المعلومات، نظراً لتوسع الاحتياج إليهم وقتلهم

العددية النسبية، وخصوصاً في بعض التخصصات، وتحتاج المملكة إلى استقطاب عدد من الكوادر غير السعودية، نظراً للتوسع الكبير في مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات.

ويهدف هذا المشروع إلى استقطاب الخبراء في المجالات التي لا يمكن سد العجز فيها عن طريق المواطنين، على أن يتم تحديثه بشكل دوري بناءً على الاحتياجات المتوقعة.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة العمل.

المشروع رقم (٨٩): استحداث دبلومات عالية متخصصة في الاتصالات وتقنية المعلومات.

وصف المشروع: تفتقر مؤسسات التعليم العالي إلى برامج الدبلوم العالي المتخصص (ما بعد البكالوريوس) في جوانب علمية تطبيقية، يحتاج إليها الوطن لسد الفراغ في

الوظائف التي تحتاج إلى مهارات علمية في جوانب متخصصة، ويهدف هذا المشروع إلى استحداث برامج دبلوم عالية متخصصة، تتراوح مدتها الزمنية بين سنة وستين، ويقترح

أن تستوعب هذه البرامج تدريجياً من ١-٥% من خريجي درجة البكالوريوس، وأن يكون توزيعهم معتمداً على حاجة سوق العمل، إذ إن هذه البرامج موجهة بالدرجة الأولى إلى سوق

العمل، على أن يتم التركيز على مجالات الاتصالات وتقنية المعلومات ذات البعد الوطني، التي يجب التركيز عليها وترتيب أولوياتها، مثل أمن المعلومات، تعريب التطبيقات،

الأنظمة المفتوحة، وتقنيات الإنترنت.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة التعليم العالي.

المشروع رقم (٩٠): إنشاء معهد جامعي متميز في الاتصالات وتقنية المعلومات.

وصف المشروع: هناك حاجة إلى كفاءات خاصة ومتميزة في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، لذا يهدف هذا المشروع إلى:

- إنشاء معهد جامعي متميز يقدم شهادات جامعية ودبلومات عالية في تخصصات دقيقة مطلوبة لسوق العمل في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، ويقبل نخبة متميزة من الطلاب المتفوقين والموهوبين، ويقدم مستويات أكاديمية وبحثية راقية.
- تبني البحوث العملية والابتكارات والاختراعات في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات.

ويقترح أن يتم استيعاب مائة من خريجي الثانوية-القسم العلمي، ومن الذين لديهم مواهب مميزة في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات؛ وذلك للحصول على شهادة

جامعية، كما يقبل المعهد ثلاثين طالباً من خريجي البكالوريوس المتميزين في تخصص الاتصالات وتقنية المعلومات، وذلك للحصول على دبلوم عال أو ماجستير في

تخصص دقيق.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة التعليم العالي.

المشروع رقم (٩١): إنشاء برامج ماجستير مشتركة بين تخصصات الاتصالات وتقنية المعلومات وتخصصات أخرى.

وصف المشروع: دخلت الاتصالات وتقنية المعلومات بفروعها المختلفة جميع مجالات الحياة، ويهدف هذا المشروع إلى استحداث برامج ماجستير مشتركة بين علوم المعرفة

المختلفة، ومجالات الاتصالات وتقنية المعلومات، من أجل خدمة أفضل لهذه العلوم، حيث يتم التركيز على المجالات ذات البُعد الوطني، ويجب التدرج في إدخال هذه البرامج،

مبتدئين بالبرامج الفريدة التي تخدم قضايا الوطن الأساسية، ويقترح البدء ببرنامجين، يستوعب كل منهما ما بين ١٠-٢٠ طالباً.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة التعليم العالي.

المشروع رقم (٩٢): تفعيل التفرغ لدراسة الماجستير داخلياً لموظفي الدولة من خلال الإيفاد الداخلي.

وصف المشروع: مع انتشار برامج الماجستير في أقسام الاتصالات وتقنية المعلومات في الجامعات السعودية وتنوعها، أصبح من الضروري الاستفادة من هذه البرامج،

من خلال تفرغ بعض الموظفين للاتحاق بها، وتشجيعهم على الانخراط فيها. ويهدف هذا المشروع إلى تشجيع التفرغ لدراسة الماجستير، أو الدبلوم العالي داخلياً لموظفي

الدولة من خلال تفعيل نظام الإيفاد الداخلي، الذي يعامل الموظف كالمبتعث خارجياً.

الجهة المعنية بالتنفيذ: جميع الجهات / وزارة الخدمة المدنية.

المشروع رقم (٩٣): استحداث وظائف معيدين في الاتصالات وتقنية المعلومات سنوياً توزع على الجامعات.

وصف المشروع: إن هناك حاجة كبيرة لأعضاء هيئة تدريس متخصصين في الاتصالات وتقنية المعلومات للسنوات القادمة، وذلك بناءً على أعداد الطلاب الحاليين، ونسبة

النمو السنوية المتوقعة لهم، إضافة إلى أعداد أعضاء هيئة التدريس الحاليين. ويهدف هذا المشروع إلى زيادة أعداد المعيدين في تخصصات الاتصالات وتقنية المعلومات، حيث

يتم استحداث أربعمئة وظيفة معيد في السنوات الخمس القادمة، توزع على الجامعات المختلفة.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة التعليم العالي.

المشروع رقم (٩٤): تقديم منح للجامعيين لإعادة التأهيل في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات.

المسمى القديم للمشروع: تقديم قروض للجامعيين لإعادة التأهيل في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات.

وصف المشروع: يعتبر العمل في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات خياراً نموذجياً للشباب السعودي، والكوادر المؤهلة من الشباب السعودي أقل بكثير من الفرص

المتاحة حالياً، أو من متطلبات الخطة عند البدء في التنفيذ. ويهدف هذا المشروع إلى توفير كوادر مؤهلة في مجالات الاتصالات وتقنية المعلومات من خلال برامج إعادة تأهيل

لحاملي الشهادات الجامعية للعمل في مهن الاتصالات وتقنية المعلومات، وتحقيق دخلٍ عالٍ يتناسب مع طموحاتهم. لذا يقترح هذا المشروع إعادة تأهيل ستة آلاف خريج بنهاية

الخطة الخمسية الأولى، وفق ضوابط محددة لإعادة التأهيل، تشمل مجالات دقيقة وفق الاحتياجات الوطنية، بالإضافة إلى تحديد أعداد الجامعيين في كل مجال، على أن يتم

تحديث هذه الضوابط دورياً. وتكون مدة برنامج التأهيل سنتين.

الجهة المعنية بالتنفيذ: صندوق تنمية الموارد البشرية.

المشروع رقم (٩٥): تقديم منح لخريجي الثانوية للتأهيل في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات.



المسمى القديم للمشروع: تقديم قروض لخريجي الثانوية الذين لم يتمكنوا من مواصلة التعليم أو العمل لتأهيلهم للعمل في مهن الاتصالات وتقنية المعلومات.
وصف المشروع: يهدف هذا المشروع إلى توفير كوادر في مجالات الاتصالات وتقنية المعلومات، من خلال تدريب حاملي الشهادة الثانوية الراغبين في ذلك لمدة سنتين، مما يؤهلهم للعمل في مهن محددة، ويحقق لهم دخلاً معقولاً يتناسب مع طموحاتهم. ويطمح هذا المشروع إلى تأهيل عشرة آلاف من خريجي الثانوية بنهاية الخطة الخمسية الأولى، وفق ضوابط محددة لتدريب خريجي الثانوية، تشمل مجالات دقيقة وفق الاحتياجات الوطنية، بالإضافة إلى تحديد أعداد الخريجين في كل مجال، على أن يتم تحديث هذه الضوابط دورياً.

الجهة المعنية بالتنفيذ: صندوق تنمية الموارد البشرية.

المشروع رقم (٩٦): إلزام جميع مؤسسات التدريب والتعليم بمراجعة واعتماد الخطط الدراسية دورياً، ومراعاة توافقها مع تصنيف المهن.

وصف المشروع: هناك حاجة كبيرة لتوافق مخرجات التعليم وسوق العمل في مجالات الاتصالات وتقنية المعلومات. لذا يهدف هذا المشروع إلى:

- رفع مستوى برامج التعليم والتدريب في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، وتحفيز المسؤولين عنها لمراجعتها وتحديثها دورياً، وربط مخرجاتها بواقع سوق العمل، وتصنيف المهن وتصنيفها من خلال آلية محددة.
- إلزام جميع مؤسسات التعليم والتدريب بمراجعة تلك البرامج وتحديثها كل خمس سنوات، من أجل مواكبة التطور في العلم والتغيرات في سوق العمل، وذلك بمشاركة جهات التوظيف.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة التعليم العالي.

المشروع رقم (٩٧): تشجيع برامج إعداد الكوادر على تطبيق معايير الجودة العالمية.

وصف المشروع: أصبح مبدأ تطبيق معايير الجودة والاعتماد العالمي شائعاً في برامج التعليم. ويهدف هذا المشروع إلى رفع كفاءة وجودة البرامج التعليمية والتدريبية في الاتصالات وتقنية المعلومات، من خلال تطبيق معايير الجودة العالمية، من منظمات مشهورة مثل ABET، ACM، IEEE.

الجهة المعنية بالتنفيذ: وزارة التعليم العالي.

المشروع رقم (٩٨): الاختبارات القياسية المناسبة لإثبات القدرات واعتماد شهادات معاهد التدريب.

وصف المشروع يسعى هذا المشروع إلى رفع مستوى الكوادر المعلوماتية، وتحسين آلية تقييم وقياس المهارات التي يمتلكونها، بغض النظر عن أسلوب حصولهم على تلك المهارة، ويهدف هذا المشروع إلى وضع اختبارات قياسية للبرامج والدبلومات المهنية، والدورات القياسية التي تقسم إلى مراحل، استناداً إلى البرامج القائمة وتصنيف المهن وتوصيفها، مع الاستفادة من الشهادات الدولية المتعارف عليها، مع عدم اشتراط أي مؤهل أكاديمي لدخول الامتحانات
الجهة المعنية بالتنفيذ: المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني.

شركاء النجاح



الخطة الوطنية
للإتصالات وتقنية المعلومات
The National Communications
and Information Technology Plan

